وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2
أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

التغير الثقافي لمفهوم العمل لدى المرأة العاملة

دراسة سوسيولوجية لعينة من النساء العاملات بشركة موبيليس

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في علم الاجتماع الثقافي

إعداد الطالبة:
رمضاني ماية

إشراف الأستاذ الدكتور:
رميتة أحمد

السنة الجامعية: 2022 – 2023

كلـمــة شكــر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف :

" رميتــه أحمد "

على توجيهاته القيمة التي مدني بها طيلة مراحل بحثي وآسأل الله

أن يوفقه في كل مجالات حياته خاصة العملية منها،

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أختي التي لم تبخل عليا بخبرتها

العلمية والتي إعتبرتها قدوة لي في مساري العلمي.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

من قريب أو من بعيد

الإهـــداء

أهـدي عمـلي هـذا إلـــى:

والدتي الكريمة حفظها الله

و إلى والدي رحمه الله وأسكنه الجنة

و إلى أختي صورایة و إخوتي و زوجي و إبنتي

كما أهدي ثمرة جهدي إلى كل من ساعدني وتمني لي النجاح

أخص بالذكر الأستاذ القدير" رميته أحمد "

الـفهـرس

المقدمة	01
الإطار المنهجي	
1- أهمية الدراسة.	05
2- أهداف الدراسة.	06
3- أسباب إختيار الموضوع.	06
4- الإشكالية.	07
5- الفرضيات.	11
6- تحديد المفاهيم.	12
7- المقاربة النظرية.	23
8- المناهج والتقنيات.	25
أ)- المنهج المتبع.	25
ب)-تقنيات جمع البيانات.	25
ج)- ميدان ومجتمع البحث.	28
9- الدراسات السابقة.	32
10- صعوبات الدراسة.	46
الجـانب الـنـظري	
الفصل الأول: المرأة عبر التاريخ	
***- تمهيد.**	49
المبحث الأول: المرأة عبر الحضارات.	50
أولا: المرأة في الحضارة الإغريقية.	50
ثانيا: المرأة في الحضارة الرومانية.	51
ثالثا: المرأة في الحضارة الصينية.	52

رابعا: المرأة في الحضارة الفارسية.	53
خامسا: المرأة في الحضارة الهندية.	53
المبحث الثاني: المرأة في الأديان.	55
أولا: المرأة في الديانة اليهودية.	55
ثانيا: المرأة في الديانة المسيحية.	58
ثالثا: المرأة في الديانة الإسلامية	61
المبحث الثالث: المرأة في التراث الفكري.	68
أولا: المرأة في فكر أفلاطون.	69
ثانيا: المرأة في فكر أرسطو.	70
ثالثا: المرأة في فكر جون لوك.	71
رابعا: المرأة في فكر جون ستيورات ميل.	72
خـــلاصـــة الـفصـــل.	75
الفصل الثاني: التغير الاجتماعي والثقافي وأثره على المرأة	
– تمهيد.	77
المبحث الأول: التغير الاجتماعي.	78
أولا: تعريف التغير الاجتماعي.	78
ثانيا: خصائص التغير الاجتماعي.	79
ثالثا: عوامل التغير الاجتماعي.	80
رابعا: مراحل التغير الاجتماعي.	90
خامسا: أشكال التغير الاجتماعي.	91
سادسا: مستويات التغير الاجتماعي.	91
سابعا: معوقات التغير الاجتماعي.	92
ثامنا: الإتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي.	94
المبحث الثاني: التغير الثقافي.	101
أولا: مفهوم التغير الثقافي.	101
ثانيا: عوامل التغير الثقافي.	102

ثالثا: النظريات المفسرة للتغير الثقافي	106
رابعا: أصول التغير الثقافي.	110
خامسا: الفرق بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي.	112
المبحث الثالث: التغيرات السوسيو ثقافية للأسرة الجزائرية.	113
أولا: الأسرة الجزائرية في مرحلة الإستعمار.	113
ثانيا: الأسرة الجزائرية بعد الإستقلال.	113
ثالثا: خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية.	114
رابعا: خصائص الأسرة الجزائرية المعاصرة.	115
خامسا: المرأة و الأسرة والتغير الاجتماعي والثقافي.	116
خـــلاصـــة الـفصـــل.	119
الفصل الثالث: سوسيولوجية عمل المرأة	
***- تمهيد.**	121
المبحث الأول: عمل المرأة.	122
أولا: عمل المرأة في العالم.	122
ثانيا: عمل المرأة في الدول العربية.	125
ثالثا: عمل المرأة في الجزائر.	126
أ)-في القطاع التربوي.	129
ب)-في القطاع الصحي.	130
ج)-في القطاع السياسي.	132
المبحث الثاني: دوافع خروج المرأة للعمل.	133
أولا: الدوافع الاقتصادية.	133
ثانيا: الدوافع النفسية.	134
ثالثا: الدوافع الاجتماعية.	134
رابعا: الدوافع السياسية.	135
خامسا: الدوافع الخارجية.	135
سادسا: الدوافع الشخصية.	136

المبحث الثالث: عوامل خروج المرأة للعمل.	137
أولا: العوامل التي ساعدت المرأة على دخول سوق العمل.	138
ثانيا: المتغيرات البيئية المؤثرة في خروج المرأة للعمل.	138
أ)-المتغيرات السياسية.	139
ب)-المتغيرات الإقتصادية.	140
ج)- المتغيرات الثقافية.	140
د)-المتغيرات التكنولوجية.	140
المبحث الرابع: الاتجاهات النظرية والاجتماعية لعمل المرأة.	141
أولا: النظرية الوظيفية.	143
ثانيا: النظرية الماركسية.	144
ثالثا: نظرية النوع الاجتماعي.	144
رابعا: نظرية فريدريك ليبلاي.	146
خامسا: النظرية النسوية.	151
المبحث الخامس: واقع تمكين المرأة الجزائرية.	161
أولا: العوامل الثقافية.	162
ثانيا: العوامل الاقتصادية.	165
ثالثا: العوامل السياسية.	166
المبحث السادس: المرأة وقانون العمل في الجزائر.	168
أولا: المرأة ومبدأ المساواة.	169
ثانيا: واجبات المرأة العاملة.	170
ثالثا: حقوق المرأة العاملة	171
رابعا: الإطار التشريعي لعمل المرأة.	175
أ)-التشريع الدولي.	175
ب)-التشريع الجزائري.	176
المبحث السابع: أثر عمل المرأة على العلاقات الأسرية.	178
أولا: أثر عمل المرأة على الطفل.	179

ثانيا: أثر عمل المرأة على علاقتها بزوجها	181
المبحث الثامن: الواجبات الأسرية المهنية للمرأة العاملة.	183
أولا: واجبات المرأة الأسرية التقليدية.	183
ثانيا: واجبات المرأة المهنية.	184
المبحث التاسع: المشاكل والصعوبات التي تواجه المرأة العاملة.	185
1)- المشاكل:	185
أولا: العنف ضد المرأة.	186
ثانيا: العنوسة.	187
ثالثا: مشكلة إندماج المرأة العاملة.	188
2)- الصعوبات:	189
أولا: التناقض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية.	189
ثانيا: تربية الأطفال.	189
ثالثا: تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة.	189
رابعا: مواظبة المرأة على العمل.	189
خامسا: الأمية.	190
خـــلاصـــة الـفصـــل.	191
الفصل الرابع: المكانة الاجتماعية للمرأة والبناء القيمي والثقافي للمجتمع	
***- تمهيد.**	193
المبحث الأول: ماهية المكانة الاجتماعية.	194
أولا: مفهوم المكانة الاجتماعية.	194
ثانيا: مفهوم المكانة الاجتماعية للمرأة.	195
ثالثا: المهنة والمكانة الاجتماعية.	198
المبحث الثاني: مكانة المرأة في التيارات الفكرية.	201
أولا: التيار الديني المحافظ.	201
ثانيا: التيار الديني التجديدي.	203

ثالثا: التيار التحرري.	205
المبحث الثالث: إشكالية دور ومكانة المرأة في المجتمعات العربية والمعاصرة	207
أولا: المرأة في المجتمعات المعاصرة.	207
ثانيا: المرأة في المجتمعات العربية.	208
أ)–المرأة والتنشئة الاجتماعية العربية.	211
ب)–المرأة والصراع القيمي الثقافي للمجتمع العربي.	212
ج)–المرأة والهوة الحضارية في المجتمع العربي.	213
د)–المرأة في ظل العادات والتقاليد.	214
ثالثا: مكانة المرأة في العائلة العربية.	214
رابعا: مكانة المرأة العاملة في العائلة العربية.	222
المبحث الرابع: مكانة المرأة في المجتمع الجزائري	223
أولا: مكانة المرأة الجزائرية عبر التاريخ.	223
ثانيا: مكانة المرأة الجزائرية في ظل البناء القيمي والثقافي في الجزائر.	233
المبحث الخامس: مكانة المرأة العربية ضمن مجالات التنمية الاقتصادية.	235
أولا: المرأة العربية والإعلام.	235
ثانيا: المرأة العربية والقوانين.	239
ثالثا: المرأة العربية والصحة.	242
رابعا: المرأة العربية والتعليم.	244
خلاصة الفصل	247
الجانب التطبيقي	
الفصل الخامس: الدافع المادي والحاجة الاقتصادية من أهم أسباب خروج المرأة للعمل	
تمهيد	250
1- وصف خصائص العينة	251
2- تحليل نتائج الفرضية الأولى	253
3- استنتاج الفرضية الأولى	268

الفصل السادس: بحث المرأة عن المكانة الاجتماعية عن طريق التحرر من التبعية الاقتصادية رغم الصعوبة التوفيق بين الحياة الأسرية والعملية	
تمهيد	271
4- تحليل نتائج الفرضية الثانية	272
5- إستنتاج الفرضية الثانية	285
الفصل السابع: يعتبر التعليم أكبر مشجع ودافع لخروج المرأة للعمل لإثبات ذاتها عن طريق مؤهلاتها العلمية	
تمهيد	289
6- تحليل نتائج الفرضية الثالثة	290
7- إستنتاج الفرضية الثالثة	298
الاستنتاج العام	300
الخاتمة	304
قائمة المراجع	307
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل سن المرأة	251
02	يمثل الحالة الاجتماعية للمرأة	251
03	يمثل المستوى التعليمي للمرأة	251
04	يمثل عدد الأطفال	252
05	يمثل سنين أقدمية المرأة في العمل	252
06	يمثل نوعية السكن	252
07	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وضرورة العمل في حياتها	253
08	يمثل العلاقة بين الحال الاجتماعية للمرأة وبين رأي المرأة في نوع النجاح	255
09	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وعلاقته بما يمثله العمل بالنسبة لها	257
10	يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة ودوافع خروجها للعمل	258
11	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة ودوافع خروجها للعمل	260
12	يمثل العلاقة بين عدد الأطفال ودوافع خروج المرأة للعمل	262
13	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وموافقة الزوج على خروجها للعمل	264
14	يمثل العلاقة بين عدد الأطفال وموافقة الزوج على عمل المرأة	265
15	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وبين تفكير المرأة في التخلّي عن عملها	266
16	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وتأثير الواجبات المنزلية سلبًا على إلتزاماتها المهنية	272
17	يمثل العلاقة بين مدة الزواج وتقصير المرأة في آداء واجباتها المنزلية	273
18	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة والفرد من العائلة الذي يرى أنها تقصرّ في واجباتها	274
19	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وتأثير عملها على تربية أبناءها	275
20	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وبين تلقيها مساعدات من طرف أسرتها	277
21	يمثل العلاقة بين مدة الزواج وبين من يساعد المرأة على العناية بالأطفال	278
22	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة والمدة التي تقضيها مع أطفالها	279

23	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وإمكانية تعويض الطفل بحاجات مادية بدلاً من المعنوية	281
24	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وبين إمكانية التوقف عن العمل	282
25	يمثل إمكانية التوفيق بين عملها خارج المنزل وبين إلتزاماتها الأسرية	283
26	يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة وعلاقته بفترة البطالة بعد نهاية الدراسة	290
27	يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة ورأيها حول ضرورة العمل	291
28	يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة وبين الأسباب التي جعلت زوجها يطلب منها التوقف عن العمل	292
29	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة ومستواها التعليمي وعلاقته في تسبب عملها في خلافات مع زوجها	294
30	يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي للمرأة وكثرة المهام التي أدت إلى ضعف صلتها بزوجها	296

المقدمة:

تعد المرأة نصف المجتمع وتظهر بوضوح حاجة المجتمع إلى الأيادي العاملة ورغم إمتلاك المرأة المؤهلات العلمية والكفاءات العالية التي تؤهلها للعمل إلا أن عملها لايزال يواجه عقبات عديدة ورغم أنها دخلت ميادين العمل في عدة مجالات سواءا الدوائر الرسمية أو الشركات الأجنبية أو في المؤسسات الخدماتية الأخرى، إذ يمكننا ملاحظة عدد كبير من النساء يعملن في مواقع إدارية وإنتاجية مختلفة.

ورغم إرتفاع معدلات مشاركة المرأة العربية في الكثير من ميادين الحياة العامة سواءًا برغبتها أو بضغط من الظروف الاقتصادية والسياسية، إلا أن العديد من العادات والتقاليد لاتزال ترى في دور المرأة محصورًا في الزوجة والأم وأن دور الرجل هو العمل خارج المنزل وإعالة أسرته، ومنه ينظر الكثير إلى عمل المرأة على أنه تحدّي للمجتمع لأنه يخرج عن النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية وقد أدى التركيز في دراسات علم الإجتماع الأسري إلى توجيه دائم نحو دراسة المرأة العاملة والتضخيم في آثار عملها خارج المنزل ونتائجه.

ومنه فقد تعددت الاسباب والدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل وتغير أوضاعها، وربما أهمها هو إكتساب لرأسمال ثقافي من خلال إستغلالها لفرصة التعليم والذي رفع من سقف طموحتها الشخصية في تحقيق ذاتها والتغير من المكانة الرمزية التي منحها إياها المجتمع من خلال تحقيق نوعًا من الاستقلالية المادية خاصة بعد كل التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يعرفها العالم اليوم، وبعد تزايد الضغوطات والمسؤوليات على الأسرة وإرتفاع كلفة المعيشة خاصة أسعار السلع الاستهلاكية ونفقات التعليم والطب وغيرها.....إلخ.

ومنه فقد أدى الطور السريع الذي تشهده حياتنا المعاصرة إلى إزدياد وتنوع مستلزمات الحياة وحتى طموحات الفرد إختلفت وإزدادت عما قبل، وقد فرض ذلك عليه مزيدًا من الجهد والعمل المتواصل ليعيش حياة سعيدة، هذا ما دفع بالمرأة للخروج للعمل لمواكبة التطور الحضاري.

ونظرا للتغيرات الكبيرة والجذرية التي تعرض إليها المجتمع الجزائري في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، أجبر المرأة على الخروج للعمل، وبهذا إنهار المفهوم التقليدي لتقسيم العمل وفصل الحواجز بين الجنسين ضمن الأطر الجديدة التي جمعت الجنسين بفضل عوامل التعليم، التكوين والعمل المأجور، والتشريعات القانونية التي تعود عليها بمكاسب مادية ومعنوية.

وعلى إثر هذه التغيرات ظهرت عوامل إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وديمغرافية متشابكة ومتداخلة لعبت دورًا هامًا في جذب المرأة إلى العمل خارج المنزل، وقد تعددت أهدافها ودوافعها من خلال الدافع الاقتصادي والإجتماعي والنفسي.

وفي هذا الصدد يقول " **بيار بورديو Pierre Bourdieu** ": " بالنسبة للنساء فإن دخلهم الطبيعي هو المنزل العائلي لأبائهم أو أزواجهم، والعمل يعبر عنه " **بالخروج إلى العمل** " هذه العبارة توضح أصلية هذا السلوك، باعتبارأن الخروج هو تحرك رجالي محض يؤدي إلى رجال آخرين وإلى مخاطر مجابهتها " [1].

لهذا فإن الخروج مهما كانت أسبابه،دراسة أو عمل أو قضاة حاجة، له مخاطر، لأنه يعتبر تعدي على مجال الآخرين، لأن العبور يكون من الشارع وهو مجال مخصص للرجال.

ومع التحولات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية التي عرفها مجتمعنا عبر عملية التغير الإجتماعي، فإن تقسيم الأدوار بين الجنسين في تغير مستمر، مما أدى إلى توسيع مجالات النساء من البيت إلى الجامعة إلى العمل. وهكذا عملت المرأة الجزائرية على مواجهة التحديات، حيث تمكنت من متابعة دراستها الاساسية والثانوية والجامعية بتفوّق، مما مكنها من النجاح وهو ما أدى بالمجتمع إلى الاعتراف بقدراتها وكفاءتها، وبالتالي منحها أدوارا لائقة بها في المجتمع.

[1] – Pierre Bourdieu, « **Le Sens Pratique** », édition de minuit, Paris, P : 456.

وهكذا دخلت المرأة، معترك الحياة فمارست مختلف مجالات، العمل وتحمّلت مسؤوليات وفرضت نفسها عقليًا وماديًا ومعنويًا، مما أدى إلى إستقلاليتها عن مصادر الضغوط، من أسرة وزوج ومجتمع.

إن حصول المرأة الجزائرية على سلطة العلم وسلطة العمل وسلطة المال أهّلها إلى زيادة مستوى حرّيتها، وإلى إسماع كلمتها، وهو ما أثر كثيرا على طرق التعامل معها، كل ذلك أثر على طريقة إختيارها لشريك حياتها وعلاقاتها مع أوليائها، ومع المجتمع ككل، وهو ما أدى إلى برز ثقافة جديدة، مبنية على قدر أوسع من المساواة والحرية.

وقد ساهم إنتشار التعليم بما ينشره من قيم الحرية، والجرأة على التعبير الحّر، وتعليم الفتاة، وإنتشار جمعيات الدّعوة إلى تحرر المرأة وتشجيعها على التمرّد على الغير السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى دور وقوة الحضارة الغربية بقيّمها الداعية إلى المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وضغوط العولمة، وإن التحولات التي تعرفها وضعية المرأة الجزائرية ليست ناتجة عن ضغوط الجمعيات النسوية أو جمعيات حقوق الإنسان الوطنية والدولية وليست نتيجة تدخل الحكومة وسن قوانين من أجل تحرير المرأة، بل أن التحولات الحاصلة هي نتجية التحسّن الاقتصادي الذي تعرفه البلاد، وإنتشار التعليم والوعي في المجتمع، وإنتشار وسائل الإعلام، ونضال النساء وإجتهادهن في مختلف مواقعهن المهنية والإجتماعية.

الإطار المنهجي

1- أهمية الدراسة:

يسعى البحث العلمي في علم الإجتماع إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولهما نظري والثاني علمي، حيث يمثل الهدف النظري محاولة التعرف على طبيعة العلاقات والنظم الإجتماعية وذلك حسب طبيعة موضوع البحث، ومن خلال دراستنا هذه والمتمثلة في البحث عن مدى تأثير التغيُر الثقافي لمفهوم العمل لدى المرأة العاملة الجزائرية.

وتكمن الأهمية النظرية للبحث عن المفهوم الجديد للعمل لدى المرأة الجزائرية بعدما كان مفهوم العمل لتغطية حاجات إقتصادية، إجتماعية أو نفسية.

ولكن مع التغيرات الاجتماعية والثقافية والعولمة ودور وسائل الإعلام فقد تغيّر تطور المرأة للعمل وتغيرات دوافعها لاقتحام مجال العمل.

كما سيستمد هذا البحث أهميته من إهتمامه بشريحة هامة من المجتمع الجزائري ألا وهي النساء العاملات خصوصًا بعد زيادة العاملات وتعدد أدوارهن.

وبما أن قضية حرية المرأة وكرامتها لايمكن عزلها عن الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع والمُثل التي تسعى إليها كل حضارة. ستأتي دراستنا لتحقيق الاهداف الآتية:

2- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى محاولة التعرف على الدوافع الثقافية الجديدة التي تدفع المرأة الجزائرية للخروج للعمل من خلال:

- التعرف على النظرة الثقافية الجديدة عند المرأة العاملة.
- التعرف على مدى محاولة المرأة العاملة إثبات ذاتها وهويتها ومدى تميزها إجتماعيا في الحقل النسوي.
- التعرف على مدى تأثير وسائل الإعلام على نظرتها للعمل

3- أسباب إختيار الموضوع:

إن موضوع المرأة والعمل في الجزائر دُرِس من قبل ومتعددة جوانب، نظرا لأهمية هذا الموضوع ولتفاقم التساؤلات في الرأي العام الوطني حول المرأة والعمل بشكل عام في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية.

وسيكون بحثنا هذا حول النظرة الثقافية الجديدة للمرأة العاملة للعمل.

وكان إختيارنا لهذا الموضوع قائما على عدة إعتبارات أهمها:

- أن المرأة هي نصف المجتمع تساهم في بناءه وتقدمه بجانب الرجل ودون مشاركتها سيفقد المجتمع نصف قوته.
- يمكن أن يكون هذا البحث نقطة إنطلاق لبحوث أخرى حول المرأة العاملة في ظل التغيرات الثقافية والإجتماعية.
- الإنتشار الواسع للنساء العاملات في الجزائر في كل المجالات.
- حب الإطلاع والفضول لمعرفة خبايا هذا الموضوع.
- محاولة المساهمة في إثراء البحوث السوسيولوجية خاصة في مجال علم الإجتماعي الثقافي.

4- الإشكالية:

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم، هذه الظاهرة تستدعي الانتباه والاهتمام، فالمرأة باعتبارها نصف المجتمع ومربية النصف الآخر يعد وضعها الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها ذا أهمية بالغة خاصة في العصر الذي يوصف بأنه عصر المرأة.

إن التصور الكبير الذي حصل في المجتمعات الحديثة مس بشكل كبير مكانة ووظيفة المرأة بحيث حصلت على قسط وافر من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا من خلال استفادتها من فرص التعليم والتكوين، كما أن التغييرات التي حدثت في البنية الاقتصادية للمجتمعات سمحت للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة المنتجة في كل القطاعات، مع العلم أن هذه المشاركة قد أثرت في حياة المرأة بنحو عميق، فبعد أن كانت تقوم بمسؤوليات الأسرة وحدها وجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين واحدة على مستوى الأسرة والأخرى على مستوى المؤسسة.

ويشير بعض المختصين السوسيولوجيين في عالم الشغل إلى أنه هناك ميل إلى استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركيز في المهن الوسطى والمتدنية في التراتب المهني بعيدا عن مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات، كما أنها دون مستوى الدخل الذي يحققه الرجل، حيث يرد علماء الاجتماع السبب في ذلك هو أن النساء يمارسن جملة من الخيارات التي تؤثر في أنماط استخدامهن في سوق العمل، فالتحديات العملية ومواقف العائلة والمجتمع والمعايير الثقافية هي التي تحكم هذه الخيارات والقرارات على حد سواء[1].

غير أن المدقق في حياة المرأة العالمة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة يلاحظ أن هناك تضاعف العبء وتزايد الأشغال بسبب المسؤولية الملقاة عليها داخل الأسرة والعمل خارجها، ولذلك نجدها تسعى جاهدة للتوفيق بين عملها ورعاية أسرتها بشتى الوسائل مما يدفعها في

[1] – أنتوني غذير، " **علم الاجتماع** "، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط4، 2005، ص 455.

الكثير من الحيان الاستعانة بالمربية لأطفالها والمدرسة الخصوصية ودور الحضانة في سبيل المحافظة على أسرتها.

ولهذا فقد أجريت أبحاث عدة سعت إلى محاولة إيجاد طريقة ناجحة لمساعدتها حتى تتمكن من التوفيق بين حياتها الأسرية وحياتها المهنية.

وشهدت هذه الأبحاث تضاربا بين مؤيد لعمل المرأة خارج نطاق الأسرة حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه المؤيد أن عمل المرأة وخاصة الأم العاملة جاء ليقدم للأسرة خدمة هائلة حيث تعقدت الأمور المادية. لكن أبحاث أصحاب الرأي المخالف سخطت على الزوجة العاملة، وترى مشاركتها الواسعة في الحياة الاقتصادية قد أضرت بالأسرة وبالتالي أساءت للعلاقات الأسرية.

لقد ظهرت عدة حركات تطالب بتحرير المرأة مثل الحركة النسائية وحركة ترقية المرأة وهي حركات اجتماعية سياسية اتخذتها فئة اجتماعية تطالب بتغيير عام وشامل لوضعية المرأة في المجتمع وتبنت مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة انطلاقا من قدرتها على مواجهة الحياة الاجتماعية مثلها مثل الرجل وباستطاعتها الحصول على مواردها الاقتصادية وفي نفس الوقت مشاركة الزوج في رعاية الأبناء والأعباء المنزلية ويقول "**بيار بورديو**": "أن الحركة النسوية جهزت جميع أعوانها برأسمال ثقافي قوي، وهي حركة محكومة عليها أن تصادف بشكل حاد وعلى وجه الخصوص معضلة التفويض لناطق باسمها قادر على صنع الجماعة وأن يجسدها ويعبر عنها"[1].

كما أكدت العديد من البحوث والدراسات أن دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية من أجل ضمان مستوى معيشي أفضل لأسرتها وهذا ما أكده "تايلور" الذي يرى أن دافع العمل مرتبط بالمال لأنه مدخل السعادة في اعتقاد الناس ولما يحسون بنقص في حياتهم يطلبون بمال أكثر[2].

---

[1] – بيار بورديو، "**الهيمنة الذكورية**"، ترجمة سليمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 180.

[2] – أحمد زيادة، "**نساء الخليج أسرار وحكايات**"، مركز الراية للنشر والإعلام، قطر، 1994، ص 98.

وعلى غرار ما يحدث في المجتمعات العالمية من خروج المرأة للعمل، فلقد شهد المجتمع الجزائري هو الآخر منذ مطلع الستينات ظاهرة جديدة تمثلت في خروج المرأة للعمل ويرجع ذلك إلى التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني وتزايد عدد المؤسسات والمراكز الإنتاجية والخدماتية بالإضافة إلى ظهور الحاجة لليد العاملة النسوية وبالتالي أصبح من الضرورة والحتمية الاقتصادية تواجد المرأة في هذه القطاعات وذلك لتحقيق مطالب المرأة من جهة وسد احتياجات أسرتها المتزايدة، وهذا أدى بالإضافة إلى ما سبق ذكره إلى تحقيق ذات المرأة كشخص مستقل.

كما أسهم انخراط النساء في الجمعيات المدنية التي تعنى بقضايا العمل الحقوقي والعمل السياسية في إعادة تدريب المجتمع على قبول الحضور النسائي الفاعل، كما عمل هذا التحول على تبديد الصورة النمطية التقليدية للمرأة لتحل محلها صورة للمرأة التي تقوم بأنشطة أخرى تتميز بحرية الفعل والإنتاج والإبداع.

ويتميز المظهر الأبرز للمواجهة التي تمارسها النساء اليوم في العالم العربي في تجاوز التموقع النسائي داخل المجتمع واتخاذ مواقع أكثر شمولا ومواكبة للتحولات الكبرى في المجتمعات العربية بما فيها قضايا النهوض والتنمية والتقدم[1].

غير أن المجتمع الجزائري لم يعترف بالدور الاقتصادي والاجتماعي الذي لعبته المرأة إلا بعد برهنتها على قدرتها ومؤهلاتها المسؤولية، حيث خلقت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي حصلت في الجزائر آثارا اجتماعية يمكن اعتبارها إيجابية بالنسبة للمرأة، أهمها تلك التي أدت إلى تعليم المرأة وأناطت بها أدوارا اقتصادية وثقافية وسياسية، أكسبتها مكانة اجتماعية، وإذا كانت المرأة بعيدة أن تحقق ما حققه الرجل في بعض المجالات مثل المجال السياسي، فإنها رغم ذلك بعيدة جدا عن وضعيتها التقليدية التي جعل منها كائنا من الدرجة الثانية، فقد أدى خروج المرأة للعمل إلى الاستقلالية الاقتصادية مما

[1] – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، الأردن، 2006.

أدى بدوره إلى احتلالها مكانة معتبرة داخل الأسرة أصبحت تشارك في الكثير من القرارات داخل الأسرة والمجتمع.

ومنه فإن السؤال المركزي لإشكالية بحثنا هو: **ما مدى تأثير التغيرات الثقافية والاجتماعية للمجتمع على تغيير نظرة المرأة للعمل؟**

الأسئلة الفرعية:

1)- هل خروج المرأة للعمل هو بدافع تلبية الحاجات الاقتصادية ومساعدة الرجل في نفقات البيت التي أصبحت عبئًا عليه في مجتمع تغلب عليه الروح المادية والاستهلاكية؟

2)- هل إصرار المرأة على العمل هو بدافع بحثها عن المكانة الاجتماعية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية ؟

3)- هل تعليم المرأة وحصولها على شهادات عليا هو المشجع الأول لخروجها للعمل من أجل إثبات ذاتها وكفاءتها العلمية والعملية ؟

5- الفرضيات:

الفرضية العامة:

يعتبر خروج المرأة الكبير والواسع للعمل في السنوات الأخيرة نتيجة لعدة دوافع وتغيرات اقتصادية واجتماعية وخاصة ثقافية.

الفرضيات الجزئية:

1)- يعتبر الدافع المادي وكثرة الإحتياجات ودخول العالم في أزمات إقتصادية من أهم أسباب خروج المرأة للعمل في السنوات الأخيرة.

2)- أصبح البحث عن المكانة الاجتماعية للمرأة وتعزيز شخصيتها عن طريق التحرر من التبعية الاقتصادية للرجل أهم أهداف المرأة رغم الصعوبة التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة العملية.

3)- يعتبر التعليم أكبر مشجع ودافع لخروج المرأة للعمل للإثبات ذاتها وكفاءاتها عن طريق مؤهلاتها العلمية.

6- تحديد المفاهيم:

1- الثقافة:

أ)- لغة: تعني التهذيب الصقل يقال ثقف الشيء أو الرمح فمعناه سواه وأقامه، وعلى هذا فالشخص المثقف هو الشخص المهذب والمصقول في أخلاقه وسلوكه العام.

ب)- إصطلاحًا: هي مجموعة من القيم والأفكار والعادات والتقاليد التي تعمل في مجموعها على تكوين السمات العامة التي تميز الانسان أو الجماعة، أو بعبارة أخرى هي القيم والأفكار والأحاسيس. ومعنى أن ثقافة الأمة تتسع لكل ما أبدعته عبقريتها خلال المراحل التاريخية التي مرت بها، ويوضح من هذا التعريف أن الثقافة تتضمن عناصر معنوية وأخرى مادية وتتمثل العناصر المعنوية في اللغة والعادات والأعراف والتقاليد والقيم والقانون والنظم الاجتماعية والمثل العليا.

أما العناصر المادية فهي تتضمن المباني والأثاث والملابس والآلات ووسائل المواصلات، التلفزيون،...إلخ [1]. أما قاموس علم الإجتماع فعرف الثقافة على أنها: " ماضي كما هي مستقبل، أي أن كل ثقافة شق موروث وشق آخر يكتسبه الخلف بالقوة من الأنماط الثقافية والمؤسسات التي تقوم بإنتاج وإعادة شروط الانتاج الثقافي " [2]،

والثقافة في جوهرها إجتماعية نفسية، تحتل مكانة في عقول الأفراد ولا تجد تعبيرًا عن نفسها إلا عن طريق هؤلاء الأفراد ووظيفتها على أساس وجود إرتباط دائم بينهما وبين الثقافة. ومنه يصح القول أن الثقافة هي المسؤولة عن تشكيل الشخصية الإنسانية، ومعنى أن الشخصية الإنسانية، هي نتاج الثقافة وهي المقام الأول" [3].

---

[1] – عويس سيد، " **حديث عن الثقافة** "، دار الطباعة الحديثة، مصر، 1970، ص: 16. .

[2] – معتوق فريدريك، " **معجم العلوم الإجتماعية** "، أكاديمية بيروت، لبنان، 1998، ص: 262.

[3] – تركي رابح، " **التعليم القومي والشخصية الجزائرية** "، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر 1981، ص: 41.

2- مفهوم العمل:

إن العمل ظاهرة إنسانية وإجتماعية شاملة على حدّ عبارة العالم الأنثروبولوجي " **مارسال موس Marcel Mouss** " ذات أبعاد متعددة منها البيولوجي والمتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عن ممارسته للعمل، ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف إنفعالاته الكامنة وتفاعلها مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الإجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل.

ويمثل العمل قاسمًا مشتركًا بين جميع البشر، فهو بمثابة عملية دينامية تنجز بين الإنسان والطبيعة يتم تحقيقها عبر إستخدام التقنية، وهو يمثل بذلك جملة من الأنشطة ذات الاهداف الإجرائية، ينفذّها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويديه وعبر إستخدام الآلة، وتسهم تلك المجموعة من الأنشطة المنفذّة بدورها في تطوير أوضاع الإنسان [1].

ويمكن القول أن تعريف ظاهرة العمل تتعدد وتتنوع، حيث يمكن اعتبار العمل بمثابة المهنة أو الحرفة بما أنه يمثل نشاطًا مهنيًا يتلقى من أجله الفرد تكوينًا ويكتسي مهارات وخبرة ودراية ترتبط عادة بتجربة وممارسة طويلتين، كما يمكن اعتباره كذلك مهارة بما أنه يتطلب معارف وقدرات معينة يتم إنتقاء الفرد تبعًا لإكتسابه إياها وتمكنه منها، كما يمكن أيضًا إعتبار العمل ممارسة نشاط بأنه يمثل جملة من المهام المتناسقة التي يقوم بها الفرد ويستمد منها معاني وجوده ومصادر رزقه.

ويمكن إعتبار العمل على انه ممارسة لقوى الإنسان في البنائية للعالم: تعبير عن الفردية، ورباط من أقوى الروابط الاجتماعية، فالعمل هو الوسيلة التي يستطيع الانسان بواسطتها صنع نفسه وبناء مجتمع وأصبح الفرد في المجتمع يمد أو يلام على وضعيته بناءًا على درجة نجاحه.

---

[1] – George Friedman, Pierre Naville, « **Traité de Sociologie de travail** », Edition Arman Colin, Tome 1, Paris, 1961, P : 03.

ويعتبر " **كيتود** ": " أنه يمكن اعتبار العمل على أنه ممارسة لقوة الانسان في التحولات البنائية للعالم ".

2- المرأة العاملة:

يعرّف معجم علم الاجتماع المرأة بانها كيان مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة، أسوةً مع الرجال ولها حقوق وعليها واجبات مساوية لما للرجل في جميع المجالات دون إستثناء [1].

أما المرأة العاملة فيعرّفها معجم مصطلحات العمل أنها: " أي فرد يؤدي أعمال يدوية أو غير يدوية وبذلك يشمل الأفراد العاملين على جميع المستويات " [2].

ويعرّفها " **Evelyne** ": " بأنها ليست تلك المرأة الماكثة في البيت التي تدير الاعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الأطفال وإنما تعني أيضًا المرأة التي تعمل خارج المنزل " [3].

فالمرأة العاملة هي التي تخرج من المنزل من أجل عمل وتحصل على أجر مقابل عملها، وهي تقوم بوظيفتين في الحياة دور ربة البيت ودور الموظفة، والمقصود بالمرأة العاملة ليست تلك الماكثة بالبيت التي تدير الأعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الأطفال، وإنما تلك المرأة التي تعمل خارج البيت " [4].

إن عمل المرأة قد أدى إلى مكاسب كبيرة، فهو فضلاً من الاستفادة من نصف المجتمع في المشاركة في صنع الحياة فإن إشتغالها ساهم في إرتقاء العلاقات الإنسانية وأصبح للمرأة كيان مستقل [5].

---

[1] – عدنان أبو مصلح، " **معجم علم الإجتماع** "، دار أسامة للنشر، المشرق الثقافي عمّان، الأردن، 2006، الطبعة الأولى، ص: 72 .

[2] – أحمد زكي بدوي، " **معدم مصطلحات العمل** "، دار الكتاب، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1988، ص: 480. .

[3] – Evelyne Sullerot, « **Histoire et Sociologie de Travail** », Edition Gauthier, Paris, 1971, P : 21.

[4] – كاميليا عبد الفتاح، " **سيكولوجية المرأة العاملة** "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص: 189. .

[5] – محمد جاسم العبيدي، " **المدخل إلى علم النفس الإجتماعي** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

4- المهنة:

تمثل المهنة النماذج التاريخية للتنظيم الإجتماعي ولفئات نشاطات العمل التي تشكل رهانات سياسية غير منفصلة عن مسألة العلاقة بين الدولة والأفراد وهذه المسألة محددة من طرف دوركايم في علم الاجتماع كما في الجماعات الوسطية [1].

والمهنة هي أيضًا نماذج تاريخية لتحقيق الذات، إطارات لتباهي بالذات وإظهار قيم النظام الأخلاقي مع المعاني الثقافية وهنا ظهرت " مجموعة المهن الليبرالية " أي الوظائف ذات الطابع الفكري التي تكتسب قيمة إجتماعية حسب نموذج الطبيب أو المحامي والتي يتنافى الأجر الذي يكسب فيها مع فكرة الربح [2].

ومنه أقر" **Champy** " ناقد الوظيفية، فبينما ركزت الوظيفية على جوهر المهنة وماهيتها دون مكوناتها الأخرى فقد ركزت التفاعلية الرمزية على سيرورة المهنة ومكوناتها الأخرى دون جوهرها وماهيتها.

وقد جاء عمل **" Champy** " تحت عنوان " النظرية الجديدة لسوسويولجية المهن " مبينًا إنتقادات التفاعلية للوظيفية خاصة من ناحية السيرورة والهوية والانشطارات المهنية، حيث يعتقد أنه توجد بعض المهن التي لابدّ لنا من نظمها في خانة مستقلة عند دراستها لما تمتاز به هذه المهن من طبيعة " يقينية بمعنى مجموع المهن التي تكون دائمًا في خدمة القيم " [3] مثل التعليم الذي يخدم العلم والمحاماة التي تخدم العدالة.

---

[1] – Claude Dubard et Pierre Tripier,« **Sociologie de Professions** », Edition Armand Colin, Paris ,1998,P : 90.

[2] – جيل فيريول، " **معجم مصطلحات علم إجتماع** "، ترجمة: محمد أسعد، دار الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 148. .

[3] – Florent Champy,« **Nouvelle Théorie sociologique des Professions** », Presse universitaire de France, 2011, P : 145

5- مفهوم التغير:

يعني التغير الاختلاف بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو إختلاف الشيء كما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، بينما التغير عندما تضاف له كلمة إجتماعي يصبح المصطلح التغير الإجتماعي،

ومعناه أن كل ما يتعلق بالمجتمع ويصبح بمعنى التغير الذي يحدث داخل المجتمع، أو التحولات التي تطرأ على جوانب المجتمع أو التحوّل الذي يطرأ على البناء الإجتماعي خلال مدة من الزمن [1].

6- مفهوم التغير الإجتماعي:

يقصد بالتغير الإجتماعي كل تحوّل يحدث في الأنساق والأجهزة الاجتماعية سواءًا البنائية أو الوظيفية خلال مدة زمنية محددة [2].

كما يشير التغير الاجتماع إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الإجتماعي، والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لقاعدة جديدة تم تشريعها للضبط السلوك، أو نتيجة لتغير بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الإجتماعي أو البيئة الاجتماعية أو الطبيعية.

فالتغير الاجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات إذ يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الإجتماعي من الجيل السابق ويضيف إليها تارة ويعدّلها تارة أخرى بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الانساني في الكثير من الخصائص تماشيا مع الواقع الاجتماعي وظاهرة التغير تشمل مرافق الحياة فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع النواحي [3].

كما يحدد " **أربرت مور** " ملامح التغير الرئيسية في المجتمع على الوجه الآتي:

1- يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح وبإستمرار.

---

[1] – محمد دقس، " **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق** "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص: 17.

[2] – سناء الخولي، " **التغير الإجتماعي والتحديث** "، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص: 13.

[3] – جورج غورفيتش، " **الأطر الإجتماعية للمعرفة** "، ترجمة: خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ، ص: 38.

2- لايمكن عزل التغيرات زمنيا ومكانيًا وذلك لأنهما تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية.

3- يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت، ثم تنتشر نتائج هذه التغيرات ولها تأثيرها في أي مكان.

4- من حيث الحجم فإن التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات القديمة التي حدثت من قبل وذلك لتأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية في حجم وإنتشار هذه التغيرات " [1].

7- التغير الثقافي:

التغير الثقافي هو كل ما يحدث من تغيرات في جميع قطاعات ونظم المجتمع سواءًا ما يتصل من الناحية الغير المادية مثل الإيديولوجيا والقيم والأفكار أو ما يتصل من الناحية المادية مثل التغيرات التكنولوجية.

ويعرّف علماء الثقافة التغير الثقافي على أنه تغير في الثقافة المادية والتي تمثل في كل ما يصنعه الانسان في حياته العامة وكل ما ينتجه العقل البشري من أشياء ملموسة وكل ما يحصل عليه الناس عن طريق إستخدام التكنولوجية وكذلك تغير في الثقافة اللامادية والتي تشتمل على مظاهر السلوك المتمثلة في العادات والتقاليد والقيم والمعايير.

أما " **روبين وليامز** " فعرّف التغير الثقافي على أنه: " كل التغيرات في آنسقة الأفكار لأنواع متباينة من المعتقدات والقيم والمعايير ويدخل ضمن هذه الفئة التغيرات في الأجهزة المستخدمة في العالم الفيزيائي الطبيعي " [2].

8- التحوّل الإجتماعي:

يعتبر التحول الإجتماعي أحد أشكال التغير الذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات في وقت محدد من الأوقات وهذا التغير يكون مستمرًا في حركته ويأخذ إتجاهًا واحدًا معينًا،

---

[1] – محمد دقس ، مرجع سابق، ص: 28.

[2] – عبد الحميد محمود سعد، " **دراسات في علم الاجتماع الثقافي** "، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، مصر، 1980، ص: 59.

وقد يكون نحو التقدم إلى الأمام مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة كما قد يكون تراجعًا وتخلفًا، مثل التغير الذي قد يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي، فبعد أن تتقدم وتتطور إلى مرحلة قد تحدث بعض الظروف التي تصيبها بالانحلال فتبدأ بالتراجع والتقهقر [1].

9- التطور الإجتماعي:

ويأخذ صورة النمو الطبيعي الذي يتم تلقائيا وبشكل هادىء في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محدودة دون تدخل مقصود، والتطور الإجتماعي يحدث تلقائيا نتيجة لتطور الحياة الاجتماعية نفسها من البساطة إلى التعقيد وهنا لايوجد تدخل ولا تخطيط، لكن يحدث عكس ذلك بالنسبة لعملية التقدم فهي تتم بطريقة مقصودة وموجهة لإحداث تغيرات هادفة لتطوير الحياة الاجتماعية في المجتمع [2].

10- التقدم الإجتماعي:

هو نوع ثالث من التغير ويتجه نحو الأمام دائمًا، نحو أغراض وغايات تقدمية مقصودة، مثل التقدم المستمر في ميدان التكنولوجية وهذا التقدم قد يكون عام يشمل جميع نواحي الحياة في المجتمع فيحدث تقدم في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية أو قد يكون جزئيًا فلا يشمل إلا بعض الطبقات الإجتاعية أو بعض مظاهر الحياة أو أجزاء من المجتمع.

11- المكانة:

هي الوضع الذي يشغله الشخص أو الأسرة او الجماعة القرابية في النسق الإجتماعي بالنسبة للآخرين، وقد يحدد هذا الوضع الحقوق والواجبات، وأنواع السلوك الأخرى بما فيها طبيعة العلاقات بأشخاص أخرين لهم مكانات مختلفة " [3].

---

[1] – محمد علي الشناوي، " **ديناميات المجتمع والتغير الإجتماعي** "، معهد التخطيط القومي، بدون بلد، 1967، ص: 68.

[2] – نفس المرجع السابق، ص: 69.

[3] – محمد عاطف غيث، " **قاموس علم الإجتماع** "، دار المعرفة الجامعية مصر، 1989، ص: 102. .

وتحمل المكانة موقفًا وقيمة حيث يعرّفها " **أنتوني غدنز** ": " هي شرف الإجتماعي أو الهيبة التي يضيفها بعض أعضاء المجتمع على جماعة بعينها، وعادة ما تتسم الجماعة ذات المكانة بأسلوب مميز للحياة، أي بأنماط السلوك التي يتبعها أعضاء الجماعة وقد تكون الامتيازات المصاحبة للمكانة إيجابية أو سلبية، فجماعات المنبوذين ينظر إليهم بإحتقار، أو تعامل باعتبارها جماعة طريدة من قبل أغلبية السكان " [1].

12- المكانة الاجتماعية:

تعني المكانة الإجتماعية موضع أو مكان الفرد أو الفئة الإجتماعية داخل نسق إجماعي أو نسق من العلاقات الاجتماعية وكل مكانة تنطوي على توقعات محدّدة، وهي كل الأحكام والمقاييس الأخلاقية والإجتماعية التي تحدد السلوك الإجتماعي للفرد.

وتمثّل المكانة الاجتماعية مجمل العلاقات التسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أفراد المجموعة، وهي بذلك جملة من الموارد الواقعية أو الكامنة التي يسمح إمتلاكها من قبل فاعل معين بتفسير أدوارها، فتحديد المكانة الاجتماعية يتطلّب تحديد الصفات الاساسية لسلوكات شاغل الدور الإجتماعي مهما كان هذا الدور والطريقة التي يتحمّل بها هذا الدور " [2].

وتعتبر المكانة الإجتماعية عبارة عن عدة مراكز إجتماعية يشغلها الفرد في المجتمع، وتتحدد هذه المكانة بناءً عن هذه المراكز، وتخضع للمعايير والقيم الاجتماعية، فقد يحتل الفرد في ضوء المعايير الإجتماعية مكانة إجتماعية عليا في سلّم التدرج الإجتماعي، وقد يشغّل مكانة متوسطة أو دنيا. وقد يصنف المجتمع المكانة الاجتماعية تبعًا للمراكز التي يشغلها الفرد تصنيفًا إقتصاديًا على أساس طبيعة المهنة أو حجم الدخل الشهري، وقد يكون

---

[1] – أنتوني غدنز، " **علم الإجتماع** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 763. .

[2] – محمد بن إبراهيم السيف، " **المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي** "، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1997، ص: 35.

اساسًا لتصنيف الإنتماء العائلي أو القرابي أو تصنيف على أساس سياسي تبعًا للسلطة التي يمتلكها الفرد[1].

كما تعرّف المكانة الإجتماعية على أنها المركز الذي يحتله الفرد في السلم الإجتماعي والذي يعتمد على مجموعة الأدوار التي يؤديها في المجتمع، أو هي السمعة التي يتمتع بها الفرد والتي تعتمد على المركز الاجتماعي الذي يحتله في البناء الطبقي للمجتمع.

كما أنها درجة الاحترام والتقدير التي يحض بها الفرد والتي تعتمد على سماته وخواصه الشخصية والاجتماعية والديمغرافية. وهي قدرة الفرد على الحصول على درجة من الاحترام والتقدير من دون تعارض ذلك مع إرادة الآخرين من الذين يدّعون المكانة الاجتماعية نفسها أو يدّعون مكانة أعلى من المكانة التي يدعيها الفرد المقصود.

وقد أدرك " ماكس فيبر " أنه من الممكن تحديد شكل من أشكال التدرج في جماعات داخل المجتمع، وهو الشكل الذي يجب أن يكون مستقلا تماما عن أشكال الدرجات الطبقية ومن ثم يكون من المتوقع أن تتمايز أساليب المعيشة لدى جماعات كل مكانة، بما فيها من ما تمارسه من أنماط السلوك وأنساق المعتقدات، وأنماط التفضيل والاستهلاك بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة في البناء أو النسق الإجتماعي.

13- النسوية:

يعرّف **معجم** " **أكسفورد** " النسوية على أنها: " الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرصًا متساوية مع الرجل وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية ".

أما **معجم** " **ويبتسر** " فيعرفها بانها: " النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين سياسيًا وإقتصاديًا وإجماعيًا وتسعى كحركة سياسية إلى دعم المرأة وإهتماماتها وإلى إزالة التميز الجنسي الذي تعاني منه " [2].

---

[1] – الأزهر العقبي، " **المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية** "، مجلة العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، الجزائر 2012، ص: 78.

[2] – HTPP//www.alukah.net/culture/0/538661/

وتعتبر الحركة النسوية واحدة من أهم الأمثلة عن الحركات الاجتماعية الجديدة بما أنه مفهوم غير متبلور ومتنازع عليه، فقد عرّف بإعتباره وعيًا يظم النساء على المستويات العائلية والإجتماعية واقتصادية والسياسية مصحوبة برغبة في الصراع ضد الظلم.

وهناك حركات نسوية متعددة تختلف وفق خصوصية الزمان والمكان، فقد كان للحركات النسوية تاريخ واسع النطاق، مع نشاط رسمي يرجع إلى حق الاقتراع للمرأة في المملكة المتحدة في بداية القرن التاسع عشر.

لكن بعد التسعينات تم التعبير عن الصراع النسوي العالمي وتبلور هذا المنظور في الثمانينات مع إصدار مؤلف " جماعات الأخوات العالمية " (1984) وتطور الاحساس بالقواسم المشتركة من حيث تحليل ومواجهة المجتمع الأبوي.

ويمكن القول أنه مع ظهور العولمة قدّ وفر فضاء لكل النساء لكي يعملّن في الداخل بينما برهنت الدولة القومية أنها ماهرة في إقصاء النساء وتهميشهّن، حيث كانت مشاركة النساء أدنى من مشاركة الرجال في الميداني السياسي.

13- القيم:

المفهوم اللغوي: مفردها قيمة وهي مأخوذة من " قوم " و " قام " بمعنى تعدلت قيمته به.

والقيمة هي الثمن الذي يقوم به المتاع أي يقوم مقامه وقيمة الشيء هي قدره وقيمة المتاع هي ثمنه، ويقال ما لفلان قيمة أي ماله قدر لإثبات على آمر.

ويعرّفها " **تالكوت بارسونز** ": " بأنها المعيار الذي يتم من خلاله الحكم على تقبل المجتمع لشيء أو رفضه أي غربلة المرغوب من الأشياء من عدم المرغوب فيها.

ويقول" **إميل دوركايم** ": " القيم هي إحدى آليات الضبط الإجتماعي المستقلة عن ذوات الافراد والخارجة عن تجسداتهم الفردية " [1].

[1] – ماجد الزيود، " **الشباب والقيم في عالم متغير** "، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص: 22. .

ويذكر " **سميث** ": " ان القيمة تطلق على كل ماهو جدير بإهتمام الفرد بإعتبارات مادية أو معنوية أو إجتماعية أو أخلاقية أو دينية أو جمالية "[1].

ويرى " **السمالوطي**": " القيم هي مجموعة من الأفكار المشتركة وجدانيًا، تدور حول ماهو مرغوب فيه، والتي ترتبط فيها أعضاء الجماعة وجدانيا بحكم تمثيلهم إياها بفعل عملية التنشئة الإجتماعية، والتي تسهم في تنظيم السلوك ".

وقد عرّف " **سيد أحمد غريب** ":" القيم بقوله: " هي الرغبات والأهداف المتفق عليها إجتماعيًا، والتي تدخل في عمليات التعلّم والتنشئة الإجتماعية " [2].

ومنه يمكن تعريف القيم بأنها: " المعايير العامة التي يضعها المجتمع من أجل تحديد طبيعة السلوك المرغوب من المنبوذ وتعتبر هذه القيم روح المجتمع، وأي تعدّي عليها يعتبر تمردًا يتعرض صاحبه للاستبعاد والاستنكار المجتمعي.

[1] – خليل عبد الرحمان المعايطة، " **علم النفس الإجتماعي** "، دار الفكر للنشر عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص: 179.

[2] – سيد أحمد غريب، " **علم الاجتماع الريفي** "، جامعة الاسكندرية، مصر، 1998، ص: 266.

7- المقاربة النظرية:

يتكون العلم من عنصرين متداخلين هما النظرية والبحث العلمي فكلاهما ضروري لتفسير الواقع الاجتماعي فالنظرية بدون بحث لا تعد سوى تأمل عقلي غير مرتبط بالعالم الخارجي. كما أن البحث بدون نظرية غالبا ما يؤدي إلى جمع مجموعة من الحقائق ليس لها معنى ولذلك لايمكن الفصل بين النظرية والبحث.

غير أنه مع التغير الإجتماعي تفقد المدرسة الفكرية السائدة سيطرتها بالتدرج وتبدأ مدرسة فكرية أخرى في الظهور وتسيطر بدورها على التفسيرات الواقع الإجتماعي ومن هنا فقد تباينت المدارس الفكرية حول المرأة ومشاركتها الاجتماعية والسياسية فالاختلاف بين **هيجل** و **ماركس** و **إنجلز** عن المرأة يذكرنا بالاختلاف بين **أرسطو** و **أفلاطون** حيث يؤكد " هيجل " على أن دور النساء أدنى في الدرجة من دور الرجال، وكانت آرائه عن النساء واضحة في إسهاماته الفكرية وخاصة عند تعرضه للعلاقات الاسرية والزواج في كتابه " **فلسفة الحق** " ويرجع هيجل مثل أرسطو إلى أن للنساء عقلانية غير كاملة وغير ناضجة نستبعدهم عن الافعال السياسية.وعلى العكس من ذلك، فقد أكدت الماركسية على أهمية المساواة بين الجنسين و أهمية المشاركة الكاملة للنساء في الحياة العامة.

غير أنه في السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بدراسة المرأة بل أصبحت من الميادين الهامة التي إجتمعت حولها العديد من الدراسات النفسية والاجتماعية والسياسية والانتروبولوجية وكان موقف هذه الدراسات تجاه المرأة وواقعها وبخاصة العالم الثالث جاءت إنعكاسا للاتجاهات النظرية التي إهتمت بتفسير أدوار المرأة والتي يمكن أن نستعرضها لاحقا من خلال الاقتراب النظري يستطيع الباحث الاعتماد على نظرية معينة في تفسير ظاهرة ما، حيث اعتبره **موريس أنجرس** على أنه: " طريقة خاصة غير تقليدية في إستعمال النظرية العلمية "، أي أن الباحث يستلهم ويستقي من هذه النظرية [1].

و يمكننا عرض أهم النظريات التي درست المرأة و منها:

[1] – موريس آنجرس،" **منهيجة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية** "، ترجمة بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص: 99.

***- النظرية الوظيفية:**

سعت هذه النظرية إلى تفسير الاستقرار والتوازن في المجتمع، حيث نظرت إلى المجتمع كبناء مستقر وثابت نسبيا، يتألف من مجموعة عناصر متكاملة مع بعضها البعض وكل منها يؤدي وظيفة إيجابية يخدم من خلالها البناء العام، وجميع عناصر هذا البناء تعمل في إطار من الاتفاقيات المشتركة [1].

حاولت النظرية الوظيفية إظهار الفروقات الجنوسية أي الفروقات الموجودة بين الرجال والنساء أي تلك الفروقات الطبيعية التي تساهم في تقسيم العمل بين الجنسين على أساس بيولوجي وفي هذا الصدد إهتم " **تالكوت بارسونز** " بدور العائلة في المجتمعات الصناعية، إذ يرى بأن العائلة المستقرة هي التي يقسم فيها العمل بين الجنسين بطريقة واضحة، بحيث يؤدي الإناث أدوارا تعبيرية يوفرن فيها العناية والأمن للأطفال ويقدمن الدعم العاطفي أما الرجال فإنهم يؤدون أدوارا مساعدة أي يزودوا العائلة بمصدر الرزق والمعيشة.

***- النظرية النسوية:**

ركزت هذه النظرية إهتمامها على قطاع النساء، وكما حاولت تأسيس عالم جديد يتساوى فيها الرجال والنساء، بحيث تزول التفرقة بين الجنسين وتمتد جذورها إلى ظهور الحركات النسوية التي ظهرت في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر وهي حركات إجتماعية تسعى لتحقيق المساواة وذلك إنطلاقا من منح النساء حقوقهن كحق الانتخاب والحق في التعليم وممارسة المهن الفنية العليا [2].

---

[1] – محمد عبد الكريم الحوراني، " **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع –**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 109.

[2] – أنظر الفصل الرابع، المبحث الخامس.

8- المناهج والتقنيات

أ) المنهج المتبع:

يحتاج أي بحث من البحوث العلمية بمختلف أنواعها إتباع منهج معين ليكشف عن الحقيقة[1]، وتعني كلمة منهج الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات، وتعني في الفكر العلمي المعاصر الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على العقل وتحدد عملياته حتى يميل إلى نتيجة معلومة [2].

فيحتاج أي بحث من البحوث إتباع منهج معين للكشف عن الحقيقة وتحديد النهج يكون حسب الموضوع المراد دراسته.

وينقسم منهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى منهجين هما: المنهج الكمي والكيفي اللذان يتحدان كطرق بحثية إنطلاقا من طبيعة الموضوع،

فالأهداف المتبعة والمادة المتوفرة في تحديد درجة التحكيم أو المراقبة الكيفية بطريقة إتباعها، إلا أننا في بحثنا هذا والمتمثل أساسًا في محاولة معرفة النظرة الجديدة للمرأة العاملة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية قمنا بإستعمال المنهج الكمي التحليلي.

ونحاول بذلك إعطاء تحليل إحصائي سوسيولوجي للمعطيات المتحصل عليها من خلال المعلومات التي نتحصل عليها من خلال الاستمارة.

ب) تقنيات جمع البيانات:

إن طبيعة المنهج والأساليب البحثية المستخدمة هي التي تحدد للباحث نوعية الأدوات المستخدمة بغرض جمع البيانات المطلوبة وبلوغ الاهداف المسطرة مسبقا وقد اقتربنا من بحثنا ميدانيا عن طريق الأدوات التالية:

---

[1] – عبد الرحمن بدوي، " **مناهج البحث العلمي** "، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص: 04. .

[2] – طلعت همام، " **سين وجيم عن مناهج البحث العلمي** "، دار عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 1984، ص: 05. .

1- الاستمارة:

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات اقتراب المنهج الكمي، كونها أسلوب لجمع البيانات والذي يستهدف استشارة آراء المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم حقائق وآراء وأفكار معينة في إطار البيانات المرتبة بموضوع الدراسة وأهدافها، كما أن الاستمارة هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات معينة[1].

ولهذه التقنية كيفيات عدة في توزيعها ويكون ذلك إما عن طريق البريد العادي أو الإلكتروني أو ينقلها الباحث بنفسه للأفراد المعنيين والأسلوب المثالي هو أن يملئ الاستبيان بحضور الباحث ويسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري الموضوع فيما بعد، لأن المجيب بتوسيع في بعض الأحيان في إجابته ويفيد الباحث أكثر[2].

وقد قمنا بإعداد استمارة موجهة للنساء العاملات في شركة موبيليس وتتكون الاستمارة من 25 سؤال ومعظم الأسئلة كانت بسيطة ومغلقة وذلك للتسهيل الإجابة على المستجوبات حيث قمنا بتقسيم الاستمارة إلى 5 محاور رئيسية، حيث يمثل المحور الأول البيانات الشخصية حول المرأة مثل: السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، عدد الأطفال... الخ.

أما المحور الثاني فقد خصصناه للبيانات حول دوافع خروج المرأة للعمل.

أما المحور الثالث منها فقد خصصناه لبيانات حول الصعوبات والمشاكل التي تواجه النمرأة في التوفيق بين عملها وتربية أطفالها.

أما المحور الرابع فقد خصصناه لبيانات حول المشاكل والصعوبات التي تتلقاها المرأة العاملة في أداء دورها اتجاه زوجها.

أما المبحث الأخير فقد خصصناه لليانات حول بحث المرأة عن المكانة الاجتماعية وإثبات ذاتها.

---

[1] – محمد غريب أحمد، **البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1993، ص 315.

[2] – بحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرف إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 57.

وكلها أسئلة حدتها الاستمارة للتعرف على دوافع وعوامل خروج المرأة لسوق العمل.

2- الملاحظة:

لقد قمنا بتوظيف أداة الملاحظة أثناء إجراء توزيع الاستمارة والإجابة عليها من خلال متابعة سلوك المرأة وردود أفعالها أثناء إجابتها على أسئلة الاستمارة وكيفية تجاوبها مع الأسئلة خاصة الأسئلة التي تعتبر نوعا ما شخصية ومواقفها منها والموضوعات المختلفة التي تطرقت إليها أسئلة الاستمارة.

وسواء اعتمد الباحث على دراسة حالة أو أسلوب تاريخ الحياة أو غيرها فمن المهم أن يقوم الباحث بتسجيل البيانات التي يحصل عليها وتدوين كل الملاحظات بدقة، او بعبارة أخرى يقوم بحفظ هذه المعلومات بوسيلة تعينه على لم شملها[1].

لذا فقد عرفت الملاحظة بأنها وسيلة لجمع المعلومات وتتميز الملاحظة العلمية التي يعتمد عليها علم الاجتماع بأنها تسعى إلى تحقيق هدف علمي واضح، وبأنها تحدث عن قصد وبصورة منظمة وتسجل نتائجها بانتظام وفي ترابط وتناسق ولابد أن تخضع الملاحظة إلى ضوابط علمية من حيث ثباتها وصدقها ودقتها[2].

---

[1] – جبلي عبد الرزاق علي، **دراسة في المجتمع والثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 196.

[2] – العسل إبراهيم، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1997، ص 118.

ج) ميدان ومجتمع البحث:

1)- الحدود المكانية: حسب الخطوات العلمية والمنهجية فإن تحديد مجال الدراسة تمَّ تبعًا لطبيعة الموضوع، وعليه فإن هذه الدراسة قد أنجزت بمؤسسة موبيليس للإتصالات في المديرية العامة بباب الزوار، الجزائر العاصمة.

2)- الحدود البشرية: ولقد اعتمدنا في بحثنا على فئة المبحوثين والتي مثلت النساء العاملات في شركة موبيليس للاتصالات، وتوزعت حسب المستوى المهني من فئة الموظفات البسيطة وفئة الموظفات ذات المناصب المسؤولة.

3)- الحدود الزمنية: لقد إستغرقت الدراسة الميدانية لبحثنا طيلة السنة الجامعية 2019-2020 والتي قمنا من خلالها بتصميم الاستمارة تم توزيعها تم تفريغها في جداول إحصائية والتي كانت متبوعة بتحليلات إحصائة وسوسيولوجية.

العينة:

وقد وقع إختيارنا على العينة القصدية وهي نوع من العينات الغير الإحتمالية والتي تتلائم مع طبيعة بحثنا طالما مجتمع البحث معروف وعناصره معروفة.

وتعني العينة العمدية أو القصدية وهي مشتقة من لفظها وهو التعمّد والقصد والغائية في إنتقاء عينة معينة للدراسة، وليس مهم أن تكون هذه العينة ممثلة أو عشوائية، وإنما الهدف هو قيام الدراسة على عينة تناسب البحث [1].

وتعرّف العينة القصدية بأنها: " تلك العينة التي يقرر الباحث مقدمًا مفرداتها، فقد تتوفر لدى الباحث معلومات حول مجتمع معين وتتضمن هذه المعلومات ما يفيد بأن وحدات معينة أو أفراد معينين من المجتمع يمثلون المجتمع بالنسبة للصفة معينة تمثيلاً جيدًا [2].

---

[1] - العصيبي عبد الغفار رشاد، " **مناهج البحث في علم السياسة** "، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004، ص: 122.

[2] - التير مصطفى عمر، " **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي** "، دار النشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 1986، ص ص: 111-112.

وهناك من يعرّف العينة القصدية بأنها: " العينة التي يختارها الباحث عن قصد بسبب وجود دلائل على أنها تمثل المجتمع الأصلي " [1].

وهناك من يرى أن الباحث يختار هذا النوع من العينات لتحقيق غرض بحيث يقدر حاجته من المعلومات، يقوم بإختيار عينة الدراسة إختيارًا حرًأ، على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة من خلال توافر البيانات اللازمة للبحث في أفراد هذه العينة، أي أن هذا النوع من العينات لايكون ممثلا للأحد بل توفر للباحث البيانات اللازمة للدراسة [2].

ومنه وقع إختيارنا على عينة بحث عددها **80 مبحوثة** وهي من النساء الموظفات في شركة موبيليس للإتصالات.

لمحة تاريخية عن مؤسسة موبيليس:

تعد مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس من المؤسسات الناشطة في السوق والسباقة إليه باعتبارها المحتكر الوطني لسوق الهاتف النقال في الجزائر.

لاتزال مؤسسة موبيليس محتفظة بإسم المتعامل الوطني للهاتف النقال، وقد إستطاعت أن تصمد في وجه المنافسة التي تمارسها باقي المؤسسات في السوق.

إن ظهور موبيليس لاتصالات الجزائر للهاتف النقال جاء كنتيجة لانفتاح السوق على المنافسة، ولذلك نحاول فيما يأتي تعريف مؤسسة موبيليس وأيضا التعرف على هيكلها التنظيمي.

تعريف موبيليس:

تعتبر شركة موبيليس المتعامل التاريخيي الأول في الهاتف النقال، حيث بدأت نشاطها سنة 1999 إلا أنها أصبحت كفرع من إتصالات الجزائر مستقلة المسؤولية في سنة 2003 وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 1000000000 دج موزعة على 1000

[1] – عبد الله معتز و محمد خليفة عبد اللطيف، " **علم النفس الإجتماعي** "، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د –ث، ص: 108.

[2] – رجاء وحيد دويدري، " **البحث العلمي** "، دار الفكر، دمشق، 2000، ص: 314.

سهم بقيمة 100000 دج لكل سهم تابعة لشركة إتصالات الجزائر، كما أن رأس مال مؤسسة موبيليس بلغ سنة 2012 25000000000 دج .

موبيليس شركة منظمة حسب القوانين العالمية المقدمة دوليا في مجال الادارة وطموحاتها كبيرة وغير محدودة ومستمرة مثل تعويض حصتها في السوق وتطوير الخبرات والمساهمة في معدل النمو الاقتصادي الوطني.

ومن مبادئ مؤسسة موبيليس:

- الشفافية.
- الإبتكار.
- التطوير والتجديد والوفاء بالوعود.
- الإنسانية.
- الحيوية والإبداع.

موبيلس المتعامل هو أيضا:

- تغطية وطنية للسكان.
- أكثر من 189 وكالة تجارية.
- أكثر من 85000 نقطة بيع غير مباشرة.
- أكثر من 5000 محطة تغطية BTS.

أهداف مؤسسة موبيليس:

- توفير أحسن الخدمات والمبيعات للزبائن.
- مواكبة التطور في مجال الهاتف النقال.
- التكفل الجيد بالمشتركين لضمان وفائهم.
- التقرب من الزبون في جميع أنحاء الوطن.
- الزيادة في عدد المشتركين وإسترجاع الحصص من السوق.
- الإبداع أكثر في الاستراتيجية التجارية وسياسة الاتصال.

وبإختيارها وتبنيها لسياسة التغيير والإبداع، تعمل موبيليس دوما على عكس صورة إيجابية وهذا بالسهر على توفير شبكة ذات جودة عالية وخدمة للمشتركين جد ناجحة بالإضافة إلى التنويع والإبداع في العروض والخدمات.

9- الدراسات السابقة:

الدراسات الأولى: دراسة كاميليا عبد الفتاح (1984):

تناولت هذه الدراسة سيكولوجية المرأة العاملة وتضمنت المحاور التالية:

- الإشباعات التي تحققها المرأة العاملة عن طريق العمل: النفسية، الاجتماعية والاقتصادية.

- إذا كان هناك تغير في موقف المرأة بفعل العمل نحو الزوج والبناء وما نظرة الرجل نحو هذا العمل.

فقد استخدمت الباحثة المنهج التجريبي وذلك بواسطة مجموعة تجريبية من العاملات ومجموعة ضابطة من غير العاملات باستخدام الاستمارة وذلك لمعرفة أثر خروج المرأة للعمل على الأطفال ومدى إستجابة المجتمع لاشتغال المرأة.

العينة: عشوائية طبقية على أساس وجود فئات مختلفة من العاملات في مستويات مختلفة مع دراسة بعض الحالات.

النتائج: توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أولا: أن المرأة كحقيقة واقعة، دخلت ميدان العمل وتعمل في جميع مجالاته النظرية والعلمية.

- ثانيا: أن العمل يحقق للمرأة إشباعات نفسية إجتماعية تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة.

- ثالثا: أن إشتغال المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة التي تثير في نفسها المخاوف بالنسبة لمستقبلها ومستقبل أولاد كما أن الأمن الاقتصادي يخفف من إحساسها بالتبعية بالنسبة للرجل فضلا عما تشعره كنتيجة للاستقلال الاقتصادي من شعور بالقيمة والمكانة.

- رابعا: إن إشتغال المرأة قد دفع إليه تغير في قيم المجتمع نتيجة لتأثره بالثقافة الغربية من ناحية وبالتصنيع من ناحية أخرى وبالفلسفة الاشتراكية من ناحية ثالثة.

– خامسا: إن إشتغال المرأة إرتبط بوضوح بفكرة التكامل الأسري أي أن الرجل قد حقق نتيجة لاشتغال المرأة قدرا كبيرا من التحرر من الأعباء والمسؤوليات المختلفة التي كانت بحكم الوضع التقليدي تلقى على كاهله.

– سابعا: إن إشتغال المرأة يساعد على الاستقرار النفسي والنضج الانفعالي للأطفال

الدراسة الثانية: دراسة علي عبد العزيز العبد القادر (1995):

تمحورت مشكلة البحث حول: " واقع المرأة السعودية إجتماعيا وإقليميا ووظيفيا موقف المجتمع_ العام حيال عملها، وإتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية حول عمل المرأة "

أما تساؤلات الباحث فكانت:

أولا: حول معرفة واقع المرأة السعودية سكانيا وإجتماعيا ورؤية المجتمع السعودي والمجالات الراهنة لعمل المرأة السعودية.

ثانيا: معرفة إتجاهات الطالبات الجامعيات في مرحلة (البكالوريوس) في جميع المستويات الجامعية وتخصصاته بجامعة الملك فيصل في المنطقة الشرقية من المملكة نحو عمل المرأة السعودية من خلال الاجابة على الأسئلة حول: " المهن الملائمة للمرأة العاملة السعودية، دوافع العمل لديها، ومدى المساواة في أداء العمل بين المرأة والرجل، والفرق بين عمل المرأة ذات أطفال والتي بدون أطفال، ومدى قدرة المرأة على التوفيق بين متطلبات الحياة الزوجية والعمل خارج الاسرة وقدرتها على تأدية عملها بنجاح.

وللإجابة على هذه التساؤلات إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

ونظرا لعدم تجانس المستوى الدراسي لطالبات الجامعة تم إختيار العينة العشوائية الطبقية والتي إشتملت على **410 طالبة من مجموع 2800 طالبة.**

إعتمد الباحث على إستمارة إشتملت على مجموعتين من الاسئلة:

*– المجموعة الأولى: تتكون من سبعة أسئلة وتدور حول البيانات العامة عن المشاركة في الاجابة عليها.

*- المجموعة الثانية: وتتكون من عشرة أسئلة وتتناول إتجاهات الطالبات الجامعيات نحو عمل المرأة السعودية على أن تختار الطالبة واحدة من الاجابات المقترحة الخمس وهي (موافقة بشدة، موافقة، لا أدري، غير موافقة، غير موافقة بشدة)

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1/- هناك حاجة ماسة لعمل المرأة خارج الاسرة للقيام بالخدمات المختلفة التي تحتاجها نساء المجتمع السعودي.

2/- المجتمع السعودي يسوده موقف مؤيد لعمل المرأة بما يتناسب مع طبيعتها وظروفها في ظل التقاليد الاسلامية والاجتماعية دون إختلاط متعمد أثناء العمل أو الانتقال منه أو إليه.

3/- إتجاه أفراد عينة هذه الدراسة نحو الدوافع التي تدفع المرأة للعمل هو تأييد الدافع المادي بنسبة 52% وتأييد الدافع الذاتي بنسبة 50%، وإستنتج الباحث من ذلك أن الهدفين الدافعين للمرأة هما الحصول على الدخل المادي، وإثبات الذات وهما حاجتان أساسيتين لدى الانسان.

4/- مجالات عمل المرأة السعودية الراهنة هي التعليم، الطب، التمريض، العمل الاجتماعي والإعلام، والحرف والأعمال الاقتصادية والإدارية.

5/- كما إتضح من نتائج الدراسة تمسك المجتمع السعودي بأولوية الدور الأسري للمرأة غير أنه لا يعارض قيام المرأة السعودية بدور تنموي في المجال الاجتماعي والاقتصادي لخدمة نساء المجتمع وتحقيق ذاتها وتطوير إمكانياتها الاقتصادية.

6/- وأكدت الدراسة كذلك على أن من أهم معوقات عمل المرأة جهلها بالأداء الوظيفي، والاكتفاء الذاتي المادي والاختلاط.

7/- وفي الأخير أكدت الدراسة أيضا أن قيام المرأة بالعمل خارج أسرته بالإضافة على عملها في الاسرة يوفر لنساء المجتمع السعودي الخدمات التي تحتاجها دون إضطرار للاختلاط.

الدراسة الثالثة: دراسة هادي رضا مختار (1997):

هي دراسة ميدانية أجريت بالكويت حول تأثير عمل المرأة على عدم الاستقرار الاسري باعتبار أن الزوجة العاملة تقوم بأدوار متعددة داخل المنزل وخارجه وتعدد الادوار قد يؤدي إلى صراع في الدور وبالتالي قدرتها على تحمل الدور المناط بها بالشكل الملائم.

في البداية قام الباحث بعرض الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات إجتماعية مختلفة عربية وغربية) والتي أ'كدت في الغالب على وجود علاقة قوية بين عمل المرأة وعدم الاستقرار الأسري وذلك لصعوبة التوفيق بين دورها كأم ربة بيت ودورها كعاملة.

ولقد حددت فرضيات الدراسة على النحو التالي: فرضية رئيسية يطرح فيها الباحث مجموعة من متغيرات مستقلة ومتغير تابع على النحو التالي: إن عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعوامل ديموغرافية وعوامل أخرى لها علاقة بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية، قد تلعب دورا في حالة من الصراع والغموض وعدم إستمرارية دورها (المرأة المتزوجة) مما يؤثر في إستقرارها أو عدم إستقرارها الأسري.

إنطلاقا من هذه الفرضية الرئيسية (عامة) خرج الباحث بتسع فرضيات جزئية للبحث في علاقة العمل المختلفة (سلبية العلاقة كانت أو إيجابية) بالإستقرار الاسري أو عدمه، ولقياس العلاقة اعتمد الباحث على مقياس ليكرت من 1 إلى 5.

إختار الباحث عينة شملت **468 عاملة كويتية** اخترن إختيارا عشوائيا من مختلف وزارة الدولة والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص المتمثل في الشركات والبنوك، واستخدم الباحث في إختبارات الاحصائية متغيرات مستقلة خاصة بعمل المرأة (مثل المحافظة التي تقيم فيها العاملة، عمر العاملة، عمر العاملة عند الزواج، عدد سنوات الزواج، عدد الأبناء، الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للعاملة، فارق السن بين العاملة وزوجها، فارق الدخل بين العاملة وزوجها، ووجود خادمة في المنزل) ومتغير تابع وهو عدم الاستقرار الأسري أما تحليل البيانات فقد إستعمل التحليل الوصفي.

نتائج الدراسة كانت كما يلي:

– بينت النتائج أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة والمستوى التعليمي للزوج وعدد الأبناء هي العامل المؤثرة في عدم الاستقرار الاسري عند المرأة العاملة، فإرتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة أدى ذلك إلى إحتمالات أقل لعدم الاستقرار الاسري.

– أما متغير الوعي لدور المرأة المضاعف (عملها داخل المنزل وخارجه) مما يؤدي إلى وضوح وتحديد وتعريف أحسن لهذه الأدوار من قبل زوج العاملة.

– أما المتغير الثالث في التأثير على عدم الاستقرار الأسري وهو عدد الأبناء فكلما إرتفع عدد الأولاد كلما زادت إحتمالات عدم الاستقرار الأسري، لأنه في رأي الباحث زيادة عدد الابناء يعني مسؤوليات أكبر على عاتق المرأة العاملة، ومواجهتها لعدد أكبر من الأدوار، وخلق حالة من عدم الاستقرار الأسري.

– أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى كدخل الزوجة، عمرها، عمر الزوجة عند الزواج عمر الزوج عند الزواج، عدد سنوات الزواج، وجود خادمة....فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه المتغيرات ليس لها أي تأثير يذكر في عدم الإستقرار السري.

الدراسة الرابعة: دراسة منى يونس (1987):

في البداية أشارت الباحثة إلى دور المرأة داخل الأسرة وعلاقتها المباشرة والجوهرية بعملية التنشئة الإجتماعية غير أن هذا الدور طرأت عليه تغيرات من جراء خروجها للعمل ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وربطت هذه الظاهرة بالتغيرات التي حصلت في بلدان العالم الأخرى وما أولته من إهتمام بالغ لتحسين وضع المرأة العاملة لمساعدتها على القيام بدورها المتمثل في رعاية الأسرة بدنيا وفكريا والحفاظ على صحتها (صحة الأسرة) وظهر ذلك جليا في الاتفاقيات الدولية المنظمة لتشغيل الأمهات المقترحة من طرف هيئة العمل الدولية فيما يلي بعض ما تنص عليه:

منح العاملة الحامل إجازة (12) أسبوعا قبل الوضع وبعده ومنحها معونة مالية خلال إجازتها، ومنحها إجازة بدون أجر للتفرغ لرعاية وليدها وكذلك منحها إجازة في حالة مرضه، ومنح الأم زمنا مجموعة ساعة ونصف يوميا للراحة وإرضاع الطفل.....إلخ.

غير أن خروج المرأة العراقية للعمل بقدر ما ترتب عنه من آثار إيجابية كزيادة التفاهم والانسجام بين الزوجين، إحترام الرجل للمرأة، المشاركة الزوجية في شؤون المنزل...إلخ، لقد ترتب عنه أيضا أثار سلبية كمناقشة الرجل في العمل والاستقلال عنه ومجابهة المتاعب في تربية الأبناء، وفي تحقيق صحة الأسرة بوجه عام لعدم تحقيق مستوى جيد من الصحة لأفرادها

إختارت الباحثة عينة عشوائية شملت **100 أم عاملة** موزعة على النحو التالي:

* **47** تعملن في معمل الخياطة في بغداد.
* **16** تعملن في معمل للصناعات البلاستيكية في تكريت.
* **15** تعملن في معمل النسيج في الموصل.
* **22** تعملن في معمل الدخان في أربيل.

وأعدت الباحثة إستبيان طبق من خلال المقابلات الانفرادية وتمحورت فقراته على المجالات التالية: مجال صحة الأطفال **22 فقرة**، مجال صحة الأسرة ككل **8 فقرات**، مجال صحة الزوج **8 فقرات**، ومجال صحة الزوجة **5 فقرات**

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– الآثار السلبية للعمل على دور الأم في مجال صحة أطفالها تبين أن نسبة 92% منهن يصرحن أنهن يضطررن إلى ترك أطفالهن مع من لا يرعاهن ولا يحميهن مثلهن و 78% صرحت عن خوفهن وقلقهن على أطفالهن و 8% تطلبن من أطفالهن التوقف عن العمل عند عودتهن من العمل.

– الآثار السلبية لعمل المرأة على دورها إتجاه صحة الأسرة ككل تبين أن أفراد الأسرة تعتقدن أن العمل يتسبب في معاناة الأم من التعب وتوتر الأعصاب **61%** وأرجعت الباحثة

السبب إلى عدم قيام الأمهات بتوزيع جهودهن وطاقتهن وواجباتهن وحقوقهن بعدالة ووفق تخطيط معين لجهلهن بذلك لإنخفاض مستواهن التعليمي، وتبين كذلك أن أفراد الأسرة يرون بأن العمل مسؤول عن إمتناع الأم عن الاعتناء بمظهرها في المنزل **57%**.

– فيما يخص صحة الزوج تبين أن 84% من العاملات يتضايق أزواجهن من تغيبهن من البيت عندما يكونون متواجدين فيه، وارجعت الباحثة ذلك إلى رغبة الأزواج في تمثيل دور رب الأسرة على الوجه التقليدي المتوارث إجتماعيا حين يعود من عمله ليجد زوجته (ربة المنزل في إنتظاره وليس العكس) ومنهم كذلك نسبة **7%** ترى أن المرأة غير كفء للعمل خارج المنزل.

– فيما يخص صحة الزوجة: أزهرت نتائج الدراسة أن نسبة **53%** تجهدهن مسؤولية عملهن نهارا وسهرهن على أولادهن ليلا، كما أنهن قلقات على مستقبلهن المهني **5%**.

الدراسة الخامسة: دراسة الدكتورة عائشة التايب:

لقد تناولت هذه الباحثة في كتابها " النوع وعلم إجماع العمل والمؤسسة " مسألة علاقة النوع الاجتماعي بالعمل، وكانت الإشكالية بحثها تدور حول ما يمكن أن تتخذه النظرة من بعد النوع الاجتماعي أداة لتطلع لواقع الانسان في مجال العمل أن تحققه من إضافات بإتجاه فهم حجم تلك التأثيرات وطبيعتها وأي موقع تحتله المرأة اليوم في مشهد تحوّل العمل والمؤسسة في ظل واقع الاقتصاد المعولم ؟ وكيف تعيش المرأة العربية واقع الانخراط في سوق عمل العولمة في ظل تسجيل فئة النساء العربيات أعلى نسبة الأمية وأدنى نسبة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عالميًا ؟

وقد حاولت الباحثة تعميق النظر في بعض مفاصل هذا الجدال محاولة التأكيد على ضرورة التخلي عن التناول الشمولي والعالم لمسائل العمل والمؤسسة، وعلى أهمية اعتبار هذا النوع الاجتماعي مقاربة من شأنها إفراز تطور نوعي لتناولها السوسيولوجي لقضايا العمل والمؤسسات.

نتائج الدراسة:

وتوصلت نتائج دراستها إلى تأكيد تطور ذلك التخصص السوسيولوجي منذ ثلاثينات القرن العشرين، في إتجاه شبه كلي عن ممارسة العمل في حدّ ذاته، وبغضّ النظر عمّا يحيط بتلك الممارسة من إشكاليات متصلة بمحيط العمل داخل مجال العمل وخارجه، وتوصلت الباحثة إلى الاسباب المؤثرة في تعطيل إنتباه الدارسين لظاهرة العمل وأهميته مقاربتها من خلال بعض العناصر الأخرى: كحياة العمل العائلة والخاصة، ولفوارق النوع الإجتماعي في صلب ذلك العمل والذي اعتبرته الباحثة جزءًا من علم إجتماع العمل.

المحلية الدراسات:

الدراسات السادسة: دراسة الباحثة عزازة ليندة:

قامت الباحثة عزازة ليندة بدراسة حول صورة " الزوجة الاطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية ".

وإنطلقت الباحثة من مجموعة من التساؤلات هي:

هل للمستوى الثقافي والإجتماعي والاقتصادي للزوجة الاطار دور في تغير صورة المرأة من خلال أدائها و دورها الأسري والوظيفي في المجتمع ؟

وحاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة معرفة صورة المرأة الإطار في المجتمع من خلال دورها الاسري والوظيفي بمعنى من خلال مهنتها.

وتوصلت الباحثة إلى أن المرأة تبقى دائما اسيرة مجتمعها الذي تحكمه العادات والتقاليد والتي تتجاوز الدين والحدود الشرعية.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الاقتراحات من خلال الصعوبات التي تواجهها المرأة الإطار، وقد اثبتت أن المجتمع لا يفضل المرأة العاملة، بل يفضل المرأة الماكثة في البيت، وكانت الاقتراحات كالآتي:

*- تعديل قوانين الاحوال الشخصية وتعديل النصوص القانونية الخاصة بالمرأة وذلك من أجل الاهتمام بأمور كثيرة يمكن حصرها في الإرث، الزواج الطلاق، باعتبارها المحاور التي مازالت تشهد دونية المرأة وتبعية الرجل.

*- تحرير المرأة من قيود التقاليد والأعراف التي تجعل المرأة دائما في مرتبة دنيا مقارنة مع الرجل.

*- كسر الصور النمطية الضيقة عن الزوجة الاطار والزوجة العاملة عمومًا وتهميشها ومحاولة مساعدتها في تحقيق أهدافها.

*- التشجيع والمساندة المعنوية من طرف الدولة من خلال تعديل قانون العمل.

*- تشجيع الأسرة للمرأة والعمال ومحاولة مساندتها معنويا لتستطيع البرهنة أكثر عن نفسها وذلك من خلال مساعدتها في تطوير أدائها والقيام بأدوارها المطلوبة منها على أكمل وجه [1].

الدراسة السابعة: Blidi et Autres (1980)

قامت أسبوعية " الجزائر الأحداث " سنة 1980 بتحقيق حول النساء العاملات بمصنع الإلكترونيك بمدينة سيدي بلعباس، إشتمل التحقيق على ثلاث محاور:

- المرأة العاملة والعائلة (تخطي العقبة الأولى).
- المرأة العاملة والمجتمع (الثورة الصامتة).
- المرأة العاملة والمدينة (تحري الحقيقة).

آثار خروج **1320 إمرأة** للعمل بمصنع الالكترونيك وضعية إجتماعية ونفسية لا مثيل لها في حياة سكان مدينة سيدي بلعباس، وخلق وضعيات جديدة وجدت العائلة التقليدية نفسها في مواجهة متطلبات التصنيع والمدينة، هذه الوضعية التي تتطلب إعادة نظر في سلم

[1] - ليندة عزازة، " **صورة الزوجة الاطار بين التربية الاسرية والالتزامات الاجتماعية** "، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم علم الإجماع، جامعة العربي التبسي، باتنة، 2005، ص: 141.

القيم السائدة، وظهر جليا من خلال ردود الفعل الساخطة سواء من طرف العائلة أو الرأي العام أو حتى العمال داخل المصنع.

في البداية عرض المحقق الظروف التي صاحبت خروج المرأة للعمل وموقف العائلة من ذلك من خلال إستجوابا أجريت مع بعض العاملات وعائلاتهن وبعض العمال وبعض سكان مدينة سيدي بلعباس.

وتوصل هذا التحقيق الميداني إلى النتائج التالية:

1/- تعتبر العائلة عمل المرأة ظاهرة جديدة من شأنها أن تحدث إضطرابات في التوازن العائلي، وتفرض إعادة النظر في دور المرأة ووظيفتها في العائلة كما أنها تهدد بنية العائلة التقليدية المستوحاة من التعاليم الدينية،

ومن أجل هذا تقوم العائلة بإجراءات كالتحقق من الجو السائد في المؤسسة مصاحبة الفتاة إلى مقر عملها، وقد تقوم بزيارة المصنع لتختار بنفسها المكان الذي تراه مناسبا أخلاقيا لعمل إبنتها.

2/- إن سماح العائلة للمرأة بالخروج للعمل لا يعني بالضرورة موقف نهائي للعائلة بل معظم الفتيات اللواتي استجوبن صرحن أن العائلة لها أن تضع حد لحياتهن المهنية متى رأت ذلك ضروريا.

3/- تنتمي معظم النساء العاملات في هذه المؤسسة إلى طبقة فقيرة مما يعني أن العائلة في حاجة ماسة إلى عملهن، لكن بالرغم من ذلك يقابل عملهن بالرفض ويظهر ذلك من خلال المشاكل التي يتعرضون لها داخل البيت.

4/- أما الرأي العام فإنه ينظر إلى المؤسسة وكأنها تمثل بؤرة إنحلال أخلاقي ويرى المحقق أن هذا الادراك جاء نتيجة الاختلاط داخل المؤسسة خاصة إذا علمنا أنها تضم 2704 عامل من الرجال، ويقول المحقق في هذا الصدد انه أصبح " ليس من المشرف أن يصرح الرجل بأنه يعمل في السونيلاك " بالاضافة إلى أنه من بين **1320 إمرأة عاملة** 742 منهن لا تتجاوز أعمارهن 20 سنة، هذا العدد الهائل الذي ينتقل يوميا وفي ساعات

غير مألوفة مع الرجال بين المدينة والمؤسسة يغذي الشائعات ويزيد بالتالي من تدمر العائلة وتاثرها بما يقال عن عاملات هذه المؤسسة.

5/- تتعرض المرأة العاملة أثناء تنقلها (موقف الحافلات) إلى التهجم اللفظي ويصف المحقق ذلك بأنه نوع من الارهاب النفسي.

6/- وبخصوص حياتها المهنية في المصنع، فالعاملة تقضي 8 ساعات في المؤسسة، وتتميز طبيعة العمل بالرتابة مما يجعله مملا خاصة إذا علمنا أن معظمهن لايمتلكن تكوينا في هذا المجال.

في النهاية أكد المحقق على العوامل التي تدفع المرأة للعمل وهي:

- حالة الفقر التي تعيشها عائلات العاملات.
- وفاة الوالد أو الزوج اي الكفيل المادي.
- الحاجة لتحقيق الذات.

إن هذه الدراسة رغم أنها عبارة عن تحقيق صحفي إلا أن طابعه الميداني قد أعطاه صفة الموضوعية بصورة واضحة.

الدراسة الثامنة: دراسة عبروس ذهبية (1989):

اعتبرت الباحثة أن ظاهرة عمل المرأة خارج بيتها جاء بالخصوص نتيجة للتغيرات التي تحصل في التنظيم الأبوي للعائلة الجزائرية، ذلك من خلال تحليل الظروف التي أدت إلى بروز هذا الواقع الجديد والنتائج الإجتماعية التي أحدثت تصدعا في البناء العائلي، وبتعبير أدق هل يمكن أن يحدث عمل المرأة خارج بيتها تغيير في العلاقة غير المتوازنة التي تحكم المرأة والرجل.

وإنطلاقا من هذا التساؤل طرحت الباحثة ثلاث فروض تمثلت فيما يلي:

1/- إن اتصدع الذي أحدثته ظاهرة عمل المرأة خارج البيت بالنسبة إلى تقسيم الفضاء الداخلي الخاص عادة بالمرأة والفضاء الخارجي الخاص بالرجل لا يعني بالضرورة

أن المرأة أصبحت لها كامل الحرية في التنقل خارج فضائها، بل ترتب عن هذا الخروج تقوية وتشديد المراقبة على تحركاتها من طرف الرجل.

2/- إن الحصول على راتب لايمكن اعتباره وسيلة تحرر إقتصادي للمرأة العاملة بإستثناء النساء الأرامل والمطلقات واللواتي يتصرفن في رواتبهن بإستقلالية أما عدا ذلك من النساء العاملات فهن لايملكن حق التصرف في رواتبهن.

3/- إن القيام بالأعمال المنزلية حتى في حالة خروج المرأة للعمل يبقى من مسؤولية المرأة وحدها مما يحافظ على نفس توزيع الأدوار التقليدية بين المرأة والرجل في البيت.

وللتحقق من هذه الفرضيات إختارت الباحثة عينة تتكون من **100 إمرأة عاملة** في مختلف المهن تتوزع كما يلي:

54% موظفات في القطاع الإداري والخدمات، **35%** في المجال الصناعي، و **11%** في مجالات مختلفة، كما أضافت الباحثة إلى عينة البحث 24 رجل لمعرفة نظرتهم لظاهرة خروج المرأة خارج البيت العمل.

كما قامت الباحثة بالتذكير بأهم خصائص العائلة الممتدة محاولة إبراز أهم عنصر الذي يحافظ على تماسكها والمتمثل في مفهوم " الشرف " والتي ترى أنه ينقسم إلى " الحرمة "(الطاعة والاستسلام) خاص بالمرأة و" النيف " (الدفاع، المجابهة) خاص بالرجل.

وترى من خلال هذا المنطق الأبوي يمكن تفسير ظاهرة حجب المرأة وسيطرة الرجل عليها لضمان حاجتها المادية أو حاجة أبنائها وضمان الدفاع عن شرفها، هذا الذي نتج عنه إقصاء المرأة من الحياة العامة تحت وصاية الرجل.

نتائج البحث:

بينت المقابلات الشبه الموجهة بوضوح الحافز الذي يكمن وراء خروج المرأة للعمل وهي:

- حوافز ذات طابع إقتصادي وهي خاصة بالمطلقات والأرامل وفتيات ينتمين إلى عائلات ممتدة.

– العمل كنتيجة طبيعية لفتيات بلغن مراحل دراسية ثانوية وجامعية (حالة الفتيات العازبات التي تتراوح أعمارهن بين 20 و 30 سنة) أو متزوجات يمارسن عموما مهنة التدريس وأحيانا إطارا في الادارة يبحثن من خلال ما أسمته الباحث: " التحرر الاقتصادي كوسيلة لتحقيق دوافعهن ".

– كما توصلت الباحثة أيضا غلى أنه من خلال إجتياز المرأة لعتبة المنزل العائلي أحدث هزة في النظام الاجتماعي، ولمواجهة هذه الوضعية الجديدة لقد أوجدت العائلة إستراتيجيات دفاعية جديدة، إما عن طريق زيادة مراقبة الرجل لتصرفات المرأة العاملة وذلك بواسطة فرض لبس الحجاب حسب الباحثة لأنها تعتبر أن الحجاب حاجز نفسي،

كما أن العائلة تأخذ أجرة العاملة بإستثناء النساء الأرامل والمطلقات، وأغلب النساء صرحت بأنهن لا يرغمن على منح ما يكسبن إلى العائلة بل تمنحه بمحض إرادتهن، وترى الباحثة أن هذا اسلوك تعويض للعائلة التي سمحت بخروج المرأة للعمل

2– دراسات أجنبية:

الدراسة التاسعة: دراسة البروفيسور روم (2001):

في دراسة أمريكية قام بها **البروفيسور** " **روم** " في خريف سنة 2001 على الأطفال الذين تذهب أمهاتهم إلى العمل في سنوات حياتهم الأولى، وخلصت الدراسة إلى أن هؤلاء الاطفال يعانون ضعف في مهارات القراءة.

فقد وجد البروفيسور " روم " أنه إذا إشتغلت الأم خلال السنوات الثلاث الأولى من حياة طفلها، فسيترك هذا أثرا سلبيا على قدرة طفلها في الكلام أو التحدث، ولغته في عمر الثالثة والرابعة، ويصبح هذا التأثير ضارا للغاية على مهارات القراءة والرياضيات في عمر خمس وست سنوات.

وأكدت أبحاث البروفيسور " روم " أن تأثير المرأة العاملة يصبح في أسوء صورة عندما يكون طفل المرأة العاملة في عمر الثانية والثالثة، وتزداد الكارثة حينما تذهب إلى العمل وطفلها في سنته الأولى من العمر.

كما أكد البروفيسور" روم " من خلال نتائج دراسته هذه أن مسارعة الأم للعمل تصبح مكلفة على وجه الخصوص بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في اسرة تقليدية مكونة من أب وأم، أما الاطفال الذين تبقى أمهاتهن في المنزل لسنتين أو ثلاث على الأقل بعد الولادة، فيتمتعون بمكاسب إدراكية جوهرية.

10) صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة علمية من صعوبات تواجه الباحث سواءًا في مرحلة الدراسة النظرية أو مرحلة جمع البيانات إلا أن الباحث يحاول بشتى الطرق التغلب على تلك الصعوبات، حيث واجهتنا صعوبات مزدوجة من الجانب النظري والميداني.

فيما يخص الجانب النظري نقص الكتب الخاصة بالموضوع وقلة الدراسات التي عالجت الموضوع بصفة مباشرة خاصة الدراسات الجزائرية منها.

أما ميدانيًا فقد تعرضنا للرفض من طرف المبحوثات لملء الاستمارة كون معظم المستجوبات إطارات و ليس لهن الوقت للإدلاء ببعض التصريحات حول الموضوع، وكنا نرجع في كل مرة من أجل جمع الاستمارات وقد إستغرق ذلك وقتًا طويلا، إضافة إلى أننا عندما إسترجعنا الاستمارات فقد بعضها والبعض الأخر كان ناقص الإجابة للبعض أسئلة الاستمارة مما إستوجب علينا توزيع أكبر عدد ممكن من الاستمارات للوصول إلى العينة المطلوبة.

غير أن كل هذه العراقيل والصعوبات لم تزدّن إلا رغبة في العمل أكثر والاستمرار في دراسة الموضوع والغوص في جميع جوانبه لتحقيق الأهداف المرجوة منه

الجانب النظري

الفصل الأول

المرأة عبر التاريخ

تمهيد:

إن المرأة شقيقة الرجل زوجته ووالدته الحنون، وشريكته في تحمل أعباء الحياة، وهي المسؤولة عن تنشئة الأطفال على الفضيلة والخير أو الرذيلة والشر، غير أننا لو حاولنا البحث في تاريخها، لوجدنا أنها عرفت كل أشكال المعاناة والقهر فكانت حالتها في العصور القديمة لا تختلف عن حالة الرقيق، فكانت تعيش تحت سلطة أبيها ثم زوجها ثم بعده أكبر أولادها، وكان لرئيس العائلة عليها حق الملكية المطلقة فيتصرف فيها بالبيع الهبة متى شاء.

ولما كانت المرأة ضعيفة إهتضم الرجل حقوقها، فكانت خاضعة له، فكان للرجل الحرية ولها الاستعباد، له العلم ولها الجهل، له العقل ولها البله، له النور ولها الظلمة، له الأمر والنهي ولها الطاعة والصبر.

ومع أن هذه كانت صورة المرأة و أوضاعها منذ آلاف السنين، إلا أننا ومع مشارف الألفية الثالثة لانزال نتحدث عن حقوق المرأة.

إن واقع أي مجتمع يشكل معيارا فعليا للحكم على درجة النمو الحقيقية لهذا المجتمع وإرتقائه، فحدود تقدم هذا المجتمع هي نفسها درجة تقدم المرأة فيه.

إذا كان المولى عزوجل يقول " **هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ** " وبالتالي جعل من الرجل والمرأة كيانا واحدا وشخصا واحدا، لذا فقد إهتمت الأديان السماوية بوضعية المرأة في المجتمع والحث على إحترمها وتقديرها.

المبحث الأول: المرأة عبر الحضارات:

أولا: المرأة في الحضارة الإغريقية:

لقد كانت الاسرة الإغريقية ضمن الاسرة الأبوية فالأب هو سيد الأسرة ومالكها، والمرأة تابعة للرجل سواءًا تحت حكم أبيها أو زوجها أو إبنها الأكبر[1].

وكانت نظرة الاغريقيين للمرأة مليئة باللإحتقار مسلوبة الارادة في كل الميادين محرومة من القراءة والكتابة والثقافة العامة، وقد ظلمها القانون اليوناني فمنعها بذلك من نصيبا في الإرث وحقها في طلب الطلاق من زوجها وعليها أن تظل بذلك خادمة مطيعة لسيدها وربّ بيتها تباع وتشتري في الأسواق حرّم عليها كل شيء إلا تربية الاولاد وتدير شؤون البيت، معزولة بذلك عن الحياة الثقافية والسياسية غير قادرة على ممارسة فضائل الرجال لأنها دنيئة المكانة يغلب عليها الجانب الاعقلي ، و هذا ما عبرّ عنه أرسطو بأن الطبيعة لم تزود المرأة بأي إستعداد عقلي تهتدي به [2].

ومع هذا نجد بأن المرأة قد منحت بعض الحقوق في مدينة اسبرطة مثل الإرث وأهلية التعامل مع المجتمع المدني بالمساهمة في تسيير الشؤون العامة.

إن تحقيق المكاسب لم يكن وليد النصوص أو شرائع مكتوبة و إنما كان بسبب الظروف الحربية السائدة آنذاك والتي أدت بدورها ظهور وبروز المرأة هذا وقد عاب **الفيلسوف أرسطو** هذا الأمر على رجال اسبرطة كونهم كانوا وراء تلك المكاسب التي حصلت عليها المرأة،وبالرغم من بروز المرأة في هاته الحضارة إلا أنها لم تكن لتحصل على حقوقها بالمفهوم الصحيح بسبب إنشغال القادة والمفكرين بحياة الترف وإنتشار الانحلال الأخلاقي، وتقدمها كان على حساب مظهرها وتكوينها الجسماني لاغير، فتفننوا بذلك في نحت التماثيل الفاضحة، ونقش الصور المكشوفة، جاعلين منها رمزا للجمال والعشق

---

[1] – فركوس دليلة، " **تاريخ النظم القديمة** "، الجزء الأول، أطلس للنشر، الجزائر، 1993، ص: 138.

[2] – عمر رضا كحالة، " **المرأة في القديم والحديث** "، سلسلة البحوث الاجتماعية الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1979، ص: 195.

ومصدر للشهوات الحيوانية والأهواء الوحشية، مجسدنيها في تماثيل برونزية فاضحة وصور فنية مكشوفة.

ثانيا: المرأة في الحضارة الرومانية:

لقد عانت المرأة في الحضارة الرومانية الكثير من الاضطهادات كحالها عند اليونان بل أقبح حالاً، لاسيما وأن الرومان هم الذين طوروا نظام الدولة الأبوية تطويرا كاملا وقدموا الصيغة النهائية لقانون الأسرة الابوية التي لاتزال تعيش فيها باعتبار قوانين تلك الأسرة أكثر من قوانين أي مجتمع أخر أصبحت هي أساس قوانينا.

هذا وقد كانت نساء هاته الحضارة دائما تحت هيمنة أباءهن وأزواجهن هيمنة مطلقة، لاعتقادهم أن المرأة آداة إغواء ووصلة الخداع وإفساد قلوب الرجال، يستخدمها الشيطان لأغراض شيطانية، ولهذه العقيدة كانوا ينظرون إلى المرأة نظرة الاستدلال والاحتقار، فهي ملك للرجل.

وقد أصبح هذا الوضع هو هويتها الوحيدة لدرجة أنها لم يكن لها إسم منفرد ومستقل، إذ كانت تعرف ببساطة بالطبيعة الانثوية لإسم أسرتها (أبوها) فإبنة " **جوليو كلوديوس** " على سبيل المثال تسمى" كلوديا " وكذلك أخواتها وتضاف إليه عبارات مثل" كلوديا الكبرى " أو كلوديا الرابعة "، للتمييز بينهن ولكنهم لم تحملن أسماء شخصية منفردة.

كما اتخذت المرأة وسيلة للمتعة والإغواء في المجالس فهي خاضعة كل الخضوع لسلطة الذكر فكان على الوالي تزويجها في سنوات مبكرة من دون أخذ إذنها.

إذ كان الزواج آنذاك يعتبر صفقة تجارية بين أب الفتاة والزوج تنقل فيه الفتاة من حضيرة البائع الأب إلى المشتري الزوج الذي له سلطة بالغة عليها وإن شاء قتلها أو تركها، وله كامل الحق أن يعاقبها بالإعدام أحيانًا [1].

---

[1] – علي حسن ديب، " **المرأة اليهودية بين فضائح التوراة وقبضة الحاخامات** "، الأوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، 2000، ص ص: 19–20.

كما كانت المرأة الرومانية معدومة الأهلية فليس لها حق التملك، وإذا إكتسبت مالاً أضيف إلى أموال الأسرة، وليس لها الحق في المشاركة في الحياة الإجتماعية ولا السياسية.

وهكذا ظلت المرأة الرومانية طول تاريخها لعبة يتلاعب بها الرجال، وحتى محاولات التمدن والتطور الذي عاشته الحضارة الرومانية لم تسهل وضع المرأة إلا بعد سنة 209م ، أين خفت الوصاية التي كانت تمارس عليها من قبل الاباء والأزواج وأحرزت بعض من المكانة، لكن الوضع تدهور بعد ذلك وإنتشر الفساد الأخلاقي، فشكى الكثير من الرجال من إزدياد سلطان النساء وما يشوبه من إنحطاط فعمت بذلك الفوضى الحيوانية من جراء ذلك وإختل نظام الدولة، وإنحطت مكانتها وتلاشت بذلك الحضارة الرومانية،

وقد ذكر " **كاتو** " في هذا الصدد وهو أحد قادة الرومان: لو أننا نحن الرومان إحتفظنا بسلطة الرجال منذ قدم الأزمنة، ولم نسلم قيادتنا للنساء، لكانت بلادنا أرقى مما هي عليه الآن [1].

ثالثا: المرأة في الحضارة الصينية:

في الصين وقبل أيام **كونفوشيوس** كانت المرأة محور الأسرة فالناس يعرفون أمهاتهم ولا يعرفون آبائهم، وقد وصلت بعض النساء في تلك المرحلة إلى سدة الحكم، لكن قيام نظام الإقطاع قلّل من دور المرأة وإتجهت الأسرة نحو أسلوب أبوي صارم، فصار الاباء يعديمون البنات لصعوبة تربيتهن وراحو يتوجهون بالدعاء في صلواتهم كي يرزقوا ببنين وليس بنات، حتى أن بعض الأسر الفقيرة كانت تترك البنات في الحقول ليقضي عليهن صقيع الليل والوحوش الضارية [2].

كما أن الصينيون كانوا ينظرون إلى المرأة على أساس كونها كائن معتوه فلا يمكنها قضاء أي شأن من شؤونها إلاّ بتوجيه من الرجل وهي بذلك محتقرة ومهانة مجيئها للحياة لا يمثل سوى حليب الشؤم والبؤس و مقامها مقام الخدم لا حقوق لها تتلقى بذلك الأوامر

---

[1] – طه جمانة، " **المرأة العربية في منظور الدين والواقع دراسة مقارنة** "، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص: 08.

[2] – ديورانت ول، " **قصة الحضارة** "، ترجمة: زكي نجيب محمود، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، 1988، ص: 266.

وتنفذها دون أي إعتراض، ممنوعة من الإرث والاستقلالية المادية خاضعة في حياتها إلى مجموعة من الطاعات (طاعة، الأب، الأخ، الزوج) هم الذين يتكفلون بتزويجها لمن شاؤوا دون إستشارتها وإعلامها بمن قد أختير لها [1].

رابعا: المرأة في الحضارة الفارسية:

لم يكن حال المرأة الفارسية بأفضل حال عما هو عليه في بقية الحضارات في تلك الأزمنة فقد كان الفارسيون يذلون المرأة على إعتبار أنها سبب إنتشار الفساد، لذا كانت تعيش تحت وطأة الظلم، لاسيما الاحتقار من طرف الزوج الذي يمارس السلطة المطلقة على زوجته، فله أن يحكم بقتلها، كما له أن يتزوج غيرها من النساء ما يشاء دون قيد وفي هذا يقول الدكتور محمد نجم أبادي في كتابه " الإسلام وتنظيم الأسرة " لقد كانت قوانين المذهب الديني الزرداشي الايراني جائرة وظالمة بحق المرأة فكانت تعاقبها أشد العقوبة، إذا صدر عنها خطأ أو هفوة بعكس الرجل الذي أطلقت له جميع الصلاحيات يسرح ويمرح وليس من رقيب عليه، له مطلق الحركية لأنه رجل والحساب والقانون لايكون إلا على المرأة.

ومع أن الديانات الفارسية القديمة الزرداشية والمانوية ، والمزدكية لم توقع على المرأة تهمة الخطيئة الأولى فقد اعتبرتها كائنا نجسًا فأوجبوا عليها وضع حجاب يفصل بينها وبين النار المقدسة لئلا تدنس أنفاسها هذه النار.

خامسا: المرأة في الحضارة الهندية:

لقد تأرجحت مكانة المرأة الهندية على مرّ العصور بين الاحترام والانتقاص من قيمتها، وعموما فقد كان الرجل هو السيد الكامل السيادة على الزوجة والأبناء والعبيد، في حين كانت المرأة مخلوق نجس يمثل مصدر الشؤم، تحيا بحياته وبمماته تشنق أو تحرق أو تقذف وهي حية كي تقوم في الحياة الأخرى على خدمة زوجها المتوفي[2].

---

[1] – هوتر محمد رضا، " **مكانة المرأة في الشؤون الإدارية والبطولات القيادية** "، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1979، ص: 344.

[2] – جمانة طه، مرجع سابق، ص: 37.

ويرى **المشرع** " **مانو** " أن الزوجة الوفية هي التي تخدم سيدها أي زوجها، كما لو كان إلاها، وأن لا تأتي شيئا من شأنه أن يؤلفه مهما كانت حالته حتى وإن خلال من كل الفضائل [1].

ويعتقد الهنود القدامى أن الزوجة التي تعصي زوجها مآلها أن تتقمص روحها جسد إبن أوى في خلقها الثاني [2].

ويروى عن بوذا أنه لم يكن يطمئن نفسا في حضرة النساء وأنه تردد كثيرا قبل أن يسمح لهنّ بالانضمام إلى الديانة البوذية، ويذكر **بطليموس** في كتابه " **المجسطي** " أن البراهمة كانوا يحولون بين زوجاتهم وبين دراسة الفلسفة، لأن النساء إن عرفت كيف ينظرن إلى اللذة والألم، والحياة والموت نظرة فلسفية أصابهن مش من الجنون أو أنهن بعد ذلك أن يظلّن على خضوعهن " [3].

[1] – ديورانت ول، مرجع سابق، ص: 179.

[2] – نفس المرجع، ص: 179.

[3] – جمانة طه، نفس المرجع، ص: 42.

المبحث الثاني: المرأة في الأديان:

أولا: المرأة في الديانة اليهودية:

المرأة القيمة الانسانية:

إن المتتبع للتراث الفكر والموروثات الدينية لليهود يجد أن اليهودية حطمت من قدر المرأة وأهانتها فسلبتها كل حقوقها أو معظمها، فإن تصحفنا كتبهم المقدسة مثل التوراة والتعود، وتطلعنا إلى ما كتبه علمائهم نجدهم يسيرون في مسار واحد، ألا وهو النيل من حقوق المرأة وجعلها كالخادمة، فهم يعاملونها كما يعامل الرجل خدمه، إن لا إنفاق على الزوجة مادامت لا تعمل في المنزل وإن عملت خارج المنزل فلا نفقة لها.

وقد حاول **السيد** " **عاشور** " في كتاب " **مركز المرأة في الشريعة اليهودية** " أن يبين ما عانت منه المرأة اليهودية.

- للرجل الحق في بيع إبنته القاصر كرقيق وليس للأم الحق في بيعها.
- المرأة متاع وتساوي العبد.
- عند زواج البنت يحدث أن يستشير الأب أولاده الذكور، بينما لا يستشير بناته.
- ليس للأب أن يجرد إبنه من الميراث بينما يمكنه أن يحرم إبنته من الميراث في الكثير من الأحيان.
- الولد يحجب البنت في الميراث، ففي حالة تقسيم الشركة فإن الولد يأخذ التركة كلها ولا تأخذ البنت شيئا لأن البنت لا ترث أبدا مادام لها إخوة ذكور.
- يحصل الرجل على ما يدخل للمرأة من موارد وما تجده من لقبه وجاء بالمادة 82 من الأحكام الشرعية للإسرائيليين، ما يأتي: " إذا عثرت الزوجة على لقبه فهي حق زوجها مادام قائما بما عليه واجبات ".
- للزوج أن يرث زوجته وليس لها أن ترثه.
- عندما تضع الأم ولدا تكون مدة النجاسة أربعين يوما أما إذا وضعت بنتا فمدة النجاسة ثمانون يوما.

– يسمح للأب أن يزوج إبنته لمن يشاء ولم يعطي للأم هذا الحق إلا في حدود ضيقة حددها رجال اليهود مثل أن يكون الأب متوفيا.

– نفي النسب أو الإقرار به متروك للرجل أما الزوجة فلا يقبل منها نفي نسب حملها.

– ليس للمرأة أن تشكوا إذا زنا زوجها في المسكن الذي يقيمان به.

– لا تحتفظ المرأة اليهودية بنسبها إلى عائلتها بعد زواجها بل تنسب إلى زوجها وعائلته وبذلك تفقد إنتسابها إلى عائلتها هذا مما يضعف مركز المرأة أمام زوجها ويضعف من شخصيتها المدنية ويؤدي بها إلى وصاية الزوج عليها [1].

وقد كانت الرابطة الزوجية عند اليهود وأهمية وكثيرا ما كان الأزواج يعلقون أو يعاشرون نساء غير نسائهم إذ لم يكن الحب شرطا أو دافعا للزواج [2].

المرأة والحياة الزوجية في اليهودية:

السن المفروض لصحة الزواج هي الثالثة عشر للرجل والثانية عشر للمرأة، ولكن يجوز نكاح من بدت عليه بلوغ الحلم، قبل هذا السن ومن بلغ العشرين ولم يتزوج فقد إستحق اللعنة، وقد أحلت الشريعة اليهودية الزواج وحببته ونفرت من العزوبية وهذا النفور يظهر فيما يأتي:

أ)– يجوز للقضاء أن يرغم الاعزب الذي بلغ العشرين من عمره على الزواج.

ب)– أن الاعزب بقطع صلته بآبائه الأولين لذا أنه بدعم زواجه لا ينتج نسلاً.

ج)– الاعزب يرتكب جريمة لا تقل عن جريمة القتل.

ث)– إن عدم الزواج سبيل إلى إطفاء نور الله.

وكان الزواج في اليهودية صفقة شراء تعد فيه المرأة مملوكة تشتري من أبيها، فيكون زوجها سيدها المطلق، ويتم الزواج إن باركه أحد الكهنة وقدم الرجل للمرأة خاتما أو هدية

---

[1] – سيدي فهمي محمد، " **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث** "، دار الوفاء للدنيا للطباعة النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 23.

[2] – حسن محمد جوهر، " **المرأة عبر التاريخ** "، مؤسسة الطباعة روز اليوسف، مصر، 1975، ص: 26.

أخرى لها قيمة في حضور الشاهدين، ويعتبر ذلك عقدا،و من تقاليد الفكر اليهودي أن الرجل إذا تزوج لا يلتحق بالجيش، ولا يرتبط بأعمال تبعده عن زوجته مدة عام.

والمرأة المتزوجة كالقاصر والصبي المجنون لا يجوز لها البيع أو الشراء وينص الفكر اليهودي أن جميع مال المرأة ملك زوجها، وليس لها سوى ما فرض لها من مؤخر الصداق فيعقد الزاج تطالب به بعد موته، أو عند الطلاق منه، وعلى هذا فكل ما دخلت به من مال وكل ما تلقطه وتكسبه من حملها، ملك حلال لزوجها، يتصرف فيه كيفما شاء بدون معارض أو منازع وعلى الزوجة ومهما بلغت ثروتها ومكانتها أن تقوم بالأعمال اللازمة لبيتها صغيرة هذه الأعمال أم كبيرة.

ولا ترث المرأة زوجها وكل مالها بعد موته هو مؤخر الصداق أما باقي ثروتها فلزوجها، وإذا أخذت مؤخر صداقها مضت إلى حال سبيلها، أما إما لم تطالب به فلم تعيش مع الورثة من مال التركة [1].

النكاح وتعدد الزوجات والطلاق في اليهودية:

تعدد الزوجات جائزا شرعا وبدون حد، ولم يرد بالتوراة ولا أحكام الأنبياء قبل الإسلام نص عن تعدد الزوجات ولا عند تحديد عددهن وعلى عكس فقد ورد في التوراة ما يفيد تعدد الزوجات للأنبياء وغير الأنبياء، ولقد حدد الربانيون الزواج بأربع.

وعن المحرمات للزواج تمنع الديانة اليهودية أن يتزوج الرجل من كانت زوجة لعمه، ومن كانت زوجة لأخيه إن أنجبت منه، ولا تجعل اليهودية الرضاعة سببا للتحريم، وبعض القرائين يحمرون إمرأة زوج الأخ وبعضهم يجعلون الزوجة والزوج كشخص واحد ويجرون التحريم على هذا الأساس ومعنى هذا أن يحرم على الزوجة ما يحرم على زواجها.

بالنسبة للطلاق في اليهودية فلقد أحلت الشريعة اليهودية الطلاق وجعلته ضمن الاسس الدينية المعترف بها.

[1] – سيد فهمي محمد، نفس المرجع السابق، ص: 27.

وبالنسبة لأسباب الطلاق فإن الشريعة اليهودية لم تضع أسباب خاصة للطلاق لكن جعلته متروك لمشيئة الزوج حتى قال بعض العلماء إن لم تحسن الطبخ فلزوجها أن يطلقها فمركزها متوقف على مزاج الزوج [1].

المرأة والميراث في الشريعة اليهودية:

تسير الشريعة اليهودية على توريث الولد دون البنت ، فالولد يحجب البنت، فإذا توفي الرجل وكان له ولد وبنت، فإن الولد يرث جميع التركة، بينما لا ترث البنت شيئا، ذلك لعدة أسباب منها:

1-الولد يحافظ على جنس الأب بينما البنت بحكم الزواج تنتقل إلى أسرة أخرى.

2-الولد يحافظ على تقاليد الأسرة وعاداتها بينما البنت غير قادرة على ذلك.

3-الولد لايباع بينما البنت تباع عند الزواج.

4-يعتبر الولد في مكان الأب [2].

وكان هناك قانون يعرف بقانون الصحراء، حيث كانت أغلب الدول تسير عليه في العصور القديمة و ينص هذا القانون غير المكتوب على أن لا يرث النساء والأطفال، وذلك أن الذي يرث هو من يحارب، أي أن حق الملكية مقصورا على رجال العشيرة فقط.

ومنه فإن الشريعة اليهودية لم تنصف المرأة من ناحية حقها في الميراث إن قد سلبتها حقوقها، فكان ذلك دليلا على إمتهان كرامتها وتحقير مكانتها.

ثانيا: المرأة في الديانة المسيحية:

لقد جاءت المسيحية إمتدادا لليهودية، حيث أن المسيح عليه السلام بعث لبني إسرائيل بعد أن أغرقتهم الحياة المادية، ويشتمل الكتاب المقدس للديانة المسيحية على التوراة بإضافة إلى الأناجيل المختلفة والمسيحية تؤمن بأن إستمرار مسار إقترب الله المتعالي نحو الانسان والكون.

---

[1] – أحمد شبلي، "**مقارنة الأديان اليهودية**"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1984، ص: 83.

[2] – السيد عاشور، "**مركز المرأة في الشريعة اليهودية**"، دار الاتحاد العربي للطباعة النشر، القاهرة، مصر، 1974، ص: 77.

المرأة والقيم الإنسانية:

يقول **الدكتور وليم سليمان قلادة** في كتابه " **المسيحية والإسلام في مصر** ": " أن القراءة المتأنية لسفير التكوين تظهر أسمى ما في الإنسان من مثل، ويظهر في البداية العذراء الطاهرة التي يرويها سفر التكوين، يظهر أروع وأعمق تعبير عن المحبة في العلاقة بين الرجل والمرأة، إنها علاقة العطاء الأكمل، فإن حواء لم تأتي من تراب الأرض بل جاءت من جسم آدم من جوهره.

إن الإنسان يستطيع أن يتوصل إلى وجهة النظر المسيحية عن المرأة من خلال حياة وتعاليم المسيح، فلم يعامل النساء قط على أنهن جنس أدنى من الرجل، بل إن تعليم المسيح كانت فاخرة بصورة إيجابية للنساء وخدمة تبين أنهن متساويات مع الرجال في كل القيم الانسانية ويظهر إهتمام المسيح بكرامة المرأة إذ أن كلا من الزوج والزوجة يوقع بواسطة الرجل أو المرأة، فليست الزنا خطيئة بالنسبة للمرأة فقط، بل إن الزوج أيضا يخطئ عندما يزني ضد زوجته.

وبوجه عام تعامل المسيح مع النساء بنفس معاملة الرجل، فرغم أن اليهود أنكروا على النساء حق التعليم أو الدراسة، فإنه تحدث معهن جهارا مع أن اليهودي لم يكن يخاطب إمرأته أو أمه أو أخته خارج بيئته، ورغم أن اليهود سمحوا للرجل أو الرجل أن يطرد زوجته ويعاقبها.

وقد حرر المسيح المرأة كما حرر الرجل ودليل أراد أن يحرر المرأة من الاستغلال الجنسي ومن التمييز العنصري والجنسي، ولقد أراد المسيح للنساء أن يكن أحرارا في أن يعشن حياتهن وأن يقبلهن المجتمع كما هن، باعتبارهن كائنات بشرية كاملة.

والملاحظة عند الإطلاع على تاريخ ذلك العهد نجد أن السيد المسيح كان يكرم أمه ويحسن معاملتها كانت علاقته بها علاقة البر والرحمة مما شجع أبنائه على السير على منواله وإعطاء المرأة بصورة عامة بعض حرياتها المفقودة وتقديرها وإحترامها.

المرأة والحياة الزوجية في المسيحية:

إهتمت الشريعة المسيحية بالزواج وإنضمت أحكامه وجعلته من المقدسات " فالنعمة الإلهية تقدس رباط الزوجية وتجعله رباطا روحيا لأن اتخاذ المسيح بالكنيسة هو إتحاد روحي مقدس " [1].

وينفرد الزواج المسيحي بصفات خاصة وأهمها:

1)- يتم الزواج في الشرائع المسيحية بين رجل واحد وإمرأة واحدة أي لا يجوز تعدد الزوجات، لذا تسمى الشريعة الزوجية الواحدة.

2)- يعتبر الزواج من صنع الله، فهو من المقدسات، ويعتبر من الاسرار السبعة التي تقوم عليها العقيدة المسيحية، إذ يصور اتحاد المسيح بالكنسية اتحادا سريا فهو يجب أن يتم في الكنيسة.

3)- تعتبر الرابطة الزوجية أبدية، ولا تنحل أثناء حياة طرفيه فدوام الزواج أمرا يرجع إلى طبيعة المقدسة لأنه من صنع الله ولايمكن الطلاق إلا لأسباب معينة في بعض الطوائف

4)- يعتبر الزواج المسيحي ذو طبيعة دينية، فهو لا يتم ولاينعقد صحيحا إلا إذا تم على يد كاهن وطبقا للطقوس الدينية المقررة، فلابد من تدخل رجل الدين لإتمام الزواج.

5)- لا يستطيع الاقرار إنهاء الزواج بمجرد تراضيهما بل يلزم تدخل السلطة القضائية أو الدينية.

الطلاق في الشريعة المسيحية:

إذا إنحلت الرابطة الزوجية بإرادة الزوجين أو بإتفاقهما فإنها تكون بصدد ما يطلق عليه الطلاق، أما الذين لم تدخل سلطة دينية أو قضائية لتقريره، فإننا نكون بصدد تطليق، وإذا كانت الشريعة اليهودية تعرف إنقضاء الرابطة الزوجية بالصورتين، إلا أن الشريعة المسيحية لا تعرف إلا بالتطليق والتفاوت من مدى إباحة،

[1] – سيد فهمي محمد، مرجع سابق، ص: 36.

فإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية تؤكد مبدأ أبدية الرابطة الزوجية، فإن الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية تعترف بالتطليق في حدود معينة، إذ تقتصر الكنيسة البروتستانتية على كل من الزنا وتغير الدين كأسباب للتطليق، لكن نظرا لأن الشريعة المسيحية تقوم على مبدأ أبدية الزواج فإنه من المتفق عليه أن حالات إباحة الرابطة الزوجية، تعد قبيل الاستفتاء الذي لا يقاس عليه وهذا ما يسمى بمبدأ تحديد أسباب التطليق.

وقد لوحظ أن المرأة كانت تشارك في مواقف إجتماعية وعادت لا تقرها المسيحية لكنها إنتقلت إلى من الديانات الوثنية وبعضها موجود إلى يومنا هذا، فمثلا العادات المرتبطة بالموت كاللطم والنياحة، وتوزيع الصدقات على الفقراء والمساكين تعبيرا عن حزنهم وعادة لبس الملابس السوداء وغيرها، كلها مظاهر إجتماعية فرضت نفسها على المجتمع لاسيما الاناث دون أن يكن لها أي ديني [1].

ويتضح لنا من كل ما ذكرناه عن المرأة في المسيحية مكانتها التي تحظى بها ودورها التنموي في خدمة المجتمع منطلق تكريم الدين المسيحي لها مما إنعكس ذلك عليها إيجابا.

ثالثا: المرأة في الإسلام:

لقد منح الاسلام للمرأة حقوقها الانسانية والمدنية والاقتصادية، ويتبين ذلك في عدة سور والتي تعرضت للأمور النساء، وهي كبيرة منها، سورة البقرة المائدة، وسورة النور، وسورة المجادلة وسور الأحزاب وسورة التحريم، غير أن سورة النساء هي أكثر سور تعرضا للمرأة.

لقد وضع الاسلام ذلك الدعائم الاساسية لبناء المجمع الانساني السليم ومن منظور الاسلام سيتم تناول قضايا المرأة من خلال الأبعاد الآتية:

[1] – عصام نور، " **دور المرأة في تنمية المجتمع** "، كلية الأدب جامعة الزقازيق، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 23.

المرأة والقيمة الإنسانية:

إن أول ما يقرره الإسلام ويكلفه للمرأة هي قيمتها الإنسانية فالاعتراف بها إنسانيا يعني الاعتراف بكل الحقوق التي تقضيها الطبيعة الانسانية والإسلام في تقديره لهذه القيمة إنما يؤكد بما لإيداع مجالا للشك دورها في البناء والمساهمة في النشاط الانساني فالمرأة هي نصف المجتمع وهي التي يأنس إليها الرجل في طريق حياته الطويلة، فقال تعالى في سورة النساء : " **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً** " (*)) فالله تعالى يأمر بالتقوى ويؤكد الوحدة الإنسانية.

والله عزوجل في هذه الآيات يوضح الغاية من هذا الخلق ويبين الغرض من وجود المرأة، فهي التي تهب الحياة للحاضر والمستقبل وهي سر الاستمرارية والديمومة، والقرآن ينفي أيضا ما ترسب في العقول من أن المرأة هي سر الشر وإفساد البشرية.

وفي القرآن الكريم آيات أخرى تبغض من أهل الجاهلية في نظرتهم إلى المرأة نظرة إحتقار وإزدراء وتؤنبهم على هذه التفرقة التي كانوا يسلكونها بين الرجل والمرأة.

ومن كل ذلك يتبين أن الرجل والمرأة من أصل واحد وأنهما متساويان أكثر مما للآخر، وإن المفاضلة بين الرجل والمرأة إنما تقوم على أمور أخرى خارجة عن طبيعتها، وهي الأمور المتعلقة بالكفاية والعلم، ومكارم الأخلاق، كما هو شأن المفاضلة بين الرجال أنفسهم، بعضهم البعض.

ولقد جاء أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، فأكدت هذه الحقيقة وهي أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة، فأمر صلى الله عليه وسلم بإكرام النساء في أحادث كثيرة له.

إن القرآن الكريم لم يدع موضوعا يمس كرامة المرأة وقيمتها الانسانية إلا وذكره، ومنه نرى أن الاسلام هو التشريع الفردي الذي يكفل للمرأة كرامتها، وآدميتها، والتفاوت الموجود بين الرجل والمرأة لا علاقة له بالإنسانية ولا بالكرامة ولا بالأهلية فالمرأة بحكم رسالتها الطبيعية تعني بشؤون بيتها نادرا ما نشهد في حق يتعلق بالشؤون المالية وما إلى ذلك فليس

* - القرآن الكريم، سورة النساء، الآية الأولى

من شأنها ومن الفروق بين الرجل والمرأة أيضا، الدية، تذكر كتب الفقه أن دية المرأة في القتل الخطأ نصف دية الرجل، أما في القتل العمد فالقصاص للرجل والمرأة على السواء

ومن الفروق أيضا أن الرجل والمرأة الاختلاف أو التفاوت في الميراث ، فقد جعل للذكر مثل حظ الانثيين والحكمة في ذلك واضحة في ضوء الوظيفة التي يقوم بها كل منهما، فالرجل هو المسؤول عن الكسب والمرأة مسؤولة عن شؤون بيتها، فالإسلام عندما جعل للرجل ضعف ما للمرأة فهو يحظ التوازن الاقتصادي، يعين الرجل على مواجهة الحياة ويساعده في التغلب على شدائدها [1].

أ)-المرأة والعمل:

لقد قرر القرآن حق المرأة في العمل، وذلك في عدة أيات قرأنية، غير أن هناك نصوصا أخرى ترى أن المرأة فمقرها دارها، والرجل المعني والمسؤول عن توفير كل إحتياجات المرأة، غير أنه يمكن التوفيق بين الآيات في ضوء حرصه على الكرامة الانسانية، فواجبات المرأة المنزلية ورعاية شؤون أسرتها هي كبيرة غير أن ظروف الواقع وضرورة الحياة، قد توجب عليها أن تشارك الزوج في كسبه، فالعمل قد يكون الباعث عليه الضاغط الاقتصادي وثقل مسؤوليات الاسرة المادية، كما أن الاسرة تكفل للمرأة أن تعمل حفاظا على شرفها بدلا من التردي إلى الرذيلة، أو التسول أو تكون عبئا على غيرها.

ب)- المرأة السياسة:

إذا كانت الأديان التي سبقت الاسلام قد اتجهت إلى الحديث عن العقيدة ولم تعن بالشؤون السياسية فإن الاسلام تميز باهتمامه بالتنظيم السياسي [2].

غير أن الفقهاء والمفكرون اختلفوا في هذا الجانب إتجاه المرأة من حيث حق المرأة في الممارسة السياسية فمنهم من نكر عليها هذا الحق ومنهم من يؤيده، والذين ينكرون يستندون إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " **لن يفلح قوم ولو أمرهم إمرأة** " والذين

---

[1] – هاشم أحمد عمر، " **المرأة في الإسلام** "، مكتبة أخبار اليوم، القاهرة، مصر، 1993، ص: 53.

[2] – أحمد شبلي، " **مقارنة الأديان الإسلام** "، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1985، ص: 260.

يؤيدون يستندون إلى ما أقره الشارع ودعمته الوقائع، كون المرأة ساهمت في تأسيس الدولة الاسلامية ولعبت دورا مهما في نصرة الاسلام والدفاع عنه في مواجهة أعدائه فالمعروف أن بيعة العقبة التي كانت حجر الاساس في بناء دولة الاسلام في المدينة المنورة بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة قد وقعت وأمضاها مع الرسول من أهل يثرب 75 منهم إمرأتان إحداهما نسيبة بنت كعب، وهي التي دافعت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد:" لقد فعلت نسيبة ما لم يفعله الرجال اليوم وكذلك صفية بنت عبد المطلب وغيرها كثيرات في هذه المعركة، وقد قرر العلماء أنه في حالة هجوم الاعداء على المسلمين فإن القتال والدفاع يصبح واجبا على المسلمين رجالا ونساء[1].

فقد شاركت المرأة في غزوات الرسول تسقي المقاتلين وتمرض الجرحى، بل قاتلت أحيانا وحملت السلاح فضربت بالسيف ورمت بالقوس، ولم يقف دور المرأة عند الجهاد بل خرجت تبدي رأيها في السياسة والدولة مثل السيدة عائشة رضي الله عنها والتي كانت تخرج لتعريب عن رأيها في كثير من الاحيان في أمور سياسية.

ويقول **الشيخ محمد سيد طنطاوي:** أن هناك ما يدل على حق المرأة في العمل السياسي من خلال مبايعة النساء للرسول الكريم، فقد أمر الله نبيه أن يبايع النساء كما بايع الرجال على التمسك بتعاليم الاسلام.

وكان للمرأة في الإسلام أن تبدي رأيها في الشؤون العامة ليس فقط في المسجد وإنما في الطريق العام [2].

ونستنتج من هذا أن الاسلام لا يرى المرأة مجرد زهرة ينعم الرجل بشم رائحتها وإنما هي مخلوق عاقل مفكر، له رأي وللراي قيمة ووزنه[3].

---

[1] – خالد محمد، " **المرأة العاملة، تحديات الواقع والمستقبل** "، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص: 38.

[2] – سليمان الطحاوي، " **عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة** "، دراسة مقارنة، 1969، ص: 456.

[3] – فؤاد مهنة أميمة، " المرأة **الوظيفة العامة** "، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984، ص: 45.

المرأة والتعليم:

لقد سوى الاسلام بين الرجل والمرأة فأعطى المرأة حق التعلم والثقافة وأباح لها أن تتعلم العلم و الادب بل أنه يوجب عليها ما يتصل بأمور الدين لتقف على معرفة الأحكام ولتحسين القيام بالعبادات وسائر الوظائف في الحياة وقد جاء في الحديث: " **العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة** ".

فقد ساوى الاسلام بين الرجل والمرأة في حق التعليم ولا يفرق في ذلك بين الحرة والأمة، ويقول تعالى في سورة الزمر: " **هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** " [*] فإن المرأة ما حدده الشّرع في مجال الدولة الاسلامية وهو إرساء مبدأ بين هامين وهما مبدأ الحرية ومبدأالمساواة [1].وتتمثل المساواة بين الرجال والنساء في المساواة في القيمة الإنسانية المساواة في الحقوق الإجتماعية المساواة في الحساب والجزاء يوم القيامة[2].

وقد كان مبدأ تعليم المرأة مطابقا في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام في وعهد الخلفاء في العصور الاسلامية جميعها، وكانت السيدة عائشة أم المؤمنين أفضل النساء علما في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى قال عنها فقه المسلمين " عروة بن الزبير ":" (ما أرأيت أحد أعلم بفقه ولا بطب، ولا بشعر من عائشة " [3]. وكذلك كانت السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، والسيدة سكينة الحسين رضيى الله عنهما من أكثر النساء علما، وغيرهن كثيرات في العصر الاسلامي اللاتي نبغن في جميع فروع العلم والمعرفة.

المرأة الزوجة:

لقد أعطى الاسلام عناية خاصة بشؤون الاسرة وبكل ما يتعلق بها من مبادىء، وكل ما يتصل بها من حقوق وواجبات وبمالها وما عليها، وكان هذا من حكمة الله سبحانه

---

[*] - القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية التاسعة.

[1] – رضوان زينب، " **النظرية الاجتماعية في الفكر الاسلامي** "، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1982، ص: 114.

[2] – رؤوف عزة هبة، " **المرأة والعمل السياسي** "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– مصر، 1992، ص: 25.

[3] – فؤد مهنة أميمة، مرجع سابق، ص: 41.

وتعالى وذلك للأهيمة الأسرة في الحياة لأنها الاساس الذي يقوم عليه بناء المجتمع وحتى لا تكون أحكامها عرضة للأهواء، والانحراف، أو محاولة التقصير في حق من الحقوق أو الاهمال في واجب من الواجبات.

ومنه يمكننا أن نبين حقوق الزوجة والزوج في الاسلام مما يلي:

أ)- حقوق الزوجة:

لقد نظم الاسلام العلاقات الاسرية تنظيما دقيقا محكما وجعل لها قواعد وضوابط، وسنوضح فيما يلي قواعد حقوق المرأة:

- الشراكة الانسانية بين ولرجل والمرأة: حيث جعل القرآن المرأة شريكة الرجل في تكوين الأصل الإنساني، لا تفاضل بينها إلا ما تكسبه كل نفس منهما من خلال العمل في الصالح والخصال الطيبة.

- المساواة بين الزوجين في الحقوق: فقد شرع الاسلام مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة فيما هو من خصائص إنسانية في الدنيا والأخرة فكل منهما ينال ما يستحقه من جزاء وذلك لقوله تعالى: " **فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ** " [*].

كما حافظت الشريعة على عناء الزوجة ومعدتها: التعاون بين الزوجين، وبالغ القرآن في التوصية على حسن المعاملة والقيام بالحقوق الزوجية من الجانبين.

1)- العدل: الذي هو أساس الحياة الزوجية الذي نص عليه الله سبحانه وتعالى في الكثير من الآيات القرآنية.

2)- حق النفقة: فقد أقره القرآن والسنة والاجماع، فعلى الرجل الانفاق على والمرأة في الكثير من الأيات القرآنية.

[*] - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: 190.

ب)- حقوق الزوج:

لقد أكد الاسلام على حقوق الزوج بصورة حاسمة، على وجوب طاعة من قبل زوجته، لذا تستطيع أن تلخص حقوق الزواج كالآتي:"

1- الطاعة والتأديب: والطاعة هي القاعدة والتأديب هو الاستثناء ووسائل التأديب متدرجة على النحو التالي: الوعظ والنصح، الهجر في المضجع، الضرب غير المبرح.

2- حفظ الزوجة لمال زوجها وعرضها: أي على المرأة طاعة زوجها وحفظ ماله وعرضها حتى وإن غاب زوجها عليها.

ويعد الاسلام رضا الزوج من أهم أسباب دخول المرأة الجنة، لكن ينبغي أن لا يتعارض هذا الرضا مع أمور الدين فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وإنما المقصود برضا الزوج على المرأة هو حسن معاملتها والتزامها مبادىء الاسلام التي قدرها للحياة الزوجية والتي تتجاوب فيها العواطف المخلصة بين الزوجين.

- **تعدد الزوجات والطلاق:**

لقد أباح التشريع الاسلامي تعدد الزجات، وذلك تبعا لعدة حالات مثل أن تكون المرأة غير منجبة أو بها مرض....إلخ، وذلك كحلا لعدة مشاكل، لكن الاسلام حين أباح تعدد أبحه في حدود، وإشترط له ما تسكن به حياة الاسر وتطمئن، وأن يستطيع الرجل العدل بين زوجاته، في المسكن والملبس والنفقة ومن لم يستطع أو من يرى أنه لا يستطيع القيام بالعدل والمساواة بين زوجات، فليس له أن يعدد كما حذر الاسلام من التفريط في حقوق الزوجات، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم هو القدوة فقد كان يعدل بين نسائه غاية العدل، كان إذا أراد سفر أقرع بينهن أي أجرى القرعة وأيتهن خرج إسمها سافر بها [1] وما ذلك إلا للحفاظ على المشاعر والاحاسيس وصيانة للقلوب، والنفوس لكل منهن.

أما الطلاق فقد شرعه الله سبحانه وتعالى إلا مع أنه أبغض الحلال لديه، إذا ما تأزمت الأمور وأصبحت العشرة الزوجية مستحيلة وهنا يكون واحد من الحلين: الطلاق

[1] - سيدي فهمي محمد،مرجع سابق، ص: 62.

أو تعدد الزوجات، فالاسلام لايرضى للعلاقة الزوجية أن تتأجج بالنفور والكراهية، وعندما تنفذ كل وسائل التوفيق والاصلاح والمودة والرحمة، فإنه لا مفر من الفراق، فالطلاق شر لابد منه، هو العلاج الوحيد أحيانا ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود والحاكم في المستدرك " أبغض الحلال إلى الله الطلاق ".

المبحث الثالث: المرأة في التراث الفلسفي:

يمكننا أن نطلق كلمة فيلسوف على كل إنسان يفكر ويتأمل ويبدع في شتى الميادين العلمية والادبية والدينية والفلسفية والفنية لكن هذه الميادين بدأت تتمايز مع تطور البحث الفلسفي خاصة بعدما ظهر أرسطو فيلسوف اليونان الكبير الذي كان له الفضل في وضع المعايير المنطقية للفصل بين ميادين العلوم المختلفة "[1].ويشكل ظهور الماركسية في تاريخ حركة أنصار المرأة حدثا لا يقل أهمية عن حدوث ظهور أعمال باستور مثلا في تاريخ الطب فماركس بدراسة الهادفة على تحرير البروليتاريا، قد ساهم في إرساء الاسس الجديدة لحركة مناصرة تحرير المرأة لم تكن نجحت في بناءها المسيحية ولا أي إشتراكية مثالية.

إن الخطوة الحاسمة التي قبض لماركس أن يخطوها بين الماضي والمستقبل هي إكتشافه أن مصير المرأة مرتبط بتطور التاريخ [2].

وقد أنقسم الفلاسفة إلى مجموعتين الأولى إنحازت إلى " الطبيعة " والتي جعلت المرأة على نحو من الضعف والنقص، أما المجموعة الثانية من الفلاسفة فقد رأت أن العادات والتقاليد والمؤسسات والانظمة الاجتماعية هي التي شكلت المرأة في هذه الصور من الضعف، وكان عمالقة الفكر اليوناني: سقراط و أفلاطون، وارسطو من أنصار المجموعة الأولى التي سيطرت على أفكار التراث البشري للالاف السنين، في حين كان السوفسطائيون من الفلاسفة الذين رؤوا أن العادات والتقاليد هي الاساس في تشكيل ضعف المرأة، لقد كانت

---

[1] – مصطفى النشار، " **مدخل للقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان** "، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص: 30.

[2] – لينين، ريازانوف، بابي وآخرون، " **المرأة والاشتراكية** "، منشورات دار الأدب، بيروت، لبنان 1973، ص: 95.

آراء أرسطو وأفكاره بالغة السوء عن المرأة وهي بذلك ساير الشعور العام لكراهية المرأة الذي ساد المجتمع اليوناني [1].كما أن كثيرا ما يتحدث عن المرأة على أنها مصدر النكد وأنها شر لابد منه وهو يحمد الله على ثلاثة أمور أنه خلق يونانيا وليس بربريا، حرا وليس عبدا رجلا وليس إمرأة [2].

أولا: المرأة في فكر أفلاطون:

يعتبر أفلاطون من أشهر الفلاسفة الذين اهتمو بالمرأة ومكانتها في المجتمع السياسي فهو أحد الفلاسفة الغربيين الكبار الذين شغلتهم قضية المرأة ودورها الفعال في المجتمع.

فقد حارب " **تيمقريطس** " المرأة واعتبرها معطلة للفلسفة والتفلسف مما دعاه إلى عدم الزواج والتحذير منه واعتبر ان ممارسة الشهوة أو الجنس تغيب عقل الرجل وتعطل الفلسفة [3].ويمكنا تلخيص موقف أفلاطون من المرأة في النقاط التالية:

1/- أن المرأة عنده إنسان له مثل الرجل نفس القدرات الفسيولوجية نفس المواهب الطبيعية، إن كانت هناك بعض الفروق الطبيعية بينهما وإنما وجدت حسب رأيه ليتكامل الأدء الانساني في الحفاظ على النوع في المشاركة في بناء إنسانية سعيدة وفاضلة.

2/- يؤمن أفلاطون بالمساواة بين الجنسين في الحقوق خاصة حق التعليم وحق تولي الوظائف العامة، ومن ثمة حقها معا في المشاركة الايجابية في بناء المجتمع الأمثل.

3/- لقد أكد أفلاطون على أن المرأة هي نصف المجتمع، وإن لم تفسح لها مجال المشاركة الايجابية في الحياة العامة بشتى الصور الممكنة فقد إفتقد المجتمع نصف قوته ونصف فاعليته، إذن يعتبر افلاطون المرأة أحد عوامل تقدم المجتمع، وعلى ذلك ينبغي إتاحة الفرص أمامها للتعلم وأداءالوظائف العامة، وأن لا يقتصر دورها على الحمل والولادة وتربية الاطفال.

---

[1] – عبد الفتاح إمام، " **جون لوك والمرأة** "،العدد 6 من سلسلة الفيلسوف والمرأة،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص: 11.

[2] – المرجع السابق، ص: 12.

[3] – أمجد نافع نهى، " **المرأة والسياسة** "، المكتبة المصرية للطباعة النشر، مصر، 2004، ص: 114.

4/- لم تكن قضية أفلاطون الاساسية هي قضية تحرير المرأة من تهميش المجتمع لها أو تخليصها من عبودية الرجل بل كان شغله الشاغل هو كيفية الاستفادة من المرأة داخل البناء السياسي والاجتماعي للدولة بأقصى قدر ممكن، فرغم كراهيته للعواطف الأنثوية وما قد يترتب عليها من إنحرافات كان يعني أنه يمكن للمرأة ما إمتلكت الادارة التصميم وإن وجدت التشجيع والتوجيه من إدارة الدولة، فيمكن أن توجه كل إهتماماته نحو خدمة مجتمعها بصورة فعالة وكل ما حوله في محاورتي " **الجمهورية** " و " **القوانين** " هو البحث عن الصيغة المثلى لتوظيف إمكانيات المرأة لخدمة المجتمع والابتعاد بها عن الصورة التقليدية.

5/- إن موقف أفلاطون من المرأة والحب سواء في هاتين المحاورتين أو محاوراته الاخرى يتسق مع رؤيته الميتافزيقية العامة فهو الفيلسوف المثالي الداعي إلى نقيس كل ما يحدث في عالمنا المحسوس على حقيقة الجوهرية في عالم المثل [1].

وأكثر ما إتصف به أفلاطون هو كراهيته الشديدة للشهوة والجسد رغم إدراكه لضرورتهما وإن كان قد نظر إلى المرأة كرمز للشهوة، فإنه كان يصحح ذلك بأنها أحد قطبي الوجود الانساني الذي لاغنى عنه، وإن كانت النقاط السابقة تلخص ماهو ثابت أو جوهري من موقف أفلاطون حول المرأة، فإنه يمكن حصر نقاط الاختلاف وأسبابها في نقطة أساسية واحدة، تتخلق حولها نقاط إختلاف أخرى، فإختلاف بين مكانة المرأة عند أفلاطون كان إختلاف بين تفاصيل ما يمكن أن تأدية المرأة وظائف عامة في الدولة فإن كانت في " الجمهورية " يمكن أن تصل إلى تولي الحكم أو قيادة الجيوش، فهي في " القوانين " لا تتولى هذه المناصب وإن كان مسموحا لها بالكثير من الوظائف الأخرى [2].

ثانيا- المرأة في فكر أرسطو:

يعتبر أرسطو من أعظم فلاسفة اليونان فه ومن وضع نظرية فلسفة متكاملة وتتألف عناصرها الاساسية من الافكار الآتية:

---

[1] - النشار مصطفى، مرجع سابق، ص: 70.

[2] - المرجع السابق، ص: 90.

1/- أن هناك هيراركية في الكون أي مراتب تصاعدية للموجودات بحيث يكون بعضها البعض من أعلى

2/- هناك أيضا هيراركية بين الشعوب داخل الجنس البشري نفسه فمن الشعوب من هو أعلى مثل الاغريق ومن هو أدنى مثل البرابرة.

3/- هذه الهيراركية قائمة داخل الشعب اليونان نفسه، فهناك مراتب لليونان بعضهم أعلى من بعض، فإذا كان هناك من يضن أن الناس سواسية، وأنه يتساوى في ذلك رجل الدولة والملك، ورب المنزل والسيد والعبد، والمرأة والرجل لأنهم جميعا بشر فهم في ذلك واهمون [1]. ومنه يتبين لنا أن أرسطو لايعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة ويعتبر دائما الرجل أعلى منزلة من المرأة وهي أدنى منه ويبرر ذلك بنظريته الفلسفية التي يرى فيها أن الهيراريكة حقيقة لايمكننا أن نتجاهلها سواء داخل الشعب الواحد أو بين شعوب مختلفة أو حتى بين الرجل والمرأة في نفس المجتمع.

ويبقى التراث الأرسطي قائما حتى القرن السابع، وظلت العادات التقاليد في الجتمعات الغربية تواصل النظر إلى المرأة نظرة دونية، ولم يكن للفيلسوف من عمل سوى تقنين هذه النظرة البحث عن المبررات التي تدعمها [2].

ثالثا- المرأة في فكر جون لوك:

يعتبر **جون لوك** من أعظم فلاسفة القرن السابع عشر، الذين دافعوا عن حقوق الفرد، ولقد أثرت أفكاره السياسية بقوة في الثورة الأمريكية التي نشبت بعد فاته بما يقرب من سبعين عاما، ويمكن أن تبين بعض أفكاره على النحو التالي:

1/- يرى جون لوك أن المساواة هي حق طبيعي بين البشر لكنه من ناحية أخرى يتحدث عن إنعدام المساواة بين الرجل المرأة ويعتبرها مسألة طبيعية ايضا.

---

[1] - إمام عبد الفتاح، مرجع سابق، ص: 13.

[2] - نفس المرجع، ص: 135.

2/- ويرى أيضا أن بداية الملكية هي أن تضع الشخصية يدها على جزء من الملكية المشاعة ليصبح هذا الجزء ملكية خاصة بها، لكن هذه الفكرة لا تنطبق على المرأة.

3/- ويذهب جون لوك أيضا إلى أن نتيجة للعوائق الطبيعية تثبت السيادة للرجل على المراة، لكنه في النهاية ينتهي إلى أنه من واجب الزوجات الطاعة والواقع أنه كان هناك هدفان يتحكمان في نظرية لوك وهما:

الأول: تشريع اللامساواة أيضا إظفاء أي الشرعية على إنعدام اللامساواة في توزيع الثروة والملكية بين الرجل والمرأة بين الرجل والرجل أيضا.

الثاني: إضفاء الشرعية على الذكر وحده في السيطرة على الاسرة وإخضاع الزوجة لأوامر، حتى يضمن حق التصرف في ممتلكات الاسرة وثروتها، ونقلها إلى الأجيال القادمة.

ومنه نلاحظ أن ليس اللزوج أو للأبوية قيمة في ذاتها إنما هما وسائل من أدوات ضرورية لضمان ملكية الذكر وإنتقالها عبر الأجيال في الزمان [1].

رابع – المرأة في فكر جون ستيوارت ميل:

يعتبر جون ستيوارت من أعظم فلاسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر، فهو من أكثر الفلاسفة المدافعين عن الحرية، وإن كان هذا الحماس لم يقتصر على الجانب النظري فقط والذي تمثل في كتابه " الحرية "، واستعباد النساء وغيرهما من كتاباته بل تعداه على الجانب العملي، عندما حاول أن يدخل معترك السياسية وانتخب عضوا في البرلمان في لندن[2]. وقد حاول الدفاع عن الحقوق التي حرمت منها المرأة في عصره، كما طلب بدور أكثر إيجابية للنساء، وأكثر اعترافا بهن وتحرير المرأة فحصولها على حقوقها السياسية، كمشاركتها في الانتخابات البرلمانية والبلدية، لذا فقد كلل نضاله في الدفاع عن الحرية الفردية بالنجاح في إنجلترا وغيرها من الدول المتقدمة وهي المبادىء التي نسعى لتحقيقها في مجتمعاتنا العربية.ومن أفكاره التي تنادى بها:

---

[1] – أمجد نافع نهى، مرجع سابق، ص: 120.

[2] – **جون سيتوارت ميل** ، " **إستعباد النساء** "، العدد 5 من سلسلة الفيلسوف والمرأة، مكتبة مدبولي، مصر ، 1998.

1- حق المرأة في العمل:

فيرى **جون ستيوارت** ميل أن خسارة العالم تكون خطيرة جدا وعظيمة عندما نرفض استخدام نصف المقدار الذي يمتلكه من مواهب [1].

والفائدة المتوقعة من منح النساء حرية استغلال ممتلكتهن بأن نترك لهن حرية الاختيار في عملهن نفتح أمامهن ميادين العمل ذاتها المتاحة للرجل، بنفس المكافأة ونفس التشجيع الذي تحظى به الموجودات البشرية الأخرى.

2- حق المرأة في الاقتراع و التصويت:

يرى " **ميل** " أن النساء صالحات لحق الاقتراع والتصويت والقانون يجب أن يعطي للمرأة بالفعل حق إختيار الرجل الذي يسحميها، الضمانات والقيود التي يتطلبها الموقف سواء بالنسبة للذكور أو الاناث في أن واحد وليس ثمة ما يدعو إضافة شروط خاصة في حالة النساء أما كانت الشروط التي توضح في حالة الرجال بحث يسمح لهم بمقتضاها بحق الانتخاب، فإنه لايوجد أي مبرر بعدم السماح للنساء بنفس الشروط إن الغالبية العظمى في أي طبقة لا يحتمل أن تختلف في الآراء السياسية عن الغالبية العظمى للرجال في نفس الطبقة، إذ صح ذلك فسوف تكون النساء في حاجة لحق الانتخاب كضمان لهن بضمان وجود معاملة عادلة متساوية وينبغي أن يكون ذلك واضحا بما فيه الكفاية [2].كما يرى **جون سيتورات** ميل إن ما يسمى طبيعة النساء يعد شيئا مصطنعا نشأ نتيجة القهر من ناحية الدوافع الغير الطبيعية من ناحية أخرى وأن ما يتوهمه الناس من فروق جوهرية بين الجنسين مرده الظروف الإجتماعية التي إكتفت حياة كل منهما، ولو كان التمايز بين الرجال والنساء يعود إلى إختلاف طبيعة كل منهما ما إحتاج الأمر إلى قوانين تحمي سيادة الرجل وتكفل

[1] – المرجع السابق، ص: 148.

[2] – المرجع السابق، ص: 104.

عبودية وإن كانت طبيعة المرأة هي التي عاقتها عن أداء بعض الوظائف، فلما لجأنا إلى سن القوانين للاقرار عجزها وإزالة أهليتها لمزاولة هذه الوظائف[1].

[1] – عبد الرحمان سامية، " **المرأة في فكر جون سيتوارت مل** "، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 1999، ص: 45.

خلاصة الفصل:

لقد كانت المرأة ولاتزال النصف الأخر للانسانية، فهي النصف الذي ساهم في صنع التاريخ وإقامة الحضارة، لذلك تعتبر عضوا مهما إلى جانب الرجل خاضت معه على مراحل التاريخ ومسيرة البشرية معارك ضارية وتعرضت للاحداث دامية تحملتها وواجهتها وعانت منها الكثير من قسوة الطبيعة الظلم والحرمان ومازالت تواجه وتخوض المعارك إلى يومنا هذا وإن تنوعت أشكالها أو تغيرت ظروفها وطبيعتها ضد التخلف والعادات والتقاليد الجامدة المتوارثة ضد النظرة الدونية لها كأنثى مما أثر أثار سلبية في نفسها خلف تنوعا من التشكيك وعدم الثقة في دورها وفعاليتها في المجتمع وبالتالي التقليل من شأنها وسلب حقوقه والنيل منها.

فقد عاشت اسيرة الظلم والجهل والأمية وقيود التخلف، حبيسة التقاليد والعادات القديمة والتي أثرت سلبيا على نموها كل مبادىء الحياة.

وقد كانت المرأة خير سند للرجل في سائر مراحل تطور البشرية ويعتبر نجاح الرجل من نجاح المرأة " **فوراء كل رجل عظيم إمرأة** " **كل إمرأة عظيمة رجل** " يشجعها ويعينها على الكفاح ومواجهة التحديات والرقي والتقدم، لذا فإن التعاون والتضامن بين الرجل والمرأة هو مطلب في كل متحضر، فهما يمثلان وجه الوجود الانساني وعماد صنع الحضارة وبناء التقدم، وإستمرار الحياة.

الفصل الثاني

التغير الاجتماعي والثقافي وأثره على المرأة

تمهيد:

يعدّ التغيير من الأساسيات في تشكيل السياسة الاجتماعية الثقافية للمجتمع لذا يعدّ التغير الاجتماعي أمرًا ضروريًا في تشكيل مفهوم بيئة المجتمعات وفي هذا ظهرت عدة نظريات وإتجاهات التي تفسر ذلك.

فيعتبر التغير الاجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات إذ عن طريقه يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي من الجيل السابق ويضيف إليها تارة وتعدّ لها تارة تأخري بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص تماشيًا مع الواقع الإجتماعي، وتشمل ظاهرة التغير كل مرافق الحياة، كما يشير التغير الإجتماعي لأوضاع جديدة تتم تشريعها لضبط السلوك، أو نتيجة لتغير بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الإجتماعية أو الطبيعية.

وقد تزايد إهتمام العلماء بظاهرة التغير الاجتماعي تحت تأثير إتجاهات ثورية من أجل إعادة البناء أو التواصل إلى صيغة جديدة تحقق التوازن وتفادي تفكك وإنهيار المجتمعات، بما فيها تحرير الإنسان من الاستغلال والاستعباد.

المبحث الأول: التغير الإجماعي:

أولا: تعريف التغير الإجتماعي:

يعد مفهوم التغير الإجتماع من السيمات اللازمة للإنسانية منذ فجر نشأتها حتى وقتنا الحاضر وأصبحت أحد الحقائق للمجتمع الإنساني لذا ليس من المتصور وجود مجتمع إنساني ساكن وثابت مهما كانت درجة بدائيته أو تخلفه.

لذا، فإن الباحث المتعمق في دراسة المجتمع يلاحظ على سبيل المثال كيف تتغير القيم من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر بل حتى في نفس المجتمع الواحد، وإذا تركنا القيم جانبا و تناولنا الاتجاه نحـو خروج المرأة للعمل و كيف كان خروجها حتى عهـد قريـب

يعتبر خروجًا، كما هو مألوف، أما الآن فقد أصبح خروج المرأة للعمل أمرًا طبيعيا ومؤلوفًا[1]. ولم يقتصر التغير على النواحي الإجتماعية فقط، وإنما ظهر في صورة واضحة وسريعة في أساليب الانتاج مثل حلول الوسائل التكنولوجية الحديثة في معظم مجالات العمل محل الايادي العاملة.

وبناءا على هذا يشير مفهوم التغير الاجتماعي إلى التحولات التي تطرأ على بناء أي مجتمع من خلال زمن معين، وهذا يعني وجود قوى إجتماعية تساهم في حدوث التغير في إتجاه معين وبدرجات متفاوتة من الشدة، ومن الممكن أن يطرأ التغير على بناء المجتمع بأسره، كما هو الحال بالنسبة للثورات كما يمكن أن يطرأ على نظام إجتماعي معين كأسرة والسياسة و الدين.

ومن كل ما سبق يمكن أن يعرّف التغيرّ الاجتماعي: " بأنه كل تغير يطرأ على البناء الإجتماعي في الكل والجزء أو في الشكل أو النظام الإجتماعي ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارًا مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن " [2].

---

[1] – محمد ياسر خوجة، " **المعجم الموجز في علم الإجتماع** "، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص: 189.

[2] – نبيل عبد الهادي، " **علم الإجماع التربوي** "، دار ليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011، ص: 169.

وعلى هذا يمكن تعريف التغير بانه كل تحوّل يحدث في النظم الإجتماعية والأجهزة الإجتماعية من الناحية البنائية الوظيفية خلال فترة زمنية محدودة، وهذا التعريف يتفق مع ما ذهب إليه " **دافيز Davis** " للتغير الإجتماعي بإعتباره التحول الذي يقع في التنظيم الإجتماعي القائم سواءًا في تركيبه أو بنيانه أو في وظائفه التي يقوم بها [1].

ثانيا: خصائص التغير الإجتماعي:

يعدّ التغير الإجتماعي طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون، وقديمًا قال **الفيلسوف اليوناني هيراقليطس:** " أن التغير هو قانون الوجود والاستقرار موت وعدم ".

وظاهرة التغير أوضح ما تكون في كل مظاهر الحياة الاجتماعية وهذا ما أدى بعلماء الاجتماع والمفكرين إلى القول بأنه لا توجد مجتمعات لكن الموجود هو تفاعلات وعمليات إجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر، أما الجمود نفسه في أي ناحية من نواحي الحياة الانسانية فأمر لا يمكن التسليم به، إذا يكفي أن ننظر إلى المجتمعات الانسانية المختلفة منذ فجر نشأتها لنرى مدى التغير الذي أصابها خلال فترات تاريخية، كما لا يقتصر التغير على جانب من جوانب الحياة الانسانية والإجتماعية ويصعب إيقافه نتيجة لما بين النظم الاجتماعية وبين التنظيم الإجماعي ككل من ترابط وتساند وظيفي [2].

وفي هذا الصدد حدد " **ولبرد مور Moore** " أهم سيمات التغير كما يلي:

– يحدث التغير في أي مجتمع أو ثقافة بشكل متتابع أو متلاحق ويتخذ كشكل الاستمرارية الدوام.

– يحدث التغير في كل مكان وعادة ما تكون نتائجه ذات أهمية بالغة في كل مكان أيضًا.

---

[1] – Davis (K), « **Human Society** », Macmillan Co Presse, New Work , 1950, P : 622.

[2] – محمد حسن عبد الباسط، " **علم الاجتماع** "، مكتب غريب، القاهرة، مصر، 1982، ص: 481.

– أن التغير إما أن يكون مخططا مقصودًا أو كنتيجة للآثار المترتبة على الابتكارات والمستحدثات.

– كلما زادت قنوات الاتصال بمجتمع مازادت إمكانية حدوث المستحدثات الجديدة.

– عادة ما تكون سلسلة التغيرات التكنولوجية المادية والجوانب الاجتماعية المخططة منتشرة على نطاق واسع بالرغم من الجنوح السريع لبعض الطرق التقليدية [1].

ثالثا: عوامل التغير الإجتماعي:

يتأثر التغير الإجماعي بعدة عوامل منها عوامل خارجية وأخرى داخلية:

أولا: العوامل الخارجية:

ونقصد بالعوامل الخارجية تلك التي لادخل للإنسان بها والتي تحدث تغيرًا تلقائيا ونشير إلى أهم ثلاثة عوامل وهي تأثير البيئة الفيزيقية والتغيرات الديموغرافية والاتصال الثقافي.

أ)– العوامل الفزيقية (البيئية):

ثمة علاقة بين الانسان والبيئة، وتحدث البيئة أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، فالناس في كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط حياتهم وفقًا للظروف الطقس وتقلباته، كما أن البيئة الفزيقية هي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي الذي ينخرط فيها الناس (زراعة، تجارة...)، وقد إتضح ذلك في الحضارات القديمة فقد ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط في المناطق الخصبة، كما ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة، وفي ضوء ذلك يفترض أن تترك البيئة الفزيقية تأثيرا بالغًا على مستوى التغير الإجتماعي وطبيعته في أي مجتمع [2].

وتعني بالعامل البيولوجي جميع الاستعدادات التي تساعد الانسان على الحياة ويعمل تحت تأثير الظروف البيئية الاجتماعية والثقافية سواءًا كانت عادات أو معتقدات وأساليب

---

[1] – Moore (W), « **Social Change** », Prentice Hell, New Jersey, 1963, PP : 02-03..

[2] – أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص: 640.

عمل وهذا ما أشر إليه العالم الفرنسي" **ارثر جوبيّز** " (صاحب النظرية العنصرية في علم الإجتماع) عن عدم تكافؤ الاجناس وهذا ما يفسر إختلاف في خصائص الأجيال المتتالية فمثلا هل نحن مثل أجدادنا من الناحية البيولوجية [1].

ولا يعني هذا أن العوامل الفزيقية هي العوامل الاساسية الوحيدة في إحداث التغير، فقد أثبت التاريخ أن بعض التغيرات في البيئة الفزيقية يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيرات إجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الاستثنائية، كما حدث في الدول التي ظهر فيها البترول، فبالرغم من أن البترول قد إكتشف من خلال جهود بشرية إلا أن إرتباط بالطبيعة قد أثر تأثيرا كبيرًا على مدار الطور في المناطق التي إكتشف فيها.

لكن الظروف البيئية الأخرى قد تحدث العكس كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها من الكوارث، وقد تؤدي هذه التغيرات الطبيعية إلى زوال مجتمعات بأسرها.

ونستطيع أن حصر العوامل الفزيقية التي قد تلعب دورًا في إحداث التغير في[2]:

- المناخ، الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- التبدلات الجيولوجية والجغرافيا مثل التصحرّ.
- الموارد الطبيعية (البترول، المعادن،...) أو نفاذ هذه المواد؛
- الطاقات الكامنة (الطاقة الذرية، الطاقة الشمسية)؛
- الكوارث البيولوجية (الأوبئة، الأمراض)؛
- الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، البراكين...)؛
- الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة العامة أو البحار؛
- تلوث البيئة: بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

[1] – محمد صبحي قنوص، " **علم دراسة المجتمع** "، دار الجماهير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1993، ص: 143.

[2] – محمد أحمد الزغبي، " **التغير الإجتماع** "، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،، 1980، ص: 80.

ب)- العوامل الديمغرافية:

ويقصد بالعوامل الديموغرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديموغرافية الأخرى الملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر، فقد تزايد حجم السكان في المدة من عام 1850 إلى 1950 من 120 مليون نسمة إلى 2500 مليون نسمة، أي أن حجز السكان قد تضاعف تقريبًا خلال مئة سنة، كما تزايد من عام 1950 إلى عام 1980 من 2500 مليون نسمة على 5000 مليون نسمة، أي تضاف تقريبا خلال ثلاثين عاما [1].

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضر والتصنّع فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبتها بالضرورة ثورة حضارية، ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية في حدّ ذاتها بل أنه يرجع أيضا إلى التقدم في المستويات الصحية، ما أدى إلى التقليل من معدلات الوفيات، ولقد أمكن من التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة بينما ظلت معدلات المواليد ثابتة، وإن لم تكن قد إرتفعت في بعض البلدان وقد ساعد على ذلك حدوث طفرة سكانية على مستوى عالمي، وكان تصيب الدول النامية منها كبير [2].

كذلك يمكننا أن نرى أهمية العامل السكاني في التغير الإجتماعي من خلال الإرتباط بين حجم السكان ومستوى المعيشة مما يوّلد إنعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الارتباط بين حجم السكان والبطالة و مستوى الأجور والمعيشة وإستعمال الالات مما يؤثر على الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية، وإن أهمية العامل الديموغرافي يأتي نتيجة الحركة السكانية، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع وعليه فإن التقدم والتخلّف مرهونان بالحركة السكانية ولهذا صار العامل السكاني حاسمًا في عملية التغير الاجتماعية، وهذا ما ذهب إليه " **دوركايم** " حيث قال: بأن الزيادة

---

[1] – محمد أحمد الزغبي، المرجع السابق، ص: 80.

[2] – علياء شكري وأخرون، " **دراسات في علم السكان** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1992، ص: 27.

في عدد السكان تؤدي إلى تقييم العمل الإجتماعي ومن ثم يكون هناك تقسيم وإنتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي والذي يرجع إلى العامل السكاني [1].

كما تلعب الهجرة دورًا أساسيًا في عملية التغير الإجتماعي فالتحركات السكانية سواء كانت عفوية أو قصدية تحدث تغيرات هائلة في الأماكن التي ينزح منها السكان وفي ذلك بعض الآثار السلبية والإيجابية وقد أكدت دراسات حول الهجرة أن النزوح السكاني من مجتمع معين يؤدي إلى خلل سكاني ويؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائم، وإن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما، يؤدي إلى ظهور مشكلات كبيرة داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية وطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى [2].

ج)- العوامل الثقافية:

تعدّ العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغير الإجتماعي حيث تعمل وسائل الاتصال في أغلب البلدان على نشر الثقافات فالمجتمعات التي تقع عند مفترق الطرق كانت ولازالت دائما مراكز للتغير، حيث أن معظم السيمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار، فإن هذه المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات هي أكثر عرضة للتغير السريع [3].

فالاتصال الثقافي عملية تساهم في إحداث تغير إجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلة، ويظهر تأييد هذا الاتصال في الأفكار والمعتقدات السياسية، والدينية أحيانا وأساسيا الحياة التكنولوجية وكافة عناصر الثقافة.

وإن أساس أي تغير أو تطور إجتماعي يعود إلى العامل الثقافي، فكما حدث تغير ثقافي داخل المجتمع، سواءًا كان هذا التغير ماديًا أو معنويًا.

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص: 74.

[2] – دلال ملحسن أستيتية، "**التغير الإجتماعي والثقافي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 48.

[3] – Horton and Hunt, « **Sociology** », Mc Grauw Hill Book , Company, New York, 1972, P/ 471.

أدى ذلك إلى إحداث تغيرات إجتماعية في العادات والتقاليد والأعراف، والتغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي وخلال ذلك يحصل التخلّف الثقافي، وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث للاستعارة سيمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع إلى أخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى مما يؤدي إلى حدوث تغير إجتماعي [1].

وتزداد قيمة العامل الثقافي في إحداث التغير الاجتماعي عندما تعرف ان تطور الجماعات الانسانية وتطوير أنظمة التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي في المجتمعات النامية، ورفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بها، كل ذلك لا يأتي إلا بإعادة الاتصال بين المجتمعات وبين المجتمعات التي قطعت شوطًا في هذا المجال [2].

ويقدم " **كارل مانهايم** " مفهومًا حديثًا في عملية التغير الإجتماعي عن فئة الشباب على وجه الخصوص كقطاع من قطاعات البناء الإجماعي وهذا المفهوم هو الاحتكاك الخصب والذي يعتبره علاقة متغيرة في النظر إلى الموضوع تتضمن النظرة الجديدة في تمثيل وتطوير وإستخدام البدائل الثقافية والبدائل المادية في هذه الحالة [3].

ويترتب على هذا اللون من ألوان الاحتكاك أن يغيّر الشباب طريق الحياة السائدة ويثوروا على القيم الاجتماعية المسيطرة، ويبتكرون البدائل الثقافية الجديدة ويتحرورا من الانصياع للثقافة التي تمليها عليهم إلتزامات العصر وبلك كله يحدث التغير الاجتماعي والثقافي. ومنه فإن الاتصال هو عملية حيوية لابدّ منها لإحداث التغير الاجتماعي وعلى ذلك تجدر الاشارة إلى أن طبيعة هذا التغير الناجم عن إنتشار الأفكار الجديدة تتوقف عن النسق الإجتماعي نفسه [4].

---

[1] – السيد عبد العاطي السيد، " **المجتمع والثقافة والشخصية** "، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 101.

[2] – Alland (A), « **Adaptation in Cultural Evolution** », Mc Grauw Hill, New York, 1970, p. 156.

[3]– Bengston and Other : **Time aging of the continuity of social structure**, the Dorsey press, Illinois, 1975, p. 22.

[4] – جهينة سلطان سيف، **التحديث في المجتمع المعاصر**، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1979، ص 23.

د)- عامل التحديث:

يعتبر التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية الثقافية والإيديولوجية [1]، ومنه يجب ان يكون هناك إتصال عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة، والملاحظة في العصر الحديث.

أن قادة الدول النامية يقدمون الخطط السياسية من أجل تغير مجتمعاتهم في حركة تتجه نحو المجتمعات الحديثة ولا يعتبر التصنيع دائمًا هو العامل الحاسم في عملية التحديث، إذ أن كثيرًا من الدول الافريقية والآسيوية بدأت عملية التحديث عندها ببناء الدولة وتنمية أنساقها السياسية الحديثة، إلا أنه لا يكفي الحديث عن التحديث باعتباره العملية التي يمرّ من خلالها المجتمع بالبحث عن الاستقرار السياسي.

ويلعب التحديث دورًا هامًا في عملية التنمية التي تستلزم تشبعًا وتعقدًا مستمرًا في النظم الاجتماعية التي يتكوّن منها المجتمع، والتي تتطلب بدورها تغيرات في إلتزامات الافراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية.

وبهذا يتضح لنا بان التحديث هو أحد عوامل التغير الإجتماعي الهامة، و أن بواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وترتبط بالتحديث أشكال عديدة منها التحديث الزراعي والتحديث الصناعي والتحديث الإجتماعي وبالتالي يتطلب ذلك تبني قيم جديدة، لم تكن موجودة سابقا.

هـ)- العوامل الاقتصادية:

ونقصد بها جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع والبناء الاقتصادي مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الإجتماعي والدور الذي يلعبه في التنظيم السياسي والقانوني والفلسفي والأخلاقي في المجتمع [2].

---

[1] – سيف سلطان جهينة، **المعاصر المجتمع في التحديث**"الترجمة و التوزيع و للنشر كاظمة شركة،،الكويت،1979، ص:23

[2] – فادية عمر الجولاني، " **التغير الإجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص: 58

ويقصد أيضًا بالعوامل الاقتصادية شكل الانتاج والتوزيع والاستهلاك ونظم الملكية السائدة في المجتمع والتصنيع وتلعب تلك العوامل دورًا هامًا في إحداث ظاهرة التغير الإجتماعي، فمثلا عندما يتغير نظام الملكية فإن ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة في انساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الإجتماعي ويحدث التصنيع تغيرًا هائلا، ليست فقط في الثروة والدخل القومي وإنما أيضًا في عقلية الانسان من حيث قيمة الوقت والثقة بالنفس.

وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة التكنولوجية وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغير والمترتبة عليه بقية العوامل، وهذا عكس ما نادت به الماركسية وهو أن طريق الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية.

ومنه يمكنا أن نستنتج أن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبيرة في التعجيل في التغير الاجتماعي، لكنه ليس العامل الحتمي، لأن باقي عوامل التغير الإجتماعي تتفاعل معه لتغير المجتمع، خاصة إذا كان لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الإجتماعي حيث أن التغير الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع وثقافته والتي ستعمل على تجديد باقي التغيرات [1].

ويرى **عبد الله الرشدان** في كتابه " **علم الإجتماع التربية** ". أن العوامل الاقتصادية حسب كارل ماركس هي العوامل الحاسمة في التغير، وقد وضع نظرية في تطور المجتمعات ترى أن طريقة الانتاج في الحياة المادية هي التي تحدد الصفة العامة لأسلوب الحياة من النواحي الاجتماعية والسياسية والروحية، وتشير الدراسات التاريخية والثقافية المقارنة التي أجريت على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع إلى أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية، لكن هذا لا يعني أن العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد في التغير فهو واحد من عوامل كثيرة تتحكم في التغيرّ والتوجيه [2].

---

[1] – دلال ملحس أستيتية، مرجع سابق، ص: 52.

[2] – عبد الرحمان الرشدان، " **علم إجماع التربية** "، دار الشروق عمان، الأردن، 1999، ص: 274.

ثانيا: العوامل الداخلية:

ويقصد بها تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع والتي لها قدر من الاستقلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الإجتماعي وتتراوح هذه العوامل بين العوامل النظامية كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير أو الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية الناتجة عن التجديدات والاختراعات، وبين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالقادة السياسيين والمنظمين.

النظام السياسي:

لقد أكدّ معظم الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغير، بل أن أولئك الذين يؤكدون دور العوامل التكنولوجية والاقتصادية لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسي [1].

ويقوم النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن والتي غالبا ما تقاس بهدف شرعية النظام في إ طار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التي يضعها ومخرجات هذه السياسات.

ويلعب النظام السياسي في الدول النامية دورا أساسيًا في عملية الغير الاجتماعي ولايقتصر دوره على رسم السياسات أو الدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها أو الاشراف على الخدمات الاساسية من الصحة والتعليم والتأمين بل إن دوره يمتد إلى تطوير البناء السياسي ذاته، فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب إجماعية وإقتصادية ونفسية فحسب بل إنها عملية تنمية سياسية ايضا،لذا يرى البعض أن عملية التنمية السياسية تجمع كل المتغيرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسي.

---

[1] – أحمد زايد و إعتماد علام، "**التغير الإجتماعي**"، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2000، ص: 23.

ثالثا: العوامل التكنولوجية:

إن للتقدم التكنولوجي أثر كبير على المجتمعات، وكان للإختراعات الحديثة أثرها في إحداث تغير كبير في المجتمعات الإنسانية فالسيارة والمذياع أحدثا من التغيرات الاجتماعية البارزة ما لا يخفى عن أحـد، ويخشى العلماء الاجتماعيون من ردّ فعل العوامل التكنولوجية على إحداث تغيرات تهددّ المجتمعات بمشكلات إجتماعية خطيرة كالجريمة والتشرّد، فقد أهملت المجتمعات إحداث تغيرات إجتماعية مقصودة لمواجهة ما تسببه التغيرات التكنولوجية، وهنا تظهر أهمية التخطيط الإجتماعي وطريقة تنظيم المجتمع لإحداث تغيرات إجتماعية ملائمة تساعد على منع ظهور المشكلات إجتماعية التي عانت منها أوروبا بسبب الثورة الصناعية، وقد أدت الاختراعات الحديثة إلى زيادة الاتصالات بين الشعوب ولم يعد من الممكن فصل مجتمع عن آخر، وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث في أي مجتمع سيكون لها صدى واثر في المجتمعات الأخرى [1].

ويرى " **شنيدر**" " أن معظم التغيرات الإجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية ويقول أيضا أنه بإستمرار التغير التكنولوجي، يستمر التغير الإجتماعي، وأن أي إختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي للمدينة، وقد يكون ذلك مجالا للإنشاء من جديد في أماكن أخرى، ويوفر فرص عمل أكثر وذلك عن طريق إنتقال الناس إليها بغرض البحث عن عمل، والتغير التكنولوجي بهذه الطريقة ينتج إضرابا مستمرًا في المجتمع وذلك بتغير مراكز العمل التي تؤدي إلى توزيع جغرافي جديد مثل الانتقال المستمر إلى مراكز الطاقة النووية، فالتغير التكنولوجي لايقلب السكان فقط رأسًا على عقب وإما يغير حياتهم الاجتماعية [2].

---

[1] – دلال ملحس أستيتية، مرجع سابق، ص: 55.

[2] – Eugene Schneider, « **Industrial Sociology** », Mc Grauw – Hille London, 1971, P : 79.

إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الإجتماعي، إذ تنعكس على الاساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية وتغير السلوك البشري [1].

رابعا: العوامل الفكرية:

تحدث التغيرات الاجتماعية نتيجة للأفكار جديدة ومتعددة، ينتج عنها إدانة تنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات، مثال على ذلك الفكر الماركسي ومدى تأثيره في بناء روسيا، وقد كان للحريات الفكرية التي سادت العالم أثر كبير في الحياة الاجتماعية وفي التغير الإجتماعي، إذ تقررت مبادئ الحرية والمساواة إضافة إلى إنتقال المجتمعات من وضع إلى أخر، ويرى أحد العلماء الاجتماعيون أن الإيديولوجية تتكون من أربعة عناصر هي:

1)- الأفكار التي يعتنقها الناس على البناء الإجتماعي والعمليات الداخلية بما في ذلك عمليات التغير الإجتماعي الدائرة في المجتمع، والمركز الدولي الذي يحتله هذا المجتمع

2)- الأفكار التي يعتنقها الناس عن تاريخ هذا المجتمع.

3)- تقييم ما يعتنقونه من حقائق.

4)- القيم والأهداف التي اتخذتها القوى الشعبية للمجتمع الذي تنتمي إليه [2].

ويرى" **ماكس فيبر**" أن للعوامل الفكرية أثر كبير في التغير الإجتماعي، فالتغيرات الاقتصادية في نظره وما ينشأ عنها من تغيرات إجتماعية، إنما تنشأ عن تغيرات ثقافية. وقد عزا ظهور الرأسمال إلى الأسلوب الاخلاقي عند أتباع المذهب البروتستانتي الذين عرّفوا بالمثابرة والاجتهاد والسعي لكسب الرزق والتوسع في التجارة والاقتصاد في الانفاق [3].

وما يجب ملاحظته هو إختلاف التغيرات الثورية عن ظاهرة التطور التي تحدث في سياق العملية التاريخية العادية للمجتمع، كما تختلف عن عمليات الاصلاح والحركات

---

[1] – أمينة علي كاظم، " **التغير الإجتماعي والثقافي في المجتمع القطري** "، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص: 86.

[2] – الفاروق زكي يونس، " **التغير الإجتماعي** "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974، ص: 75.

[3] – المرجع السابق، ص: 234.

الاجتماعية الأخرى من حيث شمولها وإتصالها بأعماق المشكلات الجذرية وأهدافها الإيجابية ويتصف التغير الثوري بالخصائص التالية: السرعة، الجذرية، الشمولية، الايجابية الهادفة، التقدمية والشعبية، والاعتماد على الأسلوب العلمي [1].

رابعا: مراحل التغير الإجتماعي:

يمرّ التغير الإجتماعي بعدة مراحل هي:

أ)- مرحلة التحدي: وهي نقطة البداية في عملية التطور وتتم من قبل المجتمع التقليدي ويزداد التحدّي كلمّا تمسك المجتمع بالقيم، فالمجتمعات الزراعية يكون فيها التحدّي أكثر من المجتمعات الصناعية.

ب)- مرحلة الإنتقال: وهي مرحلة متدرجة تنتقل من آيادي التقليديين إلى أيادي التقدميين وفي بعض الأحيان تكون أفكار التقليديين مشاركة للأفكار التقدميين.

ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة فيكون الصراع هنا دائرًا بين القديم والحديث وهي المرحلة من أخطر المراحل على الافكار الجديدة لأنها قد تنحرف إلى أفكار هدّامة.

ج)- **مرحلة التمويل:** وهي مرحلة إعادة التنظيم الجذري للبناء التغير من جميع جوانبه.

د)- **مرحلة تطبيق الافكار الجديدة:** وهي المرحلة التي آل إليها التغير، والتي تقوم عليها النظم على أسس جديدة ومتطورة في عملية التغير [2].

---

[1] – محمد عبد الهادي عفيفي، " **التربية والتغير الثقافي** "، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1970، ص: 108.

[2] – أفريت رورجز، " **الأفكار المستحدثة وكيف تنشر** "، ترجم: سامي ناشد، عالم الكتب،القاهرة، مصر، ب–ت، ص: 112.

خامسا: أشكال التغير الإجتماعي:

إن عملية التغير هي ضرورية لأي مجتمع قائم، ويمكن تقسيم التغير إلى الأشكال التالية:

أ)- التغير البطيء: والذي يحدث بشكل بطيء جدًا كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المتأخرة حضاريا وتكون هذه المجتمعات في حالة جمود ويكون التغير بطيءًا إذ لايوجد مجتمع ثابت مطلقًا.

ب)- التغير المتدرج: وهي تغير المرحلة نتيجة التراكمات الجزئية ويكون تغيرًا كميًا لا يؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ولكن يؤثر في المدى البعيد في كيفية وطريقة العيش.

ج)- التغير السريع: وهو التغيرات الذي يحدثه بسرعة كبيرة والذي يمكن أن تلمسه وتلاحظه بدون جهد وهذا التغير يخزل بعض مراحل التغير مثلما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوروبية ومن خصائصه أنه مستمر في المجتمعات وأغلب مظاهره تحدث بتسلسل وتتابع [1].

سادسًا: مستويات التغير الإجتماعي:

من أهم مستويات التغير الإجتماعي نذكر منها[2]:

أ)- التغير الذي يحدث في مجال الشخصية:

يرى علماء النفس أن شخصية الفرد تتطور ضمن الاطار الإجتماعي الذي يترعرع فيه ويتفاعل معه، بإعتباره يولّد بموجة من الاستعدادات الجسمية العصبية والنفسية والتي تبلورها وتطورها المؤثرات المختلفة من البيئة الاجتماعية.

---

[1] - فضيلة عاشور، " **التغير الإجتماعي وعلاقته بمشاركة المرأة الجزائرية في صنع القرار داخل الأسرة** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه - قسم علم الإجماع- جامعة الجزائر (2)- الجزائر، 2015، ص: 80.

[2] - غنيمة هلال، " **مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الإجتماعي** "، مقال منشور في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، العدد الثامن،الجزائر، 2016، ص: 181.

ب)- التغير في القيم والمعايير الاجتماعية:

يخلف التغير الاجتماعي مواقف إجتماعية تحتاج إلى تطوير قواعد ومعايير جديدة، فيترتب عن تغير القيم تغير مجموعة أنماط التفاعل والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية.

ج)- التغير في الأنظمة الاجتماعية:

يترتب على التغير في البناء الإجتماعي تغير في نوعية وأشكال النظم بوظائفها في المجتمع وتغير نوعية الأدوار الاجتماعية.

فتغير نظام الملكية وإلغاء الملكية الخاصة إلى الملكية الجماعية أو العامة في المجتمع الاشتراكي أدى إلى تغير نظام الإنتاج وعلاقات العمل ونوعية الطبقات الاجتماعية وغيرها من أنماط التفاعل والسلوك.

د)- التغير في المراكز الاجتماعية للأفراد:

تتحدد على إثر التغير الإجتماعي تغير نوعية الأدوار الوظيفية التي يقوم بها الأفراد وأنماط السلوك المتوقعة منهم تتغير مما يفرض ضرورة إكتساب أدوار جديدة.

سابعا: معوقات التغير الإجتماعي:

من أهم المعوقات التي يواجهها التغير الإجتماعي هي:

أ)- المصالح الذاتية والضيقة:

يجابه التغير الاجتماعي بالمعارضة كلما تهددت مصالح الافراد والجماعات، فقد أكد الباحثون على مقاومة أصحاب المصالح الذاتية للتغير لأنهم يحققون إمتيازًا معينًا مثل معارضة أصحاب السيارات لبناء السكك الحديدية نحو فهم من منافستها لهم أو معارضة بعض العمال الزراعيين، لدخول الآلة الزراعية لتأثيرها على حياتهم أو معارضة العمال في القطاع الصناعي لسياسة الخصخصة تأثيرها كل فرد بعض العمال من شركات قطاع الاعمال.

ب- العادات والتقاليد:

تمثل بعض العادات القديمة والتقاليد الموروثة معوقات في سبيل اتخاذ أو تطبيق إبتكارات، وهذا العائق يكون قوياً حيث يكون الكبار والشيوخ هم أصحاب الأمر والقرار، حيث يكون تغير عاداتهم شيء أكثر صعوبة.

ج)- الخوف من الجديد وتقديس الماضي:

فالشك في الجديد وما سوف يأتي به هو أمر موجود في كل المجتمعات وخاصة المجتمعات التقليدية والمتخلفة، كما أن الاتجاه نحو تقديس الماضي وإحترام الولاء له من معوقات التغير ولذلك توجد مقاومة بالنسبة بالأمور التي ترتبط بها وهو راسخ لدى المجتمعات كالتغيرات التي تتعلق بخروج المرأة للعمل، أو التعليم أو السفر للخارج أو إدخال التكنولوجية الحديثة.

د)- العوامل البيئية:

وتتعلق بالموقع والمناخ، فقد ربط بعض العلماء بين الموقع الجغرافي ودرجة تخلف المجتمع وتقدمه، مثلا في المناطق الاستوائية يكون المناخ أحد المعوقات الأساسية للتغير إذ أنه على الرغم من وجود الحاجة إلى التغير والشعور بأهميته إلا أن الإنسان في هذه المناطق يتسم بالكسل والإهمال أكثر من الإنسان في المناطق الشمالية.

ومنه يتضح أن مفهوم التغير هو مفهوم شامل يهتم بالأوضاع الراهنة أو ماهو كائن بالفعل، فالتغير يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير إتجاه محدد يميزه، فقد يتضمن التغير تقدما وإرتقاءا في بعض الأحيان بينما قد ينطوي على تخلف ونكوص في بعضها الأخر[1].

[1] - محمد ياسر الخواجة وحسين الدريني، مرجع سابق، ص: 194.

ثامنا: الاتجاهات النظرية المفسرة لتغير الإجتماعي:

1- النظرية الحتمية:

تفترض هذه النظرية أن الأمور محددة سلفا، وتعني البحث عن السبب الوحيد الكامن والمسؤول عن حدوث الظاهرة وترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة.

أ)- الحتمية الجغرافيا:

لقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بالاعتقاد القديم القائل بأنه تمت علاقة بين طبيعة الطقس وبين طابعه الاجتماعي وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، ومن أشهر علماء هذه النظرية " **هنتجتون** " والذي استخدمها لا في تفسير الاختلاف بين البشر فحسب بل في تفسير تغير المجتمعات وذهب إلى أنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافيا.

ب)- الحتمية البيولوجية:

ترى هذه النظرية أن الناس ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيًا، وأن هذه الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتهم البيولوجية العرقية ومنه تتبين الفروق بين الشعوب، كما تفسير التغيرات الاجتماعية لدى الشعوب.

و الحتمية البيولوجية ترى بأنه بتفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى وإرتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، وظهرت هذه الفكرة في الحضارة اليونانية والتي تعتقد بأن هناك أناسًا ولدوا ليحكموا وآخرون كرعية.

وقد لعب " **دي جوبيون** " دورًا في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية والذي ربط فيه بين تفوق شعب على أخر أو إنحطاطه.

2- النظرية التطورية:

إنتشرت هذه النظرية خلال القرن التاسع عشر وكانت متوازية مع النظرية الحتمية والتي كانت تعتقد أيضا أن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفًا وذلك عبر مراحل.

أ- النظرية الخطية:

تهتم هذه النظرية بالتحولات التقدمية المستمرة والموصلة في النهاية إلى هدف محدد ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة، وقد سار الفكر التطوري في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور.

1- التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الإجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العصر.

2- مال بعض التطورين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر واحد.

وكانت نظرية **أوقست كونت** في تطور المجتمعات في المرحلة الوضعية من هذه الأمثلة، ونظرية ماركس في التحوّل من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي إلى الاشتراكي ونظرية " **سبنسر** " هي التحوّل الذي يصاحب حالة التجانس المطلق في حالة اللاتجانس غير المستقر.

ب- النظرية الدائرية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن التغير صعودًا وهبوطًا هي نموذجان على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين: بعضها يفسر جانبا محدودًا، من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظامًا إجتماعيًا واحدا، وبعضها الأخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ متناولاً جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون التركيز على ظاهرة واحدة أو نظام واحد. ومن أصحاب هذه النظرية، **إبن خلدون، فيكو و شبنجلر و توينبي.**

3- النظرية البنائية الوظيفية:

وهي النظريات التي تنظر إلى المجتمع له مؤسسات وبناءات إجتماعية تقوم بوظائف متكاملة في المجتمع للحفاظ على توازنه وإستمراره، وتعود جذور النظرية البنائية الوظيفية إلى التفكير السوسيولوجي المتأثر بنظرية التطور العضوي (النشوء والارتقاء) وهو التفكير الذي يشبّه المجتمع بالكائن العضوي البيولوجي.

وحسب وجهة نظرية البنائية الوظيفية فإن النظم الإجتماعية (الإقتصادية، السياسية، الثقافية والتربوية وحتى الأسرة) تقوم بوظائف متكاملة ومتساندة للحفاظ على المجتمع وإستمراره مثلما تقوم مختلف الأجهزة عند الكائن العضوي البيولوجي[1].

أ- **الوظيفة الكلاسكية:** وتتمثل في اعمال " **هربرت سبنسر** " وإميل دوركايم وماكس فيبر، و باريتو. حيث يتغير المجتمع من وجهة نظر " **هربرت سبنسر** " في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة والتي تتحول من حالة اللاتجانس إلى حالة الاتجانس، وإعتقد سبنسر أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على تطور الكون والأرض والكائنات البيولوجية والمجتمع البشري، فالعالم اللاعظوي (عالم المادة) والعالم العضوي (عالم الكائنات الحية) والعالم فوق العضوي (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة والتطور، وفي ضوء هذه الفرضية نظر سبنسر إلى المجتمع على أنه كيان كلي يتكون من وحدات متميزة، ويشبه المجتمع في تكوين الكائن العضوي لهذا فإن عندما يتغير يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية، فالمجتمع ينمو في حجمه وعندما ينمو تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة وما يظهر التباين البنائي، لكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكامل فهو يطوّر دائمًا أشكالا جديدة لتكامل أجزائه المتباينة.

وهكذا فإن المجتمعات تبدأ بسيطة وتتحول بالتدريج إلى مجتمعات مركبة، إلى أن يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميز بتبيانه وعدم تجانسه.

---

[1] - عبد المجيد لبصير، " **موسوعة علم الإجتماع** "، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 128.

كما قام " **إميل دوركايم** " نظرية في التغير الإجتماعي تشبه إلى حد كبير نظرية هاربرت سبنسر دون الالتزام بالمماثلة العضوية أو تشبيه التغير في المجتمع بالتغيرات في عالم المادة، وإنطلق رؤيته للتغير من منظور وظيفية يتأسس على فكرتين هما: التباين والتضامن ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقييم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي.

2- نظرية التوازن الدينامي:

لقد عرفت النظرية الوظيفية تطورًا في القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي ويعد العالم الأمريكي " **تاركوت بارسونوز** " أشهر من طور الأفكار الوضعية في هذا الاتجاه.

يرى بارسنز أن المجتمع هو أحد الأنساق الأساسية للفعل والتي حددها في أربعة أنساق:

- النسق العضوي ونسق الشخصية والمجتمع والثقافة والمجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية وهي، الاقتصاد والسياسة، والروابط المجتمعية ونظم التنشئة الإجتماعية، والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن (الكائن العضوي، الشخصية، الثقافة) ويتوازن من الداخل حيث يحقق أنساق علاقات منتظمة ومتوازنة وعندما يتعرض من المجتمع لحالة تغير، فإنه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن دينامي ومستمر، لذلك فإنه يمكن للمجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة.

ج)- نظرية التحديث الوظيفية:

إن الاتصال الثقافي بحضارات أخرى يؤدي إلى نشر الثقافة الحديثة في شكل دوائر وتتسع بإستمرار إلى أن تشمل قطاعات المجتمع فعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدي إلى تغيرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات المتقدمة ويطلق على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث، و إن التغير الإجتماعي والثقافي المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث ليس

تغيرا جذريًا ، بل هو تغير تدريجي خطي تقدمي يتم بمقتضاه تحويل الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة، أي تحويلها من أبنية متجانسة ساكنة وبسيطة إلى أبنية غير متجانسة ومتحركة ومعقدة، ويفرز التغير أثناء حدوثه بعض المشكلات كالتناقض بين الحدث والقديم وحدوث ما يسمى بـ (الهوة الثقافية) بين تغير العناصر المادية وتغير العناصر المعنوية، وتناقض الأدوار غير أن كل هذه التناقضات تكون طبيعية أثناء عملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة، وسوف تختفي بالتدريج مع الاتساع في عملية التغير [1].

النظريات الخطية:

نظرية إبن خلدون:

يعتبر ابن خلدون الرائد العربي في علم الإجتماع حيث تعتبر مؤلفاته من المؤلفات النفيسة في مجال علم الإجتماع والأساس الذي بنى عليه علم الاجتماع، حيث قام بدراسة علمية للتاريخ والفلسفة، وحلل من خلال ذلك مفهوم العادات والتقاليد، حيث درس المجتمع الإنساني منذ نشأته وتطوره،وسميت دراسته بالنظرية الخطية لأنها تأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي وفقا لمخطط مرتبط بواقع وأحداث متسلسلة، فالحوادث مرتبطة مع بعضها البعض لا يمكن فصلها بشكل خطي متسلسل، وقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة وقد توصل في دراسته للمجتمع إلى قانون متكامل، ويدل ذلك على أن التطور الذي يحدث في صعيد النسق الاجتماعي الذي جاء به ابن خلدون هو تسلسل خطي متناسقا ومترابطا، وقد فصل ابن خلدون المراحل السابقة بخمس مراحل متمثلة في النقاط الآتية:

[1] – عبد المجيد لبصير، نفس المرجع السابق، ص: 129.

1)- مرحلة البداوة: حيث يؤكد بأن مجتمع الدولة يكون في طور الرعاة ويميل إلى حياة البساطة والتقشف وعدم الاهتمام بالأنظمة كما يتميز بوجود عصبية قبلية وتماسك الناس يكون على أساس رابطة الدم وليس على أساس قانوني أو على أساس نظام معين [1].

2)- حالة الملك والاستبداد: حيث يمكن القول بأن هذه الحالة نقل حكم المجتمع من البداوة أو رابطة الدم أو الانساب إلى الحضارة حيث يسود القانون المدني بدلا من القانون القبلي العشاري وينفرد بالحكم حاكم أو مجموعة، أو جماعة عمومًا، في هذه المرحلة يهتم الناس بالأنظمة والقوانين ويؤدي ذلك إلى زوال العصبية.

3)- مرحلة الترف والنعيم: هذه المرحلة التي يطلق عليها ابن خلدون طور الفراغ وتمتاز بالترف، وتسود في هذه المرحلة حكومة الطبقات وتزول جميع خصائص المراحل السابقة.

4- مرحلة الخضوع والمسالمة: في هذه المرحلة تبدأ الدولة بالضعف ويدب الفساد داخل الدولة والتفكك والفساد الداخلي، حيث إن كل هذه الظروف والعوامل في المراحل تضعف من شأن الدولة وتؤدي إلى الاستكانة وعدم تماسك وترابط الدولة.

5- مرحلة الضعف والإستكانة: في هذه المرحلة تبدأ الدولة بالإنهيار ويؤدي ذلك إلى اضمحلالها، والإصلاح في هذه المرحلة لا يجدي نفعًا بل يؤثر على الدولة بشكل سلبي، وبالتالي يؤدي إلى التفكك وسقوط الدولة في نهاية هذه المرحلة [2].

نظرية أوجست كونت:

تعتبر نظرية أوجست كونت من أهم النظريات التي فسّرت عملية التغير الاجتماعي، وهذا التغير يتمثل في مرور التغير الاجتماعي لأي مجتمع بثلاث مراحل وهي على النحو التالي:

---

[1] - نبيل عبد الهادي، مرجع سابق، ص: 170.

[2] - نفس المرجع السابق، ص: 171.

***- المرحلة الأولى: الحالة الدينية الباثولوجية:**

يرى كونت أن هذه المرحلة تفسر جميع الظواهر الطبيعية على أساس الفهم الديني، حيث أكد في كتاباته أن الدين يتطور عبر مراحل أساسية ومتعددة من أهمها المرحلة الوثنية التي يعبد فيها الإنسان الطبيعة أو الظواهر الطبيعية، ومرحلة تعدد الآلهة، ويقوم الإنسان بعدها بمرحلة التوحيد أي عبادة الله سبحانه وتعالى.

***- المرحلة الثانية: الحالة الفلسفية:**

حيث يمكن أن تفسر الظواهر الاجتماعية على أساس فلسفي نسبة إلى المذاهب الفلسفية المختلفة، مثل الصراع والتوافق والحرية والدكتاتورية، والخير والفضيلة، التي حاولت تحديد الاسس العامة على شكل متوافق.

***- المرحلة الثالثة: الحالة العلمية الوصفية:**

هذه الحالة تقوم على تفسير الظاهرة على أساس المنهج العلمي المبني على الملاحظة والتجربة والمقارنة التاريخية.

نظرية إميل دوركايم:

التنمية كشكل من أشكال التغير المخطط:

تتضمن التنمية برامج ومشروعات تستهدف الزيادة في الدخل القومي ومن ثمّ متوسط دخل الفرد، والتنمية هي عملية مخططة وموجهة للتغيير والتخطيط لابدّ أن يكون أسلوبا علميًا وضرورة إنسانية، لأن الإنسان هو الذي يحرك عمليات التنمية، ويبذل الجهود في تنفيذ برامجها التي تلقى بين يديه، لإيجادها في واقع ملموس، والتخطيط في الوقت نفسه: أسلوب في التفكير والتدبير والتوقيت السليم يحتاج إليه الفرد في تنظيم تصرفاته والتوفيق بين أهدافه وموارده، ويحتاج إليه المجتمع للملائمة بين أهدافه والموارد اللازمة لتحقيقها، وبهذا يكون التخطيط ضرورة من ضروريات الحياة المنظمة الهادفة، فكلما وضحت الأهداف وتحددت وتنوعت، اختلفت درجات وفورة الموارد وندرتها، وتعددت الاستخدامات التي تصلح

لها تلك الموارد، فيصبح التخطيط ضرورة ملحة لمعالجة مشكلة تعيد أولويات الأهداف المتعددة.

المبحث الثاني: التغير الثقافي:

يعتبر التغير الثقافي من المفاهيم الرائجة في الوقت الحالي بشكل كبير حيث تتطرق معظم التخصصات له محاولين إعطاء مبرراته في مجال تخصصاتهم، ويعتبر التغير في المجال الاجتماعي والثقافي من أهم التغيرات باعتباره حالة لايمكن مقارنتها بتغيرات حاصلة في مجالات أخرى.

أولا: مفهوم التغير الثقافي:

يتفق علماء الإجتماع والأنثروبولوجية الثقافية على أن ظاهرة التغير تشمل جميع المجتمعات الصغيرة والكبيرة البسيطة منها أو المعقدة المنعزلة منها أو المتفتحة، و أي تغيـر يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية، سواءًا عن طريق الإضافة أو الحذف تعديل السيمات أو المركبات الثقافية، ويمكن أن يحدث التغير الثقافي نتيجة لعدة لعوامل لكنه في الغالب يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى أو التجديدات التي تدخل على ثقافة معينة، ويتجه علماء الإجتماع في الوقت الحاضر إلى الاهتمام بالتغير الإجتماعي والثقافي ويستخدمون أحيانا مصطلح التغير الإجتماعي- ثقافي [1].

كما أن التغير الثقافي يرتبط بوظيفة إشباع الحاجات الأساسية والثانوية لأعضاء الثقافة الواحدة، فالعادات وأنواع السلوك والوسائل المادية التي تقدمها الثقافة يتوقف بقاءها على مدى قدرتها على الاستمرار في إشباع تلك الحاجات، وحين يعجز عن ذلك يكون التغير ضرورة إجتماعية.

ويرى " **درسلير** " بأن التغير هو تحول أو إنقطاع عن الإجراءات المختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع إدخال إجراءات جديدة، ويحس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمآكل

[1] – محمد السويدي، " **مفاهيم في علم الإجتماع الثقافي ومصطلحاته** "، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص: 225.

والملبس، والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجية إضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه. إلا أن " الفريد فيبر " يقول أن: كل مجمع يطوّر ثقافته الخاصة به المقررة بعوامل متعددة منها الغرائز البشرية، الإرادة، المصير التاريخي والظروف الجغرافية والمناخ وأنه ليس هناك قوانين ثابتة صحيحة في الثقافة بأنها تنشأ من قوة الإنسان الإبداعية التلقائية

ومنه فإن التغير الثقافي هو عبارة عن التحوّل الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة، كما يشمل صور وقوانين التغير الإجتماعي نفسه كما يشمل فوق كل ذلك التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي [1].

ويتميز التغير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها فهو تغير نوعي أساسًا، وإذا كان النمو الثقافي عملية إدخال مستمر ومحدد فإن التغير الثقافي ثروة مفاجئة. فالتغير الثقافي عملية تحليل وتفكك يتولدّ عنها.

ثانيا: عوامل التغير الثقافي:

لقد حظيت عملية التراكم الثقافي وكيفية حدوثها بإهتمام خاص، إذ إفترضوا أن عملية التغير هذه تتم عن طريق عوامل داخلية كإكتشافات والاختراع والتجديد، وعمليات خارجية كالانتشار الثقافي والاستعارة، ولا تحدث العوامل الخارجية إلا من خلال الاحتكاك الثقافي بين الثقافات وهذه العوامل هي:

ا- الاكتشاف

يعبر عن الاكتشافات بمحصلة الجهد البشري المشرك في الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل، ويعتبر الاكتشاف إضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرية عبر تاريخها الطويل والممتد، ولا يصبح الاكتشاف عاملاً محدثًا للتغير الاجتماعي إلا بعد إستخدامه من قبل المجتمع.

[1] – دلال ملحس أستيتية، مرجع سابق، ص: 73.

ب- الاختراع:

يرى علماء الإجتماع أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادي منها، ويرى " **وليم أوجبرن** " أن الاختراع هو مفتاح التغير الثقافي، وأن الثقافة ككل هي وليدة الاختراع.

ويعرّف " **ميرل** " الإختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامهما في زيادة محصلة المعرفة الموجودة بالفعل، وعندما نصف الاختراع بأنه وليد أفكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة، فإن ما يسفر عن عملية الإرتباط يكون مستحدثا لم يسبق معرفته قبل إختراعه، ويمكن أن نقسم الاختراعات إلى إختراعات مادية كالهاتف، الطائرة، السيارة، وإختراعات إجتماعية كالمؤسسات والحروف، الحكومة الدستورية،

وفي كل حالة من الاختراعات يتم الاستفادة الاستفادة من العناصر القديمة والارتباط بينها وتجديدها بحيث تصبح صالحة للاستخدامات جديدة [1].

ويتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خيراته ومعرفة متراكمة وعلى إختراعات سابقة وفي هذا الصدد قام " **برلنجام Burlingame** " بتحيل عدد من الاختراعات المؤلوفة في فترات زمنية متعاقبة بدأ من آلاف السنين، وكيف مرت الاختراعات خلالها بتطور والتجديد من حيث المستوى والنوعية وهذا يتفق مع ما ذكره " بارنت " من أن الاختراع أو التجديد لا يأتي من فراغ بل لابدّ لحدوثها من خلفيات معرفية وإختراعات سابقة، بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة من خلال عملية التراكم الثقافية، إزدادت الاختراعات، كما أن هذا التزايد يعبّر في الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافي وكلما ازدادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للإختراع [2].

---

[1] – دلال ملحس أستيتية، مرجع سابق، ص: 82.

[2] – محمد فؤاد حجازي، " التغير الإجتماعي "، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، مصر، 1978، ص: 173.

ج)- الانتشار:

إن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة تتطور من خلال الانتشار وتتسم عملية الانتشار بين مجتمع وآخر وإما قد تحدث داخل مجتمع واحد بإنتشار الخصائص الثقافية من جماعة لأخرى.

ويعتبر الانتشار عملية إنتقائية، إذا تقبل جماعة إنسانية بعض الخصائص الثقافية للجماعة أخرى، بينما ترفض البعض الأخر، تقبل مثلاً لبعض الأطعمة الهندية بينما ترفض عقائدهم، كذلك يشتمل الانتشار على بعض عمليات التطور أو التعديلات للعناصر الثقافية، علمًا بأن التعديلات قد تحدث خلال عملية الانتشار، إما في عنصر أو في العناصر الثلاثة وهي: أشكال الوظيفة، والمعنى لكل سمة من السمات الثقافية. ويميزّ معظم علماء الإجتماع والأنثروبولوجية بين ثلاثة علميات منفصلة للإنتشار هي:

1)- الانتشار الأولي: ويحدث من خلال الهجرة وأوضح مثال على هذه العملية التغيرات التي حدثت في الثقافة الأمريكية جراء هجرة أعداد كبيرة من الأفراد للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشري.

2)- الإنتشار الثانوي: وتشمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجية من العالم المتقدم إلى العالم النامي.

3)- إنتشار الأفكار: قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة أو نقل لعناصر تقنية إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة ومن الأمثلة: على هذه الأفكار: الدعوى إلى الحرية المساواة وحقوق الإنسان...إلخ.

ومن خلال تتبع أثار السمات الثقافية عبر التاريخ لاحظ الباحثون أن إنتشار الثقافة لا يقتصر حدوثه على الجماعات الأقل تحضرًا، بل يحدث التبادل الثقافي بين المجتمعات بغض النظر عن درجة تحظرها، كما قد يكون الانتشار مباشرا أو غير مباشرا، ويحدث الانتشار المباشر عندما يتم الاحتكاك المادي الحقيقي بين الأشخاص الجماعات إحتكاكًا ماديًا فعليًا، أما الانتشار غير المباشر فيحدث دون وجود إتصال فعلي مادي بين الأشخاص

أو الجماعات، إذ يتم عن طريق وسائل الإعلام، كالمذياع والتلفزيون، والسينما والصحافة والمجلات...إلخ [1].

د)- وسائل الاتصال:

إذ كانت وسائل الاتصال الإعلامي تؤثر في زيادة التثقيف وتنوع العلاقة لدى الجمهور فإن مضامين المادة الإعلامية بما تحمله في طياتها من سمات ثقافية قد تهدد نسق الثقافة التقليدية، كما تحدث تغيرات ملموسة في سلوكيات الجمهور.

ومنه فإن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل من طائرات وسيارات، قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وإنتشارها، وفي إتجاهات علماء الاجتماع والانثروبولوجية في دراسة التغير الثقافي، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وإنتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى، وقد إستشهد العلماء على صحة زعمهم من خلال تتبعهم لأثار إنتشار السمات الثقافية عبر التاريخ، من الحضارة الفرعونية والتي تعتبر أول مركز ثقافي عرفته البشرية، إلى الفينيقيين شرقا وقرطاجنة غربًا، ثم إلى اليونان.

ويعتبر الفكر الروماني إمتدادًا للفكر اليوناني. غير أن التطور التقني في مجال الاتصالات الإعلامية بإستخدام الأقمار الصناعية يجعل العالم أشبه بقرية إليكترونية ويضعف من مصداقية الزعم بإنتشار الثقافي القائم على المراكز الثقافية، إذ تدخل وسائل الإعلام الحديثة كعامل قوي التأثير في عملية الانتشار الثقافي.

- ويمكن تحديد عوامل التغير الثقافي في النقاط الآتية [2]:

- إن التغيرات الهامة في الظروف الايكولوجية التي تواءمت معها الثقافة تستدعي حدوث تغيرات معينة.

---

[1] - محمد فؤاد حجازي، المرجع السابق، ص: 185.

[2] - ليلى علي محمود، "**التغير الإجتماعي والثقافي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص: 458.

– يمكن أن تؤدي الاختراعات إلى تحسين مستوى التكيف الإيكولوجي أو تسمح بظهور ظروف إيكولوجية جديدة.

– يعدّ الاتصال مع الأنماط الثقافية المختلفة أغنى مصادر حدوث تجددات بما في ذلك الوعي بوجود بدائل جديدة.

– أن الأخطاء التي تحدث في عملية النقل الثقافي يمكن أن تؤدي أيضًا إلى التغير، ومن الواضح أنه حتى في أكثر الثقافات إستقرار وثباتًا لا ينقل أي جيل ثقافته إلى الجيل الثاني بنفس الشكل تمامًا.

ولعلّ أم مشكلات التغير الثقافي اليوم تستلزم دراسة مركزة لموضوع العمليات الثقافية.

ويتبنى بعض الباحثين وجهة النظر القائلة بان التغير لا يمكن أن يدرس دراسة مفيدة إلا في ضوء إتجاهات الأفراد وسلوكهم، وقد إستطاع " **بارنت** " أن يثبت هذا الرأي بقوة إذ وجد أو أن المجددين أو الأشخاص الذين يقبلون التجديد هم أكثر الناس إحتمالا لأنه يكونوا منشقين عن المجتمع أو ساخطين عليه. إلا أن هناك دراسات أخرى لبعض مواقف التغير المحدد التي أوضحت أن أكثر الأفراد إيجابية قد يكونون في بعض الأحيان أولئك الأفراد الذين يشغلون مواقع رفيعة في المجتمع. ويتبنى آخرون وجهة النظر القائلة أن هناك عمليات دينامية في الثقافة والمجتمع تنطوي على التغير، ومن الممكن عزل تلك العمليات ودراستها، وقد ساهمت تلك الدراسات في التعرّف على الاختلافات والأخطاء في عملية النقل الثقافي، أو التغيرات التطورية، والتعرّف على الفروق القائمة في درجة القابلية للتغير في المضمون المحدد للثقافة في مقابل السمات البنائية والنمطية والاتجاهات والقيم.

ثالثا: النظريات المفسرة للتغير الثقافي:

يمكن تصنيف نظريات التغير الثقافي إلى فئتين متميزتين تمثل الأولى بعض المحاولات التي تعرف بإسم النظريات التطورية في مقابل المحاولات التي تعرف بالنظريات الحتمية وذلك على النحو التالي:

أ- النظريات التطورية:

وتعبر عن مختلف المحاولات التي تحاول تفسير وفهم التغير الثقافي من منظور العملية التطورية والتي إستعارت فكرتها من علم البيولوجية وتأثرت في تطبيقاتها بالنظرية التطورية والتي قدمها " **داروين** " في كتابه **(أصل الأنواع)** وتشمل هذه النظريات كمدخل تحليلي وتفسيري للتغير الثقافي على فكرتين أساسيتين هما:

1/- أن التغير الثقافي يحدث بمعدلات أكثر تباطؤًا.

2/- أن التغير الثقافي بالضرورة في مجموعة محدودة من المراحل الثقافية ونجد " **سمنر Summner** " يعبر عن هذه الفكرة في كتابه (الطرائق الشعبية) بقوله:

" يتعيّن علينا أن نتصور العرف كنسق أوسع من ممارسات تغطي كل أوجه حياتنا وتخدم كل مصالحنا وتحتوي في داخلها على مبررات وجودها، وذلك من خلال التقليد والعادة، كما أنها فضلا عن ذلك قد نتأكد عن طريق جزاءا ت أسطورية عن طريق العقل والنطق أو تطور فلسفتها الخاصة وتعميماتها الأخلاقية والتي تظهر في شكل مبادئ للحق والخير، وبوجه عام تجبّر الأجيال الجديدة على تقبل أعراف ومن ثم فهي لا تستحدث الفكر، بل على العكس من ذلك نجد أن الفكر متضمن فيها من قبل.

كما أنها إلى جانب ذلك تمثل في الحقيقة إجابات أو حلولا لمشكلات حياتنا، ولذلك أي محاولة للإعادة التنظيم الكلي للثقافة هي في رأي سمنر محاولة صعبة تشبه تمامًا محاولتنا للإعادة تنظيم الكرة الأرضية عن طريق إعادة توزيع وحداتها الجزئية " [1].

أما فيما يتعلق بالفكرة الثانية التي تدور حول تحديد المراحل التطورية للتغير الثقافي، نجد أن علماء الانتروبولوجية الأوائل قد شغلوا بفكرة الأشكال البدائية والحديثة للثقافة.

كما قدم أوجست كونت نظرية تطورية في الثقافة البشرية تمثلت فيما عبر عنه بقانون الحالات الثلاث (المرحلة اللاهوتية، المرحلة الميتافزيقية، والمرحلة الوضعية) التي يسير فيها التقدم التاريخي موضحًا كيف أن الشعور والفعل والعقل الإنساني تمرّ بمراحل تعكس

[1] - علي عبد الرزاق الحلبي وآخرون، " **علم الإجتماع الثقافي** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1998، ص: 261.

الأساس الواضح لتتابع هذه المراحل، خاصة أن كل مرحلة تكشف عن خصائص عقلية متميزة تنعكس عن الشعور والأفعال التي يقوم بها الناس والطريقة التي يفكرون على أساسها

ويتصور " **هربرت** سبنسر " المجتمع البدائي على أنه مجتمع يغلب عليه الطابع الاناني والعسكري في نفس الوقت، ليقدم قانون لتطور يؤكد إتجاه الحياة الاجتماعية نحو زيادة التباين والاختلاف أو اللاتجانس وبالتالي نحو الأخلاق الغيرية وإتجاه إجتماعي وتنظيمي. ويتفق " دوركايم " مع " سبنسر " على الاتجاه التطوري نحو زيادة اللاتجانس والاختلاف، لكنه يختلف معه في تصوره لأنانية المجتمع البدائي ليقرر على عكس ما ذهب إليه سبنسر، أن الرجل البدائي يتميز بفرط الغيرية أو على حد تعبيره بشعور وضمير جمعي قوي وعنيف يغلب على الضمائر الفردية وأنه في مقابل ذلك يبتعد المجتمع الحديث تمامًا عن صفات الغيرية، لأنه كما يقول دوركايم مجتمع يرفع من شأن الفردية إلى مستوى المبادئ الدينية بالدرجة التي تخلق ما يسماه دوركايم في كتابه " **الأشكال الأولية للحياة الدينية** " عبادة الفرد.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت للنظرية التطورية التي تفسر التغير الثقافي على أنه إنتقال في خط واحد مستقيم، الأمر الذي أدى إلى رفضها تمامًا في الوقت الحاضر، إلا أنه لاتزال هناك بعض المحاولات التي حرصت على الإبقاء على الطابع التطوري لتفسير التغير.

ب- النظرية الشرطية:

تعبر هذه النظرية عن وجهة نظر أو مدخل لتفسير التغير الثقافي في إتجاه معين معتقدة في ذلك على وجود أو عدم وجود عوامل معينة ينظر إليها على أنها عوامل تسبب التغير، ومن ثمة فإن القضية الأساسية وفقًا لهذه النظرية هي إكتشاف الاتجاه العام للتطور الثقافي، بل هي تحديد الوزن النسبي لعوامل التغير المختلفة في مجال إحداث هذه التغيرات وتفسر هذه النظرية بالرجوع إلى عوامل وأسباب، وتحدد عاملا واحدا بعينه دون غيره، ومن

أشكال هذه الحتميات،الحتمية الاقتصادية والتي تقرّر أن التغيرات التي تطرأ على أنماط تنظيم النشاط الإنتاجي لها أكبر أثر في تغير كل مظاهر الثقافة في المجتمع.

فيرى ماركس أن الحقائق الفعلية في أي مجتمع تتمثل في الروابط التي تربط الافراد بعضهم ببعض فيي عملية إنتاجهم لوسائل عيشهم، ومن ثمة فإن الثقافة تتحدد إقتصاديًا طالما أن الأفكار المسيطرة تدور حول ترشيد أوضاع الطبقة الاقتصادية المسيطرة، وطالما أن الأفكار المسيطرة أ الحاكمة هي أفكار الطبقة الحاكمة.

وبالمثل تأكد الحتمية التكنولوجية على الوسائل الفنية السائدة في المجتمع كعامل أساسي للتغير، ولعل ما يقدمه بعض علماء الانثروبولوجية من تصنيف للثقافات كثقافة الصيد أو الرعي أو الزراعة ليس إلا محاولة واضحة وصريحة لتأكيد مدى ما تمارسه التكنولوجية من تأثير في كل جوانب الثقافة [1].

وسواءً انبثق التغير الثقافي من تجديدات داخلية أو عن إتصال أو إحتكاك ثقافي خارجي، فإن العملية التي تنتشر من خلالها الأفكار الجديدة تعد أكثر تعقيدا، حيث يلاحظ أن الكثير من مجتمعات العالم تقاوم معظم الاختراعات، كما يلاحظ أن النزاعات التعصبية قد تحول دون أن يؤدي الاتصال الثقافي إلى تبني الطرق الأجنبية للسلوك أو التفكير حيث يلاحظ أن التغير يميل إلى أن يكون أسرع وأكثر تقليدًا إذا ما استوعب أفكار ترتبط باستخدام الأشياء المادية، والعكس صحيح فيما لو إمتد التغير ليشمل جوانب لامادية في الثقافة، ويرجع ذلك لسببين أساسيين هما:

1/- أولا: أنه من السهل أن تتأكد تفوق الأفكار الجديدة المرتبطة بعناصر مادية على الأفكار القديمة وهذا الأمر لا يتحقق بالنسبة لأفكار ترتبط بالجوانب اللامادية.

2/- ثانيا: أن الجوانب اللامادية للثقافة تبدو أكثر رسوخًا وتأهيلاً في نفوس الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافة من الثقافات، فالقيم الأساسية بثقافة من الثقافات هي المحور الذي تدور حوله العناصر الثقافية الأخرى،لذلك يسهل على الأفراد تبني نظم جديدة للإنتاج، والنقل

[1] - دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص: 147.

أو الإسكان، بينما يكون من الصعب تبني نسق قيمي متعارض مع النسق القديم لأنه في ذلك تهديد للتكامل.

رابعا : أصول التغير الثقافي:

شغلت قضية التغير إهتمام المفكرين والفلاسفة الاجتماعيين، ومن ثم تناولوا هذا الموضوع في سياق تفكيرهم العام في المجتمع. وقد برز إهتمامهم بهذه القضية من خلال تركيزهم على طريقتين أساسيتين في تحليل المجتمع والحضارة بشكل عام.

وقد تمثلت الطريقة الأولى في الدراسة المقارنة لمجتمعات وحضارات مختلفة. وتمثلت الطريقة الثانية في دراسة وتحليل المجتمعات بشكل عام. وقبل أن نتناول هاتين الطريقتين. نشير لبعض النظريات القديمة في التغير حيث كان هناك نظرة قديمة تربط التغير بالارتدادية، وذلك ما أبرزه " **ولسن والجز Wilson Wallis.**[1] " في كتابه" **التقدم والثقافة** "، وكان ذلك هو الرأي السائد في بلاد المشرق القديم وذلك ما تضمنه كتاب الحكيم الصيني **لأرتيس Latines** والذي عاش 600 عام 600 ق.م، هذا فضلا عن ظهور أعمال أخرى إبداعية في بعض البلاد تؤكد على أن الإنسان عاش في الأصل في حالة سعادة تامة، وهذا هو المفهوم الذي ساد العصور الأولى. ومن ذلك الحدث وفكرة الإرتدادية واضحة في كتاباته وأعمال المفكرين. إلى أن ظهر رأي أخر في فهم التغير، وإن كان أقل شيوعًا عن سابقه إلا أنه نشأ مصاحبا له، وهو يتمثل في أن تاريخ البشرية يسير في دورات ثابتة، وطبقا لهذه النظرية يعيد التاريخ نفسه بعد أن يمر في سلسلة من المراحل ويرجع إلى المرحلة الأصلية، ثم يبدأ الدورة ثانية.

وقد تمسك بهذا الرأي بعض الكتاب الهنود فكان واضحا في المذهب البودي "**Boudhisme** " وقد اشار " ج. بيري Bury " في كاتبه " فكرة التقدم " إلى أن ذلك المفهوم ظهر أيضا في تعليمات فلاسفة اليونان والإغريق، وعلى وجه الخصوص عند

[1] – دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص: 80.

الفيلسوف إليه على إعتبار أنه تقدم مستمر، وكان ذلك واحدًا من الأراء التي شاعت في مستهل العصور الحديثة حيث نظر للفكر الإنساني على أنه قادر على تغير النظام الأجناسي، وهذه النقطة الجديدة في الفكر البشري تعكس الثقة المتزايدة في الفرد وإقتناعه بأنه سيد المصير. فالتغير الذي يعتمد في رأي الإنسان أساسا على اثر من مصدر واقعي من بيئتهم وعلى وجه الخصوص في العالم الطبيعي، رأي متفائل في التغير.

وقد إعتنق هذا الرأي عدد كبير من المفكرين المحدثين في القرن السابع عشر، فعرفه " **فرانسيس بيكون Francis Pecon** " بأنه تقدم مستمر، وإستقر هذا المفهوم وسار أكثر وضوحا في أعمال المفكرين الفرنسيين وعلى وجه الخصوص " **تيرجو وكنورسية** " في القرن الثامن عشر، ثم توصل تيرجو إلى أن المجتمع الإنساني يأخذ في التغير التدريجي إلا أن إتجاه تغيره تقدمي دائما حتى أعلى المستويات، حيث يكون المجتمع البشري دائما عاقد العزم للوصول إلى أعلى حالات كماله.

وقد ذهب " كون درسيه " من قبل ترجو معتقدا أن الكمال البشري غير محدود، وأن عمليات التطور الإرادية سوف تظل في إستمرار، في طريقها الاطرادين بلا إنتهاء. كما أكد علماء الأنثروبولوجيا مرارا على حدوث التغير في المجتمعات البدائية، لكي يصححوا أخطاء نكرانهم لوقوع هذا التغير، إذ ساد الاعتقاد بأن الإنسان البدائي هو مخلوق العاد **Creatur of Habit** يعيش طريقة حياة ثابتة تستمد ثباتها من ثبات الثقافة، ولا تعتريه بوادر الإلهام الضرورية للتطوير المستمر، ويرى نفسه إنسانًا مقلدًا...إلخ.

هذه هي الاعتقادات الواهمة عن هذا الإنسان، وفي هذا الشأن يقول " **سبنسر Spencer** " أن الإنسان البدائي محافظ إلى حد كبير، ولو قارنا الطبقات في أي مجتمع، لوجدنا أن أدناه في التطور، هو أكثر مقاومة للتغير وبعدا عنه.... ومايزال الجهاز العصبي لهذا الإنسان اقل قدرة على تعديل أسلوب الفعل ومن ثم يتجه بحكم التمسك غير الواعي والالتحام المعلن– إلى الشيء المعروف الراسخ، النصر هما إشكالية التفسير والعناصر الثابتة. ويذهب " **هنري مين** " **Maine. H (1953) أن** هناك أعداد من البشر يسمون

بالمتوحشين أو المبربرين بفرط حماسهم للأحداث التغير، وهم لا يعرفون هذا التغير ولم يسمعوا عنه [1].

خامسا: الفرق بين التغير الإجتماعي والتغير الثقافي:

يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، فالغير الاجتماع هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، بينما التغيرات الثقافية التي تصيب القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع، غير أن الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير، فالتغير الثقافي يتم بواسطة أفرادلهم جزء من البناء الاجتماعي، كما أن التغير الاجتماعي له مكونات ثقافية بالغة الأهمية في تحديده، ومع ذلك من الممكن عزل بعض التغيرات الثقافية كتلك التي تحدث في مجالات اللغة والفن والفلسفة عن السلوك الجماعي[2]. وقد ساعد المناخ الفكري السائد في علم الاجتماع إلى تبني الجميع مصطلح التغير الاجتماعي للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية، وقد ساعد على نشر هذا المصطلح كتاب" **التغير الاجتماعي** " للمؤلف " **وليام أوجبران** " سنة 1922 والذي أوضح في كتابه هذا دور العوامل البيولوجية والثقافية في حدوث التغير الاجتماعي، كما طرح فرضية الهوّة الثقافية، والذي يرى ان التغيرات التي تخرج على جزء من الثقافة اللامادية والتي يطلق عليها إسم الثقافة التكيفية، لايتزامن تمامًا مع التغيرات التي تطرأ على الثقافة المادية ومن ثم تصبح مصدرًا للضغوط والصراعات [3].

وقد اختلف علماء الاجتماع حول مفهوم التغير فيرى " فير**ي فون** " أن التغير إما أن يستخدم كبديل محايد للفكرة التقدم أو أن يستخدم إستخدامًا إحصائيًا يجعل من التغير تصورًا كميًا خالصًا، وقد قصر التغير على التحولات التي تطرأ على علاقة الإنسان بالإنسان.

---

[1] – أحمد أبو زيد، " **البناء الاجماعي، مدخل لدراسة المجتمع** "، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

[2] – السيد الحسيني، " **علم الإجتماع** "، دار قطرى بن الفجاءة، الدوحة، الطبعة الثانية، 1987، ص: 267.

[3] – علياء شكري،" **التغير والتطور والتقدم** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1990، ص: 348.

في حين ذهب " **جينز برج** " إلى اعتبار التغير الاجتماعي تغيرًا في البناء الاجتماعي مثل حجم المجتمع وتركيب القوى فيه والتوازن بين الأجزاء أو نمط التنظيم.

أما " **روس** " فيعني بالتغير الإجتماعي التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية [1].

المبحث الثاني: التغيرات السوسيو ثقافية للأسرة الجزائرية:

عرفت الأسرة عموما ثباتا وإستقرار منذ عدة قرون، إلا أن هذه العلاقات تشهد تغيرات سريعا في وقتنا الحاضر، كذا هو الحال بالأسرة الجزائرية التي مرت بمراحل متعددة في نشأتها وتطورها، ومنه تأثرت وظيفتها في ظل هذه التغيرات والتطورات.

أولا: الأسرة الجزائرية في مرحلة الاستعمار الفرنسي:

لقد عرفت الأسرة الجزائرية إهتزازات كبيرة في زمن الاستعمار على غرار مصادرة الأراضي التي أدت إلى تفكيك الأسرة الجزائرية والذي بدوره نتج عنه تشرد أفراد الأسرة وإنتشار الفقر.كما كان للثورة الجزائرية دورا حاسما في تغيير بعض ملامح النظام الأسرة فالأسرة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر، كما كنت الثورة عاملا ديناميكيا في تغير وضعية الأسرة الجزائرية، ذلك بالتعديل الحاصل في الأدوار والمكانات وخاصة مكانة المرأة، بحيث خرجت من المنزل، وأصبحت تشارك في العمل الثوري [2].

ثانيا: الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال ونتيجة للتحطيم التدريجي التي تعرضت له بنية الأسرة التقليدية، برز إلى واقع المجتمع الجزائري بناءا عائليا له بعض مميزات البناء القديم، وتتمثل هذه

---

[1] – محمد عاطف غيث، " **قاموس علم الإجتماع** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1990، ص: 415.

[2] – وسيلة بويعلي، " **زواج الأقارب في المجتمع الحضري وإنعكاساته على الأسرة** "، رسالة ماجستير في علم إجتماع العائلة، جامعة الجزائر، 2005، ص:106.

الخصائص الانقسام والمشاعية الملكية إضافة إلى النمط الموسع القائم على الخط الأبوي، وعلى الساحة السياسية تبنت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إنجاز المشاريع التنموية الاقتصادية، وتحسين المستوى المعيشي، وتوسيع قاعدة التعليم، وهكذا أصبحت الأسرة كبنية تقليدية تتعرض لبعض التغيير نتيجة لتوسع نطاق الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة وإتساع نطاق الوظائف البيروقراطية مما أدى بالدولة الجديدة إلى سلب مهام كثيرة كانت في الماضي القريب من إختصاص الأسرة، وكان للحركة السكانية التي شهدتها الجزائر منذ 1962م وحتى الآن والتي كانت بإتجاه واحد من الأرياف إلى المدن طلبا للأجر المنتظم والعمل الصناعي في المدينة، ونتج عن هذه الحركة بالطبع تغييرا في محل الإقامة وبالتالي تغييرا في طريقة الحياة، فكان لكل هذه العوامل أثار على البنية العائلية، و برزت في إستقلال الأفراد وتأكيدهم على الحرية الفردية، وحق الاختيار بعيدا عن تدخل الأسرة، وعلى مستوى الأسرة بدأت تتقلص نحو أسرة نواة [1].

ثالثا: خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية:

تمتاز الأسرة الجزائرية بعدة خصائص نذكر منها:

*- الأسرة الجزائرية هي عائلة موسعة، حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية تحت سقف واحد تسمى (بالدار الكبيرة).

*- يعتبر فيها الأب أو الجد هو القائد الروحي للجماعة الأسرية وينظم فيها أمور تسير الجماعة وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ غالبا على مركزه في الأسرة بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية، وفيها النسب ذكوري ، والانتماء أبوي، والمرأة يبقى إنتمائها لأبيها.

*- تنتقل المسؤولية من الاب إلى الإبن الأكبر حين غيابه وهذا للحفاظ على التوازن داخل الأسرة.

[1] - وسيلة بويعلي، المرجع السابق، ص: 107.

*- إن العائلة الجزائرية هي عائلة متماسكة أي أن الأب له المسؤولية على كامل الأفراد فالبنات لا يتركن البيت إلاّعند زواجهن، والأبناء لا يتركون البيت الكبير.

*- العائلة مصطلح يفهم منه تماسك الجماعة الأسرية الجزائرية التي يصفها ابن خلدون بالعصبية، فبواسطتها تطورت القبائل نحو السلطة وتعني بها الشرف الأكبر، والبركة الكبرى، الذي يوضح الموقع الروحي، والاقتصادي للجماعة في الأسرة [1].

رابعا: خصائص الأسرة الجزائرية المعاصرة:

إن التطور الأسري في الجزائر يندرج من التنمية العامة التي يحاول المجتمع تحقيقها في مختلف النواحي الاقتصادية الثقافية والاجتماعية [2]

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة (الحضرية) بتقلص حجمها، من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم[3].

"....رغم التحولات الاجتماعية لما بعد الاستقلال، فإن الثقافة الأبوية لازالت موجودة ظاهرة في النسب في الشرف والحرمة، في حين أن هذه الثقافة لم تصبح كما كانت ولم تصبح نهاية في حد ذاتها، وأن التغير الكبير في هذا المجال هو تربع الأم على عرش العائلة على حساب الأب في تسيره اليومي للشؤون العامة " [4].

فيمكن القول أن الأسرة الجزائرية في العقود الأخيرة عرفت تحولات كبيرة على الأصعدة الإجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مما أثر على البناء الإجتماعي، وأن التغيرات التي حدثت كان سببها الرئيسي للاستعمار الفرنسي، التمدن، التصنيع والعولمة.

---

[1] – مصطفى بوتفنوشنت، " **العائلة الجزائرية** "، ترجمة: أحد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

[2] – مصطفى بوتفنوشنت، المرجع السابق، ص: 28.

[3] – محمد السويدي، " **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر** "، الديوان للمطبوعات الجامعية، ب ط، الجزائر، 1999، ص: 88.

[4] – Addi Lahouari, « **Les Mutations de la Société Algériens, Famille et Lien Social dans L'Algérie Contemporaine** », Edition la Découverte, Paris, 1999, P : 22.

خامسا: المرأة **والأسرة والتغير الإجتماعي:**

تميز الدراسات الإجتماعية بين مفهومين للتغيّر الإجتماعي، المفهوم الفلسفي الاجتماعي المقتبس من فلسفة التقدّم وهو الحراك داخل النظام للحفاظ عليه والمفهوم المادي الذي يرى أن التغير الاقتصادي الجوهري هو أساس التغير في البناء الإجتماعي، حيث أن التغير التاريخي ليس إلا نتاجًا للصراع الطبقات والهدف هو تغير النظام [1].

وتذهب الكتابات الليبرالية إلى أن أدوات التغير هي التطور الاقتصادي والنظام التعليمي وأجهزة الإعلام حيث تؤثر هذه الأدوات على إختيارات الأفراد وبالتالي على سلوكهم السياسي والاجتماعي [2].

وهكذا يصعب الفصل بين التغير الثقافي والتغير الاجتماعي فيعدّ كل منهما سببًا للأخر.فالفرد لا يستطيع إحداث التغير بمفرده بل ينتظم الأفراد في إطار جماعة للقيام بهذا الهدف، ومثل الأسرة القاعدة الإجتماعية الأولى لأي تغير إذ أن الأسرة النووية لا تستطيع أن تشكل في حدّ ذاتها مجتمعًا مستقلاً عن المجتمع الأوسع بل هي دوما تابعة [3].

فقد تعرضت الأسرة لتغيرات كثيرة وعميقة تناولت كيانها ووظائفها على حدٍ سواء، وبدأت تفقد شيئًا فشيئا وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية الدينية ومع كل هذا فلم تفقد بعد دورها الأساسي في حضانة الطفل أو في رعايته خلال أهم مرحلة من مراحل نموه الجسمي والوجداني والاجتماعي، لذلك لايكاد الباحثون في شؤون التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بإنحراف الأحداث أن يهملون جزءًا صغيرًا من علاقة الطفل بأسرته إلا وتناولوه بالبحث والدراسة والتحليل.

ويختلف حجم الأسرة كما يختلف تركيبها باختلاف المجتمعات وبإختلاف المرحلة التاريخية التي يمرّ بها كل مجتمع حيث أصبح حجمها يتراوح بين نمط الأسرة الزوجية التي

---

[1] – عبد الله الهمالي و عبد القادر العربي، " **التغير الإجتماعي** "، المنشآة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984، ص: 53.

[2] – Ronald (I), « **The Silant revolution Changing Volues and Political Styles** », Amiong Western Pullicy, New Jersy, P.U.P, 1977, P : 42.

[3] Talcott (P),« **Family and Socialisation and intraction Process** »,Glean Coe,The Free Press,1965,P: 356.

تسير إلى الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معًا في مسكن واحد وهو ينتشر عادة في المجتمعات الصناعية والحضرية [1].

حيث يرى " **دوركايم** " أن الأسرة الزواجية الصغيرة هي نتاج للحركة التطور المنظمة والمتجهة نحو الشخص والتمايز المصاحبين للواقع متنامي التعقيد [2].

لا يمكننا فهم التحولات التي رأت على وضع العائلة المعاصرة بمعزل عن التغيرات الجذرية التي أصابت المجتمعات الصناعية وربما مجتمعات أخرى، وقد أدت هذه التغيرات بمجملها إلى تغير أنماط تشكيلة العائلة أو تفككها.

كما أدت إلى تغير في طبيعة التوقعات التي تسود العلاقات الشخصية الحميمية بين الأفراد داخل العائلة، وإزاء هذه التغيرات في الواقع الاجتماعي ركزت الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع على دراسة التغيرات في طبيعة العلاقات الشخصية والزواج وأنماط العائلة، وترى الدراسات الحديثة في علم الاجتماع على دراسة التغيرات في طبيعة العلاقات الشخصية والزواج وأنماط العائلة، وترى الدراسات الحديثة، أنا واحدة من أهم السمات التي تميز مجتمعنا المعاصر هي تضارب المصالح بين العائلة، العمل، الحب، وحرية السعي إلى تحقيق الأهداف الشخصية، ويبدو الإحساس أكثر حدّة في العلاقات الشخصية عندما يسعى الطرفان (الرجل– المرأة) إلى متابعة مسارهما المهني في سوق العمل بعد الزواج وبعد الإنجاب، فقد كان النساء في الماضي يتركن العمل فترات طويلة للإنجاب ورعاية الأطفال غير أنهن الآن يركزّن الاهتمام على مسارهن المهني وعلى طموحاتهّن وأهدافهّن الشخصية ولم يعد التفاوض بين الرجل و المرأة في أيامنا هذه يدور حول الحب و الجنس و الأطفـال والمهام البيتية بل أن العلاقة بينهما وأصبحت في جورها تشمل قضايا مهمة أخرى مثل العمل. ويترك الطلاق إنعكاسات نفسية وإجتماعية على حياة أفارد الأسرة المطلقة ومهما تعددّت أسباب الطلاق إلا أن المرأة تكون المتهم الأول من تفكك وعدم إستقرار الأسرة،

---

[1] – سناء الخولي، " **الأسرة والحياة العائلية** "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص: 51.

[2] – زهير حطيب، " **بين الأسرة العربية والجذور التاريخية والإجتماعية للقضايا المعاصرة** "، معهد الإنماء العربي، 1980، الطبعة الثانية، ص: 210.

إضافة ما يخلفه لها الطلاق من مشاكل نفسية وإجتماعية، يحمّلها الجميع مسؤولية فشل العلاقة الزوجية خاصة في المجتمعات العربية القائمة على النظام الابوي والتي ترى في الزواج المستقبل الوحيد لتحقيق الذات وضمان المستقبل للمرأة وهي بطلاق أو الترّمل فإنها تتعرض للتهميش والنبذّ ، كما تتعرض مكانتها لتدني والاحتقار في إطار خروجها عن الحماية الذكورية [1].

[1] – مسعودة كسّال، " **مشلكلة الطلاق في المجتمع الجزائري** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986، ص: 202.

خلاصة الفصل:

ومنه نستخلص أن التغير الإجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات إذ يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي من الجيل السابق ويضيف إليها تارة ويعدّ لها تارة أخرى بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص تماشيًا مع الواقع الاجتماعي وظاهرة التغيّر تشمل كل مرافق الحياة فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير وغير ثابت، وهذا يعني الاختلاف بين الحالة الجديدة والحالة القديمة وإختلاف الشيء عن ما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، والتغير الاجتماعي هو كل يتعلق بالمجتمع والتحولات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمع في بنيته خلال مدة من الزمن وتشمل كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أو الوظيفية، أو الاختلاف أو التبدّل في الحالة الشكلية أو الجوهرية.

كما يشير التغير الاجتماعي إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على النظام الاجتماعي والعادات نتيجة لقاعدة جديدة تمّ تشريحها لضبط السلوك، أو نتيجة لتغير فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية أو الطبيعية.

الفصل الثالث

سوسيولوجية عمل المرأة

تمهيد:

يعتبر خروج المرأة للعمل ظاهرة إجتماعية جديدة والتي إنتشرت عبر العالم لذا فهي تستدعي الاهتمام من طرف الباحثين والعلماء، فالمرأة هي نصف المجتمع. لذا تعتبر ذات أهمية خاصة في العصر الحديث الذي يصف بعصر المرأة، لذا فإن التغير الاجتماعي والثقافي الذي عرفته بلدان العالم مس بشكل كبير مكانة المرأة ووظائفها حيث حصلت على قسط وافر من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا من خلال إستفادتها من فرض التعليم والتكوين والذي فتح لها أبواب العمل في ميادين كانت حكرًا على الرجال مثل الميدان السياسي والميدان العسكري، كما أن التغيرات التي حدثت في البنية الاقتصادية للمجتمعات سمحت لها بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة العملية في كل القطاعات.

ومنه أجريت عدة أبحاث تسعى إلى إيجاد طرق ناجحة لمساعدتها على التوفيق بين حياتها الأسرية والمهنية، وشهدت هذه الابحاث والدراسات تضاربا بين مؤيد ومعارض لعمل المرأة، فهناك من يرى أن خروج المرأة للعمل قد ألحق أضررًا كبيرة بالأسرة، ومنهم من يرى أن خروج المرأة لعمل قد ساعد على الرفع من المستوى الاقتصادي والصحي للأسرة.

والمرأة الجزائرية بدورها شهدت تغيرات في بعض الأدوار نتيجة للتغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال، مما سمح لها بدخول جميع الميادين والمجالات المهنية حتى أضحت تنافس الرجل على مناصب القيادة والطموح للوصول إلى مراكز القرار وهذا ما أثر على مكانتها الاجتماعية.

المبحث الأول: عمل المرأة:

أولًا: عمل المرأة في العالم:

لقد إرتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل العالمي، ففي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلغ عدد النساء العاملات 169.4 مليون في عام 1980، إلا أن هذه الزيادة كانت أكثر في كل من إسبانيا وهولندا وتحتل الصدارة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا في كندا ودول الشمال إذ تمثل النساء حوالي نصف اليد العاملة..

أما في وسط شرق أوروبا فإن التحول إلى إقتصاد السوق لم يترتب عنه إنخفاض اليد العاملة النسوية في كل من روسيا وأوكرانيا، على نقيض بعض البلدان الأخرى مثل جمهورية التشيك التي تحصلت على اليد العاملة النسوية بسبب سياسة التقاعد المسبق [1].

ويلاحظ في الدول النامية حسب المعلومات المتوفرة أنه معدل مشاركة المرأة في سوق العمل إرتفع في الهند إلى 88% وبنغلاديش من 11 إلى 63%، و الكاريبي من 24 إلى 29% بين عام 1970-1995 والصين من 49 إلى 54% بين عام 1980-1990 [2].

ورغم أن دخول المرأة في سوق العمل كان كبيرًا إلا أن أكثر عمل النساء في الوظائف أقل أجرًا [3].

إذ إستغلت المرأة في الأعمال الأقل أهمية ذات الدخل المنخفض، فيتركز عملّهن على العموم في قطاع الخدمات ويبتعدون عن الوظائف الادارية والسياسية ومجال النقل، ويمكن الاشارة إلى نظرية سوق العمل النسوي التي تنقسم بمقتضاها الوظائف إلى قطاعات أولية تمتاز بإرتفاع أجورها وإمكانيات الترقية فيها وقطاعات أولية لا تتوفر فيها هذه الامتيازات ومادامت المرأة تعمل بصفة عامة في القطاع الثانوي فإن أجورهّن منخفضة وبعيدة عن تجنبهّن مشكل الفقر.

---

[1] – يوبان زنغ، " **عمل المرأة ومشاركتها حق إنساني** "، مجلة عالم العمل لمنظمة العالم الدولية، العدد 11، يونيو 1995، ص: 16.

[2] – سليم إيمان، " **المرأة العربيةي والتنمية** "، مجلة الفكر العربي، العدد 64، ص: 132.

[3] – Tedourbi, (M), « **Women' s enjoyment of their economic, social and cultural right** », Revieu Human Rights, P: 14

ومن مظاهر تحيّز سوق العمل ضد النساء وما يترتب عن ذلك من زيادة الفقر بين صفوفهّن يمكن أن نشير أيضًا إلى ملاحظة لجنة الخبراء لمكتب العمل الدولي بشأن العديد من الشركات النمساوية التي لا تستخدم النساء إلا بموجب عقود لمدة محددّة لتجنب دفع تعويضات الأمومة، كما لاحظت اللجنة أن بعض صانعي الملابس في بنغلاديش لايشغلون النساء إلا على أساس العمل اليومي لسبب نفسه [1].

وفي سويسرا حسب تحقيق على السكان العاملين مازالت النساء يخترنّ في الغالب العمل لبعض الوقت [2].

ومعظم النساء العاملات في الدول تزداد ظروفهّن قساوة عندما يجدّن أنفسهنّ في القطاع الغير الرسمي مادمن لم يجدّن عمل في القطاع الرسمي، وهكذا تشكو النساء في هذا القطاع من إنخفاض وعدم إنتظام الأجور وإنعدام الضمان الإجتماعي.

وتضيف الدراسات أن أغلبية الفقراء ولاسيما النساء يعانون في القطاع الغير الرسمي من تراكم الاعمال المأجورة بشكل سيء والأعمال المؤقتة والموسمية والتي تكون في غالب الأحيان منهكة جسديًا مع عدم ضمان الحصول على الأجر، سوءًا في روسيا أو بوليفيا أو الهند يقول الفقراء في الغالب أنهم لا يأجرون على العمل المنفذ ولايستطعون اللجوء إلى القضاء ويمكن تصور مأساة النساء فيما قالته إمرأة كمبودية: " يعني الفقر العمل أكثر من 18 ساعة في اليوم، ومع ذلك عدم ربح ماهو كافي للتخلّص من الجوع أنا وزوجي وطفلاي " [3].

---

1 – GHanem (H), « **Lavenir des travailleurs dépond des débouchés extérieur et de L'action des pouvoirs publics** », Revu Finances et développement du F.M.I, Vol 32, N : 03, Septembre 1995, P : 05.

2 – Le Journal Suisse, « Le Temps », du 16-02-2001.

3 – Deepa (N), « **Silence et Impuissance le Lot des Pauvres** », Revu Finances et développement du F.M.I , Vol 37, N : 04, 04 Décembre,2000, P : 19.

أما على الصعيد المحلي لكل دولة فقد دلت الإحصائيات الصادرة عام 1958 في الولايات المتحدة الأمريكية على أن النساء العاملات قد بلغ 61 مليون إمرأة تبلغ نسبة من يعملن بالدوام الكامل 75% بينما تبلغ نسبة من يعملن بدوام جزئي 26%.

أما في اليابان فلم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في مجال العمل 38%، كما أن شركات يابانية عديدة لا تفضل توظيف المرأة إلا في أعمال السكرتارية والوظائف المكتبية، فبنسبة لنساء اللاتي يشغلن وظائف إدارية عليا أقل من 10% ولا توجد رئيس تحرير لأي من الصحف والمجالات.

فرنسا:

أجرت " **ماري كير** " إستفتاءا للفتيات الفرنسيات من جميع الأعمال والمستويات الاجتماعية والثقافية، حول الانخراط في العمل وشمل الاستفاء 2.5 مليون فتاة في مجالات العمل، وفي بيوت الزوجية كانت النتيجة أن 90% ،النساء يفضلن البقاء في المنزل وعدم الخروج للعمل وكان تفسيرهم لعدم تقبل خروج المرأة للعمل أن في الحياة اليومية يسودها التوتر من خلال الاستيقاظ عند الفجر والجري وراء المترو، ولا يرى الزوج زوجته إلا عند النوم، ولا ترى الأم أطفالها إلا على مائدة الطعام.

إنجلترا:

أظهرت دراسة علمية جديدة أن الوضع الوظيفي والمهني للزوجة يعد عاملا مهما ورئيسيا في صحة الرجل، خاصة فيما يتعلق بحالته النفسية وقالت الدراسة التي مولها مجمع البحوث الإجتماعية والاقتصادية في قسم الطب النفسي بكلية الملكة ماري الطبية بلندن أن الرجال في منتصف العمر من تعمل زوجاتهم بدوام جزئي أو لا يعملن ويبقين في المنزل للعناية بالأسرة ورعاية الأطفال، سجلوا أقل درجات كآبة، مقارنة مع الرجال الذين تعمل

زوجاتهم بدوام كامل كما تزيد مخاطر الكآبة، والمشكلات النفسية بين الرجال الذين تتجه زوجاتهم للعمل خارج المنزل ويتخلين عن العناية بشؤون الأسرة [1].

ثانيًا: عمل المرأة في الدول العربية:

يحاول المجتمع العربي اللحاق بالدول المتقدمة وهو بذلك بحاجة إلى كل القوى العاملة لديه، ومن غير المعقول أن تبقى المرأة نصف الثاني عطلة أو غير مشاركة بشكل فعّال في عملية الإنتاج [2].ومنه فإن البحث في موضوع المرأة العربية يجب أن ينطلق من ضرورة تهيئة الظروف المناسبة التي تمكّن المرأة من الإقبال عن العمل، لكن دون أن يؤثر ذلك في إضعاف مؤسسة العائلة.

ويمكننا إعطاء بعض الإحصائيات حول عمل المرأة في البلدان العربية مثلا في مصر لايزيد معدل نسبة النشاط الاقتصادي للنساء عن 20.5%، وتزيد نسبة البطالة بالنسبة للنساء 19.9%، بينما تقدر نسبة البطالة عند الرجال 5.1%.

وقد بينت بعض الدراسات التي أجريت في الدول العربية أن المهّن الغير المصرّح بها مرتفعة ففي المغرب 56%، الجزائر 25%، مصر 43%، تونس 3% وإتضح أيضًا أن نسبة 80% من هؤلاء النساء في البلدان العربية، تصل أميتهّن إلى 90% وأن الدافع وراء هذه الاعمال التي يقومون بها هو توفير النفقات لأسرهم.

وفي دول الخليج كالإمارات العربية المتحدة وعمّان وهي أقل بكثير من عدد القوى العاملة من فئة النساء في مصر والجزائر والمغرب ولبنان وتونس، فتتراوح النسبة في هذه البلدان بـ 21%، مقارنة بدول الخليج التي تتراوح نسبتها 12%.

وتعتبر العادات والتقاليد التي تسود الوطن العربي العامل المسؤول عن إرتفاع نسبة البطالة بالنسبة للنساء مما يؤدي إلى إرتفاع الولادات وظهور الأمية وعدم تحرر المرأة، غير أنه هناك مناطق في الوطن العربي من يقر بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة دون

---

[1] – دائرة المعارف الإسلامية مجلة 05، دار الغرب الإسلامي 1990، ص: 88.

[2] – هنري عزام وآخرون، " **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 2004، ص: 21.

التعارض مع التقاليد ويعترف بحقها في العمل في نطاق وظائف معينة مثل في مجال الصحة والتعليم والتي يراها تتلاءم مع طبيعة المرأة ودورها في المجتمع ويؤدي إلى زيادة دخل الأسرة وتحررها [1].

وحسب البعض الأخر فإن خروج المرأة للعمل هو خروجها عن القيم والعادات الاجتماعية، ويبررون موقفهم بتعاليم الدين ويرون في إختلاطها وعملها خارج المنزل فساد للأخلاق، لكنهم لا يعترضون على مساهمة المرأة الريفية مثلا في العمل الزراعي، وهذا ما يثبت أن تمسكهم بموقفهم لا يرجع لأسباب دينية بل للتقاليد والرغبة في إمتلاك المرأة والسيطرة عليها [2].

ثالثًا : عمل المرأة في الجزائر:

لقد أقرّ ميثاق طرابلس الذي عقد شهر جوان 1962 حول دور المرأة في الكفاح وضرورة مساعدتها لتحطي كل ما من شأن عرقلة فعاليتها وذلك بدعم عمل المنظمات النسائية وإشتراك المرأة في كل مجالات الحياة وحمايتها من كل أنواع الاستغلال، وجرى تدعيم هذه المبادئ بقوة في الميثاق الوطني سنة 1976 والذي دعى لبذل المزيد من الجهود لترقية المرأة ومنحها كامل حقوقها، كي تقوم بكافة واجباتها بما في ذلك حقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية.

وقد جاء دستور 1989 ليدّعم ما جاء في ميثاق 1976 مؤكدًا حرصه على حماية المرأة وكذا ترقيتها بإعتبارها أحد المساهمين في التنمية، فعمل المرأة حق لها ولا يجير التشريع الجزائري بأي شكل من الأشكال التميز بين العمّال في طبيعة العمل والأجور والظروف [3].

تنص المادة 17 من القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل على ما يلي: " تعدّ باطلة وعديمة الأثر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات

---

[1] – فوزية العطية، " **المرأة والتغير الإجتماعي في الوطن العربي** "، معهد النشر والثقافة، بغداد، 1988، ص: 19.

[2] – علي شلق وآخرون، مرجع سابق، ص: 36.

[3] – الوزارة المتندبة المكلفة بالأسرة، " **قضايا المرأة في التشريع الوطني الجزائري** "، الطبعة الأولى، 2009، ص: 17.

الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى التمييز بين العمّال، كيفما كان نوع الشغل والأجرة والظروف على أساس السن والجنس والوضعية الاجتماعية.

ويؤكد لنا هذا أن كل القوانين والتشريعات الجزائرية تضمن للمرأة حقها في العمل وتوفر لها كافة التسهيلات التي تحميها بإعتبارها أساس الاستقرار الأسري، لذا فقد سعت لحماية الأمومة وكذا الطفولة مع تنظيم ساعات عملها وحمايتها من كل أشكال التميّز من خلال ضمان المساواة في الأجر وظروف عمل ملائمة وعطل، والايجازات المرضية الخاصة بالحمل وساعات الرضاعة.

وفي ظل الأرضية القانونية وعلى إثر النقلة النوعية والتقدم الذي حققته المرأة في السنوات الأخيرة، كل ذلك كان له أثر على ميدان الشغل سواءًا في قطاعه الخاص أو العام، مع ذلك لم يظهر من الناحية العلمية في الجانب الكمي وإنما من الجانب النوعي، إذ لازالت نسبة تواجد المرأة في سوق العمل جد ضعيفة حيث بلغت 3.5% سنة 1967 ثم تضاعفت بعد 10 سنوات لتصل إلى 7% سنة 1977، لتتضاءل سنة 1991 إلى 6.3% ثم تعود سنة 1996 لتصل إلى 11.3% في حين بلغت سنة 1998 نسبة 16% من المجتمع النشاطي ككل [1].

وتظهر لنا هذه المعطيات تطورًا لكن بطيء يوضح لنا تباطىء هذا النوع إستمرارية تأثير بعض القيم التقليدية المقللة للجهد المرأة والتي تحصره فقط في المجال الداخلي (البيت). وحسب نتائج سبر الآراء الذي يهدف إلى تحديد الوضعية المهنية للنساء الجزائريات والصعوبات التي تواجهها في تكوين مشوارهّن المهني، وكذا المؤسسات والقطاعات التي توفر فرص تشغيل ذات آفاق مهنية أقل فإن 44" من النساء المستجوبات يفضلن العمل في مؤسسات متعددة الجنسيات، وهناك 28% من النساء يفضلّن العمل في المؤسسات الجزائرية الكبرى، في حين 2% فقط تفظلّن العمل في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.

---

1 – KHODJA (S), « **Nous les Algérienne la Grande Solitudes** », Edition CASBAH, 2002, P : 141

وفيما يخص المهن التي تستقطب النساء يشير التحقيق إلى أن الكثير من النساء المتخرجات واللواتي لديهم خبرة يرغبن شغل مناصب ذات مسؤولية، وكانت نسبة 31% من النساء المستجوبات يتطلعّن إلى العمل في مجالي التسيير والإدارة، في حين 20% يفضلّن مجالي الابداع والتسويق، وتفضل نسبة 7% من النساء فقط المهن المرتبطة بالبناء والأشغال العمومية.

وفيما يتعلق بعمل والمشاكل المنجزة عن ذلك يشير التحقيق إلى أن الكثير من النساء وعددهّن في تزايد يواجهّن صعوبات مختلفة على المستويين الاجتماعي (التميز) والمهني (نقص الترقية المهنية)، وبهذا، فإن نسبة 55% من العينة المستجوبة تعتقد أن الترقية المهنية في مؤسساتهّن تتطلب مستوى معين من الكفاءات في حين نسبة 14% يعتبرون أنه لاتوجد آفاق ترقية نهائيًا، و 25% يعتبرون أن لهّن الحق في نفس فرصة الترقية مع الرجال. وتجدر الاشارة أن 72% من النساء المستجوبات غير راضيات بظروف عملهّن في وسط مؤسستهّن. وتظهر نتائج التحقيق في الأخير أن الصعوبات التي تعترض تقدم المسار المهني للنساء له علاقة بالتمييز في المنح والترقيات، ورفض منح مناصب المسؤولية للنساء.

عمل المرأة وشهادات العمل المتحصلة عليها:

بلغت نسبة الادماج المهني للمتحصلين على شهادات التعليم العالي في الجزائر 67% في سوق العمل ولازال بحاجة إلى المزيد من الموارد البشرية المؤهلة.

وحسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات الذي أكد أن نسبة تقدرّ بـ 5.77% لدى الرجال و 1.58% بالنساء، وتعدّ نسبة النشاط الاقتصادي حسب مستوى الادماج أهم لدى المتحصلين على شهادات التعليم العالي وذلك بنسبة 67% متبوعة بأصحاب شهادات التكوين المهني بنسبة 64% وأخيرا غير الحاصلين على شهادات بنسبة 6.32%

وهذا دليل على أن المرور إلى إقتصاد صناعي وحديث منتج يتطلّب موارد بشرية مؤهلة وبلغت نسبة تشغيل السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة وأكثر حسب تحقيق

ديوان الاحصائيات 39% سنة 2013، وتبلغ سنة 2014 7.63% بالنسبة للرجال و9.13% لدى النساء حسب نتائج التحقيق النسوي " نشاط وتشغيل وبطالة " الذي أنجز من خلال عملية سبر الآراء التي مست عينة متكونة من 115.195 شخص، منهم 829.62 بلغوا سن العمل. وحسب مؤشر الجنس فقد بلغت نسبة تشغيل النساء المتحصلات على شهادة التعليم 1.58%، في حين بلغت نسبة تشغيل المتحصلات على شهادة التكوين المهني 1.37% لكنها لم تبلغ سوى 6.6% لدى النساء اللاواتي لديهّن أي شهادة وبلغ حجم الفئة الناشطة النسوية التي هي إزدياد متواصل حيث إنتقلت من 166000 سنة 2004 إلى 2275000 في سنة 2013 أي إرتفاع بنسبة 37%.

ويعتبر التحقيق أن حصول البنات على دراسات عليا نتيجة للحدوث تغير في مجال السلوك مقارنة بسوق العمل حسب ما أوضحته مديرة السكن والشغل بالديوان الوطني للإحصائيات.

تشير مؤشرات سوق العمل في الجزائر إلى أن نسبة النساء العاملات قد تزايدت من سنة إلى أخرى حتى بلغت عام 2006 مجموع 1496864 عاملة من أصل 8868804 عامل [1] أي أن المرأة العاملة تمثل أقل من 17% من قوة العمل، وتعدّ هذه النسبة من أضعف النسب في العالم حيث تصل إلى حدود 24% على المستوى العربي و 40.4% على المستوى العالمي [2].

أ) عمل المرأة في قطاع التربية والتعليم:

إن الدولة الجزائرية قد اتخذت على عاتقها قطاع التربية والتعليم من أولوياتها، تبعا لسياسة التي إنتهجتها القيادة السياسية للبلاد وحرصت على تطوير التعليم والتكوين [3]. وبما أن في نظر المرأة الجزائرية أن التعليم هو الأنسب لها، فقد حققت قفزة لها أصبحت نسبة النساء العاملات في قطاع التربية في تزايد مقارنة مع الرجال.

---

[1] – " **الديوان الوطني للإحصائيات** "، الجزائر بأرقام رقم 38، الجزائر، 2008، ص: 13.

[2] – منظمة العمل العربية، " **تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية** "، دمشق، 2009، ص: 03.

[3] – " **الميثاق الوطني** "، إصدارات وزارة الإعلام، 1976، جبهة التحرير الوطني، ص: 50.

وقد خصصت الدولة ميزانية كبيرة وتعد ثاني ميزانية في الدولة وتقدر بـ 476 مليار دج (2008-2009) من حيث بناء المدارس وتخصيص منح للمتمدرسين ولنقل المدرسي بالنسبة للتلاميذ الذين يقطنون في أماكن معزولة والإطعام المدرسي.

وبهذا الشكل نجد أن المجتمع المدني إهتم بقضية المرأة والفتاة، لما لها من دور فعال في تربية الأجيال الصاعدة، وتنظيم المجتمع، بلورة نظرة مستقبلية إيجابية.

لقد قامت هيئات مختلفة من المجتمع المدني، بإعداد مشاريع ترمي إلى ترقية مكان المرأة، وبطبيعة الحال خصصت أغلب هذه المشاريع لتعليم وتكوين النساء في شتى المجالات، وتوعيتهن وتحسيسهن حول أهمية دور المرأة في الميدان التربوي بصفة خاصة وفي تنمية البلاد بصفة عامة [1].

ولتجسيد ذلك أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة للتعليم وجعلت من ديمقراطية، ومجانيته واجب أساسيا قامت عليه المنظومة التربوية، حتى بلغ القيد في المدارس الابتدائية 99% بالنسبة إلى الذكور و 96% بالنسبة للإناث.

ب) عمل المرأة في قطاع الصحة:

في إطار إصلاح المنظومة الصحية عرف قطاع الصحة منجزات هامة كوضع سياسات وبرامج مناسبة كسياسة السكان وبرامج الصحة الإنجابية والخريطة الصحية الجديدة وإستراتيجية النوع الإجتماعي حققت نتائج في مجال صحة الأمومة ووفيات الأمهات والأطفال والتكفل بالأشخاص المسنين الذي يستفيدون من الخدمات المجانية بما فيها الدواء

وقد سمح وجود مستخدمي موظفي الصحة من الجنسين وبرامج حماية الأمومة والطفولة وإعتماده سياسة الصحة الجوارية وتكثيف البنية القاعدية للصحة العمومية بتدعيم الخدمات في هذا المجال، إضافة إلى تخصيص نسبة 8.34% من ميزانية الدولة لسنة 2009 للصحة. كما تم رصد ميزانية إضافية لفائدة عيادات التوليد.

[1] – تقرير وطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين + 15، منشورات المنتدية المتعلقة بالأسرة وقضايا المرأة، 2009، ص: 07.

وقد توصلت دراسة تحليلية حول وضعية تشغيل المرأة بالجزائر أنجزها المعهد الوطني للعمل و فرع منظمة فريد ريش إبارت الالمانية بالجزائر، إلى أن نسبة نشاط المرأة الجزائرية في عالم الشغل تعد من أضعف النسب في العالم كما توصلت الدراسات إلى أن نسبة التأهيل العالي عند النساء العاملات أعلى منه عند الرجال وغالبيتهن عازبات يدخلن في عالم الشغل في سن أقل من الرجال وكثيرا ما تسند لهن مهام ووظائف بأجر اقل من مستوى تأهيلهن وشهاداته.

وحسب الاحصائيات المتوفرة إلى غاية 2003 من طرف الديوان الوطني للإحصاء وغيره من المؤسسات تبين أن الادارة تبقى هي الأكثر إستخداما للنساء بنسبة 48.4% من مجموع النساء العاملات و 80% من هذه النسبة موجودة في الإدارات الصحية والتربية والتعليم.

وتشير الإحصاءات 2011 ان نسب الشغل في قطاع الصحة قد تعدى 53% وأن قطاع التربية والصحة هي في المقدمة ثم يليها قطاع العدالة [1].

إن عنصر النساء إقتحم جميع قطاعات النشاط لكن وجودهن يظهر أكثر في مهن معينة، كما يعتبر وجود النساء في قطاع الصحة كبير جدا، إذ تشكل نسبتهن أكثر من 60% من مجموع العاملين في هذا القطاع [2].

وشهدت الخدمات الصحية تطورًا كبيرًا في السنوات الخيرة خاصة في مجال تحسين وضع الأمومة والطفولة وتأمين ما يلي:

- صحة المرأة في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة
- التنظيم العائلي
- تخفيض وفيات الأمهات أثناء الولادة
- التكفل بالمرأة الكامل سواء خلال الحمل أو الولادة أو بعد الولادة

---

1 – " **التقرير الدوري المعهد الوطني للعمل بالجزائر** "، سنة 2010، عدد خاص، ص: 66.

2 – http://www.echorouline.com

- تدعيم الهياكل القاعدية
- مكافحة السرطان
- تقسيم مستشفيات الأم والطفل [1].

ج- عمل المرأة في القطاع السياسي:

إهتمت الدولة الجزائرية بدخول المرأة مجال السياسة وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة وأيضا توليها مناصب قيادية في مختلف الوظائف ووضع قانون جديد تمّ به التعديل الدستوري رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 حيث تنص المادة 31 مكرر[2]، تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، على أن يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة.

" وقد تم تكليف لجنة وطنية بإعداد القانون العضوي وإعمال هذه المادة الدستورية علما أن المادة 31 من الدستور تضع على عاتق مؤسسات الدولة مسؤولية ضمان المساواة وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في كل نواحي الحياة ".

كما أن الدولة الجزائرية أصدرت قانون يتضمن توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة على اختلافها [3].

وبما أن المرأة هي نصف المجتمع فإنها تؤثر على المجتمع وبذلك فهي طاقة كبيرة وفعالة، ومن أجل أن تتمتع المرأة العاملة برعاية أطفالها تتمثل في توكيد الضمانات الممنوحة لها في التشريعات الإجتماعية، بعدم تشغيلها في أوقات لا تناسبها، ووجوب توفير الرعاية اللازمة لها في فترات الحمل والولادة والإرضاع.

وقد قامت الدولة باقتراحات لتخفيف العبء عن المرأة العاملة وتتضمن فيما يلي:

---

[1] - " **مجلة الأسرة** "، العدد 107، م ع س، ماي 2002، نقلا عن الموقع: www.google.net

[2] - " **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** "، بيجين + 15، منشورات الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2009، ص: 02.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14/01 جانفي 2012.

1- مراعاة القوانين والأنظمة الخاصة بالعمل لظروف وطبيعة المرأة كأم وزوجة والإبتعاد عن تكليفها بدوام يتطلب غيابا طويلا عن البيت إضافة لتأمين وسائل النقل من وإلى العمل لإختصار الوقت والجهد، وزيادة عدد رياض الأطفال ودور الحضانة، وتزويدها بمشرفات مختصات في مجال التربية.

2- مشاركة الزوج وكل أفراد الأسرة في مسؤوليات البيت، التوجيه من خلال وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بهذا الخصوص، وتعديل الاتجاهات الأسرية والأفكار والعادات التي ترفض مساعدة الرجل للمرأة.

3- وضع تسهيلات للمرأة وذلك من أجل توفيق المرأة لمصالحها وتخلق وضعًا نفسيًا ومهنيًا جيدًا كما تخلق شخصية متوازنة مع المجتمع والعمل في نفس الوقت [1].

المبحث الثاني: دوافع خروج المرأة للعمل:

إن خروج المرأة للعمل كان نتيجة لعدة عوامل دفعتها لدخول سوق العمل والمساهمة في الحياة الاقتصادية ومن بينها:

أولاً: الدوافع الاقتصادية: يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز الدوافع التي دفعت بالمرأة للخروج إلى ميدان العمل وذلك بغرض تلبية حاجاتها الاقتصادية، وهو حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتها بنفسها أو لحاجة اسرتها لدخلها والاعتماد عليها في معيشتها[2].

كما يوّفر عمل المرأة لها الاستقلالية لتلبية الحاجات اللازمة لها، غير أنه بظهور الثورة الصناعية تغيرت وضعية الأسرة في المجتمع الحديث فأصبحت المرأة تساهم في دخل أسرتها وتساعد على رفع مستوى معيشتها [3]. وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن دوافع

---

[1] – محمد الصغير بعلي، " **تشريع العمل في الجزائر** "، دار العلوم للنشر الجزائر، 2000، ص: 17.

[2] – عباس محمد عوض، " **علم النفس الإجتماعي نظرياته وتطبيقاته** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 17.

[3] – لوناس محفوظ، " **المسار المهني للمرأة الإطار في مناصب ذات مسؤولية** "، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم جامعة الجزائر، 2010، ص: 66.

المرأة الحقيقية للعمل تكمن في الحاجة الاقتصادية، ففي دراسة قام بها " **هبير** " على دور المرأة توصل إلى أن النساء العاملات من الطبقة الدنيا يعملّن من أجل المساعدة المالية، فالعامل المادي هو الذي يدفع بها إليه، والذي يرتبط بالأساس الطبقي لها [1].

ثانيًا : الدوافع النفسية:

فحب الظهور والحاجة إلى الإنتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى تدفع بالمرأة إلى الخروج إلى العمل، فقد أظهرت دراسة " **يارو Yaroow** " أن 48% من الامهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملّن من أجل تقديم خدمة المجتمع ويرضين حاجتهن للبقاء في صحبة الآخرين.كما أثبتت دراسة " **فرديناند زفيج** " أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وقد توصل في البحث الذي قام به أن بين كل ثلاثة نساء متزوجات تعمل واحدة منهن تحت دافع الضغط الاقتصادي إما لتغطية النفقات المنزلية أو إعالة الأسرة أما الأخريات فيلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج والشعور بالانتماء والرضى عن العمل وتوافق العمل مع ميولهّن [2].

ثالثًا: الدوافع الإجتماعية:

العمل هو وسيلة لتأكيد الشخصية وإكتساب المكانة. فالحصول على الأجر وسيلة لتأكيد شخصية المرأة وأهميتها كفرد في المجتمع له حقوق وواجبات والعمل يعتبر اساس لعلاقات جديدة مع الرجال وبذلك تؤكد المرأة ذاتها حيال زوجها والذي سوف يشعر بمزيد من الاحترام لها فضلا عن ذلك فإن الاتصال بالعالم الخارجي يتيح نظرة عامة للمشكلات ويدفع إلى إتخاذ حلول أكثر ملائمة من الحلول المتبعة في الأسر التقليدية وبذلك تتغير نظرة المجتمع إلى المرأة وتتغير نظرتها إلى نفسها.

---

[1] – كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، " **سيكولوجية المرأة العاملة** "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص: 46.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، " **علم إجتماع المرأة** "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1998، ص: 99.

رابعًا: الدوافع السياسية:

تمثل الدساتير والقوانين الدولية التي تنص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وإنعقاد المؤتمرات الدولية كمؤتمر مكسيكو وغيره لمعالجة أوضاع المرأة في الأسرة والمجتمع في المجال الاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي من الدوافع التي شجعت المرأة على العمل [1].

خامسًا: الدوافع الخارجية:

وتتمثل في مساعدة الأسرة ماديًا والاعتماد على الذات في حلّ بعض القضايا والمشاكل الأسرية أو الإجتماعية من خلال العمل وهذا ما أكده " **تيلور** " حيث يرى أن دافع الافراد للعمل مرتبط أساسا بالمال [2].

كما تؤكد دراسة **مصطفى العوجي** أن الضغط الاقتصادي أدى إلى خروج الكثير من النساء للعمل سعيا وراء الرزق وسد حاجيات الاسرة المتزايدة [3].

كما توصلت دراسة **عالة بورغدة** إلى أن دافع خروج المرأة للعمل بالنسبة للفئات الدنيا والمتوسطة هو الاحتياج المادي وكان ذلك حسب دراسة أجرتها وذلك بنسبة 66.66% [4].

ومنه فإن العمل يخلق تطابقًا واضحًا ما بين القدرات الشخصية وما بين متطلبات النشاط والمكانة الاجتماعية، إذ أنه يعتبر لدى المرأة العامة مصدرًا لإثبات الشخصية وبالتالي فإنه يترك آثار على العمليات النفسية الداخلية أولاً وعلى المشاعر ونتائج العمل

---

[1] – أحمد زيادة، " **نساء الخليج أسرار وحكايات** "، مركز الراية للنشر، الطبعة الأولى، السعودية، 1994، ص: 98.

[2] – Laura Fradg « **Inventer de droit au travail** », Le Mouvement social N ; 184, Edition de L atelier France, 1998, P : 08.

[3] – مصطفى العوجي، " **رعاية الحدث بين الأسرة والمؤسسة الإجتماعية** "، المؤسسة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 28.

[4] – عالة بورغدة، " **المرأة العاملة الجزائرية وتنظيم النسل** "، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر (2)، الجزائر، 1986، ص:165.

على المدى البعيد ثانيًا ويتحول العمل من مجرد عبء إلى مصدر راحة نفسية وطمأنينة ذاتية.

سادسًا: الدافع الشخصي:

يقصد بالدافع الشخصي تلك الدوافع التي توجد في شخصية المرأة وفي تكوينها النفسي والفكري ويؤثر في موقفها من مسألة العمل، وقد ناضلت المرأة منذ زمن بعيد من أجل نيل حقوقها الانسانية والتي تعد فيها حرية العمل أهم حق وفتح مجالاته أمامها وقد تعددت أشكال هذا النضال طبقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنطلق المرأة من داخلها للتعبير عن مطالبتها بحق من الحقوق [1].

ويعد الدافع الشخصي من الدوافع الرئيسة والمهمة التي تسهم في إشتغال المرأة خارج المنزل (بيتها) وأهمية هذه الدوافع بالنسبة للمرأة العاملة إذ لم يكن خروجها إلى العمل من دون أهداف وغايات تطمح المرأة لتحقيقها في هذا المجال،

إن إندفاع المرأة نحو العمل الخارجي وممارسته في شتى الوظائف وعلى أساس وجود حاجة إقتصادية أو الترقي إلى مركز وظيفي أعلى أو لزيادة الوعي السياسي أو لتعزيز مكانتها الاجتماعية وكذلك تعزيز لشخصيتها وصحتها النفسية وتطوير قدراتها الشخصية والتعليمية وقرب مكان العمل الوظيفي وقد يعود السبب في إشتغال المرأة إلى أنه لايجد معيل يعيل العائلة وكذلك إلى التقدم الصناعي الذي خلق أعمالا متنوعة تدفع المرأة إلى العمل والاستفادة من فرص التدريب التي تنمي مهاراتها [2].أما نساء الطبقة الغنية ممن لم يعرفن دافع الحاجة إلى العمل فقد يحتقرن العمل مما خلق حافزا لدى عدد من النساء للتكاسل عن العمل، ولاسيما في تلك الفترة التي سبقت النهضة التعليمية والتربوية في الوطن العربي وإهمال إمكانيتهن العقلية اعتقادا بأن الحياة لا تحتاج من المرأة سوى عواطفها لتنتج

[1] – إبراهيم نعمة، " **عمل المرأة بين الإسلام والغرب** "، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، موصل، العراق، 1996، ص: 09.

[2] – كاميليا عبد الفتاح، مرجع سابق، ص: 47.

في أدوارها الاساسية (زوجة وأم) وهذا متأت أيضا من تأثير طبيعة الحياة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تحيط بالمرأة وتحدد مسار حياتها [1].

وبالرغم من أن الموقف الديني واضح من عمل المرأة ودورها في المجتمع إلا أن بعض المجتمعات تتشدد في عدم السماح للمرأة من النزول إلى ميدان العمل، فالإسلام لم يمنع الرجل والمرأة من العمل بل أن الدين الاسلامي حث المسلم والمسلمة على الكسب الحلال والعمل الخالص، وفي صدر الإسلام تقلدت المرأة مناصب إدارية وإجتماعية.

المبحث الثالث: عوامل خروج المرأة للعمل

أولا: العوامل التي ساعدت المرأة لدخول سوق العمل:

هناك عوامل إقتصادية وإجتماعية وديمغرافية متشابكة تلعب دورا فعالا في عملية جذب المرأة إلى العمل خارج المنزل:

*- **التعليم والتدريب:** يزيد التعليم والتدريب في إمكانية المرأة على العمل ورفع مستوى توقعاتها في الحياة، إذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع إرتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه، وتسعى للتفرغ للأعمال المنزلية الروتينية وتسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها.

- **بنية الاقتصاد ونموه وتأثيره في التوزيع السكاني:** لقد صاحب تطور الأنظمة الاقتصادية تغير في التوزيع السكاني وزيادة ملحوظة في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ومع التنمية والتغيرات البنيوية للاقتصاد تتجه الخدمات المنزلية نحو التقلص وتحل محلها الخدمات الاجتماعية (التعليم- الصحة) والرعاية كمصدر مهم للزيادة في الطلب على عمل الإناث.

[1] - جلال خليفة، " **الحركة النسائية الحديثة** "، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، مصر، 1973، ص: 134.

- السياسات والقوانين والخدمات التي تساهم في تسهيل عملية خروج المرأة للعمل:

فخروج المرأة للعمل بتأثير حاجة الاسرة إلى دخل إضافي مساعد يستوجب توفير خدمات تخفف عنها عبء العمل المنزلي وتضعها على قدم المساواة مع الرجل

فمن تغيير نظرة الرجل للمرأة العاملة إلى إيجاد فرص عمل ملائمة للمرأة وإلى مساعدة الرجل للمرأة في العمل المنزلي، وزيادة عدد دور الحضانة ورياض الأطفال بالإضافة إلى حق المرأة بالعودة إلى العمل بعد إجازات الولادة وتربية الأطفال.

- **دور النقابات في معالجة مشاكل وحاجات النساء:** يمكن للتنظيمات النقابية مساعدة المرأة العاملة في عدة أمور أهمها المساعدة على تطبيق سياسة إجتماعية تضمن للنساء إمكانيات وفرص عمل متساوية مع الرجل كي لا يبق حقهن هذا في إطار الاعتراف به فقط إنما يتحول إلى تطبيق وممارسة دون تمييز، كذلك يمكن للنقابات مساعدة المرأة في تصفية كل أشكال التميز المسلطة ضدها في مجال إختيار المهن والتأهيل المهني وبتطبيق الأجر المتساوي مقابل نفس العمل ونوع العمل [1].

ثانيا: المتغيرات البيئية المؤثرة على عمل المرأة:

هناك عدة متغيرات تتحكم أو نستطيع القول بأنها تؤثر على عمل المرأة حيث سنتعرف على جملة من القيود التي قد تفترض نمو المرأة وتقدمها في مجالات العمل المختلفة حيث أنها متمثلة في أربعة متغيرات.

أ- المتغيرات السياسية:

تمثل القوة السياسية الأداة الفعالة في تحريك القوة الاقتصادية في الدول بصفة عامة ويرجع السبب في ذلك إلى ما تملكه القوة السياسية من قدرة على إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لجوانب الحياة المختلفة داخل البلاد وتنظيم العلاقات التبادلية مع بقية دول العالم الخارجي.

[1] - مريم سليم وآخرون، " **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 13.

وإلى جانب كونها الأداة المنظمة للحياة العامة، فإن القوى السياسية هي أيضا المسؤول الأول عن بناء البيئة التحتية لدولة والحفاظ عليها، بهدف خدمة كافة القطاعات الاقتصادية. وأخيرا فأن القوة السياسية تعتبر من أكبر مستهلك السلع والخدمات الاقتصادية المختلفة والتي تعتمد عليها الإدارة[1].

ومن خلال ما سبق يمكننا رصد التغيرات التي أثرت على دور المرأة من خلال رصد المتغيرات في المجالين الأساسيين هما مجال: تشريعات العلم ومجال تفعيل دور القطاع الخاص.

ب- المتغيرات الاقتصادية:

يشهد العالم العربي تحولا ملموسا نحو تدعيم دور الاقتصاد الخدمي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وينتج مثل هذا التحول أمام المرأة العاملة فرص كثيرة للنمو وتحقيق الذات فالاقتصاد الخدمي لا يعتد بالضرورة على الاستثمار في الطاقة البشرية الخلاقة، فالتميز في أداء الخدمات والقدرة على كسب رضا العميل أصبح الميزة التنافسية الأساسية التي تتصارع عليها المنظمات الحديثة.

غير أن اتجاه المرأة العاملة لتركيز جهودها في مجلات الوظائف العامة والحكومية يمكن أن يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير وليست في الأجل الطويل فما من شك أن امتلاك المرأة للمهارات والمعارف المطلوبة في ظل معطيات "الاقتصاد الخدمي" سوف يقوي احتملات نجاحها وتميزها في الفترات القادمة وقد يساعد المرأة على تحقيق مثل هذا النجاح زيادة إمكانية النمو الأفقي (الهجرة بين البلدان العربية) والنمو الرأسي (تعدد مجالات العمل)[2].

[1] – فهمي سامية، **أدوار المرأة الريفية في التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 11.

[2] – مريم سليم، **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، بيروت، لبنان، 2014، ص 52.

ج- المتغيرات الثقافية:

تمثل المتغيرات الثقافية هي أحد المحددات الهامة المؤثرة على نمو وتطور المرأة العاملة والثقافة هي الطريقة المميزة التي يعتمد الأفراد أو الشعوب المختلفة في تنظيم حياتهم فالأفراد الذين يولدون في ثقافة معينة يستمدون من هذه الثقافة المبادئ والقيم والعادات والتقاليد التي تحدد لهم السلوك الغير مقبول داخل المجتمع.

ويتضح مما سبق أن المتغيرات الثقافية تساهم في تحديد الجوانب السلوكية المشتركة بين الأفراد في المجتمع الواحد.

إن المتتبع لتطورات الثقافية العربية يمكن أن يحدد بسهولة أهم المتغيرات الثقافية العربية ذات الارتباط بالمستقبل المهني للمرأة العاملة، ومن أهم تلك المتغيرات هي تغير نظرة المجتمع العربي إلى تعليم المرأة ومن ثم مجالات عملها والأسقف الزجاجية[1].

د- المتغيرات التكنولوجية:

شهد العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين تقدما تكنولوجيا غير مسبوق، ولعل الظفرة الحقيقية التي حدثت خلال تلك الفترة هي ظفرة "تكنولوجيا المعلومات" ولقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات قفزة نوعية هائلة في مفاهيم الأداة الحديثة تبدو معالمها واضحة جدا في مجال التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، ويتضح من ما سبق أن التعامل مع متطلبات العصر لا تتضمن مجرد سعي المنظمات العربية إلى امتلاك الموارد الطبيعية أو رأس المال أو التكنولوجيات الحديثة، فقط بقدر ما تتضمن ضرورة توفر نوعية معينة من الموارد البشرية والمهارات الإدارية، لتعظيم الاستفادة الناتجة عن توافر تلك الموارد وبمعنى آخر فإن الموارد البشرية سوف تصبح المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المنظمات لتحقيق التقدم المشهود خلال القرن القادم[2].

---

[1] – سيد منصور وعبد المجيد، **الأسرة على مشارف القرن الواحد والعشرون**، دار الفكر، القاهرة، ص 26.

[2] – جابر عوض سيد حسن وخيري الجميلي، **الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة**، ط1، المكتبة الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 29.

المبحث الرابع: الاتجاهات والنظرية الاجتماعية المفسرة لعمل المرأة:

كانت المرأة قبل الإسلام عارٍ يحرص الأولياء التخلّص منها نتيجة ضعف بنيتها وضآلة كسب الرجل في الحياة وقد جهرت دعوة محمد– صلى الله عليه وسلم– إلى الاسلام بالتنديد لهذه الوضعية، وفي هذا السياق يقول **الدكتور** " **عبد العزيز سرحان** ": " أن الاسلام رفع مكانة المرأة وحررّها من القيود الجاهلية فمن حقها المساواة التامة مع الرجال وأعطاها حق التمتع بإستقلالية الاقتصادية وفسح لها المجال لطلب العلم والعمل خارج إطار أسرتها إذ إضطرتها الظروف لذلك، فقد عملت المرأة في عهد الرسول لنفسها ولبيتها ولمجتمعها في جو من الفضيلة ولم يكن شيئا يمنعها من أداء وظيفتها الاساسية [1].

وإن معظم الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة وبين ثلاثة عوامل هي:

- الحاجة المادية؛
- تأمين المستقبل؛
- الرغبة في تحقيق المزيد من الرفاهية.

ومنه توصل الباحثون إلى عدم وجود علاقة بين عمل المرأة وجملة الحاجات المعنوية، وفسروا ذلك بإعتبار المرأة العربية نظر لدورها كما هو محدد من طرف المجتمع وهي تسعى لتحقيق ذاتها من خلاله [2].

ونجد " **شريفة حلمي** " أثبتت في دراستها أن دوافع عمل المرأة خارج بيتها يختلف بإختلاف الشريحة التي تنتمي إليها، فنساء الشريحة الدنيا خرجن للعمل بحكم الاحتياج المادي، عكس الشريحتين المتوسطة والعليا " [3].

وتتأرجح وضعية المرأة في الدول العربية الاسلامية إلى ثلاثة إتجاهات هي:

---

[1] – محمد عمارة، " **التحرير الإسلامي للمرأة** "، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2002، ص: 66.

[2] – حسن محمود، " **مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل** "، المنظمة اللعربية للتربية والعلوم، تونس، د– ط، 1982، ص: 26.

[3] – شريفة حلمي، " **المرأة العربية وأساليب التنشئة الاجتماعية للطفل: دراسة حالة في المغرب** "، المجلس العربي للطفولة والتنمية، المغرب، 1999، ص: 25.

الإتجاه الأول:

الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى أن المرأة كائن ضعيف جسمًا وعقلاً تنحصر وظيفتها في الزوجية بمفهومها الخضوعي والأمومة بمفهومها الرعوي ويعللون موقفهم بتعاليم الدين ويروّن في إختلاطها وعملها خارج المنزل فساد للأخلاق، لكنهم لايتعارضون مع مساهمة المرأة الريفية رغم قسوة عملها وهذا ما ثبت أن تمسكهم بموقفهم لا يرجع إلى أسباب دينية بل للتقاليد والرغبة في إمتلاك المرأة والسيطرة عليها، وهذا الرأي هو الأكثر رواجًا في المجتمعات المتخلفة في الوطن العربي.

الإتجاه الثاني:

هو الاتجاه المتحرر المبني على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ويمثل فكرة الغالبية من الرجال والنساء، يعترف بواقع الظلم الذي تعيشه المرأة، يتميز بنظرة متحيزة نسبيًا لا تتعارض مع التقاليد إذ يعترف بحقها في العمل في نطاق وظائف معينة (التعليم، التمريض...) تنسجم مع طبيعتها وتساعد على زيادة دخل الأسرة وتحررها الاقتصادي.

الإتجاه الثالث:

هو إتجاه للمساواة والذي يساوي كلا من الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويُرجع تخلف المجتمع العربي لانعدام حرية المرأة وجهلها وعدم إطمئنانها على مستقبلها لكونها عضو غير فعّال فيه.

لذا يطالبون بفتح الأبواب أمامها للتعليم والعمل بمختلف أنواعه، وهذا ما أكدته **الباحثة** " **نوال السعداوي** " بقولها: " بالرغم من أن التطور الصناعي ساعد على خروج المرأة على العمل لتتساوى فيه مع الرجل، إلا أن الدور الذي فرضه عليها المجتمع من حيث الخدمة في البيت وتربية الأطفال جعلها عاجزة عن الجمع بين العمل داخل البيت وخارجه في فترات مختلفة " [1].

[1] – نوال السعداوي، " **المرأة والجنس** "، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1983، ص: 133.

أولاً: النظرية الوظيفية:

يرى الاتجاه الوظيفي أن دور المرأة ينحصر في إطار الأسرة، باعتبارها زوجة وأم وربة بيت، وعليه يؤكد هذا المنظور وضعها التبعي ويذهب دوركايم في كتابه " تقسيم العمل الإجتماعي " إلى القول بأن تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة قد عزل الرجال عن النساء وهو ما أدى إلى ازدياد ذكاء الرجل وتراجع مستوى ذكاء المرأة وإذا ما قورنت المرأة بالرجل في الانتحار، نجد الرجل أكثر عرضة للانتحار من المرأة، وقد تزايد تقسيم العمل بين الجنسين بصورة كبيرة، وقد كان ذلك في البداية مقصورًا على الوظائف الجنسية دون غيره، لأنه إمتدّ تدريجيًا ليشمل بعض الوظائف الأخرى، وقد إنسحبت المرأة منذ زمن بعيد من مجال الحرب والشأن العام وركزت جهودها كليّة حول الأسرة، ومنذ ذلك الحين أصبح دورها أكثر تخصصا، واليوم في أوساط الشعوب المتحضرة تعرف النساء نمطًا من الحياة مختلف كلية عن ذلك الخاص بالرجال ولعله من الممكن القول أن الوظيفتين الرئيسيتين للحياة السيكولوجية قد أصبحتا منفصلتين عن بعضهما البعض، حيث تمكن أحد الجنسين من قهر الجاب الانفعالي، في حين هيمّن الآخر على الوظيفة العقلية، ولا تتوقف الاختلافات بين الرجل والمرأة على الحجم والوزن والشكل العام بل إنها أدت بتقدم الحضارة كما أوضح " **جوستاف لوبون** " إلى مسارات مختلفة لتطور كل من النوعين البشريين، وهكذا يرجع دوركايم " **الهوة المتعاظمة** " بين الرجال والنساء إلى التطور الواضح لجمجمة الذكر وإنكماش نمو جمجمة المرأة [1].

وحاول " **بارسنز** " بإعتباره من أبرزء هذا الاتجاه أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين الجنسين بحيث يختص الرجال بالعمل والإنتاج وممارسة كافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية، لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الإجتماعي للمجتمع ككل.

---

[1] – محمد محي الدين، " **دوركايم والانتحار والنوع الإجتماعي** "، ورقة عمل من إعداد مجموعة من الأساتذة، مجموعة من الدراسات والبحوث، جامعة قطر، بدون تاريخ، ص: 159.

ثانيًا : النظرية الماركسية:

لقد قدمت النظرية الماركسية تحليلاً شاملاً لطبيعة أدوار المرأة في ضوء المادية التاريخية والمادية الجدلية وأعطى كل من "**ماركس**" و "**إنجلز**" و "**بيـر**" إهتماما خاصًا بقضية إضطهاد المرأة، وأكدوا على أن خضوعها وقهرها هو نتيجة للتطور الاقتصادي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية بإعتماده على فكرتي الاستغلال الطبقي ونشأة الملكية الخاصة، وفي هذا السياق يقول: " إن أول تنافر أو أول عداء طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقا مع تطور العداء بين الرجل والمرأة في ظل نظام الزواج الأحدي، وإن أول ظلم طبقي كان مصاحب للظلم الرجل للمرأة، وفي تفسيره لهذه المقولة أوضح أنه في النظام العشائري كان للمرأة دورًا حاسمًا في العملية الانتاجية وأكسبها مكانة أفضل من الرجل بفضل دورها الانتاجي والاجتماعي حيث سميت هذه المجتمعات بالأمومية. ومنه يمكن القول أن المنهج الماركسي يخضع مشاكل المرأة للعلاقة بين المستغِّل والمستغَل [1].

ثالثًا: نظرية النوع الاجتماعي:

إن الاهتمام العلمي بمفهوم " **النوع الإجتماعي** " كمفهوم إجرائي وكأداة لتحليل الواقع الاجتماعي لم يتبلور بشكل بارز إلا مع العقد بين الأخيرين من الآلفية الثانية، وإن إستخدام هذا المفهوم على نطاق واسع قد شاع تحديدًا عقد مؤتمر بيجين 1995، حيث تجاوز استعماله منذ ذلك التاريخ حدود ساحات العلوم الانسانية والاجتماعية نحو مجالات التنمية وحقولها المختلفة.وتنقسم عملية البحث حول مفهوم النوع الإجتماعي إلى جذعين مركزيين ينغرسان في عمق في أبرز نتائج الأنثروبولجيا والأنثروبوجية الثقافية لاسيما مدرسة الثقافة والشخصية، الذين اعتبروا الثقافة أو معطى مهيكل للوجود الإنسان ونظروا إليها بوصفها نظامًا من السلوك المكتسب والمنتقل من المحيط الاجتماعي عبر قنوات التربية والتقليد.

[1] – سعاد بن شقة، " **المرأة وعالم الشغل** "، رسالة ماجستير – قسم علم الاجتماع–، جامعة العربي التبسي باتنة، الجزائر، 2004، ص: 14.

وعلى هذا الاساس حاولت " **مارغريت ميد** " تطوير أطروحة اساسية سوف يكون لها عميق الأثر في تبلور مفهوم: النوع الاجتماعي فيما بعد، وهي مسألة التميز بين الطبيعي الثقافي والتي حاولت من خلالها تبيّن حجم الفرق بين ماهو بيولوجي وفطري.

وبالتالي بين ما هو مشترك بين الناس وبين ماهو مكتسب في الوجود الاجتماعي والذي يمثل محور إختلاف المجتمعات والثقافات [1].

وإرتبطت الاهتمامات الانتربولوجية لـ" مرغريت ميد " في هذا السياق بنضالها في صفوف الحركة النسوية الأمريكية من أجل إثبات أطروحتها الشهيرة التي نفت ضمنها وجود ميول طبيعية إلى السلوك البشري، ذاهبة إلى ردّ السلوك– حتى ذلك المرتبط بالعلاقات بين الجنسين– إلى أسباب ثقافية [2].

وقد اعتبر مفهوم النوع الإجتماعي إمتدادًا وتجاوزًا للمقولة " أدوار الجنس " التي قامت بتطويرها " مرغريت ميد " وبعض رواد المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع أمثال " **تالكوت بارسونز** " وتمثل الاسهام الأبرز لمقولة " أدوار الجنس" في نزعها للرداء الطبيعي الذي تلحفت به إلى حدود تلك الفترة المرتبطة بالجنس، وتباينها لمدى تلازم تعريفات المذكر والمؤنث بالأنساق الثقافية وبالروابط الاجتماعية، ولكن ذلك كان من المهم في نظرة الكثير من الدارسين تجاوز رؤية تلك المقولة لوظيفة العلاقات بين الجنسين، والتي كان تتحيل بشكل غير مجدٍ لعلاقات الهيمنة وعدم التكافؤ، وتشير إلى مسارات إعادة إنتاجها عبر قنوات التنشئة الاجتماعية وقنوات قولبة الشخصية منذ مراحل نموّها المبكر، دون أن تمكّن من فرص أخرى لإعادة التفكير في ظروف تغير تلك التنشئة أو إعادة تعريف تلك الأدوار، وهو ما إستوجب ظهور مفهوم النوع الإجتماعي، كمفهوم حاول إستيعاب المسارات المرتبطة بالروابط بين الجنسين ومختلف ما ينجم عنها من هويات متطورة وقابلة للتغير.

---

[1] – كريمة مرابطي، " **التنظيم المهني والمرأة الأمنية** "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع التنظيم، جامعة الجزائر (2)، الجزائر، 2016، ص: 357.

[2] – عايشة التايب، " **النوع وعلم إجتماع العمل والمؤسسة** "، منظمة المرأة العربية للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص:85.

وقد كانت أولى محاولات الضبط العلمي لمفهوم النوع من طرف العالمة السسيولوجية النسوية " **أواكلي أن** " التي صرّحت بأن الجنس يمثل مفردة تشير إلى الفوارق البيولوجية بين الذكر والأنثى وفي حين تحمل لفظة " النوع " على العكس من ذلك إحالة إلى الثقافة.

رابعًا: نظرية فريدريك ليبلاي :

لقد أعطى البروفيسور فريدريك ليبلاي ثلاثة أنواع من المجتمعات من خلال موقع المرأة في عائلتها.

أ- المرأة في العائلة المستقرة:

تجسد المرأة تجسد المرأة في العائلة المستقرة واقع وأحوال ومعطيات المجتمع المستقر والذي يتمثل في المجتمع الذي يتماسك أفراده عبر أجياله المختلفة كجيل الأجداد وجيل الآباء وجيل الأبناء بقيم ومبادئ ورؤى وعادات وتقاليد متشابهة، بمعنى أخر أن إيديولوجيته واحدة ومتشابهة مهما تعددّت أجياله، والعائلة المستقرة هي العائلة التقليدية الكلاسيكية القديمة التي تتشابه قيمها وأفكارها وعاداتها وتقاليدها بغض النظر عن أجيالها.

وما يتعلق بمكانة المرأة في العائلة المستقرة نلاحظ بأن مكانة المرأة الاجتماعية لا ترقى إلى مكانة الرجل، حيث أن الرجل في العائلة المستقرة يحتل مكانة إجتماعية أعلى من تلك التي تحتلها المرأة وأن القرار هو بيد الرجل وليس بيد المرأة، حيث أن المرأة تكون خاضعة للرجل وأن الرجل هو من يحدد مسيرة حياتها ومستقبلها.

وإن المرأة في العائلة المستقرة التي تكلّم عنها البروفيسور " ليبلاي " تتسم بالخواص التربوية والاجتماعية والسياسية الآتية:

- أنها اقل مكانة من الرجل حيث يتقدم عليها في الواجبات والحقوق.
- ليس للمرأة الحرية في إتخاذ القرار المستقل، حيث أن موضوع إتخاذ القرار المستقل هو بيد الرجل وليس بين المرأة (غياب الديموقراطية من العائلة).
- درجة التعليم التي تحظى بها المرأة تكون محدودة إذ نسبة الأمية بين النساء تكون كبيرة جدًا إذ تتراوح بين 80% و 90%.

– الأعمال والمهام التي تقوم بها المرأة هي أداء الاعمال المنزلية وإنجاب الأطفال وتربيتهم وإشباع الحاجات العاطفية والجنسية للرجل.

– تعتمد المرأة على الرجل في الإعالة وتلبية الحاجات لأنها لا تعمل خارج البيت ولا تكسب مصادر ومقومات رزقها.

– تخضع المرأة إلى أوامر وتوجيهات زوجه وأوامر وتوجهات أسرة زوجها (خاصة والدته).

– تطلّق المرأة في زوجها إن لم تنجب الأطفال.

– الرجل له حق شرعي وديني وإجتماعي في تطليق زوجته ولكن المرأة ليس لها الحق في تطليق زوجها حتى وإن كان غير مرغوبا فيه.

– المرأة في العائلة المستقرة لا تخدم زوجها وأطفالها فحسب، بل تخدم العائلة الأصلية لزوجها أيضًا.

– على الزوجة أن تتمسك وتؤمن يقيم وأفكار وآراء ومواقف وعادات وتقاليد زوجها.

– هناك تطابق بين إيديولوجية المرأة والرجل في العائلة الواحدة، لذا تكون العائلة المستقرة موحدة ومتضامنة نظرًا لتشابه بين إيديولوجيات الرجل والمرأة.

– المرأة لا تحتل أي مواقع سياسية ولا في المجتمع، حيث أن هذه المواقع تكون حكرًا على الرجل وحده.

– الدين والدولة والسلطة تتحيز للرجل ضد المرأة وتشجع الرجل على معاملة قاسية وغير عادلة وغير منصفة لكي تكون المرأة تحت نفوذه.

– المرأة لا تكسب موارد العيش للعائلة، بل الرجل هو المسؤول عن كسبها.

– عندما يكون الرجل هو المسؤول عن إعالة المرأة وأطفالها فإن مكانته في العائلة تكون عالية وصلاحياته الإجتماعية وغير الإجتماعية تكون مطلقة.

– الرجل يستطيع مقاضاة المرأة في المحاكم لكن المرأة لا تستطيع مقاضاة الرجل مطلقًا.

– الأب يكون عادة ديكتاتور ومستبدً في العائلة المستقرة والمرأة تكون خاضعة لسلطته الديكتاتورية والاستبدادية.

– تتعرض المرأة للعنف والإرهاب على يدّ زوجها وأخيها ووالدها نتيجة ضعفها وغياب من يدافع عن حقوقها ويحفظ كرامتها وإستقلاليتها.

– ليس هناك منظمات وجمعيات وإتحادات نسوية تدافع عن حقوق المرأة وتصونها من ديكتاتورية وجبروت الرجل وتسلطه.

– الثروة والملكية الإجتماعية والسياسية والدينية غالبًا ما تكون بيد الرجل، في حين أن المرأة لا تملك الثروة والملكية والسلطة الإجتماعية والسياسية، لأن كما يرى المجتمع المستقر والعائلة المستقرة هي غير مؤهلة وغير قادرة على إمتلاك الثروة والسلطة كما يفعل الرجل.

وواقع المرأة في العائلة المستقرة يستمر بإستمرار العائلة المستقرة الذي يستغرق عادة جيل أو جيلين ما بين 40 إلى 80 سنة لأن الجيل يستغرّق 40 سنة، غير أن هذا الواقع لابدّ أن يتغير بتغير المجتمع والعائلة من مرحلة الاستقرار إلى المرحلة الانتقالية أو الفرعية، وهذه المرحلة تتميز ببعض سمات المرحلة المستقرة والمرحلة غير المستقرة، كما يخبرنا البروفيسور" فردريك ليبلاي " ويرجع التغير هذا إلى العامل الفكري الإيديولوجي فعندما تتغير أفكـار و إيديولوجية المرأة والعائلة من إيديولوجية واحدة إلى إيديولوجيات مختلفة و متقاطعة ومتعارضة ومتخاصمة تدخل المرأة والعائلة في مرحلة يسميها " فرديريك ليبلاي " بمرحلـة العائلة الفرعية أو الانتقالية، أي تكون إيديولوجية المرأة متذبذبة وغير واضحة فأحيانا تكون غير مستقرة.ومنه فإن عوامل التغير في واقع المرأة وعائلاتها تكمن في العوامل الفكرية والإيديولوجية [1].

[1] – كريمة مرابطي، مرجع سابق، ص: 361.

ب- المرأة في العائلة الفرعية أو الانتقالية:

يعتقد البروفيسور فريدريك ليبلاي بأن المرأة عندما تنتقل إلى المرحلة المستقرة إلى المرحلة الفرعية أو الانتقالية فـإنها تتمـيز ببعض سيمات المرحلة المستقرة و بعض سيمات المرحلة الغير المستقرة، أي تكون شخصيتها متناثرة ومتذبذبة وغير قادرة على التكيف مع المجتمع الذي تعيش فيه بسهولة، والمرأة في العائلة الانتقالية تجمع بين القديم والجديد حيث أفكارها وقيمها وعاداتها وتقاليدها ومقايسها تكون قديمة ورجعية، بينما يكون ظاهرها وإطارها الخارجي حديثا يظهر في ملابسها وسلوكها وتصرفاتها وأسلوب حياتها يكون حديثًا ومشابهًا لذلك الموجود في الدول الأوروبية الحديثة، فهي ترتدي آخر ما توصلت إليه بيوت المودة والأزياء في باريس وروما ولندن وتستعمل أحدث العطور، فضلا عن إستعمالها لأحدث التقنيات المستعملة في أوروبا وأمريكا مثل إستعمالها للسيارة، وغسالة الملابس والفيديو ولتلفزيون المتنقل والإنترنيت...إلخ غير أن أفكار هذه المرأة لاتزال تقليدية وقديمة فهي ترفض الاختلاط بالرجال والتكلم معهم أو تكوين علاقات إجتماعية معهم...، وهذا ما يجعل المرأة متذبذبة في شخصيتها حيث أن داخل شخصية يكون قديمًا ومحافظًا وتقليديًا بينما خارج الشخصية يكون حديثًا وعصريًا ومقلدًا لما تنطوي عليه الحضارة الأوروبية والأمريكية، ومنه تكون المرأة في الأسرة الفرعية، الانتقالية مصابة بإزدواج الشخصية حيث أن باطنها يتناقض مع ظاهرها، حيث أن باطنها قديم وتقليدي وظاهرها جديد ومعاصر.

سمات المرأة في العائلة غير المستقرّة:

تعتبر العائلة الغير المستقرة هي عائلة غير مستقرة من حيث الآراء والأفكار والمستويات الثقافية والعلمية والحالة الاقتصادية، وحالة عدم الاستقرار هذه تجعل العائلة غير موّحدة وغير متضامنة وضعيفة عكس العائلة المستقرة.

فالمرأة التي تعيش وسط أسرة غير مستقرة تتميز بخواص تختلف عن المرأة التي تعيش وسط العائلة المستقرة ويمكن تلخيص هذه الخواص فيما يلي:

- المرأة في العائلة الغير مستقرة تكون مساوية للرجل في الحقوق والواجبات.

– تتمتع المرأة في العائلة غير المستقرة بحريات واسعة ومتعددة.

– المرأة في العائلة غير المستقرة غالبًا ما تعمل خارج البيت نتيجة مؤهلاتها العلمية العالية وتكسب موارد رزقها دون الاعتماد على الرجل (زوجها أو والدها).

– المرأة في العائلة غير المستقرة تعيش في عائلة متوازنة تتساوي فيها حقوق المرأة وواجباتها مع الرجل.

– تشارك المرأة زوجها في اتخاذ القرارات مثل إنجاب الأطفال وتربيتهم وحلّ مشكلاتهم وتنظيم العلاقات القرابية.

– تقوم المرأة بدورين إجتماعيين متكاملين هما:

دور ربة البيت والمربية ودور العاملة والموظفة وإحتلال هذين الدورين الاجتماعيين في آن واحد إنما يرفع من منزلتها الاجتماعية.

– تستطيع المرأة رفض من يتقدم إليها للزواج إذا كان غير مرغوب فيه.

– تستطيع المرأة تطليق زوجها وإنهاء علاقتها الزوجية إذا كانت لا ترغب به.

– تكون للمرأة مطلق الحرية للاختيار مجال دراستها وعملها و زواجها أو عدم زواجها دون تدخّل أهلها بذلك.

– لا تسمح المرأة سواءًا كانت متزوجة أو غير متزوجة لأقاربها وأقارب زوجها بالتدخل في حياتها الخاصة لأن مثل هذا يحدّ من حرياتها ونشاطها وبرامجها.

– تتزوج المرأة ليس من أجل الاعالة التي يمنحها لها زوجها بل تتزوج من أجل سعادتها في بناء اسرة.

– المستوى الاقتصادي للمرأة في العائلة غير المستقرة يكون عاليًا مقارنة بالمستوى الاقتصادي للمرأة في العائلة المستقرة.

– المستوى الثقافي والعلمي للمرأة في العائلة غير المستقرة يكون عاليًا والذي يمكنها من الحصول على علم مما يمكنها من تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسرتها.

– تستطيع المرأة المشاركة في الأنشطة السياسية، ومشاركتها هذه تمنح لها درجة من القوة والنفوذ السياسي الذي تعتمده في تحسين أوضاعها الخاصة.

– تتمتع المرأة بحريات قانونية واسعة لا تتمتع بها المرأة في العائلة المستقرة.

– سن الزواج في العائلة غير المستقرة يكون متأخرًا نوعًا ما، فالمرأة في هذا النمط من العائلة لا تتزوج إلا عند إستكمال دراستها الجامعية.

– معدلات الطلاق في العائلة غير المستقرة تكون أعلى بكثير من معدلات الطلاق في العائلات المستقرة أو الفرعية أو الانتقالية [1].

خامسا: النظرية النسوية:

تعريف النسوية:

النسوية كما يعرّفها **معجم أوكسفورد:** " هي الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفرصًا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية ".

أما **معجم ويبستر** فيعرفها بأنها: " النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتسعى كحركة سياسية إلى دعم المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييّز الجنسي الذي تعاني منه " [2].

وجاء في ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي بعنوان " الحركة النسوية الغربية وآثارها في ظل الانفتاح العالمي " كالآتي: " الحركة النسوية الغربية المعاصرة هي تنظيم غربي إنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، ويتخذ منها مركزًا له، وتعتبر هذه الحركة إمتدادًا للحركات النسوية الغربية التي ظهرت في أمريكا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر ميلادي، والتي ناضلت في سبيل الحصول على الحقوق الإنسانية للمرأة، حيث كانت المرأة في تلك البلدان محرومة من التصرّف في مالها و لا توفر

[1] – الحسن محمد الإحسان، " **علم الاجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر** "، وائل للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص: 49.

[2] –http://www.alukah.net/culture/0/538661/.

لها فرص التعليم والعمل وتمحورت مطالبهن حول الحقوق الفردية للمرأة في أن تعامل على أساس مساوي للرجل في إنسانيته.

ومع تقدم الوقت وبعد حصول هذه الحركة على المطالب السابقة، رفعت شعار التماثل الكامل بين الرجال والنساء في جميع الجوانب بما فيها التشريعية، وكانت دول العالم الإسلامي من المناطق التي نشطت فيها تلك الحركة، سعيا وراء توطين الفكر الغربي والمبادئ التي تدعو لها الحركة في بلاد الإسلام، ويعدّ التنظيم النسوي الأقوى والأكبر والأكثر إنتشارًا في العالم أجمع، ويعمل من خلال شبكة ضخمة من المؤسسات والمراكز والجمعيات. وقد إمتد تأثير إيديولوجية هذا التنظيم إلى السياسة والقضاء والتعليم وغيرها.

وتعتبر مصر أول دولة إسلامية التي تأثرت بالحركة النسوية الغربية، فد تأسس الاتحاد النسائي المصري عام 1923، وأقيم المؤتمر النسائي العربي عام 1944 والذي تضمنت توصياته تقييد الاحكام الشرعية المتعلقة بالطلاق، وتعدد الزوجات والمطالبة بحذف نون النسوة، والجمع بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

وقد بارك الغرب هذا المؤتمر وأرسلت **زوجة الرئيس الأمريكي** " **رزوفلت** " برقية تحية للمؤتمر، وبعد ذلك تعددت الأحزاب والجمعيات النسائية المنتمية للحركة النسوية الغربية في الدول العربية والإسلامية والتي ناضلت طيلة القرن الماضي في سبيل تغيير تشريعات المرأة المسلمة بتمويل ودعم الدول الغربية.

وقد سميت الحركة النسوية في مرحلتها الأولى بـ " Equity Feminism " أي نسوية المساواة، أما المرحلة الثانية فقد سميت بـ "GenderFeminism " أي نسوية الجندر أو نسوية النوع، وقد بدأت هذه الحركة الأخيرة عام 1960 وأخذت منحنى مختلفًا في أيديولوجياتها ومطالبها. وقد تبنت النسوية المعاصرة مفهومين أساسيين كقاعدة لعملها هما: مفهوم النوع والضحية.

وسعت الحركة من خلال مفهوم الجندر إلى إلغاء الفروق بين الجنسين والإنكار التام لوجود جنسين مختلفين وإلغاء مسمى ذكر وأنثى، وعبر مفهوم الضحية تبنّت الحركة آلية الانتقاد العام للرجال، وعمق الشعور بالكراهية إتجاه الرجل.

الحركة الاجتماعية النسوية في الجزائر:

لقد شكلت المرأة الجزائرية نموذجًا فريدًا في النسيج الاجتماعي للمجتمع الكلي منذ ألاف السنين، وقد قاومت الغزاة بكل عزيمة دفاعًا عن الوطن، فقد برزت خلال الثورة التحريرية أسماء لامعة في النضال إلى جانب الرجال حيث شاركت المرأة الجزائرية في الجهد التحرري للجزائر من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية، كأمثال: **حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد، جميلة بوباشة....إلخ** وغيرهّن ممن حملّن السلاح والتحقن بالحركة الاجتماعية الكبرى ثورة نوفمبر 1954، حيث نستطيع التأكيد أن الحركة التحررية الجزائرية تكونت من حركات المواطنين الاجتماعية، العمال، الفلاحين، الشباب، والنساء [1].

وبالخصوص النساء اللواتي عملّن في تمريض المجاهدين ومداواة جروحهم وخياطة ملابسهم، ومنهنّ من كانت فدائية بالعاصمة والمدن الأخرى لنقل المتفجرات ووضعها في أماكن محددة، ومنهنّ من أخذت العلم الوطني وخرجّن به في مسيرات المطالبة بالاستقلال كمظاهرات 11 ديسمبر 1960.

غير أنه بعد الاستقلال لم يتوقف دور المرأة الجزائرية في العمل على تنمية البلاد وتطويرها، لاسيما ما خلفه الاحتلال الفرنسي من تخريب للبنية التحتية والذي إستلزم جمع جهد كل الفاعلين، لذا فقد شاركت المرأة بقوة في هذا الجهد التنموي، في الفلاحة، والصناعة، والإدارة والصحة، والتعليم...، وقاد هذا الجهد حزب جبهة التحرير الوطني الذي إنطوت تحت قيادته جميع الاتحادات الوطنية، العمال، الشبيبة، الموظفون وحتى إتحاد النساء.

---

[1]– Boutefnouchet , Mostefa, « **Société et Modernité, les Principes du Changement Social** », Office de Publication Universitaire, Alger, 2004, P : 252.

ومع بداية الثمانينات إنقسمت الحركة الاجتماعية النسوية في الجزائر إلا ثلاثة إتجاهات مهيمنة: الاتحاد التقدمي الديمقراطي، الاتجاه المعتدل الوطني وهو أكثر أهمية، والاتحاد المتشدد الديني [1]، ولقد حددت هذه الاتجاهات دور الفاعلين في الحركة النسوية والذي

برز من خلال تيار إحتجاجي " **الاتجاه التقدمي الديمقراطي** " والذي طالب بتعديل قانون الأسرة، الذي صدر في 9 يونيو 1984 والمستوحى من الشريعة الإسلامية، هذا التيار الاحتجاجي قاد حملات ونظم لاسيما بالعاصمة يطالب فيها بتحرير المراة وعدم تقيدها بـ: قانون الأسرة الإسلامي.

لم تغب عروض الحركة الاجتماعية الاحتجاجية النسوية في الجزائر عن الشوارع والساحات، بينما كانت عروض الاحتجاج الديمقراطيين في ساحة وشوارع ردت حركة المجتمع الإسلامي، بقيادة **الشيخ محفوظ نحناح** وقيادات الحركة وإطاراتها النسوية على التيار التقدمي المطالب بتعديل قانون الأسرة وهو إحتجاج مضاد في مشهد إجتماعي وسياسي نادر في الجزائر وسجل بذلك إحترام الطرفين لمواقف كل منهما.

لذلك فإن نشاط الحركة الاجتماعية الاحتجاجية النسوية في الجزائر لم يسجّل حضورًا قويًا في التجمعات والاحتجاجات بل كانت العديد من الوقفات التي نظمتها إنما خلال التجمعات الانتخابية لدعم المترشحين ومساندة برامج المنتخبين.

الحركة النسوية الجزائرية بعد الاستقلال:

تميز تطور الجمعيات في الجزائر غداة أحداث أكتوبر 1988 خاصة يخلق مجموعات نسوية للنضال من أجل حقوقهنّ، وكان لهذه المجموعات طابع حضري لأنها كانت موجودة في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة...).

إن عظمة هذه الحركة والرؤية السديدة التي كانت تتميز بها تدّل على أنها ظاهرة جديدة نسبيًا من حيث الشكل والمضمون، ويكمن التجديد في أن هذه المجموعات كانت

[1]–Op.cit, P : 252.

مستقلة في مستوى تركيبها ومبادراتها وكل هذه المجموعات إنتظمت على شكل جمعوي حسب قانون 1987، وكل هذه الجمعيات كانت تهدف إلى تحسين القانون الشخصي للمرأة الجزائرية عن طريق تدخلات سياسية وكانت تعتقد أن قانون الأسرة تمييز ومناقض للدستور.

وتميزت سنة 1989 بمبادرات نسوية كثيفة، غنية ومتعددة، وفي هذه المرحلة ظهرت الحركة النسوية على أنها الحركة الاجتماعية الأكثر قوة والأكثر وحدة وتستطيع أن تكون قوة مضادة بعد ذلك، ومع الوضعية الجديدة التي عرفتها البلاد والمتمثلة في الإرهاب، أصبحت هذه الحركة مقدمة النضال ضد الإرهاب وضد الأصولية ومساندة للعائلات ضحايا الإرهاب، هذه الميزة تخص الجمعيات التي بقيت في الميدان لأن الأخريات أوقفّن عملهّن وهذا على غرار الحركة الجمعوية في مجملها، وبالعكس تميزت هذه المرحلة في الأول بالعنف ضد النساء الذي توسع فيما بعد إلى كل المجتمع بخلق جمعيات جديدة تحت نوعين مختلفين:

الأولى ارادت أن تدخل في الميدان الحساس سياسيًا والثانية التي تبحث أن تدمج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصورة أفضل وظهر وعي كبير بالخطر الأصولي في وسط الحركة النسوية في معظمها.

ويجب الإشارة أنه منذ البداية وضعت الحركة النسوية قضية المرأة في إطار أوسع وهو ضرورة دمقرطة النظام السياسي الجزائري كمطلب للدولة، لكن أغلبية الجمعيات وضعّن نضالهّن من أجل مواطنة البناء وخاصة في موقف معارض للأصولية الدينية والتي كانت تعتقد أنه العدو الرئيسي لحقوق النساء والبعض الآخر يرفض أن يربط نضاله باي علاقة بالأصولية الدينية.

ومنذ 1995 نشأت في بعض المدن الكبرى كوهران وقسنطينة، بجاية، تيزي وزو... جمعيات نسوية أخرى تتدخل في نفس الوقت في الميادين الحساسة سياسيًا، كقضية هوية الحركة النسوية من أجل حقوقهّن، كذلك قضية العلاقة بين النضال من أجل حقوق النساء في الجزائر والنضال ضد الأصولية الدينية وضعت للنقاش خاصة بعد الندوة العالمية الرابعة حول المرأة المنعقدة في بكين سبتمبر (1995) والتي طرح فيها قضية القانون الشخصي

للمرأة الذي جمّد بعض الوقت وطرّح النقاش للمطالبة بمواطنة تامة وكاملة للمرأة وإلغاء قانون الأسرة وإستبداله بقوانين مدنية متساوية.

وقد وجدت منهجيتين متكاملتين ميدانيًا، من جهة مبادرة للإرسال عريضة تتضمن 22 تعديلا أخذت من طرف أربعة عشر جمعية، وكانت فرصة لبحث النقاش حول هذه المسألة ومن جهة أخرى تكوّنت مقاربة جديدة تقول أنه حتى ولو أبقت على موقف نظري ومبدئي حول إلغاء القانون يجب إيجاد حلّ ملموس بإقتراح إمكانية أن المرأة تختار النظام القانوني الذي يساعدها، وإستطاعت هذه الحركة من خلال مختلف المبادرات التي أخذتها أن ترفع من الوعي والذهنيات حول التمييز الذي كانت المرأة ضحيته كل يوم[1].

ومن جهة أخرى حصلت هذه الحركة النسوية على مكانة في المجتمع والحركة النسوية العالمية، ولهذا يجب الإشارة على أن هذه الحركة لم تخلق من عدم وإنما هي نتيجة مبادرات مشتركة للمرأة في الجزائر منذ الاستقلال وخاصة في السبعينات والثمانينات، والتي كانت تعتبر إمتدادًا لنضال المرأة أثناء حرب التحرير الوطنية، وتحققت هذه الامتدادات في الاستمرارية وكذلك في القطيعة بفضل الدروس والتجارب الماضية.

ومنه فإن الحركة النسوية في الجزائر هي في طور البناء " لحركة متعددة من النساء وإلى النساء " في إطار إشكالية نسوية، حيث أصبحت الحركة النسوية اليوم حقيقة لا نستطيع تفاديها وظهرت في عدة أشكال للتنظيم والعمل عن طريق مشروع أصبح حقيقة عند عدد كبير من الجمعيات، حيث أصبحت تطرح المسائل المتعلقة بالدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع وإتجاه المرأة، والعمل على تغير الذهنيات مازال مستمرًا شيئًا فشيئًا[2].

وقد ظهر وعيًا جديدًا عند المناضلات لحقوق المرأة، فقد أخذت الدروس والتجارب من أسلافهّن اللواتي شاركت في حرب التحرير الوطنية، وخيبت أمالهنّ غداة الاستقلال، ولهذا فإنهن قررّنا وضع مطالبهن في المساواة والمواطنة في قلب كفاحهن، ومحاولة البحث عن تحالفات في المجتمع في المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السلطة وجرّ

[1]–http://www.journals.openedition.org/insaniyat/8378.

قوى ديمقراطية أخرى نحو مواقفهن، ومنه فإنهن حققنّ علاقة جديدة للسياسة والأحزاب السياسية وأصبحت الآن واعية بأن مسألة القانون الشخصي للمرأة هي مسالة حساسة، لأنها في قلب الأزمة السياسية، كذلك لأن هذه المسألة تتأسس عليها العلاقة الاجتماعية داخل الأسرة وصراعات المصالح التي تحدث داخلها بين النساء والرجال بدون أن كون وهمين على أن المطالب بالمساواة تبقى في وقتنا الراهن تلك التي تدافع عنها اقلية نسوية راديكالية، وأن يكون لها مشروع للدفاع عنه في إطار مجمع ديموقراطي عادل.

أهداف الحركة النسوية:

أولا: تعزيز الاعتقاد بعدم وجود فروق بين الذكور والإناث، وأن الذكر مماثل للأنثى في الخصائص العقلية والنفسية، ومحاولة تأكيد هذا الاعتقاد عن طريق الدراسات والمقالات والكتب المتحيزة وزرع مصطلح النوع " **Gender** " لتأكيد هذا المفهوم في البنية الاجتماعية والفكرية للمجتمع وتفويض الأسرة الطبيعية إضافة إلى تغيير التشريعات و توحيدها للجنسين

واعتبار أن الأسرة والأمومة والزواج التقليدي من أسباب قهر المرأة وأن وجوده يشكلّ عبئًا عليها وهي ليست في حاجة إليه، وإنما العقلية الاجتماعية التقليدية هي التي فرضته عليه، وأن هذه الأدوار التقليدية كلها أعمال غير مريحة للمرأة، تبذل فيها جهدها ووقتها، ولا تتقاضى عليها أجرًا.

ثانيا: تسعى الحركة النسوية عبر تكريس مفهوم " الضحية " إلى التأكيد أن المرأة ضحية لهيمنة الرجل، فالمرأة في نظرهم ضحية اغتصابه، وضحية لعنفه، وضحية لتحرشه الجنسي، وضحية في جميع المواقف التي تجمع بينها وبين الرجل، وأن المرأة غير ملزمة بتحمّل كل هذه الأضرار، بل ينبغي حمايتها منه، لاسيما وأنها لم تعد بحاجة إلى الزواج من رجل لتوفير إحتياجاتها الاقتصادية.

ثالثا: التأكيد على مفهوم الاغتصاب والعمل على تثبيت هذا المفهوم عن طريق دراسات ومقالات تؤكد أن جميع الرجال يمارسون اغتصاب النساء، وقد ظهر كتاب مشهور

يروّج لهذه **النظرية بعنوان** " **جميع الرجال مغتصبون** " ووفقًا لهذه النظرية فإن أي علاقة لا تخضع لرغبة المرأة تعدّ اغتصابًا حتى ولو كانت من قبل الزوج نفسه.

رابعا: إعطاء المرأة الحرّية المطلقة في مجالات العلاقات الجنسية، وكذلك إعطائها الحق في أن تحدّد نوع الجنس الذي تريده، وأن تمارس العلاقة الجنسية مع من يروق لها، واعتبرت أن التحكّم في عملية الانجاب هو حق خالص للمرأة دون زوجها.

خامسا: تشجيع الزواج من نفس الجنس والمطالبة بحمايته دوليًا، والاعتراف به حتى لا تشقى المرأة بالحمل والانجاب.

قضايا الحركة النسوية:

***- محاربة العنف:**

- **الاغتصاب:** لقد إستخدم الرجل الجنس بطريقة عنيفة لمعاقبة المرأة وكان القضاء يلقي باللوم على المرأة ولا يلتفت إلى حاجتها كضحية، ومنه فقد جابت مظاهرات نسائية عدة شوارع حاملات المشاكل وهنّ يهتفّن " أصلحوا الليل "، فالشوارع لا تتحول ليلا إلى أماكن آمنة للنساء إلا إذا امتلأت بالنساء.

- **صورة الجسد:** هناك ضغط هائل وكبير على النساء كيف يضعّهن أجسادهن كما يعجب الرجل مما يخلق كراهية باطنية لدى النساء لأجسادهّن ومنه تظهر عقد وأمراض لدى المرأة، إضافة إلى إستخدام جسد المرأة في فن الدعاية والإشهار، ففي عام 1984 كتب " **أندريا دوركين و كاترين ماكينون** " مرسوم بالسماح للنساء برفع دعوة مدينة ضد إنتاج وتوزيع أو بيع فن الخلاعة.

- **الأمومة:** يشاد بالأمومة في المجتمعات العربية إلى المغالاة، لكن أمهات الحياة الواقعية مطحونة نتيجة العمل المفرط ونقص النوم وعدم مساعدات من طرف الزوج أو حتى المجتمع.

بعض مؤيدين الحركة النسوية:

*** – لوس إيريغاراي LUCE IRIGARAY :**

تعتبر **لوس إيريغاري** عالمة محللة نفسية، وفي 1974 نشرت كتابًا بعنوان " **نظرة تأملية للمرأة الأخرى** " وقامت بإعادة تفحّص فكرة الأنوثة بما في ذلك علاقة الأم بإبنتها وهي كتابة من شأنها أن تفوّض زعامة خيال ذكوري يحكم على المرأة بالصمت لكونها امرأة.

ومع أن فلسفة إيريغاراي عن الأنوثة تقف موقف معارضة عنيفة لكثير من أوجه نظرية، إلا أنها تبدأ مع هذه النظرية **الحقيقية** بإعتباره مكانًا للأم والموت و **الرمزي** باعتباره ميدانًا للقانون وقد أسس باسم الأب، والخيالي باعتباره أثر **للرمزي** في الخيال والوعي وحسب قراءة إيريغاراي للموقف فإن النظام الرمزي هو أساس ذكوري وأبوي يتكلم بمخيال الرجال وينتظم حسب قانون النظام الرمزي يجب أن يترجم بفعالية إلى شروطه، وبعبارة أخرى أن الآخر كما يرمز إليه في الواقع الواحد ذاته، وهذا يتضح بصورة خاصة في الحقل الجنساني هذا الأخير الذي يؤثر تقريبًا في كل مجالات الحياة الفكرية والثقافية [1].

وتعتبر **إيريغاراي** النساء بإعتبارهّن وضعًا مقلقًا ومتناقضًا بسبب الاضطهاد، ذلك أن المرأة كي تتكلم يجب أن تتكلم كرجل، ولكي يعرّف جنسيتها يجب أن تقارنها بالنسخة الذكورية، وبالتالي فإن وضع النساء بالنسبة لإيريغاراي يذكرنا بنظرة ماركس للطبقة العاملة (البروليتاريا).

فالطبقة العاملة كما يقول ماركس هي في المجتمع لكن ليست من المجتمع ومن الناحية الاجتماعية على المرأة أن ترتبط برجل حتى يكون لها شخصية إجتماعية وهكذا فإن المرأة لا تمتلك هوية خاصة، وتجادل إيريغاراي قائلة بأن من كانت له هوية هي ليست خاصيته، أي ليس كاملاً لأن شيئًا ما ينقصه فهو إذن ليس موّحد في ذاته وليس مستقبلاً بل يعتمد على غيره. وإلى إستحضار تجارب وشخصيات ثقافية كانت مستبعدة في الحياة

---

[1] – جون لبشته،" **خمسون مفكرًا أساسيا معاصرًا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة** " ، ترجمة: فاتن البستاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 332.

الاجتماعية والثقافية بسبب صلتها الوثيقة بما كان يعتقد بأنه أنثوي من حيث الأساس وما يتعلق بالأسلوب، وقد كتبت **إليزابيت عزوز** ما يلي عن **إيريغاراي:** " إن كتاباتها وأساليبها تشمل أشكالاً جديدة من الخطاب، يستحضر ويثير تصورات جديدة للمرأة والأنوثة [1].

ومن الأمثلة على تجاربها في هذا الأسلوب بهذا المعنى نذكر كتبها التالية: " **عشيقة فريدريك نيتشه** " [2] وكتاب " **العواطف والرغبات الأولية** ".

أبرز المدارس النسوية:

أ- **النسوية الماركسية:** وتستقي أفكارها من كارل ماركس الذي ترتبط أفكاره باستغلال طبقة أصحاب رؤوس الأموال لطبقة العمال وترى هذه الحركة إستغلال المجتمعات للنساء، فيتم إستغلال جهودهّن خارج المنزل وداخله من غير مقابل بل ترى أن أوضاعهّن أسوء من أوضاع العمّال فهؤلاء على الأقل لديهم نقابات عمالية، بينما تفرّغ النساء إلى بيوتهّن بإستكمال مشاغلّهن المنزلية تجعّل تعاونهّن مستحيل.

وتعمل النسوية الماركسية إلى إحداث تغير مجتمعي كامل لا على تغيّر فرد واحد فقط يصبح الاقتصاد المنزلي وتربية الأطفال مهّمة يشترك فيها المجتمع بأكمله لا الأسرة النووية الصغيرة التي نضمن كون الأب العائل الاقتصادي الأول وبالتالي المسيطر إجتماعيًا وعند تحقيق المساواة الاقتصادية تتحرر المرأة من العبىء الكامل لتربية الأطفال والأعمال المنزلية الغير مدفوعة الأجر.

◈- **النسوية الليبرالية:** يركز هذا التيار على المرأة كفرد وعلى إمكانية حصولها على حقوقها من خلال جهدها وإختياراتها وتفاعلها مع المجتمع، عندما يؤّمن لها القانون الحرية لذلك، وتركزّ النسوية الليبرالية على دفع مؤسسات الدولة للعمل على ضمان حقوق المرأة السياسية والقانونية لا على تغير البيئة الاجتماعية ككل.

---

[1] -Elizabeth GROSZ, « **Sescuol Subversions Franch Feminists** », Allemand Unwin, 1989, P : 101.

[2] -Luce Irigaray, « **Marine Lover of Friedrich Nietsch** », Translated By Gillian Gill, Columbia University Press, New York, 1991, P: 89.

◈- **النسوية الراديكالية:** يرجع هذا التيار سبب إضطهاد المرأة إلى الجنس وحصر دورها المجتمعي له وللإنجاب وتعتقد النسوية الراديكالية أن سبب إضطهاد المرأة ليس النظام الرأسمالي بل الأبوي الذي يمارس سيطرته على النساء كافة " حول العالم بغضّ النظر عن طبقتهّن، وتفسّر النسوية الراديكالية الثقافات الموجودة حاليًا بأنها ثقافة رجولية بحتة للرجال، وثقافة نسائية مهيمنّ ومتحكم بها من قبل الرجال، وتعمل النسوية الراديكالية على خلق ثقافة نسوية خالصة من قبل النساء حيث يمكن كيانهّن، وترى هذه الحركة أن أصل إضطهاد المرأة هو العلاقات الجنسية الغير المتكافئة بين الرجل والمرأة، فتأتي العلاقة المثلية لتقديم مثالاً جديدًا مختلفًا عن علاقات السيطرة والطاعة التقليدية بين الرجل والمرأة.

المبحث الخامس: واقع تمكين المرأة الجزائرية:

إن مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر، لم تكن لتمر من دون التأثير على الأسرة. فالظروف الجديدة قد إنعكست على تطور البنية الأسرية، مثل تقلص الأسر الممتدة وإنتشار الأسر النووية، وتراجع سن الزواج بالنسبة للجنسين، وإنخفاض حجم الاسرة وليس هذا فحسب، بل مفهوم نظام الزواج نفسه قد تغير؛ بالإضافة إلى تعليم المرأة وخروجها للعمل وإنتشار وسائل الإعلام، بإختصار مجموع التغيرات الاجتماعية- الاقتصادية والثقافية التي حدثت في البلاد- أدت إلى تحول المشهد الاجتماعي [1].

إنه وعند الحديث عن تمكين المرأة في ظل جميع التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري من فترة ما بعد الاستقلال إلى اليوم نجد بأنها مازالت تخطو بخطى ثابتة نحو تحقيق هذا المفهوم في ممارسته على أرض الواقع وهذا يعود إلى جملة المعوقات أو العقبات التي كانت تقف وراء تمكينها اجتماعيا في المقام الأول.

[1] - عائشة عبد السلام، " **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية**، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009، ص: 12.

حيث أن مصدر هذه العقوبات يصب كاملا في البناء الإجتماعي الموجود بالمجتمع وجملة العادات والتقاليد التي تكرس الهيمنة الذكورية وتضع السلطة والقوة واتخاذ القرارات في جميع المجالات في يد الرجل ولا دخل لها فيها.

ويمكن ملاحظة ذلك عبر العوامل التالية:

أولا: العوامل الثقافية:

لقد إكتسب المجتمع الجزائري بعد الاستقلال خصائص خاصة ميزته عن غيره من المجتمعات، سواء ما تعلق بميزات شخصية المنتسبين إليه أو بخصوصية الأبنية الإجتماعية المشكلة له طيلة عقود طويلة من الزمن، فعلى الرغم من محاولة الاستعمار الفرنسي طمس الهوية الجزائرية عبر سياسات وإجراءات صارمة وتعسفية، إلا أنه فشل في الأخير من تغيير تلك السمات التي تميز بها الجزائريون وتمسكهم بهويتهم الثقافية العربية وإنتمائهم الاجتماعي للإسلام والمسلمين، فإدراك الفوارق بين الثقافتين الفرنسية والعربية سرعان ما أضحى واضحا وجليا أمام أي باحث إجتماعي، ومحاولة بناء أو إستحداث علاقات جديدة ما فتيء أن طبع على عاتق غلبة أفكار التحرر والحرية في إطار واقع التحولات الكبرى التي شهدها العالم في تلك المرحلة، وبالنظر إليها من جانب ماركسي بحت نقول أن ميلاد المجمع الجزائري المعاصر ماهو إلى نتيجة حتمية للصراعات بين الطبقات كإمتداد للتاريخ البشري.

هذه السمات جعلت من المجتمع الجزائري مجتمعا متماسكا متراصا يمتاز بالثبات على غرار ديناميكية التغيير الاجتماعي الفرنسي المستمد من تبعات الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر، في هذا الوقت لم يكن الهدم الذي أصاب أساليب الحياة التقليدية الاوروبية يكاد يكون واضحا في المجتمع الجزائري الفتي سوى ما كان يوضع في باب التحولات الاقتصادية والاتجاه نحو القطاع الصناعي كأولوية بناء للصمود في وجه ضخامة الإنتاج، المنافسة وتحسين أساليب الخدمة الصناعية، والدليل على ذلك سقوط الأفكار الشيوعية في أذهان الجزائريين على الرغم من تبني السلطة للنظام

الاشتراكي بعد الاستقلال وهذا يعود لقوة الثقافة الاسلامية وإلى غلبة الهوية العربية وإكتمالها في عقول الجزائريين، على مايبدو أن التصور الأول لعلاقات الاجتماعية بين الجزائريين كانت تصب في مصلحة تعزيز قيم التشارك والتعاون لبناء جزائر الغد وتحطيم قيود المستعمر، للأبد، وتنمية معايير الثقافة وأساسيات الاجتماع وكانت مبنية كلها وفق نظام إجتماعي واحد ذو أبنية متراصة بدء من الاسرة الكبيرة إلى مختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكل فرد فيه له مكانته المميزة ودوره في النطاق الذي رسمته العادات والتقاليد.

وإلى هناك كان النوع الاجتماعي يشكل أحد أبرز الأبعاد المشكلة للمجتمع في ظل محدودية السكان العلمية والثقافية ومحدداتهم الجنسية والديموغرافية ووضوح الأدوار والمكانة لكل منهما، حيث أن دور المرأة كان منحصرا دائما في نطاق عمل المنزل وما يتعلق به من تربية للأولاد والعناية بأموره كالتنظيف والطبخ والسهر على راحة ساكنيه والمشاركة في العمل الزراعي في الريف وتربية الحيوانات والدواجن وزراعة الأدوار الإجتماعية في نفوس الأطفال والمقصود " التوقعات المعرفة اجتماعيا التي يتوقع أن يحققها الفرد في أوضاع إجتماعية محددة " [1].

فالدور الاجتماعي للبنت الجزائرية على سبيل المثال حسب تعريف **غدنز** السابق يتضمن منظومة من أنماط السلوك التي تمارسها النساء الجزائريات في العادة بصرف النظر عما يحملونه من اراء وتوجهات شخصية، وحيث أن جميع النساء يتشاركن في هذا الدور فإنه من الممكن أن نتحدث بصورة عامة عن السلوك المعبر عن الدور المهني للنساء بغض النظر عن النساء اللاتي يحتلن هذه المواقع الاجتماعية خاصة ما تعلق منها بإنتاج قوالب جاهزة وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد فيما بعد: " إذ أن القيم والمعايير يعملان سويا على تشكيل أنماط السلوك التي يتعين على الافراد إنتهاجها إزاء ما يحيط بها على العموم.

[1] – أنتوني غدنز، " **علم الإجتماع** "، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، أكتوبر، 2005، ص: 89.

ومع ان القيم والمعايير تترسخ في أعماق شخصيات الأفراد والجماعات فإنها لابد أن تتعرض للتغيير والتغير مع مرور الوقت " [1] وإلى ذلك ومع تطور المجتمع وخروج المرأة للدراسة والتعليم أكسبها حصانة متوقعة من القولبة الحتمية لمنظومة أنماط السلوك التي تمارسها النساء الجزائريات في العادة وباتت الآراء والتوجهات الشخصية لها دور بارز في تشكيل السلوك للمرأة وتغيير بعضا من الافكار والرموز الثقافية التي كانت سائدة، خاصة ما تعلق بظاهرة خروج المرأة للعمل تحت ضغط العوامل أو الحاجة الاقتصادية وضرورة الانفتاح على العالم الغربي نتيجة لمظاهر العولمة والتحديث.

إن تشكل الهوية للمرأة الجزائرية مر بعدة تجارب منذ الاستقلال إلى اليوم حيث أن فهم المجتمع للمرأة وتصورها لنفسها باعتبارها فاعل غير نشيط بحكم الأدوار الاجتماعية المحددة لها سابقا كان وأن تغير تدريجيا تزامنا مع تغير الظروف والمعتقدات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري طيلة تاريخه المعاصر سواء النظرة إليها من جانب البناء الفيزيولوجي وقدرتها على العطاء في جميع المجالات، بمعنى أن المرأة بطبيعتها الأنثوية قد لا تستطيع ممارسة ومزاولة الاعمال بنفس القدر التي يقوم بها الرجل أو من جانب البناء الفكري وقدرتها على إنجاز الاعمال وتسييرها بمعنى أن المرأة قد تكون عاجزة عن تسيير أعمال خارجة عن نطاق أسرته كالعمل المنزلي، تربية الأولاد وواجباتها نحو الرجل.

فبالنظر إلى مفهوم الاحتشام كعائق لعملية إندماج المرأة في السنوات الأولى من الاستقلال إلى مرحلة التسعينيات سرعان مع تغير بصفة منظمة مع بدايات الألفية الأولى فبعد أن كانت المرأة تخشى الاختلاط مع الرجال، أصبح المحيط الاجتماعي يفرض عليها نمطا محددا أخر من الحياة تكيفت معه وتعايشت نتيجة لتلك الظروف ومن ثمة قناعتها بضرورة الاندماج مع متغيرات المحيط على الرغم من القيود الضاغطة على مثل هذه الأفكار، مما يشير إلى وجود حقيقي لهوية مغايرة تشكلت ضمن حيز معقد من الظروف وغالبا ما يرتبط هذا الفهم والتصور بالنظرة السلبية للمرأة وأدوارها في نمو المجتمع وتطوره.

[1] – نفس المرجع، ص: 111.

لقد تغيرت تلك الصورة النمطية السلبية التي كان يراها بها المجتمع في السابق نتيجة التغيرات والتحولات التي مر بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في ظل (الانفتاح الاقتصادي، عولمة المؤسسات، مجتمع المعرفة، التحول الرقمي في مجال الاتصالات والمعلومات).

ثانيا: العوامل الاقتصادية:

بعد فشل النظام الاشتراكي في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني برزت الحاجة الملحة إلى إعادة تبني مسار إقتصادي جديد يسهر على ترقيع الاقتصاد وترقيته بدء من سياسات الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى وإعادة النظر في سياسات التطهير المالي والإنفاق الحكومي إلى الاتجاه الاقتصاد السوق والتطبيع مع العالم الغربي مع دعم الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كآلية للخروج من الأزمة التي أعقبت إنهيار الاقتصاد الوطني وما تبعها من إنتفاضات شعبية تعبر عن سخط الشعب على السياسات المنتهجة في شكل مظاهر جديد بدأت بالظهور في المجتمع الجزائري.

ومن أهم هذه المظاهر ما تعلق بتنامي خروج النساء للعمل، إزدياد ظاهرة النزوح الريفي وإعادة بناء مفهوم جديد للمدينة ونزوع الاقتصاد إلى الطابع الصناعي والإداري في ظل تحسين أساليب الانتاج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإزدياد معدلات الفقر والبطالة والتهميش وما إلى ذلك من محددات دفعت بالمرأة إلى الخروج للعمل وأصبحت قضية عملها الشغل الشاغل في تحديث العملية الانتاجية وتسريع وتيرة الانتقال نحو إقتصاد السوق.

إضافة إلى ثقافة المجتمع الذكورية التي ترى بأن عمل المرأة بمثابة حاجة إقتصادية وليست حقوقية أو تنموية، وأن دورها يقتصر على إدارة أمور العائلة وتربية الأطفال ومتابعة كل المهام التي تتعلق بالدور الإنجابي في حين يحتل الرجال مواقعهم في المجال العام ليقوموا بأدوارهم الانتاجية بإعتبارهم هم المسؤولين الرئيسيين عن الانفاق الأسري وتحمل كل الأعباء الاسرية المادية بالدرجة الأولى، بعد المرحلة الاشتراكية ودخول الجزائر مرحلة إقتصاد السوق.

في مقابل هذا فقد إستطاعت المرأة الجزائرية في ظل دخول الدولة مرحلة إقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات، أي بروز القطاع الخاص كسياسة تنموية جديدة تساهم في رفع النمو الاقتصادي، حاولت إبراز تميزها في بعض القطاعات مما جعلها تقدم على خوض تجربة العمل في المشاريع الصغيرة والأعمال المقاولاتية الخاصة التي لطالما تم ربطها بقضايا النوع الاجتماعي لا بالقدرة على الأداء، وفي ظل مجموعة من الظروف المحيطة بالمرأة سعت الدولة الجزائرية إلى إعتماد إستراتيجيات تنموية مستحدثة نذكر منها التمكين الاقتصادي لأنه من أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في النسيج الاقتصادي ويجعل من التنمية أكثر مشاركة بين النساء والرجال عن طريق دعم المقاولة [1].

بالإضافة إلى اعتماد سياسات وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية وإعطاء لها الحق والدعم لإنشاء مشاريع مصغرة تساهم في عملية التنمية الشاملة.

كما أن تأسيس المرأة لمشروعها الخاص يمنحها فرصة كبيرة لممارسة التزاماتها وواجباتها كفرد فعال في العائلة أو كأم وربة بيت، وهذا من خلال زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية بالعمل في الأوقات التي تناسبها وفي الأماكن التي تستطيع التواجد فيها سواء في المنزل الذي تعيش فيه أو المنطقة التي تقطن بها مما يوفر عملا مفيدا للأسرة والمجتمع على حد سواء، إضافة إلى أن ما تتميز به المشاريع الصغيرة من سمات وخصائص يتناسب مع قدرات المرأة المالية والعملية [2].

ثالثا: العوامل السياسية:

لقد كان التغير السياسي في جزائر بعد الاستقلال يقتصر على كبار الثوريين وأعضاء حزب جبهة التحرير الوطني،

---

[1] – منيرة سلامي، إيمان بية، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر** "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 01.

[2] – نفس المرجع، ص: 06.

إذ يحل الرجل محل الآخر في التداول على السلطة وتسيير البلاد، بينما تظل شؤون الشعب على حاله دونما تغيير، سواء في عملية صنع القرار وتسيير البلاد أم في التأثير عليهم من خلال أنشطتهم ووظائفهم العليا الممارسة،

ولطالما كانت القرارات تصب في صالح إحترام البناء الاجتماعي وتهميش دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية على الرغم من منحها حق التصويت والاقتراع مبكرا سنة 1962 فيما مقابل التأكيد على فاعليتها في تعديل موازين القوى السياسية ضمن حيز الاختيار المشروع إذ تمثل ما نسبته أكثر من 40% من مجموع الهيئة الناخبة، وبالتالي العمل على كسب أصواتها أولوية وجهات معينة مكنتها من ضمان مكانها ضمن المراكز السامية في هرم السلطة العليا.

وفي هذا الصدد فإن الدولة الجزائرية كغيرها من الدول تسعى جاهدة في ظل مجموعة التحولات والتغيرات التي تعيشها إلى الاهتمام بالمرأة وتفعيلها سياسيا في مجتمعها والتي تساهم هي الأخرى في تنميته وتطوره من خلال تمكينها سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا ففي سنة 1994 صادقت الجزائر على إتفاقية محاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة ومساواتها مع الرجل، وإلى اليوم اعتمادها نظام الحصص النسبية في الانتخابات وتوسيع قاعدة المرأة في إتخاذ القرارات والمشاركة السياسية، في هذا السياق بالذات نجد أن التقدم المحرز في مجال تقدم المرأة تترجمه العديد من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية منها السياسة الوطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة، من خلال [1].

- إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية.
- إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء.
- تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة.
- وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف.

[1] – عائشة عبد السلام، مرجع سابق، ص: 14.

المبحث السادس: المرأة وقانون العمل في الجزائر

نظرا ولأن النظام الاجتماعي يتمثل في قوانين تحكم العلاقات الإنسانية، فالرعاية الاجتماعية في المجتمع تتمثل إلى مجموعة من القوانين فبذلك يكون دور الإنسان هو التلقي والفهم والطاعة ومحاولة الوصول إلى أفضل السبل والوسائل والبرامج لتطبيق القانون على أكمل وجه.

فكان على المرأة في القانون الجزائري أن تذعن للرجل وتخدمه لأن الأعراف فرضت هذا التدرج واعتبرته نظاما لا يجوز مخالفته إلى أن كسرت المرأة هذه القواعد ورفعت الستار عن الظلمة الحالكة التي كانت تعيشها وتخرج مطالبة بحقوقها والباب الأول الذي طرقته هو عالم الشغل، فدخولها له فتح الباب لها على مصراعيها لتصبح عاملة كاملة الحقوق مثلها مثل الرجل.

ومن هنا توالت القوانين تلوى الأخرى محدثة تطورا هائلا بحيث شجعت المرأة على الخروج للعمل ومساهمتها في المجهود الوطني على اعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع ولقد سمح تحرر المرأة الجزائرية الذي تبناه المشرع وناد به ميثاق الجزائر وأكنته الدولة إلى أغلب النساء بالتفتح على شخصيتها الأصلية وإثرائها، فشاركت بكل عزم وثقة في المعترك الاقتصادي والسياسي للباد، وأدى ذلك إلى الازدهار وتحقيق حياة أفضل[1].

كما أن المرأة الجزائرية منظمتها الخاصة هي الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات وكان أول انعقاد لمؤتمرها من 19 إلى 23 نوفمبر 1966 من أجل وضع برنامج شامل لتحديد طرف العمل وتهيئة نشاط أعمال المرأة ودراسة مشاكل المرأة والتعرف على أحوالها وأوضاعها بطريقة شاملة للمشاركة بكل نشاط في الحياة السياسية والاجتماعية التي تعنى بمصير الأمة[2].

---

[1] – Mallek Haddad : **Les femmes Algériennes,** Brochure éditée par les mistères de l'ufautir, s/d, pp. 29-30.

[2] – تاج عطا الله، **المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 89..

أولا: المرأة ومبدأ المساواة:

ولقد كتب (فرانس فانون) يقول أن الثورة طرحت كافة المشاكل ولقد تحسن الظروف الموضوعية للمرأة بشكل هائل فنالت حقوقها في الانتخاب والعمل والتعليم والتكوين المهني، وكما يجب على المرأة أن تدخل المعترك السياسي بكل نشاط وحزم لتجسيد المعنى الاشتراكي.

فمنذ فجر الاستقلال تسللت المرأة الجزائرية بشكل هائل إلى الحياة العملية وتسلقت إلى عدد من المناصب الإدارية وبرهنت شجاعة نادرة على قدرتها وكفائتها.

ولقد اكتسبت الحرية النسائية زحما جديدا واعتراف بشريعتها من قبل أعلى جمعية استشارية في العالم عن عقد الأمم المتحدة للمرأة في المكسيك عام 1975 ولقد اتسع التركيز الذي كان من قبل منصبا كليا على حقوق المرأة ليشمل إمكانات دورها في التنمية الاقتصادية الوطنية[1].

والمجتمع الجزائري كنظيره فقد مس التغير بعد الاستقلال قطاعات عديدة فالعلاقات الأسرية شهدت تغيرات على دور المراة التي أصبحت من حقها الإنتخاب والعمل والتعليم وتقلد المناصب السياسية ومن التغير ما مس ميدان العمل والعلاقات الإنتاجية وجميعها يرجع إلى الحركة التي طبعت في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية بعد الاستقلال[2].

وقد بدأت مواثيق المساواة بين المرأة والرجل تظهر بقوة لما كانت تعانيه المرأة من تهجير وبطش من طرف الرجل فعندما صدر ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 أقرو ونادى في مادته الأولى بمبدأ المساواة بين الجنسين ثم صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948، حيث أثار في مادته الثانية إلى عدم التفرقة بين النساء والرجال[3]. كما ركز ميثاق الجزائر على ما جاء به ميثاق طرابلس وتعرض لقضية جديدة هي المساواة بين الرجل

[1] – فؤاد مرسي آخرون، **التغيرات الاجتماعية: المجتمع والمرأة**، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1993، ص 155

[2] – محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 102

[3] – رشدي شحاته أو زيد، **إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، ص 13.

والمرأة إذ نص على أن المساواة بين المرأة والرجل يجب أن تكون أمرا واقعيا ينبغي على المرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي وبناء إشتراكية بالنضال في صفوف الحرب والمنظمات القومية والنهوض بمسؤولياتها كما جاء فيه يجب على المرأة أن تكون قادرة على وضع طاقاتها في خدمة البلاد بالمشاركة في النشاط الاقتصادي بحيث تضمن ترقيتها الحقيقية بواسطة العمل[1]، كما جاء دستور 1976 و 1889 بتعديلات مهمة طرأت عليه من أجل ضمان وتأييد مساهمة المرأة في الحياة المهنية وأكد حقوق المرأة وفتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين، وهذا ما نجده في المادة 42 سنة 1976 التي تنص على: يضمن الدستور الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية[2].

ثانيا: واجبات المرأة العاملة:

هناك متطلبات لها علاقة بالعمل توجد داخل العمل وأخرى خارجه.

أ)- إلتزامات العامل أثناء العمل: تتمثل أهم الالتزامات التي يجب على العامل التقيد بها داخل المؤسسة في القيام بالمهام المرتبطة بمنصب العمل، وتنفيذ التعليمات الصادرة عن السلطة، فيجب على أي عامل أن يؤدي بأقصى ما لديه من قدرات أداء الواجبات المرتبطة بمنصب عمله، ويعمل بعناية ومواظبة في إطار تنظيم العمل الذي يضعه المستخدم، وأن يساهم في تحسين التنظيم والإنتاجية [3].

ب)- إلتزامات خارج العمل: لابد على العامل أن يلتزم بالتفرغ للقيام بعمل واحد أي أنه يتعين على العامل أن لا يجمع بين منصبي عمل أو وظيفتين، وذلك لتكريس مجهوداته لخدمة المؤسسة وكما يتقيد العامل بالحفاظ على السر المهني داخل المؤسسة وخارجها،

---

[1] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، ميثاق الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، 1964

[2] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الجريدة الرسمية، 1989، ص 273.

[3] - محمد الصغير بعلي، نفس المرجع السابق، ص: 33.

وحتى بعد إنحلال علاقة العمل إذ لا يجب أن لا يفشي المعلومات المهنية المتعلقة بالتقنيات والتكنولوجيا وأساليب الصنع الخاصة بالمؤسسة إلا ما تقتضيه ضرورة الخدمة [1].

إن كافة الحقوق والالتزامات المتعلقة بالعمال هي نفس الحقوق التي تخضع لها النساء طبقا للمبدأ المعتمد في التوظيف والذي يتلخص في عدم التمييز بين العمال بأي سبب من الأسباب سواء على أساس الجنس، السن...إلخ إلا أن طبيعة التكوين الفيزيولوجي للمرأة من جهة ومتطلبات العادات والتقاليد والتربية الأخلاقية التي تفرضها تعاليم ديننا الحنيف من جهة أخرى، جعلت المشرع يخص المرأة العاملة بقواعد وأحكام خاصة والتي تتعلق بطبيعة ونوع الاعمال التي يجب أن تقوم بها كالأعمال الشاقة. أو التي تحوي على أخطار مضرة بالصحة أو تلك التي تنعدم فيها النظافة، كما يمنع تشغيل النساء في الأعمال الليلية إلا في الحالات الخاصة كالمناوبة في المستشفيات.

وعند تشغيلهم في الليل يجب أن يكون هناك ضمانات أن لا يتعرضن لأي خطر مادي أو أخلاقي (المادة 29 من القانون 90-11 تمنع تشغيل النساء في أعمال ليلية إلا بترخيص خاص بطبيعة النشاط وخصوصية المنصب)[2]. كما أن المرأة لها عطلة 14 أسبوعا متتالية وهي عطلة الأمومة و التي تستفيد من خلال المرأة لأداءات نقدية خاصة بالتأمين 100% من الأجر بعد التوقيف الفعلي عن العمل.

ثالثا: حقوق المرأة العاملة:

يستفيد الموظفون من نفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات، مهما كان جنسهم وسنهم مادامت مناصب عملهم متساوية.

1- حقوق الموظف:

يمكن رد الحقوق التي يتمتع بها العامل إلى مايلي (المادة 5 و 6) من القانون المتعلق بعلاقات العمل 90-11.

---

[1] – نفس المرجع، ص: 35.

[2] – أحمد سليمان، " **التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري** "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص: 136-137.

- الحق في المرتب (أجرة العمل).
- الحق في الحماية (المهنية، الصحية، الإجتماعية).
- الحق في ممارسة الحريات العامة (الحقوق الدستورية)[1].

أ)- أجرة العامل:

إن التشريع الحالي إكتفى بوضع القواعد الاساسية العامة ليحل أمر تفصيلها ومعالجتها إلى الاتفاقيات الجماعية، والتي تتكفل بهذا الصدد بيان...الأجور الاساسية الدنيا، التعويضات المرتبطة بالأقدمية والساعات الإضافية ظروف العمل بما فيه تعويض المنطقة، المكافآت المرتبطة ونتائج العمل (المادة 20 من القانون رقم 90-11).

كما يراعى عند تحديد الأجر الوطني المضمون تطور ما يلي:

متوسط الانتاجية الوطنية المسجلة الأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك وظروف الاقتصادية العامة (المادة 87 من القانون 90-11) [2] ويتكون الأجر من:

المرتب: ويشتمل على كل من الأجر الاساسي المهني على التصنيف المهني في المؤسسة ومختلف التعويضات والعلاوات المرتبطة بالإنتاجية، لتحفيز العمال من أجل زيادة الانتاج كما والاستناد على المردودية وتحقيق الأرباح.

الحماية: المواد (88، 89، 90 من القانون 90-11) ببسط تشريع العمل الجزائري الجديد حماية أجرة العامل وذلك بإقرار القواعد الاساسية التالية، الدفع المنتظم للأجر ومنع حجزه وإقتطاعه.

الحق في الحماية المهنية والصحية والاجتماعية (المادة 5-6 من القانون 90-11) فالعامل يتمتع بالأمن والترقية والتكوين المهني وفرض على صاحب العمل التزامات تتعلق بوقاية العمال من أخطار العمل، وتوفير الرعاية الطبية وقد أوجب المشروع تطبيق هذه

[1] – محمد الصغير بعلي، " **تشريع العمل في الجزائر** "، دار العلوم للنشر الجزائر، 2000، ص: 17.

[2] – نفسه، ص: 22.

الأحكام على جميع المنشآت بالقطاع الخاص، ووحدات القطاع العام والجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.

الحماية الاجتماعية: للعامل الحق في الخدمة الاجتماعية والضمان الاجتماعي فتسهيلا للحياة اليومية للعامل وأسرته تتكفل المؤسسة المستخدمة بتقديم خدمات إجتماعية في مجالات الصحة، السكن، الثقافة والتسلية...إلخ.

وتيسير الخدمات الإجتماعية يكون عن طريق ممثلين العمال عن طريق لجنة المشاركة أو المستخدمين بموجب إتفاقية تبرم بينهما.

كما نص المشرع أنه من حق العامل الأخذ بالضمان الاجتماعي طبقا للمنظومة التشريعية القائمة سواء في مجال التأمينات الاجتماعية (التأمينات على المرض، الولادة، العجز، الوفاة، أو التقاعد أو حوادث العمل والأمراض المهنية) [1].

ب)- الحق في ممارسة الحقوق العامة:

لأي عامل الحق النقابي والمشاركة في الإضراب وذلك من أجل الدفاع عن المصالح العامة والشخصية، فلقد كرس الدستور الحق النقابي حينما جعله مطلقا بأن نص على أن: " الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين (المادة 54 من الدستور كما جاءت أحكام القانون المتعلق بعلاقات العمل (المواد 39 إلى 113 من قانون 88-11) تنص على إنشاء لجنة مشاركة في كل مؤسسة، مبنية لكيفية تكوينها وصلاحياتها .

وتتكون لجنة المشاركة من مجموعة مندوبين عند المستخدمين بمكان عمل يحوي 20 عامل وينتخب المندوب من بين العمال البالغين 21 سنة على الأقل وجيزة سنة بالمؤسسة،

وتدوم مدة التمثيل 3 سنوات إلى أنه يستثني العمال الذين يشغلون مراكز وظيفية عالية أو لديهم علاقة بجهاز التسيير والإدارة (طبقا للمادة 97 من قانون 90-11) [2].

---

[1] – محمد الصغير بعلي، نفس المرجع السابق، ص: 28.

[2] – المرجع النفسه، ص: 30.

- الاطارات القيادية في المؤسسة (المدير، المسير، أعضاء مجلس الإدارة، مجلس الرقابة).
- العمال المسؤولون المتمتعون بسلطة التأديب.
- العمال الذين لايتمتعون بحقوقهم الوطنية.

ومن إختصاصات اللجنة المشاركة الحق في الإطلاع والإعلام وحول الوضعية العامة للمؤسسة (الانتاج والمالية)، مراقبة تمثيل الاحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة بتشريعات العمل (الضمان الإجتماعي، الأمن، النظافة، طلب العمل) كما لها دور في تسيير الخدمات الاجتماعية بالمؤسسة [1].

ج)- الحق في الغياب: هناك غيابات يتمتع بها العامل وتكون مدفوعة الأجر ونذكر منها :

- الغياب الخاص بالحج: له الحق في الحج مدة 30 يوم وتكون مدفوعة الأجر، أما بالنسبة للعمرة فليس له الحق في التغيب إلا إذا كانت في عطلة رسمية.

- التغيب بمناسبة عائلية: الزواج، إزدياد مولود، زواج أحد أبنائه، ختان، وفاة أحد الاقارب المباشرة للموظف.

- تغيب الأمهات الموظفات: للأم المرضعة الحق في التغيب لمدة ساعتين كل يوم إبتداء من يوم الولادة لمدة سنة وساعة واحدة للسنة الموالية ويكون الغياب أيضا مدفوع الأجر.

- التغيب للمشاركة في إمتحان أو تكوين[2].

---

[1] - نفس المرجع، ص: 31.

[2] - تقرير وطني، " **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** "، سنة 1998، ص: 04.

رابعا: الإطار التشريعي لعمل المرأة:

أ)- التشريع الدولي:

تشكل المواثيق والاتفاقيات الصادرة من الأمم المتحدة وما يعرف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو قانون له قوة إلزامية قانونية يترتب عليها حماية تلك الحقوق سواء وقت السلم أو الحرب من دائرة السيادة القومية للدول لتصبح شأنا دوليا [1].

وقد تكرس حق العمل بالنسبة للنساء في أغلب النصوص العالمية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعتبر أول وثيقة تصدر في شأن تقرير حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية في سنة 1948 وكل المواثيق والاتفاقيات الدولية الصادرة بعده [2].

أكدت الوثائق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان مبدأ عالمية حقوق الإنسان وشموليتها وأكدت أن التمتع بهذه الحقوق يجب أن يمارس على قاعدة المساواة التامة دون أي شكل من أشكال التمييز والتفرقة على أساس اللون، العنصر، الجنس، اللغة، الدين، الرأي، الأصل الإجتماعي، الثروة، المولد وأي وضع آخر، وقد أكدت عدة مواثيق على أهمية مساواة المرأة بالتمتع بحقوقها الإنسانية حرياتها الأساسية في عدة مناسبات وإعلانات دولية.

خصصت بعضها وتوسعت في بعضها الحقوق العينية كالحقوق الصحية أو الحق في التعليم أو في مجال العمل وفي حرية إختيار المهنة، وفي شروط عمل عادلة ومرضية والحماية من البطالة، كما أكد على الحق بأجر متساوي على العمل المتساوي لجميع الافراد دون تمييز، بالإضافة للحق بدخل ملائم يكفل للعامل ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد تم تأكيد مبدأ مساواة الذكور بالإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

---

[1] – سهير عبد المنعم إسماعيل، " **العولمة وقضايا المرأة والعمل** "، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، جامعة عين الشمس، مصر، 2003، ص: 27.

[2] – « **Droit de l'Homme et applications des lois** », Manuel de formation a l'intension des services de police, Nation Unies, New York et Genève, 1997, P : 56.

بالإضافة إلى الحق في العمل وضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية هذا الحق بما في ذلك توفير برامج التوجيه والتدريب التقني والمهني، وكما أكد على ضرورة ضمان ظروف عمل تكفل السلامة والصحة وأهمية تساوي الجميع في فرص الترقية داخل عملهم إلى مرتبة أعلى ملائمة دون إخضاع ذلك لأي اعتبار الكفاءة والأقدمية.

ولقد نص المؤتمر الدولي العالمي لحقوق المرأة فيينا 1993، إلى ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق وقد توج هذا الاهتمام بالمؤتمر العالمي الذي عقد في بيجين عام 1995 وكذلك إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979 وقد وافق على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية 93 دولة.

وفي عام 1979 صدرت الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة رقم 05 والتي أقرها مؤتمر العمل العربية في دورته الخامسة، ومن أبرز بنود هذا الاتفاق هو تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في كافة التشريعات التي تشمل الاحكام المنظمة للعمل في كافة القطاعات وضمان تكافؤ الفرص في كافة مجالات العمل، ومراعاة عدم التفرقة بينها في الترقي الوظيفي وضمان مساواتها في كافة شروط وظروف العمل وحصولها على الأجر المماثل وفرصتها في التعلم والتوجه والتدريب المهني [1].

ب)- التشريع الجزائري للوضع القانوني للمرأة.

يتكون الإطار المرجعي للوضع القانوني للمرأة في الجزائر من النصوص الدولية والإقليمية التي إنضمت إليها الجزائر إلى جانب النصوص الوطنية وهي الدستور والقوانين والنظم التي لديها أثر مباشر على وضع المرأة. وإن المراجع المؤكدة للاستراتيجيات الوطنية التي أعدتها **MDCFCF** بالشراكة مع المجتمع المدني حسب مسار معتمد يركز على إستراتيجية إدماج المرأة **SNAFM** ومخطط العمل الوطني لإدماج المرأة **PANPIF** والإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والإستراتيجية المعنية بالطفولة والإستراتيجية

[1] - عادل محمد زايد، مرجع سابق، ص ص: 504-505.

الوطنية للعائلة بصدد الاعداد تستلهم من قيم ومبادئ الدين والدستور والتوجهات السياسية لرئيس الجمهورية [1].

ويترجم تشريع العمل أحكام الدستور الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل وتنص المادة 55 من الدستور على أنه لكل المواطنين الحق في العمل ويضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية والأمن والنظافة،وتنص المادة 05 من القانون المتعلق بالخدمة المدنية منع أي تفرقة بين الجنسين في ميدان العمل وكما تنص المادة 84 من القانون المتعلق بعلاقات العمل الحق في العمل لأي كان ومهما كان جنسه[2].

إن المساواة على أساس النوع وحماية المرأة من كل أشكال العنف مكرس بمقتضى المادة 29، وتنص المادة 31 على أن تستهدف مؤسسات الضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الانسان وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة الفعلية في الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنص المادة 51 على أن يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون وتنص المادة 05 على أن تحظى الاسرة بحماية الدولة والمجتمع [3]. ومن قوانين العمل نجد القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل وفي الفقرة الأولى من المادة السادسة على حق العامل في إطار علاقة العمل في التشغيل الفعلي، وأضاف في الفقرة الثانية من نفس المادة على حق العامل في الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على أهليتهم وإستحقاقتهم.

وكما جاء في القانون رقم 78-12 في مادته السابعة التي نصت على أن: " العمال سواسية في الحقوق والواجبات يتقاضون عن العمل الواحد أجور متماثلة وينتفعون بمزايا

---

[1] – تقرير حول تحليل الوضع الوطني، " **الحقوق الانسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي** "، برنامج ممول من طرف الاتحاد الاوروبي، الجزائر، 2008-2011، ص: 34.

[2] – تقرير حول الوضع الوطني، مرجع سابق، ص: 21.

[3] – نفس المرجع، ص: 34.

واحدة إذ تساوو في التأهيل والمردود ". ولقد نص القانون رقم 82-06: " أنه لايجوز إستخدام النساء في أشغلال خطيرة أو عديمة النظافة أو مضرة بصحتهن ".

وقد حدد المشرع الجزائري في قانون العمل في مواده 33-34-35-46 حالات إستفادة العامل الجزائري سواء كانت أنثى أم ذكر في أيام العطل والراحة القانونية فخص في مادته 33 يوم العطلة الأسبوعية كيوم قانوني وهو يوم الجمعة. وتنص المادة 55 من قانون العمل رقم 90-11 على أنه: " تستفيد العاملات خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به، ويمكنهم الاستفادة أيضا من التسهيلات حسب الشروط المحددة في التنظيم الداخلي للهيئة المستخدمة [1].

المبحث السابع: آثار عمل المرأة على العلاقات الأسرية:

لقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل المساواة بالرجل والحصول على أجر أخر نظير هذا العمل. هذا الأخير الذي يؤثر على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية في العصر الحديث يفسح المجال أمام أسئلة عديدة تتعلق بعمل الزوجة مثل: ماهي آثار عمل المرأة المتزوجة على تغير حال الأسرة ؟ هل إلتحاق الزوجة بالعمل يكون لتعاسة الاسرة وإحتمال وقوع الطلاق بين الزوجين ؟ هل يتعرض الأطفال الذين تعمل أمهم إلى الانحراف أو المشاكل الشخصية ؟ وماهي طبيعة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة التي تكون الأم فيها عاملة ؟

كان لخروج المرأة للعمل أثره على عدة نواح أهمها التغير في حجم الأسرة وكذلك في العلاقات الزوجية هذا فضلا عن آثار إشتغال الأم على أطفالها كما أن من نتيجة عمل المرأة حدوث بعض التغيير في القيم والاتجاهات المعروفة. أما بالنسبة لحجم الأسرة فإن

[1] – سليمة زعرور، " **الحماية القانونية للمرأة العاملة في قانون العمل** "، رسالة ماجستير في القانون، فرع المؤسات، جامعة الجزائر، 1991، ص: 148.

العلاقة بين حجم الأسرة وعمل الأم ليست علاقة بسيطة بسبب الكثير من العلاقات المتشابكة وخاصة بالنسبة للوضع الإجتماعي والاقتصادي للمرأة المشتغلة [1].

أولاً: آثار عمل المرأة على الطفل:

إن المشاكل التي تتعرض لها الأم العاملة وأطفالها تعتمد أساسا على نوعية المرأة ذاتها، ونوع العلاقة التي تقيمها معهم، ونوع الرعاية التي تقدمها لهم، و مدى إستمتاعها بعملها.

وفي هذا الصدد يقال أن عمل المرأة يقدم للأطفال فرصة للتعاون والتعلم في المنزل والاعتماد على النفس، أو تفرض عليهم أعباء ثقيلة لايتحملها إلا البالغين. وإذا حكمن على المرأة العاملة والأم الإدانة كما يفعل الكثيرون فنحن نتهم ظلما عددا كبيرا من النساء اللائي لاتقدم لهن الظروف بديلا للعمل. ومن الجدير بالذكر أن وجود الأم في المنزل لا يضمن نجاح علاقتها بزوجها وأطفالها، وهنا يرى الكثيرون أن الوقت الطويل الذي تقضيه الأم مع أطفالها ليس دليلا على " الأمومة الصالحة " لأنه إذا كانت المرأة رغبة شديدة في الإلتحاق بالعمل وتشعر أن أطفالها يعوقونها عن تحقيق ذلك فإن علاقاتها بهم قد تتأثر سلبا إلى حد كبير [2]. وقد يتوقع البعض أن أطفال الأم التي تعمل خارج المنزل يختلفون عن أطفال الأم غير المشتغلة، وذلك بإفتراض أن المشتغلة تختلف عن الأخرى في إتجاهاتها نحو تربية الطفل وفي تدريبها على ذلك، ولكن المشاهدات والبحوث لا تدعم هذا الافتراض وأكد هذا بحث " **بيترسون** " إذ لم يجد فروقا في العلاقات بين الأم والإبن بالنسبة لمجموعتي الأمهات المشتغلات وغير المشتغلات.

وقد تعرضت بحوث أخرى للقلق والذنب الذي يميز الأمهات العاملات فقد لاحظت " **كليجر** " أن المفحوصات من الأمهات المشتغلات أظهرت قلقا وإحساسا بالذنب بالنسبة لأطفالهن كما قررت أنهن يملن للتعويض عن غيابهن بالمحاولة الشديد ليكون أمهات صالحات كما بين " فيشر " أيضا أن كثيرا من الامهات المشتغلات يحاولن بشدة أن يثبتن

---

[1] – كاميليا عبد الفتاح، مرجع سابق، ص: 84.

[2] – سناء الخولي، " **الأسرة والحياة العائلية** "، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص: 99.

لأنفسهن ولأقاربهن أنهن لم يهملن أطفالهن وأنهن يقضين معهن ساعات فعلية أكثر مما تقتضيه في المتوسط ربات البيوت. وقد بين كل من " **لويل و بروشينال** " أن البيوت التي فيها الأم تعمل تميل إلى تفضيل طرق نظامية حاسمة وتشجيع أطفالها على الإستقلالية ،

كما بين " **هوفمان** " أن إتجاه الأم المشتغلة نحو النظام يتوقف على إتجاهها نحو العمل فالأمهات المشتغلات اللائي ستمتعن بعملهن كن أقل شدة في إتباع النظام ليستخدمن وسائل سيطرة وسلطة مع أطفالهن اقل من الأمهات غير المشتغلات.

ونشر هنا إلى بحث هام قامت به **الدكتورة** " **بثينة قنديل** " في دراستها للمقارنة بين أبناء الأمهات المشتغلات وغير المشتغلات من حيث بعض نواحي شخصيتهن وقد إنتهت إلى النتائج التالية:

1- تكيف أبناء المشتغلات يقل كلما زاد غياب الأم اليومي عن خمس ساعات.

2- للمستوى الاقتصادي والإجتماعي أثره على تكيف الأبناء عندما تكون الأم مشتغلة وكلما إرتفع المستوى كان التكيف أفضل.

3- درجة تعليم الأم ليس له أثر في تكيف الأبناء إذا قارنا بين أبناء الأمهات المشتغلات اللاتي نلن تعليما متوسطا وتعليمًا عاليًا، ولكن الأثر واضح عندما نقارن بين الأمهات المتعلمات واللائي لم ينلن أي قسط من التعليم.

4- لم يظهر البحث أن لنوع الأم البديلة تأثيرًا على تكيف الأبناء فلا يوجد فرق بين الأطفال الذين كانوا يتركون في رعاية الأقارب وأولئك الذين كانوا يتركون في رعاية الخدم.

5- أبناء المشتغلات أكثر طموحا من غيرهم.

وفي بحث لتحديد مدى العلاقة بين مشاغل المرأة المتزوجة الخارجية وبين عملية تخطيط الإنجاب تبين أن عدد أطفال النساء المشتغلات أقل من عدد أطفال الأمهات المشتغلات بالنشاط الاجتماعي وأن كلا من السيدات من هذين الفريقين يرغبن في عدد اقل من الاطفال إذا ما قورن بالنساء غير المشتغلات بأي عمل خارجي.

ثانيًا: آثار عمل المرأة على علاقتها بزوجها:

من المحتمل أن نتوقع حدوث تغيير في العلاقة الزوجية داخل الأسرة التي تعمل فيها الزوجة، بحيث يتضح وجود إختلاف بين هذه الأسر وبين الأسر التي لا تعمل فيها الزوجة خارج المنزل. وقد أجرى الكثير من الأبحاث لتقييم التوافق الزواجي ببين الزوجات المشتغلات ومن بينها التي قمت بها جامعة كولومبيا عن مشاكل الامهات العاملات حيث تبين فيها أن ثلثي مجموعة الزوجات العاملات يشعرن بأن صحبتهن لأزواجهن تحسنت وسعدت نتيجة خروجهن للعمل.

وقد قام " **لوك** و **ماكبرانج** " ببحثين عن التوافق الزواجي على أزواج " زوج و زوجة " في أسر تعمل فيها الزوجة وأسر أخرى لا تعمل فيها الزوجة، كما تضمن هذان الباحثان مفحوصات ممن لديهن أطفال وأخريات ليس لديهن أطفال:

وكانت النتيجة عدم إختلاف بين متوسط التوافق الزواجي في كل من المجموعتين ويعتبر بحث " **فيشر** " في نيويورك عن العلاقات الزوجية بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات هو أقوى وأدق هذه الابحاث الأولى التي ظهرت في مجال المرأة المشتغلة.

وتشير دراسة إجتماعية بعنوان " **إشتغال المرأة وأثره في بناء الأسرة ووظائفها** " إلى النتائج التالية:

❶- إن إشتغال المرأة لم يؤثر في رئاسة الرجل للأسرة، فلم تتول المرأة هذه الرئاسة إلا في حالة غياب الزوج فقط.

أصبح دور المشتغلة أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية، كما إزدادت نسبة الحالات التي إنفردت فيها بهذه السلطة، بينما تناقصت حالات إنفراد الرجل بها، وهذه النتيجة أكدت الفرض القائل بأن إشتغال المرأة أدى إلى إزدياد نفوذها في الأسرة.

❷- إزدادت كفاءة الأسرة في أدائها لوظيفة التنشئة الإجتماعية من ناحية إزدياد التعاون بين الزوجين في تربية أبنائهما وإضطرار الأبناء الاعتماد على أنفسهم وتحمل بعض

المسؤوليات مما يهيء لهم فرصا أفضل للنمو السليم، غير أن تعرض الأطفال للإهمال أثناء غياب الأم في عملها يمثل من ناحية أخرى عجز الأسرة عن أداء أهم وظائفها.

كما تؤكد نتائج دراسة " **لي Lee** : **(1977)** على وجود علاقة إيجابية بين العمل والرضا الزواجي. ونستدل على هذه الايجابية من خلال موافقة أزواج العاملات لالتحاق زوجاتهن بالعلم مبررين ذلك بـ:

1- المرأة العاملة قادرة على تحمل المسؤولية ومواجهة الصعاب.

2- المرأة العاملة أقدر على مساعدة زوجها في الإنفاق على الأسرة.

3- إن عمل المرأة يساعد على رفع مستوى معيشة الأسرة.

4- العمل حق لكل مواطن بما في ذلك المرأة.

5- تعمل المرأة لتشغل وقت فراغها.

6- عمل الزوجة ضمان لمستقبل الأسرة والأولاد.

ويؤيد ذلك التغير التقني وما أتاحه من إمكانيات وتقنيات قد أعانت الأسرة على التغلب من حيث الوقت والجهد في إدارة الشؤون المنزلية، الأمر الذي خلق ظروفا ملائمة لقيام المرأة بعمل مستقل عن عمل زوجها خارج المنزل, ومعنى هذا أن تغير الأسرة بتأثير التكنولوجيا وفي ظروف ملائمة سوف يؤدي إلى إتساع نطاق عمل المرأة ليصبح ظاهرة في المجتمع، وإذا وسعنا مفهوم العمل ليشمل القيام بأي عمل إنتاجي أو له طبيعة إقتصادية من زاوية الأسرة، فإن كل الزوجات هن عاملات بالفعل.

أما دراسة " **سيرز و جالمبوز Sears et Galambos** " عام (1992) فوجدت أن المرأة العاملة تمر بضغوط عمل أكبر، ولديها ضغوط نفسية أكبر، وتكيف زواجي بصورة أقل وأن ظروف العمل الجيدة مثل عدم وجود أعمال إضافية يمكن أن تنعكس بصورة إيجابية على العلاقات الأسرية.

وفي دراسة " **فانوي و فيليبر Vannoy et Philper** " (1992) عن: "عمل الزوجة وجودة الزواج" تبين أن عمل المرأة ليس له تأثير على نوعية الزواج بقدر ما لاتجاهات

الجنسين تجاه الدور على نوعية الزواج وأن العامل المؤثر الأكبر على نوعية الزواج بالنسبة للزوجين هو القدرة على إعطاء المساندة والدعم.

المبحث الثامن: الواجبات الأسرية والمهنية للمرأة العاملة:

أولاً: واجبات المرأة الأسرية (تقليدية):

حين تتزوج الفتاة تتغير طبيعة حياتها وطبيعة مسؤوليتها، وتتداخل أدوارها ضمن الأسرة وتتشابك. في البداية تكون زوجة مسؤولة،

في حين تصبح أما تصبح عليها مسؤولية العناية بالأطفال وتربيتهم فتكون مسؤوليتها مرتبطة كربة أسرة هنا تنقسم مسؤوليات المرأة المتزوجة إلى:

أ- واجبات المرأة كزوجة:

المرأة العربية كانت ولايزال وجودها مستمد من وجود الرجل، كما إن وجودها في حياة الرجل مرتبطا بتأمين الاستقرار والراحة له، وعلى هذا الاساس تبدأ التربية منذ طفولتها بشكل عام وهذه التربية تختلف بإختلاف موضع الطبقة الإجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة.

بشكل عام التنشئة في الأسرة هي الأساس في إعداد الفتاة لتصبح زوجة في المستقبل تقوم بما عليها من مسؤوليات وتؤدي ما عليها من واجبات.

ب- مسؤوليات المرأة كأم:

نجد أن التراث الحضاري والثقافي في المجتمع يتوارث من جيل إلى جيل من خلال الأسرة عبر ما تزرعه الأم من قيم إجتماعية في أبنائها عند تربيتها لهم.ومسؤولية المرأة كأم، اي كمربية ومنشطة للأطفال تنطبق على كافة نساء الأرض.

وعليه تعتبر الأم من أهم العناصر الفاعلة في عملية التربية، حيث يقع على عاتقها العبء الأكبر في إعداد وتكوين الأجيال الصاعدة وتربيتهم جيدا حتى يصبحون عماد بناء المجتمع [1].

[1] – عبده سمير، " **المرأة العربية بين التخلف والتحرر** "، دار الأفاق للنشر، بيروت، 1980، ص: 68.

ثانيا: واجبات المرأة المهنية:

حظيت المرأة العربية بشكل عام بمسؤوليات عالية من الرعاية والإهتمام إذ أتيحت لها الفرص الكثيرة والمتعددة فتحت لها قنوات واسعة للدخول إلى سوق العمل وشغل مختلف الأعمال والوظائف، وذلك نتيجة إلى الإقبال الشديد على تعليم المرأة وتأهيلها.

ومن هنا أثبتت المرأة مند دخولها إلى مجال العمل قدرتها وصلاحياتها للقيام بواجبات ومسؤوليات المهنية كالآتي:

أ- مسؤوليات المرأة العاملة وحدة إقتصادية فاعلة:

من مميزات المرأة العاملة قدرتها على الجمع بين أدوار متعددة فهي أم و زوجة إضافة إلى ذلك عملها في مواقع الإنتاج، فهي بهذا تتحلى بمزايا عديدة منها: التنظيم للوقت والجهد والاستثمار لكل ظروفها ومكوناتها حياتها الشخصية والعامة. وزيادة على ذلك خبرتها وتعمقها علاقاتها مع الآخريين.

ب- مسؤوليات المرأة العاملة تجاه نفسها في موقع العمل:

إن تحرر وإستقلالية الرأي وإثبات الذات وإلغاء التبعية عن طريق الاستقلال الاقتصادي كلها من دوافع المرأة للخروج إلى العمل، وهذا يرتب على المرأة مسؤولية التعلم والتدريب للنجاح في عملها.

إن مسؤولية المرأة تجاه عملها لا تقل عن مسؤوليتها تجاه أسرتها، كما إن أداء مسؤوليتها في المجالين بكفاءة عالية يعني السير نحو تطوير المجتمع وتقدمه [1].

[1] – أميمة فؤاد مهنا، مرجع سابق، ص: 245.

المبحث التاسع: المشاكل والصعوبات التي تواجه المرأة العاملة:

إن خروج المرأة إلى العمل قد ينتج عنه مشاكل وتتأثر به الاسرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فبداية مشاكله قبل الزواج تقتصر على التكييف مع الحياة الوظيفية، أما بعد الزواج فتكون أعباء المرأة اكثر من الرجل، كما أن بعض الرجال ينظرون إلى عمل المرأة على أنه دخل مادي ويجب أن يتحكم في هذا الدخل، مما يؤدي إلى الصراع بين الزوجين وبالتالي زيادة في معدلات الطلاق ومظاهر التفكك الاسري فالأسرة لم تتأقلم مع التغيير الذي طرأ على أدوار أعضاء الأسرة، قد أصبحت الزوجات العاملات أكثر إستغلالا من الناحية الاقتصادية وتستطيع الاعتماد على دخلها لتحقيق أغراضها فلم يعد الطلاق يهمها أو عقبة في طريقها، بل جعلها تجزم أنها والرجل متساويان في القدرات والمهارات وبإمكانها التفوق عليه في مجالات معينة، مما أدى إلى تأخر سن الزواج لدى الطرفين خاصة المرأة [1].

وأهم المشاكل التي تواجه المرأة العاملة هي:

هناك أعمال غير ملائمة لطبيعة المرأة مما يصعب عليها التوفيق بين عملها والآسرة ويتطلب ذلك تدعيم حماية الأمومة والتوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية وأيضا توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل إعانات الأمومة ورعاية الأطفال سواء للأم العاملة أو الزوجة العاملة المؤمن عليه[2].

---

[1] – مصطفي العوقي، " **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري** "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2003، ص: 143.

[2] – " **منظمة العمل الدولية السنوي حول إحصائيات العمل لسنة 2003** "، فصل المرأة في الإدارة، الصادر عن مكتب العمل الدولي، بيروت، ص: 15.

وأهم المشكل التي تواجه المرأة العاملة هي:

أولا: العنف:

العنف هو الإيذاء باليد أو اللسان، بالفعل أو بالكلمة، في الحقل التصادمي مع الآخر أنه بالدرجة الأولى حالة تدرس بذاتها، ولكنها غير مستقلة عن موجباتها ومبرراتها ومسارها التاريخي، وبالدرجة الثانية حالة مركبة من حيث ظهورها وأدائها وترابطها [1].

تعاني المرأة العاملة في الغرب من مشاكل عدة تهدد حياتها وأنوثتها وما نسمعه كل يوم من تقارير إخبارية وأخبار من ملفات القضاء، تفيد بزيادة جرائم الاغتصاب والتحرش الجنسي بشكل يومي...بالإضافة إلى مشاكل صحية كثيرة تعترض سبيلها في العمل، والتي من شأنها التأثير على فسيولوجية جسمها وطبيعتها الأنثوية، حيث سجلت حالات كثيرة من تضرر العاملات في المصانع وفقدانهن لكثير من المميزات التي تعتبرها المرأة رمزا لأنوثتها كالإخصاب والولادة، إضافة إلى مشاكل تربوية التي تتعلق بتربية الاطفال ورعايتهم في كنف الأم، هذه الرعاية التي تكاد تختفي في هذه البلدان مما ينذر بكارثة إجتماعية تربوية، تظهر على شكل تفكك الأسر وإنتشار حالات الطلاق، والعزوف عن الزواج، الذي هو أساس المجتمع وبنيته الأساسية [2].

سعت الجزائر إلى مجهودات واسعة حول القضاء على ظاهرة العنف وذلك من خلال توقيعها على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية، التي تنص على محاربة العنف والتمييز ضد المرأة وأيضا قامت الدولة بإنشاء هياكل خاصة بإستقبال ضحايا العنف من أجل معالجتهم نفسيا وإدماجهم إجتماعيا وإقتصاديا.

ويعرف العنف بشتى أنواعه في المجتمع الجزائري إرتفاعا ملموسا، لعدة اعتبارات منها الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في وقت سابق.

---

[1] – جمال معتوق، " **مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي** "، إبن مرابط للنشر، الجزء الأول، الجزائر، 2008، ص: 23.

[2] – " **مجلة الجزيرة** "، العدد 38، الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1424 هـ، الرياض، السعودية، ص: 18.

وإيمانا من الجزائر بأن الحد من ظاهرة العنف يستلزم وضع برنامج وطني شامل يعبر عن إستراتيجية واضحة وقادرة على رفع كل أشكال الظلم والتمييز خاصة ضد المرأة ويكرس ثقافة حقوق الإنسان بكل أبعادها تم في إطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إستراتيجية وطنية لحماية النساء اللواتي هن في وضع صعب والتكفل بهن، بالتشاور والمشاركة بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من الهيئات النظامية أو من الهيئات الرسمية.

حيث كان أول عمل ميداني لها ممثل في بعث تحقيق وطني حول إنتشار العنف في أوساط النساء الجزائريات، وخاصة العاملات منهن حيث إنطلق في جويلية 2006، معتمدا على عينة تشمل 2000 إمرأة من مختلف الشرائح [1].

ثانيا: العنوسة:

إن ظاهرة العنوسة أصبحت من أكثر الظواهر إنتشارا، وبعدما كانت الدول العربية من الدول التي تعرف بالزواج المبكر مقارنة مع نسبة العزاب والعوانس، عرفت في الآونة الاخيرة إرتفاعا ملحوظا في متوسط العمل عند الزواج الأول لدى كلا الجنسين.

" تعتبر ظاهرة العنوسة من أحنك المشاكل التي تعانيها المرأة العاملة في مختلف الدول العربية، والجزائر من الدول التي تعرف إرتفاعا لافتا لظاهرة العنوسة " [2].

حيث تشير الأرقام المتوفرة من خلال إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء وما تنشره الصحف الوطنية إلى وجود 11 مليون فتاة عانس، في الوقت الذي تدخل العنوسة سنويا 200 ألف فتاة، ويوجد ضمن 11 مليون عانس قرابة 5 ملايين فوق سن الـ 35 سنة، وأمام تنامي أعداد العوانس بات يطلق بعض المتابعين لهذه الظاهرة إسم " دولة العوانس " على هذا العدد الكبير منهن إذا ما تمت مقارنة مستوى العنوسة في الجزائر بنظيراتها في بعض

---

[1] – " **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** "، بيجين + 15، منشورات الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2009، ص: 12.

[2] – " **مجلة الجزيرة** "، نفس التقرير، ص: 14.

البلدان العربية، حيث يفوق عدد عوانس الجزائر عدد سكان ليبيا، بل يفوق عدد 5 دول خليجية مجتمعة.

إن المرأة عرفت تغيرا ملحوظا بعدما كانت مكانة المرأة تقتصر على دورها كأم وزوجة أصبحت في الوقت الحالي تبحث عن أدوار جديدة وتسعى لإثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل، الأمر الذي يؤخر من سن زواجها [1].

ثالثا: مشكلة إندماج المرأة العاملة:

منذ الاستقلال إهتمت الدولة الجزائرية بالمرأة وخاصة العاملة وأهمية مشاركتها في كافة مسارات التنمية والتطور، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي.

" إن التقدم المحرز في مجال المرأة العاملة تترجمه عديد المؤشرات الايجابية منها اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة، من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي، حيث جاء في برنامجها لسنة 2007.

– إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء، من خلال وضع إستراتيجية وطنية.

– وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب، سواء في المدن أو الأرياف.

– إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية.

– مكافحة العنف ضد النساء، وتقليص هذه الظاهرة من خلال إتخاذ إجراءات للتكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية.

[1] – أمال بن عيسى، " **ظاهرة العنوسة في الجزائر** "، رسالة ماجستير، جامعة البليدة الجزائر، 2008، ص: 83.

2- الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة:

فعمل المرأة خارج البيت يخل ببعض الواجبات الاسرية الملقاة على عاتقها خصوصا إذا كانت متزوجة ولديها أطفال، إضافة إلى مشكلات مهنية تعترضها تحول دون قيامها بالعمل بصورة إيجابية ومن بين أهم هذه المشكلات:

أولا: التناقض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية: إن المهام الاسرية الملقاة على عاتق الزوجة تتطلب منها المزيد من الجهود وتخصيص الأوقات الطويلة والسهر على راحة الأطفال والتضحية بأوقات الفارغ والترويح، ولكن واجباتها لا تقف عند تحمل المسؤوليات الاسرية فقط، فهي مسؤولة أيضا عن الواجبات الوظيفية والمهنية التي تؤديها المرأة خارج البيت وعدم مساعدة الزوج لها بسبب القيم والمواقف التقليدية السائد ةفي المجتمع والتي لا تحبذ الرجال القيام بهذه الاعمال.

ثانيا: تربية الأطفال: تعاني المرأة العاملة من مشكلات أسرية أخرى تتعلق بتربية الأطفال، فقضاء المرأة لساعات طويلة في العمل خارج المنزل يعرض الأطفال إلى الإهمال وسوء التربية ناهيك عن قلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت وحدهم، وهذا القلق لا يساعدها على التركيز على العمل المناط بها مما يسبب إنخفاض إنتاجيتها، وفي معظم الحالات تتعرض لمشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها ويشرف عليهم ويلبي متطلباتهم خلال فترة خروجها إلى العمل.

ثالثا: تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة: هناك مشكلة أسرية أخرى تتعرض لها المرأة العاملة وهي مشكلة سوء وتوتر علاقتها الزوجية، وذلك من جراء غياب المرأة لساعات طويلة عن البيت وتعرضها للإرهاق والتعب والملل بسبب إنشغالها بأداء الواجبات الوظيفية والمنزلية في آن واحد وعدم قدرتها على تقديم العناية المطلوبة للزوج والأطفال

رابعا: مشكلة مواظبة المرأة على العمل: إن وجود المرأة في مكان عملها خلال الساعات المخصصة للعمل ضروري لممارسة دورها في العملية الإنتاجية حيث أن غياب

المرأة عن العمل بصورة متقطعة او دائمة يؤثر في الانتاج كمًا ونوعًا، والغياب هو إنقطاع ضروري عن العمل يحدث بصورة غير متوقعة [1].

خامسا– الأمية:

تمثل الأمية العقبة الاساسية لتقدم المرأة، ففي أي مجتمع تحدد آحلام وآمال المرأة في تحسين ظروفها الحياتية والاقتصادية والأمية هي أحد العوامل الاساسية التي تحتاج مواجهة لرفع مستوى الحياة [2].

[1] – إحسان محمد الحسن، " **علم الإجتماع المرأة** "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 79.

[2] – حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص: 97.

خلاصة الفصل:

لقد إقتحت المرأة كل مجالات العمل وقد ساعدها على ذلك فتح كل مجالات التعلم أمامها، وترتب على تطور تعليم المرأة وزيادة الكمية في عدد المتعلمات أتاحت فرصة التعليم التقليدية البعيدة عن المشاركة الفعلية في الإنتاجية وإقتصرت قوى العمل على الاعمال الكتابية والذهنية، وأصبحت المرأة بذلك اليوم تشارك في كل مجالات الحياة العملية والنظرية مما أدى إلى إزدياد خبرة المرأة مما إنعكس إيجابًا على قدرتها على التحملّ ولعقلانية في معالجة ما يعترضها من صعوبات.

كما أدى عمل المرأة على مكاسب كبيرة أخرى فضلاً عن الاستفادة من نصف المجتمع في المشاركة في مجالات الحياة فإن إشتغالها قد ساهم في إرتقاء العلاقات الانسانية وأصبح للمرأة كيان مستقل.

كما أن خطط التنمية الهادفة إلى تحقيق التقدم والتطور تحتاج إلى تكريس كافة الجهود والطاقات والإمكانيات للوصول إلى غاياتها فالمرأة معنية بعملية التنمية إلى جانب الرجل ومسؤولياتها في التنمية تشمل العمل بجدّ إلى جانب تربية الأولاد وإعداد الأجيال القادمة.

الفصل الرابع

المكانة الاجتماعية للمرأة والبناء القيمي والثقافي للمجتمع

تمهيد:

إن عالم المرأة اليوم ليس هو عالم الأمس فبفضل التربية والتعليم والعمل تغيرت أوضاعها ومكانتها في المجتمع فتزايد عدد المتعلمات والعاملات، وصارت المرأة في البلدان العربية تشارك إلى حدٍ كبير في الحياة العامة، كما تراجعت جزئيًا سلطة العادات والتقاليد الذي كان يكبّلها ويحدد دورها ومركزها الاجتماعي، فقد إستطاعت إقتحام ميادين جديد كانت في السابق حكرًا على الرجال فقط، وتغيرت بذلك صورتها الاجتماعية في ظل الاتجاهات والأنساق القيمية الموروثة.

ومنه فقد إتسم وضع المرأة العربية المعاصرة بالتغير المادي والثقافي وظهر ما يسمى بالهوة الاجتماعية والتي كان لها الأثر الكبير على تغير مركز المرأة الاجتماعي خصوصًا في مشاركتها في عملية التنمية الاجتماعية وفي تغيير دورها ومكانتها الاجتماعية.

وكانت أسباب هذه الهوة الاجتماعية متعددة وقائمة في التطور التاريخي للمجتمع نفسه ويمكن إرجاع بعضها إلى قوة تمسك المجتمعات العربية بالعادات و التقاليد و التشبث بالقديم على حساب الجديد، هذا من جهة، ويمكن إرجاع أسباب هذه الهوة إلى البنية الابوية للمجتمع العربي من جهة أخرى، إضافة إلى المتغيرات التاريخية والدينية والتربوية والسياسية والتي لعبت دورًا في التغير من أوضاع المرأة في المجتمعات العربية.

المبحث الأول: ماهية المكانة الاجتماعية:

أولا: مفهوم المكانة الاجتماعية:

يقترن مصطلح الدور مع مصطلح المكانة الاجتماعية فقد ذكر " **رالف لنتون** " أن المكانة هي وضع في نمط معين مؤلف من سلوك متبادل بين أفراد وجماعات من الأفراد والمكانة كشيء مميز عن الافراد هي ببساطة مجموعة من الحقوق والواجبات والدور يمثل الجانب الدينامكي من المكانة [1].

أما " **تالكون بارسنز** ": فيقول إن لهذه المشاركة بين الدور والمكانة وجهان أساسيان هما:

أ)- مسألة الوضع وتعني المكان الذي يوضع فيه إنسان معين بالنسبة للآخرين في نفس وضع إجتماعي معين وهذا ما نسميه بالمكانة الاجتماعية.

ب)- المسألة العلمية، أي ما يفعله الانسان في علاقته مع الآخرين ضمن الأهمية الوظيفية للنسق الإجتماعي وهذا ما نسميه بالدور.

وتعتمد مكانة الفرد على كيفية إستجابة الآخرين له، والاحترام الذي يحملونه له، أما دور الانسان فيشمل الاسلوب الذي يسلكه للحصول على إستجابة الآخرين وتحدد مكانة الفرد عادةً عدة عوامل منها: المستوى العلمي، الانتماء العائلي أو الديني، الوضع الاقتصادي والدور الذي يقوم به الفرد.

ومنه تشير المكانة الاجتماعية إلى موضع أو مكان الفرد أو الفئة الاجتماعية إلى موضع أو مكان الفرد أو الفئة الاجتماعية داخل نسق إجتماعي أو نسق من العلاقات الاجتماعية، وكل مكانة تنطوي على توقعات محددة، وهي كل الأحكام والمقاييس الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد السلوك الإجتماعي اليومي للفرد، ووفقا لذلك فإن المكانة تمثل مجمل العلاقات المساواتية و التسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة، و هي بذلك جملة

[1] – نبيل عبد الهادي، " **علم الاجتماع التربوي** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، 2012، ص: 35.

من الموارد الواقعية أو الكامنة التي يسمح إمتلاكها من قبل فاعل معين بتفسير أدوارها، أو لعبها وفقا لتعديلات مبتكرة إلى حد ما، أي أن تحديد المكانة الاجتماعية يتطلب تحديد الصفات الاساسية لسلوكات شاغل الدور الاجتماعي مهما كان هذا الدور والطريقة التي يتحمل بها هذا الدور [1].

فالمكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز إجتماعية يشغلها الفرد في المجتمع، وتتحدد هذه المكانة بناء على هذه المراكز، وتخضع للمعايير والقيم الاجتماعية، فقد يحتل الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية مكانة إجتماعية عليا في سلم التدرج الاجتماعي، وقد يشغل مكانة متوسطة أو دنيا. وقد يصنف المجتمع المكانة الاجتماعية تبعا للمراكز التي يشغلها الفرد، تصنيفا إقتصاديا على أساس طبيعة المهنة أو الوظيفة أو حجم الدخل الشهري، وقد يكون أساسا لتصنيف الإنتماء العائلي أو القرابي أو تصنيف على أساس سياسي تبعا للسلطة التي يمتلكها الفرد وهكذا [2].

إنطلاقا مما سبق فإن تحديد المكانة الاجتماعية يتطلب تحديد الصفات الاساسية لسلوكات شاغل الدور الاجتماعي مهما كان هذا الدور والطريقة التي يتحمل بها هذا الدور.

ثانيا: مفهوم المكانة الاجتماعية للمرأة:

بالقدر الذي تزايدت وتكاثرت فيه الأدبيات حول مكانة المرأة بقدر ما تكاثرت وتوالدت التعاريف والمصطلحات حول هذا الموضوع وبناءا على ذلك فإن استعراض ومراجعة مختلف الطرق التي غبرها عرّف الديموغرافيون وغيرهم من علماء الاجتماع مكانة المرأة والألفاظ الملحقة بها مثل إستقلالية المرأة .....[3].

---

[1] – محمد بن إبراهيم السيف، " **المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي** "، السعودية، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1997، ص: 35-36.

[2] – العقبي الأزهر، " **المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية** "، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص: 78.

[3] – Boudon (R) et Bouricaud(F), «**Dictionnaire de la sociologie** »,P.U.D, 2 eme édition, Paris, 1986, P : 564.

وحسب " **بودون و بوريكو** ": " أن عبارة مكانة تعين موقع شخص ما، أو ذلك الذي تشغله مجموعة في مجتمع معين، هذا الموقع له بعد أن أحدهما أفقي والآخر عمودي، ونقصد بالبعد الافقي للمكانة شبكة التواصل والتبادل الحقيقية أو الممكنة التي يقيمها الفرد مع أشخاص أخرين يتموقعون عند نفس مستواه أو بالمقابل تلك التي يريد هؤلاء إقامتها معه

أما بالنسبة للبعد العمودي فيعني عمليات التواصل والتبادل التي يربطها مع من هم أعلى وأسفل منه، أو نظير ذلك تلك التي يريد من هم أعلى أو أسفل منه ربطها به أو معه، ويمكننا الجمع بين هاذين التوجهيين لنعرف المكانة كمجموعة من العلاقات المتساوية أو السلمية أو الرتبية التي يقيمها الشخص مع باقي أفراد مجموعته أو مجتمعه [1].

إننا لا نجد في أدبيات الديموغرافيا الاجتماعية إستعمال مفهوم مكانة المرأة فقط، لكن نجد عدة مفاهيم تابعة لها مثل إستقلالية المرأة، ونظام التراتب الجنوسي ونظام الطبقات وفق الجنس، حقوق المرأة، وتمكين المرأة....إلخ.

كل هذه الالفاظ والتعابير ترجع جزئيا إلى عدم المساواة بين الجنسين فمثلا يوجد دائمًا ضمنيا في الكثير من التعاريف المتعلقة بمكانة المرأة، ومقارنة هذه الأخيرة بوضع الرجال وليس بمدى إبتعاده عن نموذج قيمي مثالي يحمل توزيعًا خاصًا للأدوار، وعلى نحو مماثل نجد أن " **إستقلالية المرأة** " غالبا ما تحيل على المدى الذي بلغته النساء من التحرر من ضبط وتحكم الرجال، و " **الهيمنة الذكورية** " إلى المدى الذي بلغته النسوة في عدم تحررهّن من مثل هذا التحكم.

وتشير مكانة المرأة إلى التقدير والاحترام الذي تحضى به المرأة والذي يبديه تجاهلها مختلف الأفراد والجماعات الذي يتواصلون ويتعاملون معها [2].

---

1 – Karen Bradly and Diana Khoer « **Toward an integration of theory and Research on the status of Women** », Gender and Society, Vol 7, N ; 03, September 1993, P: 347.

2 – Dayson tim and Mick Moore : « **on kinship structure, female autonomy, population and development** » Review march, 1983, P :45.

فنجد مثلا " **ديسون** و **مور** " يبدأ بتقرير ضرورة الفصل بشكل واضح بين مكانة المرأة والمواقف الذي يبديها الرجال إتجاه النساء [1].

كما يرى " **كاين** " وأخرين أن العديد من دارسي مكانة المرأة يركزون على تحكم المرأة في الموارد سواءًا المادية منها أو غير المادية، وهكذا بعد أن أشار " **دكسون** " إلى أن مفهوم مكانة المرأة هو مفهوم تصعب الاحاطة به وعرّفه على أنه: " درجة سهولة بلوغ المرأة أو تحكمها في الموارد المادية بما فيها الغذاء و الدخل، إمتلاك الأراضي وأشكال أخرى من الأموال والثروات، والموارد الاجتماعية بما فيها العلم والمعرفة، السلطة والنفوذ والتقدير الإحترام داخل الأسرة أو العائلة على المستوى المحلي وفي المجتمع ككل [2].

حسب " **ماسون** " كان ينظر في عهد قريب لموضوع مكانة المرأة كما في غيرها من فروع المعرفة الأكاديمي كموضوع خاص أو مستقل، عوض وأكثر منه كموضوع مركزي في الاتجاه السائد لنظريات تجدد السكان، مع أن عدة مقالات قامت بذكر مكانة المرأة وأدوارها باكرًا عمومًا والمتعلقة بمحددات الخصوبة في جزئها الأكبر تجاهلت هذه المتغيرات، هذا العزل الفكري لمصطلح مكانة المرأة عن التيار السائد يعكس ولو جزئيا الطرح الوظيفي للنظرية التقليدية مثلما لخصه " **كول** " وآخرون: يميل هذا الاصدار إلى التركيز على أهمية الثقل أو الإكراه الذي تمارسه الوحدة الأسرية على أفرادها أكثر من اعتنائها بما يتعلق من ذلك بالأفراد فيما بينهم [3].

وهكذا تم تجاهل النزاعات والخلافات الناجمة والقائمة بين الأزواج أو بين الآباء والآبناء حول السلطة والأدوار، وبالرغم من إقرار نظرية الانتقال الديموغرافي أن مشاركة

---

1 – Cain Mead and al « **class patriarchy and Women's work in Bangladesh, population and development** » Review September, 1979, P :406.

2 – Safilios Rothschild Constontina: « **A sex and Stratification theorical model and its Relevance for fertility trends in developing word** », 1980, P: 189.

3 – Karen Oppenheim Mason : « **the status of women, A Review of its relationships to fertility and Morality, population stadies**», centre, Research N°=84, University of Michigan, 1984, P1.

المرأة في سوق الشغل يمكنها تحفيز الأزواج لتحديد خصوبتهم، غير أن هذا التأثير كان ينظر إليه أساسًا بإعتبار تداعيات عمل المرأة فيما يتعلق بزيادة ميزانية ودخل الأسرة، أكثر منه بالنسبة لتداعياتها لتحرير المرأة من تحكم أعضاء أسرتها الرجال وتحسين مكانتها وزيادة إستقلاليتها، وإن العديد من نظريات السلوك الخصوبي الحديثة مثل: الاقتصاد الجديد للأسرة تدعمّ الإدعاء الذي مفاده أن الأزواج رجالاً ونساء يصلون إلى قرارات بدون نزاعات وأن عمل المرأة هو المكسب أو المربح وهو جزء أساسي من ميزانية الأسرة أكثر منه محددّ لقوتهّن ونفوذهن المنزلي أو الأسري.

وفي نهاية الستينات حاولت مجموعة من التيار النسوي جلب الانتباه إلى أن مكانة المرأة تداعيا ديموغرافيا هامة ومع ذلك لم يسجل هذا الموضوع دخول ضمن تحليلات التيار السائد للفكر الديموغرافي إلا في بداية الثمانينات فقط، ومنذ ذلك الحين أصبحت مكانة المرأة العديد من المظاهر المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين تلعب دورًا هامًا.

ثالثا: المهنة والمكانة الاجتماعية:

تعتبر المهنة والهيبة المهنية من محددات المكانة الاجتماعية، وتختلف من مجتمع لأخر، فهناك مهن تحظى بمكانة إجتماعية عالية في بعض المجتمعات في حين نرى أنها في مجتمعات أخرى لا تحظى بالهيبة والمكانة نفسها، وهذا بطبيعة الأمر يعود إلى إختلاف الثقافات والعادات والتقاليد، ومن البديهي القول إن ذلك أثر في المهن ومكانتها الاجتماعية.

وبالتالي فإن هدف هذه الجماعات المهنية هو البحث عن الاعتراف ضمن النسق المهني الواحد ولا يمكنهم الوصول إلى الاعتراف إلا بفضل الوضعية والمركز التي يحتلها ضمن هذه الجماعة، فهناك مهن تحتل مكانة دون غيرها وذلك يرجع للأخلاق السائدة في المجتمع، ليصل في الأخير إلى تشكيل مكانة خاصة به.

الأدوار التي يتقلدها الأفراد ضمن البناء المهني والاجتماعي هي التي تحدد المكانة، وبالتالي فالأفراد عندما يبحثون عن مهنة فهم يبحثون عما يلبي حاجياتهم المادية وكذلك

الاجتماعية بإختيارهم لمهنة محترمة تكسبهم وضع مريح ضمن الجماعة، ومن المعروف أن بعض المهن دون غيرها تعطي لأصحابها مكانة إجتماعية.

إن حاجة الفرد للعمل لا تنتهي فقط عند إشباع وسد حاجياته الفيزيولوجية بل تصل إلى حد تقدير الذات وهذا ما ذهب إليه **Abraham Maslow** في هرم الحاجات الذي وضعه في علم نفس العمل، حيث وضع في قاعدة الهرم:

1)- الحاجات الفيزيولوجية: الحق في راتب، العمل ضمن شروط محيط مقبولة..

2)- الحاجة إلى الأمن: العمل في وسط بعيد عن الخطر، يحظى بالاستقرار في العمل، يحس بالدعم عند الحاجة...إلخ.

3)- الحاجة إلى الإنتماء: يكون له الفرصة للاتصال بباقي أفراد المجموعة...إلخ.

4)- الحاجة إلى الاعتراف والتقدير: يقوم بعمل جيد، التنويع في مهامه، أن يكون معجب من طرف الآخرين، الاشتراك في الاهداف المهنية...إلخ.

5)- الحاجة إلى تقدير الذات: يكون ويواصل في تطوير ذاته، يكون له قيمة من طرف الآخرين في الاستماع وتقديم المشورة، القرار الجماعي.... إلخ " [1].

فالمهنة ليست مجرد وظيفة فقط يعمل بها الفرد لكسب المال، لكن هي أبعد من ذلك بكثير، فهي البحث عن مكانة إجتماعية ضمن الجماعة، فالتقدير الإجتماعي والمكانة الاجتماعية من الدوافع الهامة في إختيار الفرد للمهنة، ولهذا السبب نجد الاختيارات المهنية تختلف من شخص لأخر.

بينما يرى الوظيفيون مثل الدراسة التي قام بها **Robert Merton** حول الظواهر الكامنة، بأن " الوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي هي الانتفاع، بينما يعتبر تحقيق الهيبة والمكانة الإجتماعية إحدى الوظائف الكامنة للإستهلاك " [2].

---

[1] – http://www.psychologuedutravail.com/psychologie-du-travail/la-pyramide-des-bessoins-de-maslow/.13/08/2018 a 14 h 03.

[2] – محمد علي محمد،" **تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة** "،الطبعة الثانية, دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية, مصر, 1977 ص: 360.

كما أن **Max Weber** ربط المكانة الاجتماعية بالطبقة الاجتماعية، حيث قام بتقسيم طبقات المجتمع إلى ثلاث طبقات حسب النشاطات التي يقوم بها الأفراد وهي كالتالي: الطبقة العليا، الطبقة الوسطى وطبقة العمال، وكل طبقة لها خصائص تميزها عن الأخرى حسب النشاطات التي يقومون بها.

المبحث الثاني: مكانة المرأة في التيارات الفكرية:

تميز تاريخ الفكر العربي الحديث والمعاصر بقدر كبير من الازدواجية والانفصام. حيث تعني الأولى تعايش التيارات والاتجاهات الفكرية المختلفة سواء في فترة واحدة، أو على مدى فترات متعاقبة. أما الانفصام فيعني التناقض بين الفعل والعمل أو بين الفكر والممارسة، هذه الازدواجية تعكس إزدواجية الواقع بأنماط الإنتاج غير مكتملة النمو، فكان في مرحلة سابقة شبه إشتراكية واليوم تعيش هذه المجتمعات شبه رأسمالية، هذا ما أفرز سمت التخلف التي ساعد على تكريسها النظام الاستعماري وعلاقات التبعية بعد الاستقلال.

العلاقة بين الفكر والواقع في المجتمع العربي لم تتخذ شكلا آليا خالصا، بل لعبت الظروف السياسة والاقتصادية للمجتمع في مراحل تطوره المختلفة دورا في تغليب أحد التيارات الفكرية على غيره من التيارات، وإن كانت لا تخرج في معالمها عن الاطار الديني حيث من المعروف تاريخيا أن الثقافة والتعليم الديني إلى وقت قريب كانا المصدرين الاساسيين في تشكيل الفرد والعقل العربيين، وهنا إرتبطت عملية التجديد والمحافظة على الفكر الإسلامي بمراحل النهوض والاصلاح الاجتماعي أو بمراحل التدهور والانحطاط [1].

لذا فإن تناول قضية المرأة في الفكر العربي، إرتبطت بالظاهرة الدينية، ومدى إستناد التيار الفكري عليها أو الابتعاد عنها.

أولا: التيار الديني المحافظ:

يمكن أخذ حركة الإخوان المسلمين كمثال لهذا التيار وعلى رأسهم " **حسن البنا** " و " **حسن الهضيبي** " و " **سيد قطب** " الذين لعبوا دورا كبيرا في تشكيل العقل العربي بإتجاهاته المحافظة في الأربعينات وحتى اليوم، بعدما إمتد صداها إلى باق الأقطار العربية. ففي أراء سيد قطب مثلا الذي يعد مرجعية هذا التيار في تناول مسألة المرأة، وبالرغم من تقريره أن الاسلام قد ساوى بين الجنسين ، إلا أن الرجل يتفوق على المرأة بحكم الخصائص البيولوجية والنفسية، فكان التركيز على الفروق الطبيعية والبيولوجية والنفسية في

[1] – سيد عويس، " **الإزدواجية في التراث الديني المصري** "، دار الموقف العربي، القاهرة، مصر, 1985، ص: 09-10

تقسيم الأعمال بين المرأة والرجل في جميع نواحي الحياة وهذا في رأيه لا يؤثر على وضعيهما في المجتمع.

وفي تفسيرهم لأولوية الرجل في مسائل الإرث والشهادة والقوامة، يقولون أن الرجل قد حررته الطبيعة من متاعب وهموم الأمومة، وهذا ساعد على توجيه قواه الجنسية والعقلية إلى القضايا الاجتماعية، الأمر الذي يساهم في تطوير الجانب العقلاني لديه. بينها تستهلك هموم الأمومة والأعمال المنزلية المرأة، الأمر الذي ينمي لديها الجانب العاطفي. لذا تحتا المرأة إلى الدعم والرعاية من قبل الرجل في شكل وصاية.

يشدد في الاعتقاد بأنه مع مجيء الديانة السماوية الأخيرة وهي الإسلام، نالت المرأة جميع حقوقها وتساوت مع الرجل في الحقوق والواجبات، بعدما كانت قبله في أسوء صور الاستعباد والذل، ويستشهدون بشخصيات نساء الرسول والمهام التي كن يقمن بها، مثل تجارة زوجة الرسول خديجة أو مشاركة النسوة في بعض المعارك الحربية وهي روايات متناقلة شفويا، كما يستشهدون بالنصوص القرآن صراحة وتأويلا بالاجتهاد التي تحدث عن المرأة.

يعارض أصحاب هذا الفكر التعليم المختلط، ويؤكدون على ضرورة التعليم الديني للبنت، كما يرون أن التعليم الجامعي غير أساسي، فالأصل أن تكون المرأة قد وصلت بيت الزوجية وأسست أسرة جديدة، عملا بتوجيهات الاسلام بضرورة الزواج المبكر. وفي علاقة المرأة مع الرجل يضع حدود مانعة في التعامل بين الرجل والمرأة، لهذا كان من الأفضل للمرأة إلتزام البيت.

يواجه هذا الطرح الكثير من النقد في مسالة جوهرية وهي أن أفكار هذا التيار لا تتماشى مع التطور الذي حدث في المجتمع، ومن غير المعقول الاعتماد على نصوص مقدسة تحمل الكثير من الرمزية لتسيير واقع موضوعي، مثل التفرقة في توزيع الميراث في أحكام الشريعة الاسلامية على أساس الجنس فيحظى الرجل بالثلثين بينما المرأة لا تنال إلا الثلث وكذلك وضعية المرأة في قوانين في البلدان العربية والمستمدة من النصوص الدينية، تجد حسب رأي النقاد من حرية المرأة في إختيار زوجها بضرورة تواجد الولي، وبهذا

تعتبر قاصرًا على إتخاذ قراراتها بنفسها، وتتعدى إلى مسألة الطلاق ومسألة العصمة الموجودة بين الرجل الذي يمكنه وحده اتخاذ قرار الطلاق مهما كان موقف المرأة منه، وفي المقابل لايمكن للمرأة اتخاذ قرار الطلاق والمباشرة فيه.

إن الاجتهادات المختلفة لتفسير الشريعة مع الاعراف والتقاليد المحلية قد وضعت المرأة في درجة أقل مما تتيحها النصوص الدينية، فكان التشديد على الشكل دون المضمون، يعطي مفهوما عزليا لطاقات المرأة المادية الفكرية والعاطفية وبالتالي المجتمع، من جهة أخرى يقول " **محمد الرميحي** " [1]: لماذا يقتصر التفسير التقليدي والخرافي للتراث على قضية المرأة، بينما هناك الكثير من الأمور التي تجاوزتها الموجة التقليدية إلى تشريعات حديثة أو هي أمور أساسا غير مطروحة، منها الأمور الاقتصادية كالزكاة، والسياسة، ونظام الحكم والثروات غير المستغلة والقوانين التجارية والاهلية وقوانين الجزاء...

وتقع قضية المرأة في التراث بشكل أعمق بكثير من أي معالجة سطحية لها، أو محاولة تفسيرها تفسيرًا سريعا إيجابيا أو سلبيا، إن علاقتها بالايدولوجيا (الدين) علاقة عضوية وهذا ما يصعب اتخاذ خطوات تحديثية وجذرية، في هذه القضية بالذات.

ثانيا: التيار الديني التجديدي:

ويبدأ بـ"**رفاعة الطهطاوي**"، "**خير الدين التونسي**" و"**إبن باديس الجزائري**" وبعدهم مع "**الأفغاني**"، "**محمد عبده**" و "**قاسم أمين**" ومن تبعه، الذين أتوا بآراء تدعوا إلى التنوير والإصلاح لمواكبة النهضة بكل مستلزمات بناءها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، أو إظهار إسلام متجدد يتماشى مع متطلبات العصر، وفي نفس الوقت يحذر من محاكاة الأوروبيين عن طريق نقل أفكارهم وعاداتهم، لهذا السبب فضل تصنيفه إلى التيار الاسلامي التجديدي، وليس المتحرر كما جرت العادة في تصنيفات سابقة، والذي سيتم توضيح خصائصه فيما يتلى من التقسيم.

---

[1] – ليلى عبد الوهاب، " **المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت, ، لبنان, 1994، ص: 242.

إذن أخذت حركة التجديد في الفكر الاسلامي في فتح حوارات عبر الجرائد والمجلات والمؤلفات، حول الكثير من القضايا الوطنية والإجتماعية، ومن أبرزها قضية تحرير المرأة، وركزوا في طرحهم على مسألة تعليم المرأة وتزويدها بصنعة تحقق لها إستقلالا ماديا عن الرجل والتبعية له، وتناولوا مسألة الحجاب ومسائل الأسرة والزواج وطالبوا بتقييد الطلاق، ومنع تعدد الزوجات، والدعوة إلى خروج المرأة للمجتمع ومساهمتها في أوجهه الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

نشر " **قاسم أمين** " كتابه في عام 1899 سماه " تحرير المرأة "، ربط فيه بين إصلاح أخلاق الأمة ودور المرأة في المجتمع، وقال أن تحسين مركزها يكون بإعدادها بالتربية لكسب الرزق، إضافة إلى القراءة والكتابة والعناية بتدبير شؤون البيت، وإلى أن تتمكن من إعالة نفسها تبقى رهينة استبداد الرجل وتحت رحمته فيجردها من مزاياها الانسانية اعتبر قاسم أمين كذلك أن حرية المرأة اساس لجميع الحريات وأن إضطهاد المرأة مرتبط بأشكال الاضطهاد الأخرى في العالم العربي.

ويرى " **قاسم أمين** " أن إصلاح الخلل القائم في مسألة المرأة يكون بناءا على ما أثبته العالم الطبيعي الحديث، من أن المرأة مساوية للرجل عقلا، فيقول: ومع ذلك يرفض الناس تغيير عاداتهم وتقاليدهم، أي تغيير فكرهم بما يتفق مع هذه الحقيقة.

لقد تميز فكر قاسم أمين بنظرة مستنيرة ووعي علمي إجتماعي بعلاقة استبداد النظام وعبودية الرجل للمرأة بقوله: " أنظر إلى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحاكم، فهو ظالم في بيته مظوم إذا خرج منه " .

ويضيف: " أنه لا الإسلام ولا طبيعة الأشياء، ولا خصائص ضعف المرأة وقصورها، هي التي ميزت بين الرجال والنساء وقسمت شؤون الحياة بينهم تلك القسمة غير العادلة، وإما الاستبداد هو الذي جعل من المرأة إحدى فرائسه، فكبلها بالقيود والأغلال.. زمنا طويلا، ثم إن تحررها مرتبط بتحرر الرجل من الاستبداد، أي بتحرر المجتمع ككل ".

كما شدد " **قاسم أمين** " على مسألة عمل المرأة وإستقلالها الاقتصادي، حيث يرى أن الاحتجاب عن المجتمع والبطالة من شأنه قتل كل فضيلة في النفس. وأن النساء اللواتي يعملن ينجحن في تنظيم وقتهن بين أعمالهن والقيام بواجباتهن تجاه أسرهن. ويقول أن أول واجب للمرأة هو التأهل لكسب ضرورات الحياة بنفسها، وهو سبب ضياع حقوقها عندما منعت من ذلك، وقيدت بمسؤولية الرجل في إعالتها.

تميز الخطاب العربي الحديث، ممثلا في التيار المتجدد، في تناوله لمسألة المرأة، بالدعوة إلى التحرر من أغلال عصر الحريم الذي كان يعبر عن طبيعة العلاقات الانتاجية السائدة في ذلك الوقت، فركزت دعوتهم على تعلم المرأة تعليما حديثا مختلطا، وأعطوا إهتماما واضح لمسألة الأسرة والزواج، وطالبوا بتقييد الطلاق والتعدد في الزواج، ورفع قيود العزلة والإنزواء المنزلي، وأكدوا على أهمية خروجها إلى المجتمع ومشاركتها في مختلف أوجه الحياة الاجتماعي، الاقتصادية والسياسية [1].

ثالثا: التيار التحرري:

وأن تشابه التيارين الفكرين التقليدي والمتجدد، فكلاهما ينطلقان من مرجعية واحدة، وهي مرجعية التراث والاختلاف في تفسيره، فإن التيار التحرري، وهو في الأساس فكر الحركات النسوية الحديثة التي ظهرت بعد إستقلال الدول العربية، يأخذ منحنى آخر بعيد عن التراث والدين، ويركز على البعد العالمي لقضية المرأة. خاصة بعد تبني الدول العربية الشريعة الاسلامية كمصدر لقوانين الأسرة أو الأحوال الشخصية كما تسمى في بعض البلدان العربية، الذي رفضته هذه الحركات وجعلت تغييره في أولوية مطالبها،

من أمثال " **نوال السعداوي** " في مصر و " **فاطمة المرنيسي** " في المغرب و "**وسيلة تامزالي** " في الجزائر.

[1] – ليلى عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

يبتعد فكرهم عن الطرح الثقافي للمجتمعات العربية ويركز على التحرر على النمط الغربي تحديدا الأوروبي، فيطالبون مثلا بتغيير موازين تقسيم العمل بين الجنسين، والتركيز على صورة المرأة المقهورة.

يسعى هذا التيار الفكري إلى فضح عدم المساواة بين الجنسي، من أجل وضع إستراتيجيات جديدة مستقبلا بهدف تعزيز قوة المرأة [1] وكان مطلب الحركة النسائية حتى أوائل السبعينات إضافة إلى تعديل قوانين الأسرة، المطالبة بالتعليم والعمل والمعاملة في المجالين كما يعامل الرجل [2].

يعاني هذا التيار وأفكاره من علاقات سيئة مع الفئات العريضة للمجتمعات العربية من الرجال وحتى النساء ذوات التعليم متوسط، وهذا لعمق الطرح الذي تبنته في مضمون أفكارها، وحتى في خطاباتها، التي لم تتقبل الطرح الجذري لهذا التيار في مسالة تحرير المرأة، وبالتالي لم ينجحوا في جعل تلك الفئات العريضة والعميقة للمجتمع العربي تلتف حول أفكارهم.

[1] – حليم بركات، " **المجتمع العربي المعاصر : بحث في تغير الأحوال العلاقات** "، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

[2] – مريم سليم وآخرون، " **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 259.

المبحث الثالث: إشكالية دور ومكانة المرأة في المجتمعات العربية والعاصرة:

أولا: المرأة في المجتمعات المعاصرة:

إن مكانة المرأة قد تغيرت من مجتمع إلى أخر حتى قيام الثورة الصناعية فقد حدثت عدة تغيرات إجتماعية أثرت على وضعية ووظيفة المرأة من مجتمع لأخر عبر التاريخ.

فقد نهضت المرأة وطالبت بحقوقها، وإرتفعت مكانتها في محيطها إلا أنه لم يأخذ برايتها وشهادتها ولم تعط الحق في الانتخاب حتى القرن 19 حينما حظيت بإهتمام كبير خاصة بعدما جندت وشاركت في الثورات والمظاهرات نالت نفس الحقوق التي نالها الرجل.

وهناك من نادى في أمريكا أمثال " **جيفرسون توماس G. Thomas** " بالديمقراطية إلا أنه يرى بأن المرأة مكانها المنزل ورعاية الأطفال وإبعادهن عن السياسة إلا أن المرأة الأمريكية كانت مقتنعة بأن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل [1].

ولقد كانت المرأة الفرنسية محتمة للخروج للعمل بعد تلقيها المسؤولية وذلك من خلال إنضمام الرجال إلى صفوف الجيش ولكن المرأة الإنجليزية لم تحظى بالحرية مثل المرأة الفرنسية فلم يكن لها أن إندمجت في الوظائف العامة نظرا لكون الرجل الإنجليزي لا يثق في قدرة المرأة عن العمل خارج المنزل، وإتجهت المرأة إلى الاصلاحات الاجتماعية ودخلت في ميدان الطب والسياسة، وحصلت على مقاعد في البرلمان [2].

أما في ألمانيا كانت هناك فكرة سائدة وهي أن النشاط الطبيعي للمرأة هو المنزل والأطفال والكنيسة، حتى جاءت الحرب فإقتحمت في أعمال كثيرة، على عكس نساء أمريكا وإنجلترا اللاتي طالبن بمساواة بين الرجل والمرأة، ولكن ما إن جاءت النازية حتى قررت إرجاع المرأة إلى البيت وكانوا يروا بأنه يؤثر تربية الأطفال سلبًا ويزيد من بطالة الرجال [3].

ثم إنتشرت فكرة تحدد المرأة في الوسط العربي الذي كان يمنع المرأة من التعلم والعمل خارج المنزل، نتيجة الأفكار السائدة في البيئة الجانبة الحديثة التي تستمد وجودها من تقاليد

---

[1] – عبد المحسن عبد المقصود سلطان، " **المرأة في المجتمع المعاصر** "، بدون طبعة، دار العلم والثقافة، القاهرة، 2002، ص: 17.

[2] – كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، المرجع السابق، ص: 54.

[3] – كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، المرجع السابق، ص: 52.

محلية وأفكار غير إسلامية، كفكرة أن المرأة ليست بحاجة إلى العمل وأن عملها يعتبر عاملا من عوامل فساد البيئة وإنحلالها أخلاقيا فكان تعليمها مقتصرا إلى الاعداد إلى الحياة الزوجية لتكوين زوجة مدربة وخبيرة في المحافظة على زوجها لنفسها فقط، فقد نادى في مطلع القرن الحالي " **قاسم أمين** " بتحرير المرأة من الجهل ودعا إلى ضرورة خروج الإشغال بالآمال التي تراها تلاؤمها، ولازمة بالقيام بمعاشها [1].

أنشئت المدارس الأولى في مصر من أجل تعلم المرأة والنهوض بها ففي إحدى خطابات **الرئيس التونسي السابق** " **الحبيب بورقيبة** " هذا الخطاب كان مخصصا للمرأة عام 1966 وقال: " أن قضية المرأة التي ينبغي تحقيق رقيها وحبا للغير وخطة منتظمة مثابرة في العمل، كما تتطلب الإيمان واليقين بالانتظار رغم الانتكاسات الطرفية للكفاح، فلا يمكن للمجتمع أن يكون سليما متوازنا مادام نصفه من العنصر النسائي تحت السيطرة وعرضت للاستغلال والاهانة [2].كما دعا **الملك المغربي** " **محمد السادس** " الذي قال: " لايمكن لأمة أن تعيش ونصفها مشلول " [3].

وورد في الميثاق الجزائري (1976) أن النهوض بالمرأة ينبع من مبدأ العدالة والمساواة وهو حاجة ضرورية توليها جدلية التقدم والديمقراطية، وهكذا تمكنت المرأة من إقتحام ميادين العمل التي كانت قاصرة على الرجل، ولها الحق في إختيار عملها الذي يتفق مع ميولها وشخصيتها.

ثانيا: المرأة في المجتمعات العربية:

من خلال الدراسات والمسوح التي أجريت في مجموعة من الدول العربية، ظهر أن هذه الأخيرة تنقسم في موقفها من المرأة وبالتالي وضعها في المجتمع إلى ثلاث إتجاهات: الاتجاه المتحرر المنفتح الذي يساوي في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل إلى حد كبير،

---

[1] – محمد مصطفى أنان، " **إمبراطورية النساء العاملات** "، الزهراء للإعلام مصر، 1991، ص: 35.

[2] – محفوظ درة، " **المرأة ودورها في الحركة العربية في المغرب العربي بين الاستقلال والتحرير** "، بدون طبعة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص: 319.

[3] – نفس المرجع، ص: 320.

وتقريبا في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ويبتعد في طرحه عن الدين نسبيا، الاتجاه الغالب التوفيقي المتحرر نسبيا دون أن يكون معارض للتقاليد، وأخيرا: الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسما وعقلا ويحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض الزوجية بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهمه التوالي الرعوي، ويستند هذا الطرح إلى الدين [1].

على أساس كل إتجاه تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات تبعا للنظرة السائدة التي يحملها المجتمع نحو المرأة:

*- **المجموعة الأولى:** تمثله بعض الدول العربية التي تبنت في سياساتها نحو المرأة نماذج تشبه الغربية تتقدمه تونس، لبنان، تظهر في الحجم الكبير للمساواة الحاضر في قوانين الأسرة، التي خلافا عن أغلبية القوانين العربية لا تجعل من الشريعة الاسلامية مصدرا لها، فتمنع تعدد الزوجات وتساوي في الميراث بين الجنسين.

لكن هذا يجعلنا نتساءل لماذا تبتعد تونس في إنفتاحها عن المعدل العربي، الاجابة تكون بالرجوع إلى التاريخ، حيث عرف هذا البعد إستعمارا فرنسيا، جعل أغلبية النخب الحاكمة بعد الاستقلال تكون ممن تعلموا بالمدارس الفرنسية، وإكتسبوا ثقافة مجتمعاتها، على رأسهم **الرئيس** " **الحبيب بورقيبة** " الذي دعم الانفتاح التونسي بإرادة سياسية واضحة، وقبله كان رائد التحرر في تونس " **الطاهر حداد** "، وتم الإعلان عن التوجه العلماني الواضح تجاه قضايا المرأة وقضايا أخرى، إلا أنه يبقى إنفتاح مفروض بسلطة القانون، و إلا كان حال هذا البلد مثل بقية البلدان العربية، حيث أنه غالبا ما لا تنجح القوى العلمانية في جلب الجماهير نحوها، بالقدر الكبير الذي تستطيع فيه التيارات الدينية في التأثير على الجماهير حتى من النساء. وهذا يفسر كذلك تخلف البنية القيمية فتغلب الأطروحة والإيديولوجية المنتقصة لقدرة المرأة وإمكانياتها، ومع ذلك تلقى قبولا كبيرا في المجتمعات العربية وما ينتج عنها من إضعاف لمكانة المرأة في المجتمع مهما تطورت التشريعات المساندة لها، وهذا ما يمكن أن

[1] – مريم سليم وآخرون، مرجع سابق، ص: 32.

نفسر به وضع المرأة في الجزائر، بالرغم من إقتراب التاريخ الجزائري من نظيره التونسي، إضافة إلى خصوصية النخب الجزائرية الحاكمة المحافظة والتقليدية وسياساتها النابعة من النظرة والفكر الذاتي [1].

نموذج الانفتاح العربي الثاني الظاهر في لبنان، راجع إلى التنوع الديني الذي يعرفه هذا البلد بحيث لايمكن لي فكر إيديولوجي أن يهيمن على كل البلاد.

*- **المجموعة الثانية:** تتميز تشريعات دول المجموعة الثانية بنوع من المرونة والحضور اللافت للعنصر النسوي في مناحي الحياة الاجتماعية العامة والخاصة، ويمكن أخذ كل من الأردن، سوريا، الجزائر ومصر كأمثلة لذلك، التي يتميز موقفها بالوسطي تجاه المرأة الراجح إلى التيار المحافظ، فيمكن لهذه الدول السير مع حقوق المرأة في إطار ما يمنحه المجتمع والقيم والعرف العام ويوافق عليه.

المرأة في هذه الدول متحرر نسبيا، إذا أخذنا مؤشرات مثل التعليم والعمل، والمساواة في الأجر. في الجزائر كمثال لهذه المجموعة يمكن للمرأة العمل في كل القطاعات من الأمن والشرطة إلى السلك العسكري، إلى القضاء، وفي كل هذه المهن يتساوى أجرها مع أجر الرجل.

*- **المجموعة الثالثة:** تمثلها الأقطار الخليجية النفطية التي تتميز بسيادة الفكر السلفي المحافظ الذي ينطلق ويدعم بالكثير من إجتهادات وأطروحات دينية تتنافر مع الواقع الاقتصادي المعاش الذي يأخذ بالكثير من سمات النظام الرأسمالي الغربي [2]، تترأسه العربية السعودية والكويت.

الفكر الاجتماعي السائد يعادي أي تحول نوعي لواقع المرأة ويضفي طرحه نوع من القدسية التي تفسر أنها مستمدة من الدين، فيقال مثلا المرأة يجب أن تتعلم تعليما دينيًا،

---

[1] - آمال حاجة، " **المرأة الجزائرية ومسألة إندماجها في النشاط السياسي** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم إجتماع التنظيم، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر-2-، الجزائر، 2016، ص: 48.

[2] - مريم سليم وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص: 148.

أو التفقه في الدين وغير ذلك فهو غير مقبول، بالنسبة للعمل فيكون محدد في مهن لا تخرج عن تقليد الأنثى مثل التعليم كمربية، أو طبيبة نسائية، حتى يحافظ على الحدود الجنسية.

سيوسيولوجيا فسر هذا، بأن جماعات القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع، والمعروفة بالمحافظة إجتماعيا وسياسيا، تستمد قوتها من السلوك الإجتماعي القيمي المرتبط أساسا بالقيم الدينية، المرتبطة بدورها بنظام توزيع القوة،

أما أفراد المجتمع فيخضعون لهذه الثقافة التي تتضمن عناصر قيمة خارقة يتم توظيفها لصالح فئة إجتماعية مسيطرة سياسيا إجتماعيا وإقتصاديا، تضمن بذلك ثبات الوضع الراهن بما يحمي مصالحها.

إذن وضعية المرأة في المجتمعات العربية ليست منفصلة عن الحالة الإجتماعية الاقتصادية السياسية لهذه البلدان، وهذا ما يفسر تحقيق بعض الدول لتحولات إجتماعية وإقتصادية، لكنها بقيت بعيدة عن رفع مكانة المرأة التي تعد أهم وأدل المؤشرات على التحولات النوعية، هذا يقود للاستنتاج إلى أن أغلبية التحولات العربية هي شكلية أو نماذج جاهزة مركبة، لمجتمع لم ينتجها، فالمجتمعات الخليجية التي تبدو أنها رأسمالية الاقتصاد والمجتمع، في الحقيقة هي سوق إستهلاكية كبيرة للخارج المتطور، وهذا بفعل الريع البترولي الذي يشتري كل شيء حتى شكل الاقتصاد الديكوري، فهي ليست تحولات نوعية حقيقية بالمعنى الأوروبي لفترة الثورة الصناعية.

نفس القول يمكن أن يطبق على التجربة التنموية الجزائرية التي إنهارت بمجرد تهاوي سعر البترول إلى مستويات دنيا في عشرية الثمانينات. عامل الدين المتجذر في الثقافة العربية من الصعب إنسلاح أي طرح فكري عنه وإن حدث فيقابل بالرفض والإهمال.

أ)- المرأة والتنشئة الاجتماعية العربية:

تكون التنشئة الاجتماعية في الأسرة وفي أنماط التحصيل الدراسي، أو في التوجه لاختيار مهن معينة بهدف تقوية ودعم الاحساس بالجنس، بمعنى آخر، إحساس الأنوثة كما رسمها المجتمع في عمليات التنشئة الاجتماعية ذات الأثر الواضح في تحديد مضمون

الذكورة والأنوثة، وفي خلق ما بينهما من فروق تجعل الأنثى أقل طموحا من الرجل في مشاركتها لإدارة شؤون مجتمعها في الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتجعلها أكثر إنشغالا بأمور الزواج والجنس وإرضاء الرجل.

ثمة فروق في النسق القيمي بين الذكور والإناث، وهي ناتجة عن عمليات التنشئة الاجتماعية منذ الصغر والمستمرة عبر الزمن، وتعد الأسرة في المجتمع العربي أهم مؤسسة في هذا النسق، فيها تتكون الشخصية والأدوار والوظائف، الأمر الذي يجعلها مصدرًا للقيم المركزية، كالولاء والشرف العائلي، أما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى من مؤسسات تربوية ووسائل إعلام، فهي مكملة لدورها في المجتمع، فتعد الفتاة للحياة التقليدية المنزلية، ويعد الولد للحياة العامة.

التنشئة الإجتماعية العربية، لا تنمي قيم العمل والعلم والطموح والفضول عند النساء، بقدر ما تسعى للترسيخ القيم التقليدية الموروثة فيهن، فتقدس القديم مهما كان شكله وبدون تمحيص أو نقد، ونبذ الجديد، وهو ما ينعكس على غياب الابداع في حياة العربي رجلاً كان أو إمرأة. ويتعزز هذا الاتجاه في سائر مؤسسات التنشئة الإجتماعية، خصوصا وسائل الإعلام التي تركز على عرض المرأة دائما في صورها التقليدية، أما المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعة، فإن الانفصام بين الواقع وبينها عطلها عن النجاح في تغيير وعي المرأة بذاتها، بل أصبح التعليم يرسخ الواقع [1].

ب)- المرأة وصراع القيمي والثقافي للمجتمع العربي:

تقع المرأة في صميم الصراع العربي في تعامله مع ماضيه وحاضره أو الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية، بين التيارات المتعلقة بالماضي والعودة إلى السلف وتمجيد إنجازاته من خلال الاستقرار المجرَّب والمتأكد منه، في حين ترفض مغامرات مستقبلية تجهل عواقبها وبين التيارات المتطلعة للمستقبل بحثًا عن الأحسن، من خلال مجاراة التطور

[1] – آمال حاجة، مرجع سابق، ص: 39.

الطبيعي، في غياب رؤى واضحة ووضع إجماعي، إقتصادي وسياسي متدهور [1] وهذا ما خلق إزدواجية في تعامل المجتمع مع المرأة على جميع الأصعدة، فيشجعها بالقانون ويعرقلها في الممارسة.

ج)- المرأة والهوة الحضارية في المجتمع العربي:

إن ما يتسم به وضع المرأة العربية المعاصرة هو الهوة بين التغير المادي والثقافي، أو بين الوجود المادي والوعي الاجتماعي للمرأة العربية، فهناك تطلع إلى التحديث الثقافي والاجتماعي، وإلى محاكاة القيم الاستهلاكية الغربية، لكن الرفض في تحديث الأنساق القيمية مازال قائما وبشدة، لاسيما فيما يتعلق بالمرأة العربية، الأمر الذي يعمق الهوة بين الأنساق القيمية التقليدية والمعاصرة ويجعل كثيرا من العادات لاتتماشى مع التطور، وإنما يعوقه وإنتاج إختلال بين الحضارتين المادية والثقافية، وخلق إزدواجية بين البناء المتغير والبناء الثقافي الثابت نسبيا. أسباب الهوة متعددة وقائمة في التطور التاريخي للمجتمع العربي نفسه، ويرد بعضها إلى تقليدية المجتمع العربي، في تمسكه بالعادات والتقاليد والتشبث بالقديم على حساب الجديد.

فثمة عادات عفى عليها الزمن، لكنها لم تفقد وظائفها، ذلك أنها متأصلة في التراث والثقافة، وتدخل في تكوين الشخصية الاجتماعية العربية. ويردها البعض الآخر إلى البنية الأبوية للمجتمع العربي، كما ينبغي أخذ المتغيرات التاريخية الدينية والتربوية والسياسية في الحسبان. وهكذا ساهمت العادات والتقاليد في مقاومة التغيير، وفي إفشال الحركات السياسية التجديدية المعاصرة، وفي إزدواجية الشخصية العربية من خلال التناقض بين الثقافة والواقع. وأثرت هذه الهوة في مركز المرأة الإجتماعي، خصوصا في مشاركتها في عملية التغير الاجتماعي، وفي دورها ومكانتها الاجتماعية.

---

[1] – حليم بركات، " **المجتمع العربي المعاصر ،بحث في تغير الأحوال العلاقات** "، مركز دراسات الوحدة العربة، الطبعة الثانية، بيروت, لبنان، 2009.

الازدواجية التي تعيشها المرأة العربية بين نظامين متناقضين، أحدهما تقليدي، وآخر عصري، تعددت التفسيرات حوله. بين البناء القبلي للمجتمعات العربية، والبنية الأبوية، الموروث الثقافي الذي يتحول إلى حاجز حضاري، وطبيعة الخطاب النهضوي العربي، الذي لم يحفل كثيرا بتحديث العقل العربي، وأخيرا الركود الذي يخيم المجتمع العربي منذ زمن بعيد، وقد تكون كل هذه العناصر مجتمعة مفسرًا لهذه الوضعية التي تعيشها المرأة العربية.

د)- المرأة في العادات والتقاليد:

إن إحدى المشكلات التي حاولت المرأة طويلاً التصدي، لها هو النسق القيمي المتخلف الذي يصر النظر إلى المرأة باعتبارها " **مفهوما جنسيا** "، ومن ثمة فهي شيء وليست موضوع. هذه القضية تندرج ضمن مشكل أكبر، وهو أن المجتمعات العربية تعيش تناقضا بين نمط التحديث المادي المستورد، والجمود في العقل العربي المقيد بالعادات والتقاليد الأعراف العامة والثقافات الموروثة، خصوصا ما يتعلق بالمرأة، هي التي تنظم قضايا الزواج، الطلاق، المهر، الشرف والعرض. فالنسق القيمي يتسم بالثبات وينظر إلى المرأة أنها عورة، العورة شيء حرام ومقدس. وبما أنها ترمز إلى شرف الجماعة، فإنها تخضع إلى رقابة الرجال. بعض من هذه القيم هي قيم مطلقة أو فوق زمانية وفوق مكانية، لها مكانة أساسية في حياة المرأة والمجتمع، وما دونها قيم فرعية،

وبالتالي يتمركز النسق القيمي حولها، لذا القيم الأخرى كالتعليم أو العمل، لا تعتبر أهدافا بحد ذاتها في حياة المرأة، لأن النسق القيمي لاينمي أخلاقيا العمل، أو يعزز هويتها الاجتماعية والمهنية، بقدر ما يعرقل جهدها ويولد لديها شعور الحيرة والإرتباك.

ثالثا: مكانة المرأة في العائلة العربية:

تعتبر العائلة أهم محطة للتنشئة الاجتماعية ومصدر للقيم والمعايير في المجتمع لذا فينطلق هشام شرابي في دراسته للعائلة العربية بوصفها إطار لتكوين الشخصية ويركز

في تحليله على الارتباط الموجود بين العائلة والمجتمع الذي تعيش فيه، وعلى إثر تربية الطفل وتجارب الطفولة في تكوين السلوك الاجتماعي للفرد، فيقول أن العائلة كمؤسسة إجتماعية، هي الوسيط الرئيسي في تكوين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها وأن شخصيته تتكون ضمن العائلة وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل إلى حد كبير من خلال العائلة [1].

من خصائص العائلة العربية أنها كبيرة، ممتدة وعشائرية، تتقاسم الحيز المكاني في السكن ولا تبتعد تفرعاتها العائلية عن بعضها البعض، يحتل الأب ثم الإبن الأكبر مكانة مركزية داخل العائلة، ويظل الأب يمارس سلطة واسعة في العائلة مهما اختلف الوسط السكني المتواجدة فيه (مدينة متوسطة أو كبيرة أو ريف) الزواج في العائلة العربية يجري في معظم الأحيان، في إطار القربي العائلية. والمرأة يجري تدريبها لتصبح إمرأة مكرسة للواجب، وواجبها الأول هو الزواج ثم الإنجاب، والصبي البكر أثمن ما تملكه العائلة [2].

تسعى العائلة العربية لتحقيق تماسكها بواسطة إدراج الطفل في المجتمع، من خلال إعتماده على العائلة وربطه بها ودعمه إياها، فينمو الطفل بشعور مركزي وهو مسؤوليته نحو العائلة، لا تجاه المجتمع، وبالنسبة إلى الفرد المرتبط بهذا الشكل عائليا، لا يمثل له المجتمع سوى عالم الصراع والكفاح الذي ينتزع فيه لنفسه مكانا، ليدعم كيان ومكان العائلة.

إن العائلة مرتبطة بالمجتمع في علاقة جدلية " دياليكتية ". فهي تدعم المجتمع وتناهضه في آن واحد. وإذا إتفق وجود مطالب إجتماعية وعائلية متناقضة، فمن السهل على الفرد لأن يوفق بين الجهتين، بالقيام بواجبه تجاه العائلة لا المجتمع.

والعائلة في خصائصها الأساسية، صورة مصغرة عن المجتمع. فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، النزاع والتباين والتنافر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع، كما تميز العلاقات بين

---

[1] – هشام شرابي، " **مقدمات لدراسات المجتمع العربي** "، دار نلسن، بيروت، لبنان، 1998، ص: 34.

[2] – المرجع نفسه، ص: 38.

أعضاء العائلة. كذلك، فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية إجتماعية مماثلة أيا كان النظام الاجتماعي، مع العلم أن الفرد مضطهد في كل منهما على حد سواء.

ومن حيث هي نظام، تقوم العائلة بتجسيد ودعم النظام الإجتماعي الأكبر. كما أن جميع المؤسسات التي تمثل دور الوسيط، بما في ذلك المؤسسات التربوية والدينية، تقوم هي أيضا بتعزيز القيم والمواقف التي بواسطتها تدرج العائلة أعضاءها في الحياة الاجتماعية. إذن تغيير المجتمع يقتضي تغيير العائلة [1].

العائلة العربية تربي أبنائها على الاتكال الابتعاد عن الاستقلالية في الرأي والمواقف، والتركيز على صورة الفرد في عين الآخر، كما تنمي فيه الاذعان للسلطة العليا مهما كان شكلها، وتركز على تنمية شعور الخجل في عناصرها وتعطي هذه الصفة أبعادًا أخلاقية راقية خاصة عند المرأة، وهذا يفقد السيطرة على الذات ويسبب القبول بالسيطرة الخارجية عليه (أي الفرد العربي سواء إمرأة أو رجل) لدى دخوله المعترك الاجتماعي.

يتوارث العرب إنتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والطبقية ومواقفهم وحتى قناعاتهم من العائلة، ليمتد تأثيرها حتى على الولاءات والتوجهات والتحالفات، وإضافة إلى الأدوار التقليدية التي تقوم بها مثل التنشئة والتلقين.

تشكل العائلة العربية وحدة إقتصادية وإجتماعية، يعتمد عناصرها على بعضهم البعض في تأمين المعيشة ورفع مستواها وتحسين أوضاعهم ومكانتهم في المجتمع، وبقدر ماهي مبنية على الرابطة الدموية فهي أساسا رابطة وحدة الملكية ووحدة الهوية.

تمثل المرأة شرف العائلة وكرامتها وتلقى إليها مهمة تربية الاولاد وأي إنحراف منهم يعود اللوم فيه مباشرة إلى الأم، أما الأخت أو البنات غير المتزوجات فتشدد الرقابة عليهن في إطار مسؤولية الذكور على الإناث إلى غاية تزويجهم، لأن العمل الحميد يصبح عملا للجميع، وكل عمل مشين هو كذلك يمس بشرف العائلة كلها [2].

---

[1] – المرجع نفسه، ص: 40-41.

[2] – حليم بركات، " **المجتمع العربي المعاصر : بحث في تغير الأحوال والعلاقات** "، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

تتغلب في العائلة العربية العضوية على حساب الفردية والتماهي على حساب الاستقلالية، لذا يكون الانسان بها عضوا أكثر منه فردا وهوية أكثر منه شخصية قائمة بذاتها ولذاتها، فتكون العلاقات داخلها توزيعا لأدوار فرضتها نمطية مقدسة [1]، عضوية الانسان في العائلة العربية تجعل كل تصرف أو قرار مستقل (خاصة من قبل المرأة) يعتبر خروجا على وحدتها وتنكرا لجميلها.

إن كون العائلة وحدة إنتاجية إقتصادية ونواة التنظيم الاجتماعي يجعل القرارات الاساسية شأنا عائليا وليس شأنا فرديا.

تعد العائلة أكثر المؤسسات الاجتماعية مقاومة للتغيير، لإرتباطها الشديد بشؤون المعيشة وإستمرار تمركز الاقتصاد حولها. إذن كلما تحقق الاكتفاء المادي لعناصر الوحدة العائلية تقل مقاومتها لقوى التغيير.

التطورات التي دخلت على البلدان العربية كتوسيع نطاق المدن، وتوسع مسؤوليات الدولة والهجرة بنوعيها الداخلية و الخارجية كلها عوامل ساهمت في خلق إستقلالية للأفـراد، وضعف تماسك العائلة التي خرجت من الريف إلى المجال المدني الواسع. وهنا خرجت المرأة للتعلم والعمل، الذين كان لهما مساهمة عظيمة في رسم نموذج جديد للمرأة وعلاقاتها مع المحيط العائلي والعام.

الفضاء الجديد نسبيا على العائلات العربية الذي هو المدينة بما تحمله من مؤسسات حديثة مثل المصنع، الحزب، الدولة، المدرسة أو الجامعة وبما توفره من فرص تعليمية وعملية، بقي الأفراد فيها مغتربين، بما يعني أن سلطة العائلة أكبر من المؤسسات الحديثة التي لا تدمج بالقدر الكافي، نظرا لضعفها واعتمادها التسلط في التعامل، وإنعدام ثقة الافراد بها، لذا مازال هناك إلتفاف كبير حول العائلة، وهنا يقول " **حليم بركات** ": أن العلاقات الأسرية لاتزال ضرورية في التعامل مع سلطوية الأنظمة وإهمالها للمشكلات الاجتماعية

[1] – المرجع نفسه، ص: 234.

والإنسانية. إنها ضرورية من حيث الحماية، ومن حيث الوساطة في حل المشكلات أو تدبير الشؤون الخاصة.

***- مكانة المرأة في ظل النظام الابوي:**

أن تكون العائلة أبوية يعني، أن السلطة داخل الأسرة تكون متركزة في يد الأب وإنطلاقا من هذه الفكرة يمكن إسقاطها على كل النظم الاجتماعية التي تحتكر فيه السلطة من قبل قلة قليلة قد تكون عنصر واحد أو عدة عناصر. ومن بين سمات النظام الابوي والعائلة العربية هو المكانة الدونية للمرأة في هرم هذا النظام الذي يقوم على سحقها.

لقد اعتبرت العديد من الدراسات الدولة إمتداد للأسرة، وفسرت الأحداث السياسية المعاصرة من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة الابوية. يعتبر" **فيبر** " السلطة الأبوية أحد أشكال السلطة السياسية، ويعرفها بالوضعية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة، داخل الأسرة أو العشيرة بوصفها تشكل غالبا، وحدة إقتصادية معتمدة على التقاليد. وأهم سمات الاسرة الابوية اعتمادها على علاقات السلطة والخضوع، وتسلط الرجال على النساء، وعلى قدسية التراث.

في الأسرة الأبوية يتسلط الرجال على النساء، وأكبرهم على أصغرهم سنا. إن المجتمع الأبوي يبدو كإقطاعية رجالية، يقف على رأسها الأب، يليه الرجال فالنساء، فهن دون الرجال منزلة ومكانة، ولا شأن لهن بالحياة العامة. ويعتبر التسلط من الناحية الإيديولوجية أبرز خصائص الأسرة الأبوية، ويجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة. فيتحكم الأب ومعه رجال العائلة من أخ، عم، في مصيرها، دراستها، وزواجها، وفي منعها من الخروج من البيت، وفي الضغط عليها، فالمرأة لا تنتقل بحرية في الوسط المديني.

بنية العائلة العربية بنية أبوية " بطريكية " يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويكون توزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر. الأب هو الذي يتولى دور المنتج والمعيل والمالك السيد، ويكون بقية أفراد العائلة عيالا، فيشغل مركز السلطة المسؤولية في عالم مزدوج: العالم العام

المخصص للرجال يكافحون فيه في سبيل تأمين الرزق، والعالم الخاص داخل البيت تمارس فيه النساء مهمات منزلية شديدة التنوع من إنجاب وطهو وتنشئة أطفال.

كما جرى تضييق على مشاركة في العالم العام، أعتبر تقليديا من العيب على الرجال أن يمكثوا في البيت مطولا، ونادرا ما تعمل الأم خارج المنزل ونادرا ما يتواجد الأب فيه [1].

يتعرض النظام البوي إلى تغييرات بسبب التغييرات البنيوية في واقع المجتمع، قيام الأسرة النووية وعمل المرأة لقاء أجر وإنتشار العلم والهجرة.

لكن " **هشام شرابي** " يقول أن النظام الأبوي الاستبدادي لا يقتصر على العائلة فقط بل يتعداها إلى المجتمع، فالعلاقة بين الاب والأبناء كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، كلاهما يحتكران إرادة مطلقة. تتسم بنوع من الإجتماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع في كل من العائلة والمجتمع وبالتالي غياب أشكال المشاركة [2].

بدأ يحصل النظام الأبوي العربي على تنازل ضمني من المرأة وإفتقد فكرها إلى أي تحليل واع باعتباره نظاما يعم المجتمع كله، قانونا، إقتصادا وثقافة من أجل حرمان النساء مما يجب أن يكون حقوقا إنسانية لها.

إن العائلة العربية تسيطر سيطرة كاملة على حياة الفرد، وتكون السيطرة على المرأة أشد منها على الرجل. إنها تتحكم في مصير الفرد العربي. وفي حال المرأة يصبح هذا التحكم نوع من الاستعباد. فبإمكان العائلة أن تفرض عليها زوجها وموعد زواجها... وقد تستبيح قتلها إذا أساءت سلوكها.

إن التسلط الاجتماعي على المرأة لا يساهم في تقدمها العلمي، بل في تخلفها، ويزيد من تقليديتها، وتمسكها الشديد بالقيم العائلية. وتبقى العائلة في المجتمع العربي الملجأ الأمين للمرأة قبل زواجها، وحتى بعد الزواج فإن العائلة تقدم الحماية المادية والمعنوية.

---

[1] – حليم بركات، " **المجتمع العربي المعاصر : بحث في تغير الأحوال والعلاقات** "، مرجع سبق ذكره، ص: 238

[2] – هشام شرابي، مرجع سبق ذكره.

لا ترى الأسرة الأبوية في المرأة إنسانًا، بقدر ما ترى فيها شخصا قاصرا، هذه العائلة التي تصنف أفرادها إلى نموذجين أساسيين:

إما مكسبا إضافيا لها ويحتل هذه المرتبة الرجال. وإما عبئا عليها وتحتمل هذه الصفة نساء العائلة، لأنهن لا يوفرن مصدرا إقتصاديا مساهما في العائلة، وحتى عندما تعمل المرأة في المجتمعات العربية تبقى في كثير من الأحيان غير متحكمة في دخلها، لأنها أنشأت على أنها قاصر، وبدلا من أن يصبح الوعي والثقافة حارسين عليها، تفضل العائلة أن تبقى المرأة تحت الرقابة الأبوية.

***- هرمية العائلة العربية:**

الهرمية في العائلة هي نتيجة عن الطبيعة الأبوية لها- كما تبين سابقا- فبسيطرة النظام الأبوي، أصبح الرجل هو المعيل، وبالتالي هو الذي يحتل قمة الهرم، فله الطاعة والتقدير الاحترام المفروض، كما له السلطة والقوة والأمر المسموع والواجب التنفيذ، أما بقية أفراد العائلة فأصبحوا عيالا. تقع المرأة في أدنى الهرم، لأن الأطفال الذكور ينتظر منهم المساعدة في العائلة مستقبلا بل ينشؤون لخلافة الأب، أما المرأة هي العالة الأكبر للعائلة لأنها لا تقدم أي عمل، حتى أن عملها المنزلي لا يقدر ويهمش، بل لا يشكل أي إضافة في العائلة لأنه لا يعتبر عملا في نظرها.

إن العائلة العربية أبوية هرمية (تماما كالمجتمع الطبقي العربي) يقوم التمايز وتوزيع العمل فيها على أساس الجنس والعمر، فيتسلط الذكر على الأنثى، والكبير على الصغير، إنها في صلب التنظيم الإجتماعي، وصورة مصغرة للمجتمع، فتشكل حولها وحدة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية فيتوراث فيها الأفراد والجماعات هويتهم وإنتماءاتهم الطبقية والدينية والثقافية [1].

[1] – حليم بركات، " **النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة** "، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1993، ص: 23.

العائلة العربية كما يقول هشام شرابي هرمية على أساس الجنس والسن، فيقدر الكبير ويهمش الصغير، يمجد الذكر وتحقر الأنثى، هذه الخصائص سوف تنعكس فيما بعد في كل المؤسسات التي تبدو مظهريا أنها عصرية، من المدرسة إلى غاية الحزب السياسي، إذن يبدأ توزيع الأدوار على مستوى العائلة ثم يمتد إلى باقي المؤسسات الاجتماعية، وإنطلاقا من الدور الذي يلعبه الفرد داخل الأسرة سوف يعيد إنتاجه فيما بعد في الكيانات المؤسساتية العصرية.

تجمع الدراسات مهما كانت منطلقاتها على دونية المكانة التي تحتلها المرأة العربية، والتي تعود أساسا إلى بنية المجتمع العربي، وإرتكازه في قيمه على العائلة، وإن تعرضت الأسرة إلى تغييرات هيكلية هامة، مثل قانون الأحوال الشخصية الذي يمنع تعدد الزوجات، ومثل حرية إختيار الزوجة الزوج، وإخضاع الطلاق لإجراءات قانونية. لا يزال وضع المرأة شديد التخلف. وكثيرا ما تبسط المعتقدات الدينية وتختزل في مواقف مجحفة بحقوق المرأة ومعادية لها في المجتمعات التي تستمد السلطات فيها شرعيتها من الدين المشوه والعائلة.

إن وضع المرأة يتغير نتيجة حصول تحول في البنى الاجتماعية، فالمرأة ضعيفة في المجتمع العربي ليس بسبب تركيبها الجسماني وطبيعتها، وليس حتى بسبب إرادة تعلو على إرادة الإنسان، بل بسبب تجريدها من حقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة الناشطة في الانتاج والحياة العامة. إن هرمية العائلة العربية جزء من هرمية المجتمع، فلا يتم تحرير المرأة بمعزل عن عملية تحرير المجتمع نفسه. إذن هناك علاقة جدلية بين علميتي التحرر وتكون البداية بالنسبة للمرأة بمزيد من مشاركتها في قوة العمل والحصول على الاستقلال الاقتصادي. إن التفاوت الكبير في الحقوق يعود إلى التفاوت الكبير في المسؤوليات خارج المنزل [1]. إلا أن هذه الخصائص لا يمكن بالضرورة أن تنعكس سلبا فقط على المرأة، بحيث يجب أن لا يهمل في التحليل شخصية المرأة العربية وبخاصة

[1] – حليم بركات، " **المجتمع العربي المعاصر : بحث في تغير الأحوال والعلاقات** "، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

الفتاة، وخلقها للاستراتيجيات من أجل تحقيق أهدافها وتجاوز الأطر التقليدية التي تصر العائلة والمجتمع على تقيدها فيها [1].

رابعاً: مكانة المرأة العاملة في العائلة العربية:

تعتبر مكانة المرأة في الأسرة عاملا هام من عوامل تطور البنية الاسرية فعمل المرأة أو بقاؤها في البيت يغير من نشاط الأسرة فالمكانة التي تحتلها و هي عاملة في عالم الشغل تعطيها صورة مختلفة عن صورة المرأة الماكثة في البيت، لا تغادره إلا لحاجات ضرورية إذا أصبحت المرأة العاملة تعيش في وضعية خاصة بها [2]. وتستمد المرأة مكانتها في الأسرة من نفوذها النسبي مقابل أعضاء الأسرة الآخرين والمقصود بالنفوذ بصفة عامة القدرة على تغيير سلوك الآخرين وتحقيق الإرادة الشخصية للفرد وهناك عدة مؤشرات لنفوذ المرأة في الأسرة ومنها:

– قدرة المرأة على أن يكون لها رأي في القرارات المؤثرة في حياتها مثل المشتريات الضخمة للأسرة، وبناء منزل وحجم الاسرة بما في ذلك إنجاب الأطفال في أوقات معينة في مراحل الحياة والعمل والانتقال إلى مدينة أخرى.

– قدرتها على التحكم في القرارات المتعلقة بأنشطتها الإنتاجية متضمنة حرية العمل خارج المنزل وحرية الانتقال والتحكم في الدخل الناتج عن العمل.

– قدرتها على التأثير في هيكل الأسرة ومكوناتها من حيث كون العائلة ممتدة أم لا.

– التباين بين المرأة والرجل في نسب الوقت الذي يقضيه كل منهما في العمل مقارنة بوقت الفراغ في العمل، في العمل بأجر مقابل العمل بدون أجر.

– التفاوت بين الذكور الإناث في الأجر والعائد في الأنشطة الانتاجية داخل الأسرة.

– مشاركة المرأة في مؤسسات إقتصادية وإجتماعية مثل : الجمعيات النسائية.

---

[1] – آمال حاجة، " **المرأة الجزائرية ومسألة إندماجها في النشاط السياسي** "، مرجع سابق، ص: 47.

[2] – بوزكرية يمونة، " **الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة في المنشأة الصناعية الجزائرية** "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجمتاع الصناعي، جامعة الجزائر، 1983، ص: 81.

فممارسة المرأة لنشاط خارج المنزل ومهمة معينة تبرز مكانتها في المجتمع وتوجب إحترام الآخرين لها، وتتيح لها حرية أكبر في الانفاق على نفسها وأطفالها وإذا لم تكن المرأة متزوجة يتيح لها العمل حرية أكبر في البقاء دون زواج لأي مدة مناسبة حتى تمكنها من بناء أساس إقتصادي ومهني وكذلك يكسبها العمل خبرة وثقافة ودراية بالمجتمع وثقة بالنفس وبالتالي يحقق لها مكانة وقوة تفاوضية أكبر ونجد أن المرأة تتمتع بقدر أكبر من النفوذ في الأسرة، وأن هذا النفوذ يكون ملحوظا في حالة النساء المشتغلات وقتا كاملا.

المبحث الرابع: مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

أولا: مكانة المرأة الجزائرية عبر التاريخ:

كانت صورة المرأة الجزائرية مشرقة، مشرفة، حيث كانت تتمتع بالاحترام ولتقدير فكانت محترمة الجانب مسموعة الكلمة [1] وقد جعلتها قوتها وتمتعها بحقوقها قاعدة للاسرة الجزائرية القديمة. لقد كانت تشارك في كل صغيرة وكبيرة وتلد الحياة، فتركب الخيل وتساهم في الزراعة والحرب مثلما تعتني بطفلها وأسرتها، في مجتمع تسوده القيم العالية،ويعشق الحرية[2].

فالكاهنة كانت نموذج للمرأة التي جلست على العرش، وكانت على جانب من الشجاعة والبأس والذكاء [3] كما كان للمرأة في المجتمع الرستمي دورها البارز كسياسية، وعالمة، وشاعرة، ومفسرة في مسائل دينها، وكذا في العهد الحمادي والموحدي والعهد الزياني وحتى الفترة العثمانية حيث لم تطمس شخصيتها ولم يلغ كيانا بل- على العكس- ظهرت بوضوح مكانتها ودورها [4].

---

[1] – عبد الحميد خالدي، " **وقفات مع المرأة الجزائرية** "، مؤتمر الجزائر حول المرأة، قضايا الاسرة بين المبادىء الاسلامية ومعالجات القوانين الوضعية، الجزائر، المجلس الاسلامي الأعلى، 13 أكتوبر 1999.

[2] – زهور ونيسي، " **جوانب من مساهمة المرأة في صنع النصر** "، مجلة الأصالة، العدد 22، ديسمبر، الجزائر, 1974، ص: 151.

[3] – أنيسة بركات درار، " **نشال المرأة الجزائرية** "، مجلة التاريخ، العدد 7، الجزائر، 1979، ص: 71.

[4] – جميلة معاش، " **نماذج عن مكانة المرأة في الجزائر خلال العهد العثماني** "، مجلة التراث، العدد 8، نوفمبر1995, الجزائر، ص: 20-21.

ثم جاءت فترة الاحتلال الفرنسي بدءا بسنة 1830م، فبرزت للوجود بطلات محنكات حركتهن الروح الوطنية والغيرة على الوطن.

أ)- مرحلة الاحتلال الفرنسي:

لقد أدرك **أبو القاسم سعد الله** كما أدرك الكثير من الجزائري ما حاولت فرنسا أن تنفشه في روع الجزائيين والجزائرييات، حيث كتب الكتاب الفرنسيون باحثين في وضع المرأة الجزائرية المسلمة، وقد أعطوا تفسيراتم لذلك الوضع (ومن ثم إستقراء مكانتها)،

فكانت تفسيرات ذات خلفية إستعمارية تتحين الفرص لضرب مواطن القوة في الكيان الجزائري بالتشكيك والتحقير. فردّوا السبب في تخلف المرأة الجزائرية إلى الدين، فمنهم من تأسف على حالها ورد سبب تخلفها إلى الإسلام، ومنهم من جعلها ضحية التعاليم الدينية القاسية المتمثلة في قوامة الرجل عليها، وفريضة الحجاب والعفاف، ومنح حق الطلاب للرجل ومنهم من رأها لعبة الرجل وضحية التخلف والأمية، ومنهم من اعتبرها نمطا واحدا سواء كانت في الريف أو في المدينة، فهي آلة وخادمة بيت وحاضنة أطفال وجالبة حطب وماء، واعتبروا المجتمع الجزائري مجتمعا رجاليا لا دور فيه للمرأة [1].

وما كان ذلك إلا مبررا لإرسال من يدرس وضعها، وإرسال المبشرات المسيحيات لإنقاذها، إيمانا من المستعمر الفرنسي بأن عملية التغيير لن تتسنى له ما لم يبدأ بالمرأة فيسلخها عن أصولها، وقد حاول تحقيق ذلك التغيير بفتح ورشات لتكون وسيلة إحتكاك بين المرأة الأوروبية والمرأة المسلمة الجزائرية، " وبدأت عملية التعرف والاتصال، ومحاولات تكسير الحواجز بين " المتقدمات " السافرات المتحررات القادما من أوروبا وبين المتخلفات المغلوبات على أمرهن في الجزائر.

ويرى ابو القاسم سعد الله أن تعميم الحكم على المرأة الجزائرية بأنها جاهلة يعد مغالطة، حيث يتساءل: " هل كانت المرأة فعلا جاهلة تماما [2]

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، " **تاريخ الجزائر الثقافي** "، دار الغرب العربي، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998، ص: 337.

[2] – المرجع نفسه، ص: 340.

ويجيب بأن طبيعة التعليم كانت سماعية، ولم تكن تعتمد نظام الشهادات والدرجات، وعلى هذا الاساس، فإن المرأة الجزائرية لم تكن صاحبة شهادة أو لقب علمي، لكن بعض العائلات علمت بناتها تعليما قائما على الحفظ والذاكرة، ولذلك فهي لم تعبّر عن علمها ومعرفتها بكتاباتها [1].

لقد حاول المستعمر الفرنسي سلخ المرأة الجزائرية عن أي صفة إيجابية حرصا على تطويعها، وبالتالي تطويع المجتمع ككل سياسة إدماجية ماكرة، فأصدر قوانين يضيق فيها السبل على المجتمع الجزائري بغية إخراجه عن أصوله، وعلى رأس هذه القوانين [2].

1- منع تعدد الزوجات؛

2- الزواج المؤبد ومنع الطلاق (حسب القانون الفرنسي)؛

3- المساواة في الإرث بين النساء والرجال؛

4-إنشاء الحالة المدنية.

ولذلك عانت المرأة الجزائرية إبان بداية الاحتلال من النفي عن أهلها وعن وطنها، حتى كثرت شكاوى النساء، وهذا يعكس هدف الاحتلال الحقيقي، إنه لا يريد تحرير المرأة وتغيير وضعها غيرة عليها وحبا في خدمتها، ولكنها " دعوة لإدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، والتخلص من العراقيل التي تحول دون ذلك " [3].

وحتى يتأتى ذلك للاستعمار الفرنسي، فقد فتح ورشات لتعليم النساء، وقد تخرجت منها تلميذات كثيرات، حيث إستغلت مهاراتهن في صناعات الزرابي والنسيج من أجل التباهي بها على أنها مصنوعات فرنسية. ولعل التعرف على عدد تلك الورشات وعدد خريجاتها يساعد على فهم العقلية والنفسية التي يريد المستعمر أن يصيغها في المرأة الجزائرية، ليتحكم فيها وفي المجتمع الجزائري ككل.

---

[1] – المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[2] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 346.

[3] – المرجع نفسها، صفحة نفسها.

فكان واضحا كيف يسعى الفرنسيون لإخراج المرأة الجزائرية من بيتها ودمجها في الحياة الإقتصادية ولم يكن هدفهم سوى جعلها وسيلة إنتاج، وخلق مفارقة بين مجتمع متقدم ومجتمع متخلف [1].

لقد تطورت الأفكار بعد الحرب العالمية الأولى، وتطور معها الاهتمام بالمرأة، فإنتشر التعليم بين الجنسين، وإهتمت الحركة الوطنية بما فيها الحركة الاصلاحية بتعليم المرأة كعضو أساسي في إصلاح المجتمع.

ووضعت الحركة الإصلاحية كهدف لها من البداية خدمة الدين وخدمة المجتمع بالدين، وتصفية هذا الدين من كل الخرافات، وقد أثارت مشكلة المرأة إهتمامها منذ بداية دعوتها، وذلك ما جعل الامام إبن باديس يؤكد في كل مناسبة على الدور المنوط بالمرأة، وعلى ضرورة تعليمها تعليما لا يجعلها حليفا للاستعمار، وتعليمها في إطار الدين لا ضده.

ولقد أنشأ إبن باديس بابا في مجلة الشهاب للحديث عن المرأة في التاريخ الاسلامي بإسم " رجال السلف ونساؤه "، فكانت المقالات التي نشرت في صحف جمعية العلماء المسلمين توضح الموقف الدفاعي والمحافظ فيما يخص مشكلات المرأة وقضاياها، وما كان ذلك إلا خشية عليها أن تضيع وتضيّع معها وطنها وأمتها. فتصدى العلماء لذلك بإستحضار القدوة من السيرة النبوية وسيرة الصحابيات الجليلات من أجل إستخلاص العبرة وإيضاح النهج لنساء الحاضر. غير أن البعض يرى أن الحركة الإصلاحية، وعلى رأسها إبن باديس، لن تذهب في النهوض بالمرأة أبعد من رفع الأمية عنها [2]، واعتبرت دعوته القائمة على الدين والأخلاق النسوية المحمودة، إنما فرضت نفسها على الحركة الاصلاحية نتيجة التطور الفكري والاجتماعي الذي حدث في الفترة بين 1936 و 1945 " ففي هذه الاثناء عرفت الجزائر أكبر الهزات الوطنية والعالمية وكانت مسرحا لانفعالات نفسية عديدة،

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 348.

[2] – أنيسة بركات درار، المرجع لاسابق، ص: 74.

في هذه الفترة ظهرت أفكار جديدة نتيجة للحرب العلمية يحدوها الأمل ويحفزها الانبعاث الفكري وظهرت معظم الحركات الوطنية والإصلاحية وإنتشرت الدعوات تنادي بالنهوض كما تنادي بالتحرر من قيود العبودية والاستغلال، وبدأ إسم المرأة يبرز في الصحافة ويفرض نفسه على رجال الإصلاح[1].

ويفهم من هذا التعبير أن إهتمام الحركة الإصلاحية بالمرأة لم يكن عن إقتناع، وإنما كان مسيارة لما هو سائد ومنتشر آنذاك، غير أن أصحاب هذا الرأي لا يملكون أن يُخفوا ما كان كنتيجة على مستوى الواقع، وفي ساحة الأحداث حيث يقرون ويشهدون أن المدارس والمعاهد التي أسستها الحركة الاصلاحية كانت تكتسي صبغة الرسالة الوطنية إلى جانب الرسالة الدينية والتربوية والاجتماعية، بفضل هذه المدارس تكونت نخبة مثقفة من أبناء وبنات الجزائر يعتبرون الجند والعتاد وطليعة المجاهدين في الثورة الجزائرية [2].

فإذا كان تعليم المرأة على صعيد الحركة الإصلاحية محل جدل منذ ظهور المدارس الحرة، فإن ذلك يحسب لهذه الحركة لا عليها، إذ أن كل تجربة يمر بها المجتمع وتثير الجدل والنقاش، فإن ذلك لن يكون إلا في صالح المجتمع ككل، حيث تطرح الآراء وتتقاطع لتخرج النتائج مؤسسة وثرية، لاسيما وأن جرائد جمعية العلماء وجرائد الإصلاح عموما تخوض في المواضيع المتعلقة بالمرأة سواء كانت مؤيدة أو ناقدة، أي أنها تنشر رأيها والرأي الآخر إن على سبيل الموافقة أو المخالفة والنقد.

مؤتمر طلبة شمال إفريقيا:

ولم تكن مشكلة المرأة محل إهتمام الأدباء والعلماء فحسب، بل طرحت قضيتها للبحث في مؤتمر طلبة شمال إفريقيا المنعقد بالجزائر عام 1932. وكان موضوعه مشكلة المرأة في المغرب العربي، فتباحث المشاركون مشكلة تعليمها، وتوصلوا إلى التأكيد على النقاط الآتية:

---

[1] – أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص: 74.

[2] – المرجع نفسه، ص ص: 74–75.

1- وجوب تعليم المرأة؛

2- غاية تعليم المرأة هي تثقيف فكرها وتربية أولادها والقيم بشؤون المنزل ثم إتخاذ حرفة تستعملها عند الحاجة.

3- المطلب من شعب الشمال الافريقية الممثل في هذا المؤتمر أن يسعى لتأسيس مدارس حرة تتعلم فيها البنات المسلمات باللغة العربية

ولم تدرس هذه الدعوة بجدية، بل اختفت في المهد، لكن المسألة بقيت مطروحة للنقاش والدراسة على الساحة الفكرية والأدبية، حتى توصلت المرأة إلى نيل حقها في الانتخاب سنة 1947 بعدما تحصلت على نيل حقها في التعليم والثقافة [1].

وفي السنة نفسها أي في يوم 24 جون 1947، بادرت المرأة الجزائرية بإنشاء جمعية النساء المسلمات الجزائريات التي كان هدفها الاهتمام بشؤون المرأة وتقديم المساعدة للمساجين السياسيين من رجال الحركة الوطنية.

وكان نشاط هذه الجمعية منصبا على تدعيم الحركة الوطنية الجزائرية وتدعيم برامجها للحرية والاستقلال، وتزايد عدد النساء المشاركات في الاجتماعات التي تعقد- أحيانا- إلى أن أصبح وافرا في إجتمااع 05 أوت 1951.

ونلاحظ كيف إرتبط حضور المرأة بتطور الاحداث السياسية على الساحة الوطنية قبيل الثورة، وبالتالي تطور وعيها الوطني، حيث رفضت البقاء معزولة عن الأحداث، فأصرت على المشاركة فيها بوعي وإختيار وتقدير لحجم المسؤولية [2].

ب)- مرحلة الثورة:

لم تبقى المرأة الجزائرية- عندما إندلعت ثورة التحرير الكبرى عام 1954- إمرأة عادية، فقد تحولت إلى مجاهدة بكل ما تحمله الكلمة من معاني النضال، وبذل النفس، والإخلاص، والصبر والفعالية من أجل غاية واحدة هي إخراج البلاد من محنتها، ورد

[1] - أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص: 75

[2] - سعيدة درويش، " **مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر** "، عالم الكتب الحديث، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص: 17.

كيد المستعمر في نحره، وما كان دعمها للحركة الوطنية إلا تعبيرا عن وعيها العميق بقضية الوطن.ولم يأت ذلك الوعي من عدم، بل إن كل ما سبق الثورة– من تحضيرات وإهتمام في المؤلفات المقالات بمشكلة المرأة– يبين بحق أن مشاركتها في الثورة التحريرية لم يكن وليد المصادفة. ولذلك كان دورها دورا رئيسا لإنجاح الثورة، وكان لزاما عليها أن تكون مدركة ومقدرة لطبيعة هذا الدور، إذ مهما تكن حبكة التخطيط والتنظيم، فإن عطاء وتضحية المرأة إن لم ينبعا من الداخل، ومن وعي عميق بمرامي الجهاد والنضال المنوطان بها كإنسان قادر على تقدير حجم الرسالة وتجسيدها تفانيا وسلوكا– حتما سيكون مآله الفشل.

وعبثا يقال إن المرأة الجزائرية قامت بدور ثانوي إبان ثورة التحرير كممرضة أو مساندة للثوار، فإن ذلك لا يغير من عظمة بطولتها شيئا، فلقد كانت الجزائر بحاجة لسواعد كل أبنائها دون تمييز وفرز للأدوار صغيرها من كبيرها.

لكن ينبغي الاشارة إلى أن الاراء تبدأ أحيانا في طرح موضوع مشاركة المرأة في ثورة التحرير إنطلاقا من مسلمة تجعل من مشاركتها تلك أمرا غريبا مقارنة– حسب هذا الرأي– بوضعها المأساوي الذي كانت عليه، فهناك من يجده–على الرغم– من جهلها وحالة التخلف والجمود الذي طالما أكثر من أخيها الرجل بسبب بقائها في البيت قد قامت بأدوار جبارة [1].

وهناك من يرى أنها كانت " ترزح تحت وطأة الاستعمار الغاشم، تعالي الجهل والجمود، تعيش حالة من التخلف والكبت والحرمان المفروض عليها، نهضت مسلحة بإيمان راسخ وإرادة قوية وحيوية دافقة بجانب أخيها الرجل " [2].

لقد قسم وضع المرأة على قسمين:

- – قسم يمثل حالة التخلف والجهل والكبت والحرمان قبل الثورة.
- – قسم يمثل الحيوية والإرادة والإيمان الفاعل أثناء الثورة.

[1] – بسام العسيلي، " **المجاهدة الجزائرية** "، الطبعة الثانية، ، دار النفائس، بيروت،لبنان /1984م، ص: 28.

[2] – أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص: 69.

لقد أعتبر وضع المرأة الجزائرية في الفترة الاستعمارية، وضعا بائسا حيث كانت خاضعة لسيطرة التقاليد، ولم تستطع أية إمرأة أن تتحدى التقاليد وتخرج عليها أو تحطمها، كما اعتبرت حرب التحرير هي الفترة الذهبية في تاريخ المرأة الجزائرية، حيث طرأت تغيرات مفاجئة وشاملة، وبالغة التأثير في وضعها، إذ أخرجتها من إطار ضيق هو المنزل إلى رحاب المجتمع ليصبح دورها أكثر إيجابية وفعالية، ذلك أنها تمتعت بإستقلالية أكبر، وبمهام أعظم، فاعتبر ذلك في حد ذاته ثورة الجزائرية كما اعتبر إشراك الرجال النساء في العمل النضالي ثورة حدثت على مستوى عقلية الرجال، بعدما كان نشاطها محصورا في أعباء البيت [1].

والحق أن فترة الاستعمار كانت فترة بائسة للرجل والمرأة على حد سواء، وأن النظر إلى المرأة الجزائرية على أنها ضحية التقاليد وسيطرة الرجل، كل ذلك يعد نظرًا قاصرًا،لا يقيم وزنا للوضع الاستثنائي الذي كانت تعيشه الجزائر، حيث أن اللوم لايمكن أن يلقى لا على المجتمع وتقاليده، ولا على الرجل وعقليته، ولكن يلقى أولا وأخيرا- في ذلك الظرف الاستثنائي- على المستعمر وما كان يقوم به في حق النساء، الأمر الذي يجعل الرجل الجزائري المسلم يبقى طيلة فترة الاحتلال خائفا على المرأة من تجاوزات واعتداءات المستعمر، فيبدو ذلك الخوف صورة من صور الإقصاء والسيطرة.

لقد أعتبر **فرانس فانون Franz Fanon**، مشاركة المرأة في الثورة استخداما لها كعنصر ذي أهمية لملائمته وفعاليته، وليس رغبة أصلية في تحريرها، وأن الدليل على ذلك هو نكوص وضعها بعد الاستقلال [2].

وينبغي التأكيد على أن للمرأة الجزائرية صفات ثابتة فيها، يمكن أن تستقرأ من قراءات دقيقة للتـاريخ، فالمتفـحص للأسماء النسوية اللامعة التـي برزت في تاريخ الجزائر يشعـر

---

[1] – عايدت أديب باميا، " **تطور الأدب القصص الجزائري عام 1925-1967** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 205.

[2] – Franz Fanon,« **Sociologie d'une révolution** », petite collection Maespero Fm, Paris, 1975, PP : 48-50.

وكأنه يتحدث عن إمرأة واحدة هي الكاهنة وهي لالا فاطمة نسومر، وهي ذهبية بنت محمد وزينب بنت محمد بلقاسم وهي فضيلة سعدان، وغيرهن من أسماء لا تعد ولا تحصى شكلت نموذج للمرأة الواعية القوية الفاعلة، فتتلون المواقف، وتتغير الظروف، وتختلف الأسماء، لكن تلك الصفات المتأصلة فيها لا تفنى ولا تبيد.

إن ما قيل عن جهود الحركة الوطنية وجهود الإصلاحيين يعتبر لا قيمة له، إن إستقر في الأذهان أن المرأة إنتقلت مع الثورة من الجهل إلى النور ومن الجمود إلى الحياة بحركيتها، فذلك ليس صحيحا، لأن ما قامت به تلك الحركات أتى – على الأقل– بعض أكله، ولازالت نتائجه ملموسة إلى اليوم، فالمرأة عندما شاركت في ثورة التحرير كانت واعية ومؤمنة بدورها في المجتمع ونحوه.

لقد بذلت المرأة كل طاقاتها لإنجاح الثورة، فكانت المجاهدة والمسبلة الفدائية والمناضلة، وكانت الممنونة، فكانت – بذلك– القلب النابض لثورة التحرير الذي لو توقف عمله، شل الجسد وتوقف عن الحركة.

ولا مجال للقول إن الثورة هي التي صنعت المرأة الجزائرية، بل على العكس إن الرجل الجزائري المرأة الجزائرية هما اللذان صنعا الثورة، فالجهود المبذولة– لإحياء ما كان يريد المستعمر طمسه في الشخصية الجزائرية– كانت عظيمة، ولايمكن أن تغمط بالقول: " نهضت هذه المرأة المسلمة بإيمان راسخ وإرادة قوية وحيوية دافقة كافح الأعادي في القرى والمدن والجبال الشامخة وفي ساحات الثورة المباركة التي إنتشلتها من أعماق البيوت وأخرجتها إلى عالم جديد معرجة بها إلى آفاق البطولة والحرية [1].

ج)– مرحلة الاستقلال:

لقد كان الظرف الاستعماري خطيرا، وقضية الوطن إستغرقت على المرأة والرجل – كليهما– كل الاهتمام والجهود، ولأجل ذلك، فإن طرح مشكلة المرأة في الجزائر لم يأخذ طابع الصراع والحدة التي طرحت بهما في المشرق العربي،

[1] – أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص: 69.

لقد كان هناك همّ أكبر مشترك بين الجزائرية الجزائري وهو قضية الوطن الذي مل سيطرة الفرنسي، وهذا ما يجعل الانشغال بأي مشكلة أخرى عن القضية الأم يعد نرجسية فردية كانت أو جماعية. لقد كانت بعض الاختلافات موجودة بين المحافظين والإصلاحيين والاندماجيين حول مشكلة المرأة وخاصة في فترة الأربعينيات لكنها سرعان ما تلاشت عند إنطلاق الثورة المباركة، ليصبح هم الجميع مباركة تلك الثورة ومباركة جهود المرأة فيها.

إن ما قامت به المرأة أثناء فترة ثورة التحريري، يلقي عليها بتبعات كبيرة، فالمهتمون بوضعها في الجزائر بعد الاستقلال، يتحسرون على تراجع دورها، وعدم مواصلتها لذلك الدرب الذي شقته بدمه ودموعها، فمنهم من يعزو ذلك إلى عدم الاعتراف بوجودها وجهودها بعد الاستقلال من طرف صناع القرار، وإلى كون العلاقة بين المرحلتين- قبل وبعد الاستقلال- ليست ميكانيكية، بل ويرد السبب إلى عوامل عديدة أهمها، الاختيارت اسياسية والاقتصادية والإيديولوجية [1]. أثناء القتال، إلا أن حقوقها قد غمطت، ولم تنل نصيبها العادل من ثمرة الاستقلال الوطني. فبالقدر الذي نال الإعجاب بدور المرأة أثناء حرب التحرير، كان – أيضا- الأسف على توقف ذلك الدور وعدم تقدمه وتطوره، ولعل السبب في ذلك هو سوء التقدير لمنطلقات المرأة الجزائرية في تأديتها لدورها أثناء الثورة التحريرية حيث يعتقد أنها تحركت في ذلك الوقت إيمانا بقضيتها كإمرأة، وإثباتا لوجودها وعبيرا عنه بكل السبل، لكن ذا الاعتبار شيء من التسرع في الحكم وعدم فهم للمبررات التي جعلت مشاركتها في حرب التحرير عريضة وقوية إذ الحقيقة أن المرأة قد آمنت بقضية الوطن- تماما- كالرجل، فتحركت وجاهدت من هذا المنطلق، وأي منطلق آخر مهما كانت مشروعيته ونبله يعد ثانويا أمام قضية تحرير الوطن. ولعل ذلك هو السبب الذي جعلها – قبل الاستقلال- تؤثر المسالمة إيثارا لمصلحة الوطن ومطالبه الخاصة قبل مطالبها، إذ تتطلب الفترة توحيد الجهود والتركيز على إستقلال الوطن.

[1] – سعيد درويش، نفس المرجع السابق، ص: 121.

وعلى هذا الاساس يكون حس المرأة الوطني- بكل ما تحمله كلمة وطن من مقومات- أقوى من حسها النسوي الأنثوي، وبالتالي يكون الظرف العصيب سببا يجعل حسها الجماعي أقوى من حسها الفردي،وهذا ليس عيبا تحاسب عليه الجزائرية، بل إنه سبب لإفتخارها بتنزيه إسهاما في النضال الثوري عن كل ذاتية تقدح في غاية العمل الثوري[1].

ثانيا: مكانة المرأة الجزائرية في ظل البناء القيمي والثقافي في الجزائر:

إن للفرد في كل المجتمعات كمًا كبيرًا من الانتماءات وليس هناك من إنماء واحد، إضافة إلى الانتماءات الطبقية، إنتماءات دينية وطائفية وإقليمية وقطرية وعرقية شديد التنوع وتشابك المصالح، وكثيرا ما تشكل هذه الانتماءات في المجتمع العربي بديلاً للقومية العربية فتقوم بينها خلافات ظاهرة وخفية [2] ثم يأتي دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتزرع قيم المواطنة و التعايش في ظل التنوع تحت سقف الدولة المرجعية التي تحمل مشروع مجتمع يوفر شروط الانتماء لجميع الأفراد دون تمييز، ويقضي إلى حدٍ كبير على النزاعات الانفصالة والانقسامية لدى الانتماءات المتعددة، لكن خلافا لذلك يلاحظ المتتبع للساحة الثقافية في الجزائر في الأزمات الجزائرية طرح نفسها في شكل ثنائيات ثقافية متناقضة "عربي- بربر"، "مفرّنس- معرّب" ، "سلفي – حداث"، إلى جانب بروز إشكالية كبيرة تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البنية الثقافية، وتتصل هذه الاشكالية إتصالاً وثيقًا بوجود أشكال متعددة للقيم تتداخل مع بضعها البعض، ويناقض بعضها مع بعض ويسيطر بعضها على بعضها الأخر.

ويكمن شرح ذلك من خلال تشويه البنى الاجتماعية والثقافية بسبب التدمير الذي مارسه الاستعمار، والذي أدى إلى صراع بين القيم الثقافة الأصلية وقيم الثقافة الحديثة والتي مسخت في أنماطها السلبية القيم الاستهلاكية والمظهرية والترقية [3].

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص: 122.

[2] – عبد الحليم بركات، " **المجتمع العربي في القرن العشرين** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص: 72.

[3] – إسماعيل قيرة وأخرون،" **مستقبل الديموقراطية في الجزائر** "، مركز دراست الوحدة العربية،ا لطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2009، ص:190.

وداخل هذا المخاض كله إكتسبت المرأة الجزائرية مكانة ودور وهوامش حرية، فخلال الحقبة الاستعمارية قد تشبعت المرأة الجزائرية بثقافة سياسية ثورية، غير أن تلك الظروف كانت ذات تأثير مزدوج عليها، حيث وإن كانت تحمل المرأة في تلك المرحلة الحساسة من الحياة السياسية أفكارًا قيم ثورية معادية للاستعمار ومتطلّعة للحرية والاستقلال، مما جعل منها عاملاً محفزًا للعمل السياسي في ظل المقاومة السياسية إلا أنها في نفس الوقت كانت تعاني من التهميش الاجتماعي والذي فرضته عليها الأسرة داخليا والمجتمع التقليدي خارجيًا ذلك التهميش الذي فرض عليها بسبب العادات والتقاليد من جهة وصاحب السلطة عليها (الأب، الزوج، الأخ، العم....) من جهة أخرى، والذي كان متخوفاً من فكرة منحها حريات تجعلها أكثر عرضة لطمع وبطش المستعمر، وهذا ما كانت تعكسه بعض السلوكات والقوانين الداخلية للأسرة الجزائرية آنذاك مثل عدم خروج الفتاة من البيت إلا للضرورة القصوى، وفرض عليها لباس بمعايير محدّدة وحرمانها من الدراسة، وتزويجها في سن مبكرة وتزويج الأرملة بأخ زوجها، وتفادي فكرة الطلاق بشتى الطرق، حتى وإن كان على المرأة أن تضحي لأقصى الحدود.

كل تلك الإجراءات التحفظية التي مورست على المرأة آنذاك لم تسمح لها بتشكيل وعي سياسي أو مدني كافي، بل بالعكس رسخت فيه معاني الخوف والخضوع والاغتراب، وبقيت الحواجز الاجتماعية عائقًا أمام مشاركتها السياسية والمدنية وحتى تقيم الأدوار داخل البيت يحمل في طياته تميزًا حسب الهوية الجنسية [1].

أما مرحلة العشرية السوداء والتي أدخلت المجتمع الجزائري في نفق مسدود بسبب الأزمة السياسية وظاهرة الإرهاب والتي كانت منها كل الفئات الاجتماعية دون تميز، فقد تسببت بصورة غير مباشرة بسحق المرأة سياسيًا ومدنيًا، حيث تعرّضت المرأة للقتل والتهديد

[1] – نوال رزقي، " **المرأة الجزائرية وثقافة المشاركة بين الطرح وجدود الواقع**"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص: 103.

والاغتصاب والترمل..إلخ مما جعلها تعيش نفس الظروف التي عاشتها نظيرتها في مرحلة الاستعمار داخل الأسرة الجزائرية من قوانين للضبط الاجتماعي للحريات التي يمكن منحها إياها، فجعلت منها فردًا إجتماعيًا ضعيفًا يتصف أحيانًا باللامبالاة السياسية وأحيانا أخرى بالاغتراب، فالفرد تشجّع عندما يشعر بانه ليس وحيدًا بل ينتمي إلى جماعة يتقاسم معها نفس المعايير، والشعور بأنك على حق، ملذّة الكفاح بأوج مواقفها [1].

المبحث الخامس: مكانة المرأة العربية ضمن مجالات التنمية الاقتصادية:

أولاً: الإعلام و العربية المرأة:

إن الاهتمام بنهضة المرأة العربية ومشاركتها الفعالة في التنمية يتطلب تكاتف الجهود السياسية والاقتصادية الاجتماعية والاتصالية،وما يعنينا هنا هو الاستخدام الأمثل لوسائل الاعلام الجماهيري لخدمة المرأة العربية وتحسين مستوى حياتها، بإعتبار أن لوسائل الإعلام الجماهيري دورًا رئيسيا في عملية التغير الاجتماعي والتنمية الشاملة، فهي إحدى الدراسات، وعقدت الندوات لبحث كيفية تناول وسائل الإعلام العربية للمرأة العربية في الصحافة المكتوبة والراديو والتلفزيون والإنتاج الثقافي وفنون التعبير والسنيما.

وأقدم فيما يلي عرضا موجزًا لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات والندوات حول كيفية تناول وسائل الإعلام الجماهيري للمرأة العربية [2].

أ)- إن معظم مضامين وسائل الإعلام العربية تعكس الاهتمامات والأدوار التقليدية للمرأة، فهي الأنثى المهتمة بالطبخ والأزياء والتجميل والانجاب والعلاقات الاسرية السطحية، وهي المشغولة بالمظاهر والشكليات.

---

[1] – Mathieu Lilian, « **quand la sociologie de l'action collective rencontre les identités** », Edition L'HARMATHAN, Paris, 2009, P : 04. ,

[2] –,محمد سعيد النابلسي، " **صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام** "، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1985.

ب)- تصور هذه المضامين المرأة على أنها عاطفية شديدة الحساسية غير قادرة على التفكير السليم أو إتخاذ القرارات وأخذ زمام المبادرة، كما أن صورة الذات عندها سلبية تتمثل بالاستسلام لصورة الرجل.

ج)- تفتقر هذه المضامين إلى معالجة حقيقية لأوضاع المرأة العربية وقضاياها الجوهرية في المجتمع، فالتركيز يكون عادة على القضايا ذات الطابع العاطفي والعلاقات مع الرجل (الحبيب أو الزوج) ومع الاولاد والوالدين، وحتى هذه القضايا تتم معالجتها عادة بسطحية دون التركيز على أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.

د)- المرأة العربية الريفية والبدوية والفقيرة الكادحة والمناضلة مهملة في مضامين وسائل الإعلام العربية، وكذلك الصغيرة السن والكبيرة السن والمسنة والمعوقة وغير المتزوجة. وحين تتناول وسائل الاعلام العربية صورة المرأة المذكورة أعلاه بشكل مشوه بعيد عن الواقع، سواء من ناحية شخصيتها وتصرفاها أو من ناحية القضايا والمشكلات والهموم الاساسية التي تواجهها.

هـ)- ترتكز وسائل الإعلام الجماهيري على النساء الناضجات الشابات والنساء في المدن والمنتميات إلى الطبقات الوسطى والعليا. كما ترتكز على شريحة من النساء تمثل أقلية في المجتمع كالفنانات وسيدات المجتمع.

و)- إن معظم مضامين وسائل الاعلام العربية لا تعكس أي دور للمرأة العربية أو تطلعاتها في عملية التنمية وتعجز عن مواكبة تطور المرأة العربية أو سوء حالها في الحياة المعاصرة.

ز)- تظهر المرأة العربية في مضامين وسائل الإعلام مستهلكة غير منتجة وغير مشاركة في عملية التنمية، وهي في معظم الأحيان غائبة عن ميادين الانتاج والخدمات والنشاط الاقتصادي، كما وتظهر غير قادرة على الإبداع في أي من هذه المجالات.

ح) تظهر المرأة في الإعلام العربي بعيدة عن القضايا العامة في مجتمعها مثل السكان والتنمية والبيئة والفقر والعمل خارج المنزل والصحة والتعليم والتغيير الاجتماعي وقضايا التشريعات العامة، وبخاصة تلك المتعلقة بوضع المرأة في المجتمع.

ط)- بإستثناء بعض وسائل الإعلام الفلسطيني والسورية العراقية، لا تظهر المرأة العربية في مضامين الاعلام العربي أية إهتمامات للمشاركة السياسية أو النقابية أو النضالية أو الاجتماعية أو الثقافية.

ي)- يصوّر الاعلام العربي عادة المرأة العاملة المتعلمة على أنها مجردة من مشاعر الأمومة أو الأنوثة مغتربة عن العادات والتقاليد، وفي صراع دائم لا ينتهي إلا بعودتها إلى البيت.

ك)- تظهر المرأة العربية في وسائل الإعلام بشخصية غير واضحة المعالم، و تبدو متاثرة بشكل كبير وغير مبرر بنموذج المرأة الغربية على حساب هويتها العربية والقومية.

ل)- تعزز وسائل الإعلام الموجهة للأطفال صورة الأنثى على أنها مخلوق ناقص تابع للرجل، وعليه فإنها تعرض الأطفال إلى فكرة التفرقة بين الجنسين وسيطرة الرجل وتبعية المرأة.

م)- بالرغم من أن بعض وسائل الإعلام العربية في سوريا والأردن وفلسطين قد بدأت بتقديم المرأة العربية في أدوارها المختلفة كزوجة وأم وربة بيت وإمرأة عاملة، تشارك في عمليات التنمية والحياة السياسية، إلا أن معظمها لاتزال تركز على الأدوار التقليدية للمرأة وإهتماماتها على حساب الأدوار الأخرى لها، كشريكة في الانتاج وبناء الاسرة وفي إتخاذ القرارات، وكمساهمة في مختلف جوانب الحياة والعمل والخلق والإبداع الفكري والفني والثقافي، وكإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات.

ن)- كثيرا ما تستغل مضامين وسائل الإعلام العربية المرأة باعتبارها موضوعا للجنس وأداة للجذب الجنسي ووسيلة لتشجيع وزيادة الاستهلاك وبخاصة في مجال الاعلانات.

فمن المنطلقات في تكوين في وعي الاعلام الانمائي للمرأة هو التوجه إلى قوى الأسرة والتربية والثقافة ومؤسسات العمل وأجهزة الاتصال الجماهيري لتصحيح التصورات والأعراف الاجتماعية غير الرشيدة، وبخاصة ما ترسخ منها حول وضع المرأة، وتتناغم في تأثيرها في التكوين الاجتماعي للمواطن وإتجاهات حياته فكرًا ووجدانًا وسلوكًا. وفي إطار هذا التكوين، يغدو الاهتمام بوضع المرأة في المجتمع على أنها مواطنة تتمتع بحقوق المواطنية كافة، وأن السعي إلى تطوير أوضاعها لا يستمد مبرره من مجرد اعتبارها قوة إقتصادية فحسب، إنما يتسع إلى المنظور الانساني الكامل الذي يحقق للمرأ اتها وينمي طاقاتها الفكرية والروحية والجسدية والاجتماعية والعملية والإبداعية، وبمعنى أخر ينمي كل جوانب شخصيتها الانسانية.

إن إعلامنا عامة شبيه بإعلام الدول النامية، فهو إستهلاكي للتسلية السطحية غير معني بحاجات الناس مباشرة، خالٍ من الإعلام العملي والوصفي والوظائفي، تطغى عليه الاعلامية السياسية والترفيه البدائي، يفتقر إلى أدنى درجات الوعي التربوي، يتراجع لصورة المرأة التقليدية غير المقلقة، يستورد الصور الحديثة التي تستند إلى حقائق قديمة فيقع في التناقضات [1]

فالحديث عن تطور أوضاع لايمكن أن يكتمل إلا بإبراز الوضع الذي تتميز به أجهزة الاعلام وسياساتها، تلك التي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل النسق القيمي والثقافي السائد في المجتمع، وما يترتب عليه من علاقات وسلوكيات. فإما أن تساعد على تغيير المفاهيم والقيم والعادات التقليدية المختلفة، فتسهم بذلك في زيادة وعي الافراد لواقعهم وبالأدوار الجديدة التي تفرضها ظروف ومقتضيات التنمية والتطور، أو تساعد على تثبيت وتعميق المفاهيم والتصورات التقليدية، فتساهم عندئذ في تزييف وعي الافراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

[1] –, مريم سليم، مرجع سابق، ص: 27.

ثانيا: المرأة العربية والقوانين:

إن مشكلة المرأة العربية تكمن في جهلها حقوقها القانونية، وهذا خطير جدًا، فالجاهلة حقوقها لايمكنها حماية نفسها، السبب في جهل المرأة حقوقها يعود إلى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع التشريع.

ومن الواضح أن القوانين الخاصة بالمرأة العربية تعكس أوضاعها الأخرى، إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا وسياسيا وتحددها. وبوجه عام لم تحرز المرأة العربية حقوقها المدنية الكاملة، وإن كانت قد أحرزت نظريًا حقوق التجارة والملكية الخاصة للمنقول وغير المنقول، وحقوق إجراء العقود والموجبات، فنقول إنها أحرزتها نظريًا أيضا، إذ إننا نلاحظ في الواقع أن أكثرية المالكين والتجار والرأسماليين العرب هم من الرجال، ثم إن المرأة العربية تشعر بالحرج إذا كانت هي المالكة وفي أسرتها رجال غير مالكين.

كما نلاحظ أنه لايزال يسود معظم الاقطار العربية إتجاه تقليدي ينزع حتى الآن إلى حرمان المرأة من حقوقها المدنية والعامة، والتعامل معها كحريم حديث، مفروض عليه التحجب والاختفاء في عصر إنقلبت فيه المفاهيم وتكاد تتبدل جذريا. وإن الحقوق المهنية للمرأة العربية– حق العمل وحق الانتساب للنقابات– لم تكتسب بعد مداها التغييري الفعّال، ولكنها بدأت تثير بشكل ملموس ومحدود مشكلات العمل النسائي والأجور والعطلات والضمانات. أما من جهة حقوقها السياسية، فالأوضاع تختلف من بلد إلى أخر: ففي لبنان إكتسبت المرأة حقها في الانتخاب،

وعلاوة على ذلك نالت حقوقها في الوظائف كما في مر والعراق وسوريا، وإرتفعت بعض النساء العربيات إلى الاضطلاع بمسؤوليات في البلديات والمجالس البلدية والمجالس النيابية والشعبية وفي الوزارات. ولكن هذه الحقوق السياسية لم يعترف بها للمرأة كما هو الحال في أقطار عربية أخرى.

يضاف إلى ذلك ، أن حقوق المرأة العربية في الأسرة لم تتبدل كثيرًا، إذ إنها لا تزال تعتبر وسيلة لـ: المتعة والإنتاج "، ولاتزال المرأة تُضرب في الأسرة– وإن خف الضرب عن

العصور السالفة – ومبدأ تعدد الزوجات لم يلغ إلا في تونس، ولكن منع التعدد قانونيًا لم يفرض بعد في بقية الأقطار العربية. وإن أخذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي للزوج يفرض عليه مبدئيا الاكتفاء بإمرأة واحدة.

ومن جهة أخرى لا يزال الرجل متمتعا بحقه المطلق في الطلاق. والاستنتاج الاساسي أن الوطن العربي لم يشهد تشريعًا جديدًا لأوضاع المرأة العربية، إما شهد إصلاحات ثانوية في حقوقها، وحافظ على ثنائية التشريع ولاسيما في الأحوال الشخصية، ومثال ذلك لبنان. وإذا كان القانون الفرنسي يحل السلطة الأبوية للأبوين (الرجل والمرأة) معا، وبعد وفاة الزوج تكون الولاية للأم على أولاد فإن الشرع الاسلامي يحصر الولاية في الأب عند وجوده وفي الجد الصحيح (أبو الأب) عند عدمه، وتحرم المرأة من ولاية أولادها، بينما هي تقوم بإنجابهم وتربيتهم وأحيانًا بإعالتهم من عملها. وليس للمرأة حق القرار في نزل الزوجية، فالشرع يعتبر " حقها لزوجها " ومن هنا ولاية الأب المطلقة.

أما عند المسيحيين العرب، فلا يستطيع الرجل أن يعقد زواجًا صحيحًا قبل تمام 16 سنة من عمره، ولا المرأة قبل تمام 14 سنة من عمرها (قانون 57 المجمع)، إلا إنه يصح مع التفسيح زواج الصغير الذي أتم الرابعة عشر، وزواج الصغيرة التي أتم الثانية عشرة (قانون 32).

إن الشريعتين الاسلامية والمسيحية تتجهان إتجاهات عدة بالنسبة إلى أهلية المرأة:

بعض المذاهب يقول بمساواة الأهلية بين المرأة والرجل، والبعض الآخر يقول بالحجر على النساء. وإذا كان التشريع الديني يقول بأن: " **أهلية المرأة كأهلية الرجل في مالها** "

فقد حرمها من الأهلية النفسية ووضعها تحت سلطة الزوج ملزمًا إياها بالإقامة والسفر مع الزوج، وبإكتساب جنسية زوجها وحمل إسمه. إن التشريع الديني هو الذي يحكم وضع المرأة في مجمل الاقطار العربية، وإن برزت محاولات تشريعية بديلة لم يكن القصد منها تحرير المرأة. ومثال ذلك ما تقوله المادة 11 من قانون التجارة اللبناني:" إن المرأة المتزوجة،

مهما تكن أحكام القانون الشرعي الذي تخضع له، لا تملك الأهلية التجارية إلا إذا حصلت على رضى زوجها الضمني أو الصريح "، وهذا ينصف أهلية المرأة في مالها ونفسها [1].

إن الدساتير والتشريعات العربية إكتسبت اللمسات الديمقراطية والليبرالية في بعض موادها إكتسابًا، ولس نتيجة تطور ذاتي داخلي للعلاقات الاجتماعية، مما جعل الالتزام بتلك الدساتير وتطبيقها أمرًا شكليًا، وينطبق هذا على قضية حقوق المرأة... كحقها في العمل مثلا. فالأقطار العربية قد تبنت في غالبيتها، ما جاء في مواثيق الأمم المتحدة (الإعلان العالمي الصادر عام 1967 للقضاء على التمييز ضد المرأة) وضمنته التشريعات المختلفة، ومع ذلك بقيت الفجوة كبيرة بين الواقع والمعلن.

ولو عرضنا لبعض النصوص القانونية الخاصة بالمرأة العربية، لما وجدنا إلا إختلافًا ثانويا بين الأفكار العربية المختلفة، فالدستور السوري الصادر عام 1970 ينص في المادة 45 على أن تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركته افي بناء المجتمع العربي الاشتراكي. ونجد في الدستور المغربي الصادر عام 1972 ما يلي: لا تتمتع المرأة والرجل بالحقوق السياسية نفسها. ويقضي الفصل 43 من الدستور الجزائي الصادر عام 1976 بأن لا يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الجزائرية.

أما في المادة 11 من الدستور المصري الصادر عام 1971: " فتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية ". وتمنع دساتير وقوانين بعض الأقطار العربية المرأة من تولي مناصب قضائية أو رئاسة دولة. هذا ويلاحظ أن عدد النساء اللواتي يتولين وظائف عامة يقل كلما تدرجن في سلم الوظائف نحو

[1] – لور مغيزل، " **المراة في التشريع اللبناني في ضوء الاتفاقيات الدولية مع مقارنة بالتشريعات العربية** "، كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، مؤسسة نوفل، بيروت،لبنان, 1985.

الأعلى، وأنه ينعدم في بعض الأقطار العربية بالنسبة إلى مناصب معينة، وبخاصة في المجالات الدبلوماسية والقضائية.

لقد إهتمت الأقطار العربية بالقضايا التي يمكن أن تزيد من الدور الانتاجي للمرأة... من أهم مظاهر هذا الاهتمام صدور الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة لعام 1976 التي وافقت عليها الأقطار العربية المشاركة في مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة، في مدينة الاسكندرية في الفترة ما بين 6-12 مارس 1976.

وقد نصت هذه الاتفاقية على مساواة المرأة بالرجل في كافة تشريعات العمل، وفي جميع القطاعات، على الأخص قطاع الزراعة. وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على وجوب ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة في مجالات العمل كافة، عند تساوي المؤهلات والصلاحية، كما تقضي بعدم التفرقة بينهما في الترقي الوظيفي، والمساواة في كافة شروط العمل، وضمان منح الأجر المماثل، مع ضمان إتاحة الفرصة للمرأة العاملة على قدم المساواة مع الرجل، في كافة مراحل التعليم والتدريب المهني وإعادة الدريب. هذا وقد إحتوت هذه الاتفاقية في موادها من 6 إلى 19 على أحكام خاصة بعمل المرأة، نجدها تتكرر فيما بعد ضمن أغلب تشريعات الأفكار العربية.

ثالثا: المرأة العربية والصحة النفسية

إن وضع المرأة العربية يطرح نفسه كمشكلة إنسانية والإشكال الأنثوي المطروح في عصرنا يدور جوهريًا حول أشكال ومضامين العلاقة بين الرجل المرأة، فهذه العلاقة المحتومة بيولوجيًا، ليست كذلك إجتماعيا وثقافيًا، بل هي قابلة للتغير والتطور.

وإن إبقاء المرأة في حالة العلاقة الطبيعية دون السماح لها بالارتقاء مع شريكهما إلى حالة العلاقة الثقافية الاجتماعية يؤدي إلى تقهقر إجتماعي.أما على صعيد التمييز الإجتماعي ما بين المرأة والرجل، فقد جرى ربط مقام المرأة بدور إستهلاكي ومقام الرجل بدور إنتاجي، وسادت مفاهيم قبلية حول دور المرأة، أنثى الرجل، وهي دون الرجل إجتماعيًا،

لأن الرجال يعملون النساء يتركن العمل (العمل المنزلي ليس عملا) أو يخضعن لعبودية العمل المنزلي، أو أنهن يوصفن بالبطالة، وإضافة إلى ذلك مفاهيم قبلية أخرى تربط بين التحريم الجنسي والتحريم الاقتصادي (إمتلاك الرجل للأرض والمرأة).

إن الرجل العربي يعوض عن قهره النفسي وإنسحاقه الاجتماعي بتفريغ قهره وهواماته ومهانته على زوجته من خلال لعب دور السيد الذي يخضع المرأة. إنه يستعبدها ويستغلها ويحولها بالتالي إلى أداة تخدمه: " تنجب له الذرية التي تعزز قوته الذكورية " [1]، أي تتحول إلى وعاء لمتعته بشكل أناني لا يراعي حاجاتها ورغباتها. تموت نفسيًا كي يستمد هو من هذا الموت وهم الحياة تسحق كي يستمد هو من هذا الانسحاق وهم تحقيق الذات. بإختصار يستغلها كليًا وعلى جميع الأصعد كي يتهرب من إستغلالها المتسلط عليه. من هنا فإن التربية للفتى وللفتاة منذ طفولتهما محكمة بإعدادهما كأداة للمؤسسة الزوجية مما يسلخ جسديهما عن حاجاتهما الإنسانية ويحوّل هذا الجسد إلى عبء أو عنصر غريب عليهما، وبخاصة الفتاة أو المرأة التي يشكل جسدها الوعاء المحافظ على مكان وشرف الرجل بحسب الثقافة الذكورية المهمينة.

وبذلك كان على مكانة المرأة الاجتماعية ألا تتفاوت في نظر الرجل ونظر المجتمع عمومًا بين أقصى الارتفاع (الكائن الثمين، مركز الشرف الذاتي، رمز العطاء البشري، الذي يبدو في الأمومة) وبين أقصى حالات التبخيس: المرأة الصورة، المرأة رمز العيب والضعف، المرأة القاصرة، الجاهلة، المرأة التي يمتلكها الرجل مستخدمًا إياها لمنافعه المتعددة. وفي إطار هذه الايدولوجيا السائدة، لم يعد الرجل يرى في المرأة أنّ مصدر شرفها في عقلها أو نفسها، إنما في جسدها. لذلك فإن أي مساس به يعني لها السقوط والإضطهاد الاجتماعي أو الموت، ثم لا يكتسب شرعيته إلا من ضمن مؤسسة الزواج. ثم لكي تحافظ المرأة أو الفتاة على وجودها وتحظى بإعتراف المجتمع بها، كان عليها أن تحبس طاقاتها العقلية وتكبت عواطفها الانسانية وتكبح غرائزها الحيوية لتتقمص سلوكية متذبذبة قائمة على

[1] – مصطفى حجازي، " **الخلف الاجتماعي** "، دراسات إنسانية معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1976، ص: 207.

تصرفات متجاذبة بين الطاعة والتبعية والصبر المغموس بالشعور بالذنب، وبين الغواية والكيد والثرثرة الحق والجسد والانتقام. في الحقيقة أن جزءًا كبيرا مما يمسى مازوشية المرأة ليس سوى إرتداد عدوانيتها المتفجرة نتيجة العدوان المزمن إلى ذاتها.

رابعا– المرأة العربية والتعليم:

إن الإختلاف التكويني بين الرجل والمرأة أدى منذ القديم إلى عدم المساواة في الحقوق خاصة ما تعلق بمجال التعليم، فقد كانت ظاهرة تعليم الفتاة في العصور السالفة تقابل بالرفض والحذر، كما كان لابد من حرمانها من فرص التعليم وتحصيل الثقافة، من أجل الإبقاء على وضعية التبعية والسيطرة الكاملة على كيانها، وظلت المرأة تعاني من الحرمان من حقها في التعليم وقت متأخر، بإستثناء تعاليم الإسلام التي منحت مكانة متميزة للمرأة في المجتمع، وفتحت أمامها أبواب العليم، إلا أن الاستعمار والعادات والتقاليد التي عانت منها الجزائر جعلتها بعيدة كل البعد عن هذه المكانة.

فالجزائر من بين الدول التي تعرضت للاستعمار ، والذي ترك بها حصيلة ثقيلة من الأمية المنتشرة بين أغلب سكانها، وإستخدامها السلاح الثقافي كوسيلة أساسية لتدمير الهوية الجزائرية، وإلى غاية الاستقلال بقيت ظاهرة تدهور التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، ميزة هامة من مميزات النظام الاستعماري، الذي عمل جاهدا على تجهيل الشعب الجزائري حيث قام بضرب نظمها التربوية التي كانت قائمة من قبل، وجعلها لا تقوى على مسايرة روح العصر، وما يشهده من تطورات وبالتالي المساس بجميع ما يشكل أساسيات هذه المنظومة وتفكيك مقوماتها الحقيقية [1].

ففي سنة 1830م كان التعليم أكثر إنتشارا وأحسن حالا منه أثناء الفترة الاستعمارية، فالأمية لم تكن موجودة بالقدر الذي أحدثته سياسة التجهيل الفرنسية خلال الاستعمار، فقد

[1] – غزال أسيا، " **التنمية البشرية للمرأة ودورها في التنمية الاجتماعية– دراسة ميدانية بالمؤسسات الخدماتية بباتنة** "، دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2013–2014، ص: 188.

أنشئت أول مدرسة فرنسية في مدينة الجزائر سنة 1836م ثم عقبتها عدة مدارس وبقي الوضع يتميز بضآلة نشر التعليم بين أبناء وبنات الجزائر، فقد عمد الاستعمار الفرنسي حرمان الشعب الجزائري من نعمة التعلم وصد أبواب مدارسه أمامهم.

أما الأقلية ممن أتيحت لهم فرصة التعلم، فقد شددت عليهم الرقابة ولم يترك المجال أمامهم مفتوح ليواصلوا تعليمهم عبر مراحله المختلفة، أما فيما يخص عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس فقد كان ضئيلا وحظهن كاد ينعدم مما جعل عددهن ينخفض، وكانت النتيجة التي تمخضت من سياسة التعليم أمام المرأة محدودة طوال هذه الفترة، مما أدى إلى إنتشار الجهل والأمية في أوساطهن.

إن تعليم الفتاة خلال هذه الفترة كان في تدهور مستمر، نتيجة للأوضاع السائدة بإضافة إلى العادات والتقاليد المنتشرة والتي تمنع خروج المرأة، لكن لم تقف الدولة الجزائرية موقف حائر أمام هذه الوضعية البائسة، بل قامت بمجموعة من الجهود تحت لواء الحركة الإصلاحية، التي نشأت في تلك الآونة،

حيث عمل **العلامة عبد الحميد بن باديس** على بعث النهضة العلمية وكان له الفضل في طرح مشكلة المرأة والتعليم في الجزائر، في بيئة يطغى عليها التخلف والركود والاستعمار والفقر والبطالة والأمية المتفشية، إضافة إلى الجمود الفكري السائد والذي أدى إلى إغلاق دائرة الحياة على المرأة التي تعتبر أساس بناء المجتمع، وقد قامت جمعية العلماء المسلمين بالتعليم الذي تميز بالشمولية، حيث ضم الذكور والإناث.

لذلك يعتبر التعليم بمفهومه الواسع العنصر الأساسي لتكوين الفرد، وبالتالي قدرته على تحقيق التنمية بكل أبعادها، فالعلم هو العامل الحاسم في تحرير الإنسان من مختلف القيود الفكرية والثقافية، فرقي الشعوب مرهون بما حققته من تطور في علومها [1].

ومنه يلعب التعليم دورا مهما في إعداد وتوجيه الطفل لإكتساب القيم والمعايير الخاصة بالمجتمع، وقد توصل عبد الفتاح القرشي سنة 1986م في دراسة عن إتجاهات

[1] – نفس المرجع، ص: 189.

الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء، وعلاقاتها ببعض المتغيرات إلى أن المستوى التعليمي للوالدين يرتبط إرتباطا موجبا بإتجاه السواء في معاملة الأبناء، بحيث يزيد السواء كلما زاد المستوى التعليمي، كما يرتبط المستوى التعليمي للوالدين إرتباطا سالبا بالاتجاهات غير السوية، وعموما كان الآباء والأمهات في العصر الحديث في مجتمعاتنا العربية يحاولون الاهتمام بالتعليم، بل هناك إلحاح شديد نحو التحصيل الدراسي والنجاح المدرسي[1].

" فالتعليم يعتبر عنصرا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية بل يعتبر متداخلا ومترابطا مع المشاكل الاجتماعية السائدة في المجتمع " [2] والتي من بينها الأمية والجهل.

[1] – أحمد محمد مبارك الكندري، " **علم النفس الأسري** "، الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1992، ص: 160.

[2] – محمد عبده محجوب، " **المرأة والقيم في المجتمعات العربية** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص: 298.

خلاصة الفصل:

لقد حظيت قضايا المرأة في الآونة الاخيرة بإهتمام دولي كبير في حين كانت قضية المرأة محصورة على الحركات النسوية والمجتمع المدني فقط، والتي دعت لتظافر الجهود لترقية المرأة وتفعيل وجودها في المجتمع، باعتبارها أحد العناصر الاساسية التي تقوم عليها التنمية في مختلف المجتمعات ونتيجة للمسيرة الطويلة التي قطعتها المرأة في النضال من أجل النهوض بوضعها الاقتصادي الاجتماعي ومحاولة التغير من مكانتها الاجتماعية

ومنه فإن عمل المرأة أصبح ضرورة ملحة لعملية التنمية ومطلبًا أساسيًا لتطوير البلاد، وإن وصول المرأة إلى هذه المكانة خاصة في المجتمعات العربية والمتخلفة أدى بها إلى حصولها على حق أخر من حقوقها وهو إختيار شريك الحياة بعدما كان وحده الأب أو رب العائلة الذي يقرر عنها ذلك.

وقد وقف الكثير من المفكرين والتيارات التحررية المختلفة في وجه إستعباد المرأة والاعتداء على حقوقها، وأن التحرر من القيود التقليدية للعادات والتقاليد هي من أهم الأولويات.

الجانب التطبيقي

الفصل الخامس

يعتبر الدافع المادي والحاجة الاقتصادية من أهم أسباب خروج المرأة للعمل.

(تحليل معطيات الفرضية الأولى)

تمهيد:

تنوعت دوافع المرأة لخروجها للعمل بين دوافع مادية تعتمد على سد الحاجات الاقتصادية وبين دوافع شخصية وأخرى نفسية وإجتماعية بدافع الظهور وتحقيق الذات والإنتماء والحضور الاجتماعي وكان إندفاع المرأة نحول العمل الخارجي وممارسته في شتى الوظائف على أساس وجود حاجة إقتصادية أو الترقي إلى مركز وظيفي أعلى أو لتعزيز مكانتها الاجتماعية وكذلك تعزيز شخصيتها وصحتها النفسية، غير أنه يبقى الدافع الاقتصادي هو أول دافع للخروج المرأة لميدان العمل وذلك بغرض تلبية حاجياتها الاقتصادية ولسد حاجيات أسرتها وبأطفالها والعمل على كسب الاستقلالية الاقتصادية ورفع مستواها المعيشي والحصول على حريتها الشخصية خاصة النساء المنحذرات من الطبقات الفقيرة والتي تعمل جاهدة على تغير المستوى الاقتصادي لها ولأسرتها وهو الدافع الذي يرتبط أساسًا بالمكانة الاجتماعية للمرأة فوجدت أن العمل هو الحلّ الوحيد لكسب هذه المكانة.

1)- وصف خصائص العينة:

الجدول رقم (01): يمثل سن المبحوثات:

السن	التكرار	النسبة
[28-32] سنة	5	%6,3
[33-37] سنة	14	%17,5
[38-42] سنة	35	%43,8
[43-47] سنة	22	%27,5
48 سنة فأكثر	4	%5
المجموع	**80**	**%100**

الجدول رقم (02): يمثل الحالة الاجتماعية للمرأة:

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة
متزوجة	77	%96,3
مطلقة	2	%2,5
أرملــة	1	%1,3
المجموع	**80**	**%100**

الجدول رقم (03): يمثل المستوى التعليمي للمرأة:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانـوي	5	%6,3
جامعـي	70	%87,5
تكوين مهني	5	%6,3
المجموع	**80**	**%100**

الجدول رقم (04): يمثل عدد أطفال المرأة:

عدد الأطفال	التكرار	النسبة
واحــد	22	%27,5
إثنـــان	26	%32,5
ثلاثة فأكثر	27	%33,8
بدون أطفال	5	%6,3
المجموع	**80**	**%100**

الجدول رقم (05): يمثل أقدمية المرأة في العمل:

الأقدمية في العمل	التكرار	النسبة
[1-5] سنوات	6	%7,5
[6-10] سنوات	22	%27,5
[11-16] سنة	36	%45
17 سنوات فأكثر	16	%20
المجموع	**80**	**%100**

الجدول رقم (06): يمثل نوعية سكن المرأة:

نوعية السكن	التكرار	النسبة
ملكية خاصة	51	%63,8
مستأجـــر	29	%63,3
المجموع	**80**	**%100**

2)- تحليل نتائج الفرضية الأولى:

الجدول رقم (07): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وضرورة العمل في حياتها:

ضرورة العمل للمرأة / الحالة الإجتماعية	نـــعـــم	لا	المـجمـوع
متزوجة	63 %81,8	14 %18,2	77 %100
مطلقة	2 %100	0 %0	2 %100
أرملـة	1 %100	0 %0	1 %100
المجموع	**66** **%82,5**	**14** **%17,5**	**80** **%100**

من خلال القراءة إحصائية للجدول نلاحظ أن الإتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة ومنه 81,8% ممن تصرّح أن العمل أصبح اليوم ضرورة ملحة في حياة المرأة، مقابل نسبة 18,2% ممن ترى أنه غير ضروري في حياة المرأة.

أما بالنسبة للمرأة مطلقة فإن النسبة كانت بـ 100% يعني كلها ترى أن العمل أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمرأة.

وفيما يخص المرأة الأرملة أيضًا كلها صرّحت وبنسبة 100% ان العمل أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمرأة.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن المرأة المطلقة والأرملة تصرّح بضرورة خروجها للعمل وجعله أول أولوياتها حيث تعتبر المعيل الوحيد لعائلتها وهي غير مخيرة بل مجبرة على الخروج للعمل لسد احتياجاتها الاقتصادية ومساعدة أسرتها، في الحين نسبة كبيرة من النساء المتزوجات أيضًا تصرّح بضرورة خروجها للعمل مع أنها متزوجة غير أنها تعمل من أجل مساعدة زوجها والإنفاق على عائلتها.

وعموما تعتبر العادات والتقاليد شود الوطن العربي العامل المسؤول عن ارتفاع نسبة البطالة بالنسبة للمرأة المتعلمة او غير متعلمة ومع ذلك فإنه توجد مناطق في البلدان العربية تقر بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة دون التعارض مع التقاليد ويعترف بحقها في العمل في نطاق وظائف معنية مثل في الصحة والتعليم والتي يراها تتلاءم مع طبيعة المرأة ودورها في المجتمع ويؤدي إلى زيادة دخل الأسرة وتحررها.[1]

[1]- العطية فوزية، المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، معهد النشر والثقافة، بغداد، 1988، ص 19

الجدول رقم (08): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وبين رأي المرأة في نوع النجاح وأهميته:

نوع النجاح وأهميته / الحالة الاجتماعية	نجاح المرأة في مسارها المهني	نجاح المرأة في مهامها الأسرية	المجموع
متزوجة	46 %39	72 %61	118 %100
مطلقة	2 %100	0 %0	2 %100
أرملة	1 %50	1 %50	2 %100
المجموع	**49** **%40,2**	**73** **%59,8**	**122** **%100**

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة ومنه 61% ممن تصرّح أن أهم نجاح هو النجاح المهام الأسرية مقابل نسبة 39% ممن ترى أن أهم نجاح المرأة في مسارها المهني.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإنها تصرّح كلها وبنسبة 100% هي أن أهم نجاح في حياة المرأة هو نجاحها في المسار المهني.

وفيما يخص المرأة الأرملة فإنها ترى وبنسبة متساوية أن نجاح المرأة ينقسم بين نجاحها في مسارها المهني وبين نجاحها في مهامها الأسرية وذلك بنسبة 50%.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

أن أهم نجاح في حياة المرأة هو نجاحها في حياتها الزوجية من خلال إعتناءها بأطفالها وزوجها وبيتها، بينما ترى المرأة المطلقة أن أهم نجاح في حياة المرأة هو نجاحها في مسارها المهني والذي يجعلها مستقلة إقتصاديًا ومنه مستقلة إجتماعيًا وقادرة على الإنفاق على نفسها وعلى عائلتها.

أما المرأة الأرملة فكان رأيها متساوي بين النجاح المهني والنجاح في المهام الآسرية كونها ترى أن العمل والأسرة هما أهم شيء في حياة المرأة.

الجدول رقم (09): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وعلاقته بما يمثله العمل بالنسبة لها:

ما يمثله العمل بالنسبة للمرأة / الحالة الإجتماعية	إثبات الذات	الحصول على مكانة إجتماعية	العمل هو رمز للمرأة العصرية	المجموع
متزوجة	55 %41,7	47 %35,6	30 %22,7	132 %100
مطلقة	0 %0	2 %66,7	1 %33,3	3 %100
أرملـة	0 %0	0 %0	1 %100	1 %100
المجموع	**55** **%40,4**	**49** **%36,1**	**32** **%23,5**	**49** **%100**

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة ومنه 41,7% ممن تصرّح أن العمل يمثل لها نوع من أنواع إثبات الذات، ثم تليها نسبة 35,6% ممن ترى أن العمل يمكنها من الحصول على مكانة إجتماعية وصولاً إلى نسبة 22,7% ممن ترى أن العمل هو رمز المرأة العصرية.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإن النسبة الغالبة كانت 66,7% ممن ترى أن العمل يمكن المرأة من الحصول على مكانة إجتماعية، مقابل نسبة 33,3% ممن ترى أن العمل هو رمز المرأة العصرية.

وفيما يخص المرأة الأرملة فإنه ترى وبنسبة 100% أن العمل هو رمز للمرأة العصرية. فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسويولجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم النساء سواء كانت متزوجة أو مطلقة أن العمل بالنسبة لها يمثل إثبات ذاتها ومنه الحصول على مكانة اجتماعية فحب الظهور والحاجة إلى الإنتماء و تحقيق الذات هي دوافع تدفع المرأة إلى الخروج إلى العمل.

وقد أظهرت دراسة " **فردبناندزفيج** " أن دوافع خروج المرأة للعمل متنوعة فمنها من تخرج تحت إلحاح الضغط الانفعالي لعشورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وهناك آخريات تلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الاحتكاك مع العالم الخارجي والشعور بالإنتماء والرضى وتوافق العمل مع ميولتهن [1].

الجدول رقم (10): يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة ودوافع خروجها من العمل:

دوافع المرأة للخروج للعمل / المستوى التعليمي للمرأة	تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية	إكتساب مهارات جديدة	الإتصال بالعالم الخارجي	سد الحاجات الاقتصادية (المادية)	المجمـــوع
ثـــــانـــــوي	0 %0	3 %37,5	0 %0	5 %62,5	8 %100
جـــامـــعـــي	51 %36,7	24 %17,3	22 %15,8	42 %30,2	139 %100
تكويـــن مهنـــي	00 %34,1	2 %50	1 %25	1 %25	4 %100
المجموع	**51 %33,8**	**29 %19,2**	**23 %15,2**	**48 %31,8**	**151 %100**

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام الذي يمثل المستوى التعليمي الثانوي للمرأة منه 62,5% تصرّح أن دافعها الأساسي للخروج للعمل هو سد الحاجات الاقتصادية، ثم يأتي بعدها دافع إكتساب مهارات جديدة بنسبة 37,5%.

[1]– حسين عبد الحميد رشوان، **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 99.

أما بالنسبة للمستوى الجامعي للمرأة فإن النسبة الراجحة تمثل 36,7% اللاتي تصرّح أن خروجها للعمل كان بدافع تحقيق الذات والمكان الاجتماعية، ثم تليها دافع سد الحاجات الاقتصادية بنسبة 30,2% ثم يأتي دافع إكتساب مهارات جديدة بنسبة 17,3%، وأخيرًا يأتي دافع الإتصال بالعالم الخارجي بنسبة 15,8%

أما فيما يخص التكوين الجامعي فإن النسبة الغالبة هي 50% والتي تصرّح أن الدافع الأساسي لخروجها العمل هو إكتساب مهارات جديدة، ثم يأتي بعدها دافع تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية بنسبة 34,1%، بينما تحصّل دافع الاتصال بالعالم الخارجي، وسد الحاجات الاقتصادية على نفس النسبة وهي 25%.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن معظم المستجوبات سواءً كانت ذات مستوى جامعي أو أقل فإنها تصرّح أن دافعها الأساسي للخروج للعمل هو سدّ الحاجات الاقتصادية، ثم يأتي دافع تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية، فحب الظهور والحاجة إلى الإنتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى تدفع بالمرأة إلى الخروج.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

الجدول رقم (11): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة ودوافع خروجها للعمل:

دوافع خروج المرأة للعمل / الحالة الاجتماعية	تحقيق الذات والمكانة الإجتماعية	إكتساب مهارات جديدة	الإتصال بالعالم الخارجي	سد الحاجات الاقتصادية (المادية)	المجمــوع
متزوجة	50 %33,8	27 %18,2	23 %15,5	48 %32,4	148 %100
مطلقة	1 %50	1 %50	0 %0	0 %0	2 %100
أرملــة	0 %0	1 %100	0 %0	0 %0	1 %100
المجموع	**51** **%33,8**	**29** **%19,2**	**23** **%15,2**	**48** **%31,8**	**151** **%100**

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن الاتجاه العام الذي يمثل المرأة المتزوجة من 33,8% تصرّح أن دافعها الأساسي للعمل هو تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية، ثم يأتي بعدها دافع سد الحاجات الاقتصادية والمادية، ثم يأتي بعد ذلك دافع محاولة إكتساب مهارات جديدة، ثم في الأخير يأتي دافع الإتصال بالعمل الخارجي.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإن النسب كانت متساوية ومقسمة بتساوي بين دافع تحقيق الذات وإكتساب مهارات جديدة.

أما فيما يخص المرأة الأرملة فإن كل المبحوثات إتفقت على أن الدافع إلى خروج المرأة للعمل من أجل إكتساب مهارات جديدة.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن معظم المستوجبات تصرّح أن دافعها الأساسي للخروج للعمل هو تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية ثم سد الحاجات الاقتصادية خاصة منه المرأة المتزوجة، على غرار المرأة الأرملة التي صرّحت أن دافعها الأساسي للخروج

للعمل هو إكتساب مهارات جديد من أجل الحصول على منصب او وظيفة جيدة وذلك حتى تتمكن من سدّ حاجياتها الاقتصادية طالما هي المسؤولة الأولى عن الأسرة والأطفال كونها امرأة أرملة هذه الحالة الاجتماعية التي تفرض عليها تحمل المسؤولية كاملة وذلك بلعب دور المرأة والرجل في آن واحد والهدف هو مساعدة الأسرة ماديًا والاعتماد على الذات في حل بعض القضايا والمشاكل الآسرية أو الاجتماعية من خلال العمل وهذا ما أكده " تيلور " حيث يرى أن دافع الأفراد للعمل هو مرتبط أساسًا بالمال [1].

[1] - Laura Fradj, **Inventer de droit e travail**, le mouvement social, N : 184, Edition de L'atelier France, 1998, P : 08.

الجدول رقم (12): يمثل العلاقة بين عدد أطفال المرأة ودوافع خروجها للعمل:

دوافع خروج المرأة للعمل / عدد الأطفال	تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية	إكتساب مهارات جديدة	الإتصال بالعالم الخارجي	سد الحاجات الاقتصادية (المادية)	المجمــوع
واحـــــد	12 %30,8	7 %17,9	5 %12,8	15 %38,5	39 %100
إثـــنـــان	18 %35,3	8 %15,7	10 %19,6	15 %29,4	51 %100
ثلاثة فأكثـر	19 %35,2	12 %22,2	8 %14,8	15 %27,8	54 %100
المجموع	**51** **%33,7**	**29** **%19,2**	**23** **%15,2**	**48** **%31,8**	**151** **%100**

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام الذي يمثل طفل واحد منه 38,5% تصرّح أن دافعها الأساسي للخروج للعمل هو سد الحاجات الاقتصادية، ثم يأتي بعدها دافع تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية، ثم يليه دافع إكتساب مهارات جديدة بنسبة 17,9%، وفي الأخير يأتي دافع الإتصال بالعالم الخارجي بنسبة 12,8%.

أما بالنسبة للنساء اللاتي لهن طفلين فإن النسبة الغالبة تمثل 35,3% تصرّح أن دافعها للخروج للعمل هو تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية، ثم يأتي بعدها دافع سد الحاجات الاقتصادية بنسبة 29,4% ثم تليها نسبة 19,6% بدافع الإتصال الخارجي، وفي الأخير تأتي نسبة 15,7% بالنسبة للدافع إكتساب مهارات جديدة.

أما فيما يخص النساء اللواتي لهنّ 3 أطفال أو أكثر فإن النسبة الغالبة هي 35,2% ممن تصرّح أن دافعها الأساسي للخروج للعمل هو تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية، ثم يأتي بدها دافع سد الحاجات الاقتصادية بنسبة 27,8%، ثم تليها نسبة 22,2% للدافع كتساب مهارات جديدة، وصولاً إلى نسبة 14,8% بنسبة للدافع الإتصال بالعالم الخارجي.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

نلاحظ أن معظم المستجوبات صرّحت أن دافعها للخروج للعمل هو لسد الحاجات الاقتصادية أو للتحقيق الذات والمكانة الاجتماعية وعدد الأطفال لا يؤثر في قرار المرأة لخروجها للعمل أو مكوثها في البيت، فالعمل وسيلة لتأكيد الشخصية وإكتساب المكانة،

فالحصول عل أجر بالنسبة للمرأة هو وسيلة لتأكيد شخصيتها وأهميتها في المجتمع وبدلك تأكد المرأة ذاتها حيال الرجل زوجها الذي سوف يشعر بمزيد من الاحترام لها، فضلاً عن ذلك فإن الاتصال بالعالم الخارجي يتيح نظرة عامة للمشكلات ويدفع إلى إتخاذ حلول أكثر ملائمة من الحلول المتبع ةفي الأسر التقليدية وبذلك تتغير نظرة المجتمع إلى المرأة وتتغير نظرتها إلى نفسها.

الجدول رقم (13): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وموافقة الزوج على خروجها للعمل:

موافقة الزوج على عمل المرأة / الحالة الإجتماعية	نـــعـــم	لا	المـجمـوع
متزوجة	74 %96,1	3 %3,9	77 %100
مطلقة	2 %100	0 %0	2 %100
أرملـة	1 %100	0 %0	1 %100
المجموع	**77** **%96،3**	**3** **%3,8**	**80** **%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الإتجاه العام الذي يمثل المرأة المتزوجة منه 96,1% تصرّح أن الزوج موافق على خروجهما للعمل، مقابل 3,9% ممن تصرّح أن الزوج غير موافق على خروجها للعمل.

أما فيما يخص المرأة المطلقة والأرملة فهي لا تحتاج إلى موافقة الزوج على خروجها للعمل.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات تصرّح أن زوجها موافق على خروجها للعمل وذلك نظرًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع في السنوات الأخيرة إضافة إلى تعليم المرأة وحصولها على شهادات عليا مما سمح لها بإختراق مجالات إقتصادية متنوعة، كما يوفر عمل المرأة لها الاستقلالية لتلبية الحاجات اللازمة لها ولأسرتها فأصبحت تساهم في دخل أسرتها وتعمل على رفع مستوى معيشتها، وقد أثبتت عدة دراسات أن دافع المرأة الحقيقي للعمل يكمن في الحاجة الاقتصادية، ففي دراسة قام بها "**هبير**" على دور المرأة توصّل إلى أن النساء العاملات من الطبقة الدنيا يعملّن من أجل

المساعدة المالية، فالعامل المادي هو الذي يدفع بها إليه والذي يرتبط بالأساس الطبقي لها[1].

الجدول رقم (14): يمثل العلاقة بين عدد الأطفال وموافقة الزوج على عمل المرأة:

موافقة الزوج على عمل المرأة / عدد الأطفال	نـــعـــم	لا	المـجمـوع
واحـــــد	21 %95,5	1 %4,5	22 %100
إثـــنـــان	25 %96,2	1 %3,7	26 %100
ثلاثة فأكثـر	26 %96,3	1 %3,7	27 %100
بدون أطفال	5 %100	0 %0	5 %100
المجموع	**77** **%96,5**	**3** **%3,8**	**80** **%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الإتجاه العام الذي يمثل طفل واحد من 95,5% ممن تصرّح أن زوجها موافق على خروجها للعمل، مقابل 4,5% ممن تصرّح بعدم موافقته.

أما فيما يخص طفلين فإن النسبة الراجحة تساوي 96,2% ممن زوجها غير موافق على خروجها للعمل، مقابل نسبة 3,8% ممن تصرّح بعدم قبول زوجها بخروجها للعمل.

أما بالنسبة للنساء التي لديها أكثر من ثلاثة أطفال فإن النسبة الغالبة هي 96,3% ممن تصرّح بموافقة زوجها على خروجها للعمل، مقابل نسبة 3,7% ممن تصرّح بعدم موافقته فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

[1]- كميليا إبراهيم عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص: 46.

من خلال المعطيات نلاحظ أنه لا توجد علاقة بين خروج المرأة للعمل وبين عدد أطفالها فسواءًا كانت المرأة لديها طفل أو أكثر فهذا لم يمنعها من الخروج للعمل وذلك نتيجة للضغط الاقتصادي الذي أدى إلى خروج الكثير من النساء للعمل سعيًا وراء الرزق وسد حاجيات الأسرة المتزايدة، وهذا ما توصلت إليه دراسة " **عالة بورغدة** " أن دافع خروج المرأة للعمل بالنسبة للفئات الدنيا والمتوسطة هو الاحتياج المادي و كان ذلك حسب دراسة أجرتها وكانت النتيجة بنسبة 66,66% [1].

الجدول رقم (15): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وبين تفكير المرأة في التخلي عن عملها:

تفكير المرأة في التخلي عن العمل / الحالة الاجتماعية	دائمـًا	أحيانًا	أبـــدًا	المـجمـــوع
متزوجة	9 %11,7	36 %46,5	32 %41,6	77 %100
مطلقة	1 %0	1 %0	0 %100	2 %100
أرملــة	0 %0	1 %0	0 %100	1 %100
المجموع	**10** **%12,5**	**38** **%47,5**	**32** **%40**	**80** **%100**

من خلال القراءة إحصائية للجدول نلاحظ أن الاتجاه الغالب الذي يمثل المرأة المتزوجة منه 46,8% ممن تصرّح أنها تفكر أحيانًا في التخلي عن عملها، ثم تليها نسبة

[1]- عالة بورغدة، **المرأة العاملة الجزائرية وتنظيم النسل**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر-2-، الجزائر، 1986، ص: 165.

41,6% ممن تصرّح أنها لم تفكر يومًا في التخلّي عن عملها، وأخيرا وبنسبة 11,7% من تفكر دائمًا في التخلي عن عملها.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإنها تصرّح كلها بأنها لا تفكر في التخلي عن عملها أبدًا.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات المتحصل عليها نلاحظ أن أغلب المبحوثات تصرّح أنه لا يمكنها التخلي عن عملها وخاصة المرأة المطلقة والأرملة لحاجتها للعمل من أجل الحاجة الاقتصادية لها ولأفراد أسرتها كما سبق ذكره في تحاليل سابقة.

■- **إستنتاج الفرضية الأولى:**

لقد جاءت الفرضية الأولى كمحاولة للبحث عن أهم الدوافع التي تدفع للمرأة للخروج إلى العمل في السنوات الأخيرة والتي إفترضنا أن الدافع الاقتصادي هو أهم دافع ومنه فقد جاءت نتائج فرضيتنا الأولى كالآتي:

●- معظم المبحوثات تصرّح بضرورة خروجها للعمل وجعله أول أولوياتها خاصة منها المرأة المطلقة والأرملة التي تعتبره المعيار الوحيد لعائلتها وهي مجبّرة على الخروج للعمل لسد إحتياجاتها الاقتصادية ومساعدة أسرتها وحتى المرأة المتزوجة تصرّح بضرورة خروجها للعمل وذلك من أجل مساعدة زوجها في الإنفاق على الأسرة.

●- توصلنا أيضًا لأن المرأة المتزوجة ترى أن أهم نجاح في الحياة هو النجاح في الحياة الزوجية من خلال إعتناءها بأطفالها وزوجها وبيتها، بينما ترى المرأة المطلقة أن أهم نجاح للمرأة هو نجاحها في مسارها المهني والذي يجعلها مستقلة إقتصاديًا ومنه مستقلة إجتماعية من السيطرة الذكورية وقادرة على سد حاجياتها المادية والإنفاق على عائلتها،

أما المرأة الأرملة فتعطي أهمية ويتساوى للنجاح في الحياة الأسرية والحياة المهنية.

●- معظم المبحوثات سواءًا كانت متزوجة أو مطلقة يمثل العمل بالنسبة لها إثبات الذات ومنه الحصول على مكانة إجتماعية والحاجة إلى الإنتماء الاجتماعي والتي إعتبرها دوافع أساسية للخروج المرأة للعمل.

إضافة إلى إكتساب مهارات جديدة تمكنها من الترقي في منصب عملها أو البحث عن فرص عمل جديدة.

●- معظم المبحوثات لا يؤثر عدد الأطفال في قرار المرأة لخروجها للعمل أو مكوثها في البيت، فالعمل حسب رأيها هو وسيلة لتأكيد الشخصية وإكتساب المكانة الاجتماعية والحصول على أجر ويساعدها على تأكيد ذاتها وفرض نفسها خاصة بالنسبة للزوج الذي سوف يظهر المزيد من الاحترام لها طالما أنها تستطيع الحصول على لقمة عيشها بدونه.

- كما توصلنا أيضًا أن المبحوثات ترى أن خروجها للعمل وإتصالها بالعالم الخارجي يتيح لها إمكانية معرفة المشكلات الاجتماعية مما يدفع بها إلى إتخاذ قرارات وحلول أكثر ملائمة من الحلول المتبعة في الأسر التقليدية وبذلك تتغير نظرة المجتمع إلى المرأة وتتغير نظرة الرجل لها وتتغير نظرتها لنفسها.
- كما توصلنا أن معظم الأزواج موافقين جدًا على خروج الزوجة للعمل وذلك نظرًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع في السنوات الأخيرة، إضافة إلى تعليم المرأة وحصولها على شهادات عليا مما سمح لها بإختراق مجالات متنوعة، فأصبحت تساهم في داخل أسرتها وتعمل على الرفع من مستوى معيشتها في زمن أصبحت فيه ثقافة الاستهلاك منتشرة بكثرة وكثرت فيه الحاجات والمطالب وتحولت الكماليات إلى ضروريات.
- وفي الأخير توصلنا إلى أن معظم المبحوثات تصرّح أنه لا يمكنها التخلي عن عملها وخاصة المرأة المطلقة أو الأرملة لحاجيتها للعمل من أجل سد الحاجات الاقتصادية لها ولأسرتها.

الفصل السادس

تبحث المرأة عن المكانة الاجتماعية وتعزيز شخصيتها عن طريق التحرر من التبعية الاقتصادية رغم الصعوبات التي تواجها في التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة العملية.

(تحاليل نتائج الفرضية الثانية)

تمهيد:

لقد لقيت المرأة إهتمامًا مميزًا لإسهامها الفعّال في خطط التنمية وشهدت العقود الأخيرة من هذا القرن الكثير من الدول والمؤسسات التي يتزايد إهتمامها بأوضاع المرأة، ويستمد

هذا الاهتمام بشؤون المرأة من اعتبارات موضوعية في مقدمتها تشجيع_ دخولها ميادين العمل من خلال كونه حق طبيعي وواجب مقدس وهو يمثل توسعًا في زيادة الإنتاج وتقدّم المجتمع ورفاهية الأسرة، إضافة إلى أن مساهمة المرأة في سوق العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدرتها الاقتصادية ومن جهة أخرى فهو مؤشر إيجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج، غير أن الكثير من النساء العاملات ترى في خروجهّن للعمل البحث عن المكانة الاجتماعية وتعزيز شخصيتها عن طريق التحرر من التبعية الاقتصادية رغم الصعوبات التي تواجهها في التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة العملية.

3)- تحليل نتائج الفرضية الثانية:

الجدول رقم (16): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وتأثير الواجبات المنزلية سلبًا على إلتزامات المرأة المهنية.

تأثير الواجبات المنزلية سلبا على الالتزامات المهنية / عدد الأطفال	نـــعـــم	لا	المـجمــوع
متزوجة	12 %34,3	65 %0,7	77 %100
مطلقة	1 %50	1 %50	2 %100
أرملــة	1 %100	1 %0	1 %100
المجموع	**14** **%17,5**	**66** **%82,5**	**80** **%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة منه 34% ممن تصرّح أن الواجبات المنزلية تؤثر سلبًا على الالتزامات المهنية، بمقابل نسبة 0,7% ممن تصرّح أنها لا تؤثر.

أما فيما يخص المرأة المطلقة فإن النسبة هي نفسها بـ 50% يعني النصف من المجموع تؤثر عليه الواجبات المنزلية.

أما بالنسبة للمرأة الأرملة فقد سجلت نسبة 100% ممن تصرّح أن الواجبات المنزلية تؤثر سلبًا على الالتزامات المهنية.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن النسبة الغالبة من المبحوثات تصرّح بأن الواجبات المنزلية تؤثر سلبًا على إلتزاماتها المهنية خاصة المرأة الأرملة والتي لايوجد لها معيل، ذلك لأن الأم تعتبر اهم العناصر الفاعلة في عملية التربية حيث يقع على عاتقها العبء الأكبر في إعداد وتكوين الأجيال الصاعدة وتربيتهم تربية جيدة حتى يصبحون عماد بناء المجتمع.

وحتى بعد خروج المرأة للعمل فإن مسؤولياتها إتجاه الزوج والأطفال وحتى إتجاه أسرتها لم تتغير وكان عليها الجمع بين دور المرأة العاملة وبين دور المرأة الزوجة والمربية وهذا أثر بشكل واضح على إلتزاماتها المهنية وهناك من أخفقت في التوفيق بين عملها داخل البيت وخارجه.

الجدول رقم (17): يمثل العلاقة بين مدة الزواج وتقصير المرأة في آداء واجباتها المنزلية:

تقصير المرأة في أداء واجباتها المنزلية / مدة الزواج	نـــعـــم	لا	المـجمـــوع
[1-5] سنوات	4 %26,7	11 %73,3	15 %100
[6-10] سنوات	34 %52,3	31 %47,7	65 %100
المجموع	**38** **%47,5**	**42** **%52,5**	**80** **%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل مدة الزواج ما بين سنة وخمس سنوات منه 73,3% تصرّح أنها إتهمت بالتقصير في أداء واجباتها المنزلية مقابل 26,7% ممن تصرّح أنه الم تقصر في أداء واجباتها المنزلية. أما فيما يخص مدة الزوج ما بين 6 إلى 10 سنوت فإن النسبة الغالبة هي 52,3% ممن تصرّح أنها قصرّت في أداء واجباتها المنزلية مقابل نسبة 47,7% ممن تصرّح أنها لم تقصرّ في أداء واجباتها المنزلية.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المستجوبات تصرّح أنه لا توجد علاقة بين مدة الزواج وتقصيرها في أداء واجباتها المنزلية فسواءً كانت المدة طويلة أو قصيرة فإنها لا تؤثر بل المهام الأسرية الملقاة على عاتق الزوجة من بداية الحياة الزوجية والتي تتطلب منها المزيد من الجهود وتخصيص الأوقات الطويلة والسهر على راحة الأطفال والتضحية بأوقات فراغها هي التي تؤثر على المرأة

الجدول رقم (18): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة والفرد من العائلة الذي يرى أنها تقصّر في واجباتها:

الشخص الذي يرى أنها تقصر في واجباتها / الحالة الإجتماعية	الزوج	الأبناء	أسرة الزوج	المجموع
متزوجة	33 %68,8	7 %14,6	8 %16,7	22 %100
مطلقة	1 %100	0 %0	0 %0	1 %100
المجموع	**34** **%69,4**	**7** **%14,3**	**8** **%16,3**	**49** **%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة منه 68,8% ممن تصرّح أن الزوج يرى أنها تقصّر في واجباتها العائلية، ثم يأتي بعدها أسرة الزوج بنسبة 16,7%، وفي الأخير يأتي الأبناء بنسبة 14,6%. أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإن الاتجاه الغالب وبنسبة 100% فهو الزوج حيث يرى أنها تقصرّ في القيام بواجباتها الزوجية.

فبعد القراء الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات تصرّح أن الزوج يرى أنها تقصرّ في واجبتها المنزلية والزوجية وهناك من صرّحت بوجود تؤثر في علاقتها الزوجية وذلك من جراء غيابها لساعات طويلة عن البيت وتعرّضها للإرهاق والتعب والملل بسبب إنشغالها بأداء الواجبات الوظيفية والمنزلية في آن واحد وعدم قدرتها للتقديم العناية المطلوبة للزوج والأطفال أو حتى الاهتمام بنفسها.

الجدول رقم (19): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وتأثير عملها على تربية أبنائها:

تأثير عمل المرأة على تربية الابناء / الحالة الإجتماعية	نعـــم	لا	بدون إجابة	المـجمـوع
متـزوجـــة	37 %48,1	39 %50,6	1 %1,3	77 %100
مطـلقـــة	1 %50	1 %50	0 %0	2 %100
أرمـــلـــة	1 %100	0 %0	0 %0	1 %100
المجموع	**39** **%48,8**	**40** **%50**	**1** **%1,3**	**80** **%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الإتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة منه 50,6% ممن تصرّح أن خروجها للعمل لم يؤثر على حياتها الزوجية، مقابل نسبة 48,1% ممن تصرّح أن خروجها للعمل أثر على أداء واجباتها الزوجية. أما بالنسبة للمرأة المطلقة فنجد أن النسبة بالتساوي بين علاقة حالتها الاجتماعية وتأثيرها على تربية أطفالها وعملها عمومًا.

أما فيما يخص المرأة الأرملة فإن كل المبحوثات تصرّح أنه كونها أرملة يؤثر ذلك على عملها وتربية أطفالها.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات تصرّح أن واجباتها المهنية تؤثر على تفرغها للتربية أبنائها سواء كانت المرأة مطلقة أو متزوجة أو أرملة، حيث تعاني المرأة العاملة من مشكلات أسرية تتعلق بتربية أطفالها، فغيابها لساعات طولية خارج المنزل، يعرّض الأطفال إلى الإهمال وسوء لتربية نهيك عن قلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت وحدهم مما سبب لها عدم التركيز في عملها مما يسبب إنخفاض إنتاجيتها، بإضافة إلى الغيابات المتكررة للمرأة عن العمل بصورة متقطعة أو دائمة يؤثر في الإنتاج كمًا ونوعًا، والغياب هو إنقطاع ضروري عن العمل يحدث بصورة غير متوقعة [1].

[1]- إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع المرأة**، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 2008، ص: 79.

الجدول رقم (20): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وبين تلقيها مساعدات من طرف أسرتها:

تلقى المرأة لمساعدات / الحالة الإجتماعية	نعـــم	لا	بدون إجابة
متـزوجـــة	59 %76,6	18 %23,4	77 %100
مطـــلقـــة	0 %0	2 %100	2 %100
أرمـــــلـــة	1 %100	0 %0	1 %100
المجموع	**60** **%75**	**20** **%25**	**80** **%100**

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن الإتجاه العام الذي يمثل المرأة المتزوجة منه 76,6% ممن تصرّح أنها تتلقى مساعدات من طرف أسرتها في تربية أبناءها، مقابل نسبة 23,4% ممن تصرّح أنها لا نتلقى أي مساعدات من قبل أسرتها في تربية أبناءها.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإنها تصرّح كلهّن بأنها لا تتلقى مساعدات من طرف أسرتها من أجل تربية أبناءهما.

أما بالنسبة الأرملة فإنها تصرّح كلها أنها تتلقى مساعدات في تربية أبناءها من طرف أسرتها.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات تصرّح أنها تتلقى مساعدات من طرف أسرتها للتربية أبناءها فعمل المرأة خارج البيت يخّل ببعض الواجبات الأسرية الملقاة على عاتقها وخصوصًا المرأة المتزوجة ولها أطفال، إضافة إلى المشكلات المهنية التي تتعرض لها المرأة ومنه فإنها تطلب المساعدة من أفراد عائلتها مثل الأم وأهل الزوج أو بعظمهم في الروضة في السنوات الأولى من عمر الطفل.

الجدول رقم (21): يمثل العلاقة بين مدة الزواج وبين من يساعد المرأة على العناية بأطفالها:

من ساعد المراة على العناية بأطفالها / مدة الزواج	الأم	الـــزوج	أهل الزوج	المربيـــة	الـروضـــــة	المجمــوع
[1-5] سنوات	9 %52,9	3 %17,6	3 %11,8	0 %0	3 %17,6	17 %100
[6-10] سنوات	36 %33	24 %22	15 %13,8	11 %10,1	23 %21,1	109 %100
المجموع	**45** **%37,7**	**27** **%21,4**	**17** **%13,5**	**11** **%8,3**	**26** **%20,6**	**126** **%100**

من خلال القراءة الإحصائية نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل مدة الزواج بين 1 و 5 سنوات منه 52,9% تصرّح أن الأم هي أكثر من يساعد دفي تربية الأطفال، ثم تليها نسبة 16,6% وهي نسبة متساوية بين مساعدة الزوج والروضة، ثم أهل الزوج بنسبة 11,8%.

أما فيما يخص مدة الزواج بين 6- و 10 سنوات فإن النسبة الغالية تمثل 33,3% والتي تصرّح أن أمها أكثر من يساعدها في تربية أبناءها، ثم تليها نسبة 22% والتي تمثل الزوج، ثم نسبة 21,1% والتي تمثل الروضة، ثم تأتي نسبة 13,8%، والتي تمثل أهل

الزوج ثم تأتي في الأخير نسبة 10,1% ممن صرّح أن المربية هي من تساعد المرأة أكثر في تربية أبناءها.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أنا معظم المبحوثات تصرّح أنها تتلقى مساعدات من طرف أسرتها أو من طرف أسرة زوجها في تربية أبناءها والبعض منها تصرّح بأهمية دور الروضة والمربية في مساعدة المرأة العاملة في تربية الأبناء وذلك نظرًا للمسؤوليات الهائلة التي تتحملها المرأة لأن واجباتها لا تقف عند تحمل المسؤوليات الأسرية فقط بل هي مسؤولة أيضًا عن الواجبات المهنية التي تؤديها خارج البيت وعدم مساعدة الزوج لها بسبب القيم والمواقف التقليدية السائدة في المجتمع والتي لا تحبذ للرجال القيام بالأعمال المنزلية.

الجدول رقم (22): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمدة الوقت الذي تقضيه مع أطفالها:

المدة التي تقظيها المرأة مع أطفالها / الحالة الإجتماعية	كاف	غير كافي	غير كافي على الإطلاق	بدون إجابة	المجموع
متزوجة	2 %2,6	51 %66,2	24 %31,2	0 %0	77 %100
مطلقة	0 %0	1 %50	0 %0	1 %50	2 %100
أرملة	0 %0	0 %0	1 %0	0 %0	1 %100
المجموع	**2 %2,5**	**52 %65**	**25 %31,3**	**1 %1,3**	**80 %100**

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة منه 66,2% من تصرّح أن الوقت الذي تقضيه مع أبناءها غير كافي، مقابل نسبة 31,2% ممن ترى أن الوقت الذي تقضيه مع أبناءها هو غير كافي على الإطلاق، مقابل نسبة 2,6% فقط ممن ترى أن أنه كافي.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإن 50% منها ترى أن الوقت الذي تقضيه مع أبناءها غير كافي و 50% كانت بدون إجابة.

أما فيما يخص المرأة المطلقة فإنها تصرّح بنسبة 100% أن الوقت الذي تقضيه مع أطفالها هو غير كافي على الإطلاق.

فبد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسويولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المستجوبات تصرّح أن الوقت الذي تقضيه مع أسرتها وأبناءها غيرك افي خاصة النساء اللاتي تكون مجبرة على قضاء ساعات طويلة خارج المنزل مما يصعب عليها التوفيق بين عملها وأسرتها كما سبق ذكره.

الجدول رقم (23): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة وإمكانية تعويض الطفل بحاجات مادية بدلا من المعنوية:

إمكانية تعويض الطفل / الحالة الإجتماعية	ممكن	غير ممكن	بدون إجابة	المـجمـوع
متـزوجـة	7 %2,6	69 %66,2	1 %0	77 %100
مطـلقـة	2 %0	0 %100	0 %0	2 %100
أرمـلـة	0 %0	1 %100	0 %0	1 %100
المجموع	**9** **%11,3**	**70** **%87,5**	**1** **%1,3**	**80** **%100**

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة ومنه 66,2% ممن تصرّح أنه لا يمكن تعويض الطفل عن بعض الحاجات المعنوية عن طريق حاجات مادية، مقابل نسبة 2,6% ممن ترى أنه يمكن ذلك.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإنها تصرّح كلها أنه من غير الممكن تعويض الطفل عن حاجات معنوية عن طريق حاجات مادية.

أما فيما يخص المرأة الأرملة فإنه تصرّح كذلك أن الطفل لا يمكن تعويضه عن الحاجات المعنوية عن الحاجات المادية.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات ترى أنه لا يمكن تعويض حاجات الطفل المعنوية بحاجات مادية فقد أثبتت بحوث ودراسات علمية أن المرأة العاملة تشعر بالقلق والذنب بالنسبة لأطفالها لذا تميل إلى محاولة التعويض عن غيابها بمكافآت وهدايا

وآشياء أخرى مادية وتحاول أن تثبت لنفسها ولأقربائها أنها الأم الصالحة والقادرة على إسعاد أطفالها مع أنها في قرارة نفسها تعرف أن أطفالها تحتاج إلى حضورها أكثر من أشياء أخرى.

الجدول رقم (24): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية وبين إمكانية التوقف عن العمل:

إمكانية التوقف عن العمل / الحالة الإجتماعية	توافقين	لا توافقين	لا توافقين على الإطلاق	بدون إجابة	المجموع
متزوجة	22 %28,6	43 %55,8	11 %14,3	1 %1,3	77 %100
مطلقة	0 %0	2 %100	0 %0	0 %0	2 %100
أرملة	0 %0	1 %100	0 %0	0 %100	1 %100
المجموع	**22 %27,5**	**46 %57,5**	**11 %13,8**	**1 %1,3**	**80 %100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل المرأة المتزوجة ومنه بنسبة 55,8% لا توافق على التوقف عن العمل من أجل البقاء في المنزل والعناية بالأطفال، ثم تليها نسبة 28,6% ممن توافق على ذلك.

وفي الأخير تأتي نسبة 14,3% ممن لا توافق على التوقف عن العمل على الإطلاق

أما فيما يخص المرأة المطلقة وبنسبة 100% كلها تصرّح أنها لا توافق على التوقف عن العمل. وبالنسبة للمرأة الأرملة أيضًا وبنسبة 100% كلها تصرّح أنها لا توافق عن التوقف عن العمل

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات تصرّح أنها لن توافق على التوقف عن العمل حتى ولو طلب منها زوجها ذلك أو حتى بالنسبة للمرأة المطلقة أو الأرملة حيث أن عالم الشغل يعطي لمرأة صورة مختلفة عن صورة المرأة الماكثة في البيت فتستمد المرأة مكانتها من الأسرة من نفوذها مقابل أعضاء الأسرة الآخرين والمقصود به قدرة المرأة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة مثل شراء أو بناء منزل أو الإنتقال للعيش من مدينة إلى أخرى وحتى قدرتها على التأثير في هيكل الأسرة ومكوناتها من حيث كون العائلة ممتدة أم نووية، وايضًا تستطيع أن تتحكم في حجم العائلة من خلال عدد الأطفال الذي تريده.

الجدول رقم (25): تمثل إمكانية المرأة التوفيق بين عملها خارج المنزل وبين إلتزاماتها الأسرية:

السؤال 25	التكـرار	النسـبة
التقيد بالتنظيم في جميع المجالات	44	%55
تسقيف عملها إلى 4 ساعات حتى تتفرغ لأسرتها	10	%12,5
بمساعدة زوجها لها في أداء مهامها الأسرية	19	%23,8
لا يمكن التوفيق أبدا	5	%6,3
بدون إجابة	2	%2,5
المجموع	**80**	%100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن النسبة الغالبة هي نسبة 55% والتي تمثل المرأة التي تصرّح أن المرأة يمكنها التوفيق بين عملها خارج المنزل وبين إلتزاماتها الأسرية وذلك بالتقيدّ بالتنظيم في جميع مجالات حياتها.

ثم تليها نسبة 23,8% والتي تمثل المرأة التي تصرّح أن تقليص ساعات العمل بالنسبة للمرأة هو الحلّ الأمثل لكي تستطيع المرأة التوفيق بين عملها ومنزلها.

وبعدها تأتي نسبة 12,5% والتي تمثل المرأة التي تصرّح أن المرأة تسطيع التوفيق بين عملها في المنزل وخارجه بمساعدة زوجها لها في أداء المهام الأسرية.

ثم تأتي نسبة 6,3% والتي تمثل المرأة التي تصرّح بأنها لا يمكنها التوفيق أبدًا بين عملها خارج المنزل وبين إلتزاماتها الأسرية.

وأخيرا وبنسبة 2,5% والتي فضلت عدم الإجابة على السؤال.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات ترى أنه على المرأة من أجل التوفيق بين عملها خارج المنزل وبين إلتزاماتها الأسرية أن تتقيد بالتنظيم في جميع مجالات حياتها والذي سيساعده على تقسيم وقتها من حيث الأولويات مما يسمح لها بإعطاء كل مهمة وقتها، ثم بعد ذلك ترى أنه يجب على الرجل مساعدة المرأة في أداء المهام والمسؤوليات الأسرية لهذه النقطة التي كنا قد تحدثنا عليها من قبل والتي تتحكم فيها وعادات وتقاليد المجتمع والتي ترى أن الأعمال المنزلية ليست من مهام الرجل بل هي من مهام المرأة حتى لو تقاسمت معه المهام خارج المنزل.

وبنسبة أقل ترى البعض من المبحوثات أنه على الدولة أن تقلص من ساعات عمل المرأة إلى 4 ساعات حتى تستطيع القيام بواجباتها الأسرية على أكمل وجه.

وفي الأخير هناك من المبحوثات من تصرّح أنه لا يمكن للمرأة ابدًا التوفيق بين عملها خارج المنزل وعملها داخل المنزل حيث أن كثرت الأعباء عليها جعلتها تعاني من التعب والإرهاق الشديد إضافة إلى الأمراض النفسية التي تعاني منها المرأة نتيجة الضغوط في المجال المهني والضغوط الأسرية إضافة إلى العنف وبعض المعاملات الغير الأخلاقية التي تتلاقاها المرأة دومًا.

■- **إستنتاج الفرضية الثانية:**

لقد جاءت الفرضية الثانية كمحاولة للبحث عن السبب الرئيسي الذي دفع المرأة للخروج لسوق العمل على غرر الدافع الاقتصادي.

وهل إستطاعت هذه المرأة التوفيق بين واجباتها العائلية من أعمال منزلية وتربية الأطفال والاهتمام بالزوج وبين واجباتها المهنية ؟

ومنه جاءت نتائج فرضيتنا الثانية كالآتي:

●- معظم المبحوثات تصرّح أن الواجبات المنزلية تؤثر سلبًا على إلتزاماتها المهنية، ذلك لأن الأم تعتبر أهم عنصر فعّال في عملية التربية حيث يقع على عاتقها العبء الأكبر في إعداد وتكوين الجيل الصاعد وتربيته تربية جيدة.

●- وتوصلنا أيضًا أنه حتى بعد خروج المرأة للعمل فإن مسؤولياتها إتجاه الزوج والأطفال وحتى إتجاه أسرتها لم تتغير وكان عليها الجمع بين دور المرأة العاملة وبين دور المرأة الزوجة والمربية وهذا أثّر بشكل واضح على إلتزاماتها المهنية والصعود في السلم الوظيفي أو الإرتقاء إلى مناصب أعلى.

●- لا توجد علاقة بين مدة الزواج وتقصيرها في أداء واجباتها المنزلية فسواءًا كان مدة الزواج طويلة أو قصيرة فإنها لا تؤثر بل المهام الأسرية الملقاة على عاتق الزوجة من بداية الحياة الزوجية لا تتغير بل تتطلب منها المزيد من الجهود وتخصيص أوقات طويلة لتربية الأطفال والسهر على راحتهم النفسية والجسدية والتضحية بأوقات فراغها وعُطلها من أجل الاهتمام بالزوج والأبناء.

●- كما صرّحت الكثير من المبحوثات بوجود توتر في علاقتهم الزوجية وذلك من جراء غيابها لساعات طويلة عن البيت وتعرّضها للإرهاق والتعب والملل بسبب إنشغالها بأداء واجبها الوظيفي والأسري في آن واحد وعدم قدرتها للتقديم العناية اللازمة للزوج والأطفال وحتى الاهتمام بنفسها هذا ما يؤدي إلى خلق مشكلات أسرية.

●- وتبيّن أيضًا من خلال النتائج أن المرأة تخضع لضغوطات كبيرة في التوفيق بين واجباتها المهنية والأسرية، فغياب المرأة لساعات طويلة خارج المنزل تعرّض أطفالها إلى الإهمال وسوء التربية نهيك عن قلق المرأة على أطفالها مما يسبب لها عدم التركيز في عملها مما يسبب إنخفاض إنتاجتها داخل المؤسسة، بإضافة للغيابات المرأة المتكررة عن العمل بصورة متقطعة أو دائمة والذي يؤثر سلبًا على إنتاجيتها كمًا ونوعًا.

●- كما صرّحت الكثير من المبحوثات أنها تطلب دائمًا المساعدة للتوفيق بين عملها خارج وداخل المنزل ومنه فإنها تطلب المساعدة من أفراد عائلتها عمومًا مثل الأم، الأخت أو أهل الزوج وفي بعض الأحيان حتى الجيران أو وضع الأطفال في الروضة في السنوات الأولى كحلّ مؤقت.

●- كما تبيّن من خلال النتائج أن معظم المبحوثات تصرّح أنها تطلب مساعدات من طرف أسرتها أو أسرة زوجها لكن لا تطلبها من الزوج لأنه يرفض رفضًا قاطعًا المساعدة في الأشغال المنزلية ويرجع ذلك إلى التمثلات والتصورات التي يملكها الرجل والمواقف التقليدية السائدة في المجتمع والتي لا تحبذ للرجال القيام بالأعمال المنزلية بإعتبارها من واجبات المرأة وعليها القيام بها بشكل أو بآخر.

●- كما توصلنا من خلال النتائج أنه لا يمكن تعويض حاجيات الطفل المعنوية بحاجات مادية وهذا ما صرّحت به معظم المبحوثات والتي تشعر بالقلق والإحساس بذنب بالنسبة لأطفالها لذا تحاول التعويض عن غيابها بمكافآت وهدايا محاولة بذلك الإثبات لنفسها ولأقاربها أنها الأم الصالحة والقادرة على إسعاد أطفالها، مع أنها تعرّف جيدًا أن أطفالها تحتاج إلى حضورها أكثر من أشياء أخرى.

●- كما توصلنا أن معظم المبحوثات ترفضن التوقف عن العمل حتى ولو طلب ذلك زوجها منها حيث تجد في عالم الشغل صورة لها مختلفة عن صورة المرأة الماكثة في البيت فتستمد مكانتها في الأسرة من نفوذها الاقتصادي مما يسمح لها بإتخاذ القرارات داخل الأسرة

وحتى التأثير في هيكل الأسرة ومكوناتها، وكذلك تستطيع التحكم في حجم الأسرة من خلال عدد الأطفال الذي تريده.

- وتوصلنا أيضا أن المبحوثات ترى أنه على المرأة من أجل التوفيق بين عملها خارج المنزل وبين إلتزاماتها الأسرية أن تتقيدّ بالتنظيم الدقيق في جميع مجالات حياتها والذي سيساعدها على تقسيم وقتها من حيث الأولويات، كما وترى أنه يجب على الزوج التخلي عن الأفكار الذكورية التي ترى في مساعدة المرأة في تربية الأبناء والأشغال المنزلية عيب.

كما تقترح بعض المبحوثات أنه على المؤسسات تقليص ساعات عمل المرأة من 8 ساعات إلى 4 ساعات في اليوم حتى تستطيع القيام بواجباتها الأسرية على أكمل وجه.

- وفي الأخير توصلنا أنه هناك نسبة من المبحوثات تصرّح أنه لا يمكن للمرأة التوفيق أبدًا بين عملها خارج المنزل وداخله حيث أن كثرة الأعباء عليها جعلتها تعاني من التعب والإرهاق الشديد، إضافة إلى الأمراض النفسية التي تعاني منها المرأة نتيجة الضغوطات المزدوجة في المجال المهني والمجال الأسري.

الفصل السابع

يعتبر التعليم أكبر مشجع ودافع لخروج المرأة للعمل لإثبات ذاتها وكفاءتها عن طريق مؤهلاتها العلمية

(تحاليل نتائج الفرضية الثالثة)

تمهيد:

لقد حظي التعليم ضمن الإستراتيجيات التي إعتمدتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال خاصة المرأة والتي كانت تعاني الجهل والأمية، وحتى تتمكن الدولة تتمن مسايرة بقية الدول رأت في التعليم أفضل سبيل للنهضة، وإعتمدت على سياسات والتي لم تطبقها دفعة واحدة بل كان على مراحل بل ساهم تدريجيًا رغم بعض النقص الذي شهد في تحسين وضع المرأة، فبعدما كانت الأسرة الجزائرية تتخوف من تعليم الفتاة أصبحت تشجعها على ذلك، حيث خلق انتقال الفتاة إلى المدرسة فضاءًا جديدًا للإختلاط والتبادل الثقافي، الأمر الذي ساهم في تغير الكثير من المفاهيم بالنسبة لها سواءًا من حيث نظرتها لذاتها أو العالم من حولها بل حتى بعلاقتها مع الأفراد أسرتها.

وقد إكتسبت الفتاة في ظل هذا الموقع الجديد مركزًا ومكانة إجتماعية منحتها خيارات عدة أثرت على نظرتها للأمور سواءًا من حيث إمكانية متابعة الدراسات العليا أو الزواج أو الإنجاب.

4)- تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (26): يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة وعلاقته بفترة بطالة المرأة بعد نهاية الدراسة:

فترة البطالة بعد نهاية الدراسة / المستوى التعليمي للمرأة	مباشرة بعد الدراسة	بعد فترة بطالة	المجموع
ثانوي	1 %20	4 %80	5 %100
جامعي	43 %61,4	27 %38,6	70 %100
تكوين مهني	3 %60	2 %40	5 %100
المجموع	**47** **%58,8**	**33** **%41,3**	**80** **%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام والذي يمثل المستوى التعليمي الثانوي للمرأة منه 80% بدأت العمل بعد المرور بفترة بطالة، مقابل 20% التي توظفت مباشرة بعد الإنتهاء من الدراسة.

أما فيما يخص المستوى التعليمي الجامعي فإن النسبة الراجحة تساوي 61,4% من النساء اللاتي توظفن مباشرة بعد إنهاء الدراسة، مقابل نسبة 38,6% من اللاتي توظفن بعد فترة من البطالة.

أما فيما يخص التكوين المهني فنجد أن النسبة الغالبة هي 60% من اللاتي توظفن مباشرة بعد إنهاء الدراسة، مقابل نسبة 40% من اللاتي توظفن بعد فترة بطالة.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن معظم المستجوبات تمرّ بفترة بطالة مباشرة بعد إنهاء دراستها وخاصة ذات المستوى الجامعي والتي عمومًا تحاول العمل في مجال دراستها وبالتالي تأخذ الفترة للبحث عن العمل وقت طويل يمكن أن يصل إلى سنوات.

الجدول رقم (27): يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة ورأيها في ضرورة العمل:

رأي المرأة في ضرورة العمل / المستوى التعليمي للمرأة	نـــعـــم	لا	المـجمـــوع
ثانـــوي	3 %60	2 %40	5 %100
جامعي	60 %85,7	10 %14,3	70 %100
تكوين مهني	3 %60	2 %40	5 %100
المجموع	**66** **%82,5**	**14** **%17,5**	**80** **%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام والذي يمثل المرأة ذات المستوى الثانوي وبنسبة 60% فهي ترى أن العمل اليوم أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمرأة، مقابل نسبة 40% والتي تصرّح أن العمل اليوم ليس ضروري للمرأة. أما بالنسبة للمرأة ذات المستوى الجامعي فإن النسبة الغالبة هي 85,7% والتي تمثل المرأة التي تصرّح بأهمية العمل وضرورته بالنسبة للمرأة، مقابل نسبة 14,3% والتي ترى أن العمل ليس ضروريًا للمرأة.

وفيما يخص المرأة ذات التكوين المهني فإن 60% منها تصرّح بأهمية العمل في حياة المرأة اليوم، مقابل نسبة 40% من ترى أن العمل ليس ضرورة في حياة المرأة.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات المتحصل عليها نلاحظ العلاقة بوضوح بين المستوى التعليمي للمرأة وبين رأيها على ضرورة خروجها للعمل، فبعد حصول المرأة على شهادات جامعية وتكوينات في عدة مجالات شهد العالم مشاركة المرأة في عدة مجالات كانت حكرًا على الرجال في الماضي وبدأ يظهر دور المرأة المتعلمة في التنمية البشرية والاقتصادية وإرتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وكان لكل ذلك مدلول سياسي وإجتماعي، بإضافة إلى مدلوله الاقتصادي، فإشتراك المرأة في عملية الإنتاج يضعها في موقع قوة فتصبح شريكة الرجل في الواجبات ولها كامل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الجدول رقم (28): يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة وبين الأسباب التي جعلت زوجها يطلب منها التوقف عن العمل:

أسباب طلب الزوج من المرأة التوقف عن العمل / المستوى التعليمي للمرأة	التعب والإرهاق الشديد	عدم العناية بالأطفال بالشكل الكافي	عدم العناية بالزوج	أخـــرى	المـــجمـــوع
ثانـــوي	0 %20	2 %28,6	3 %42,9	2 %28,6	7 %100
جامعي	1 %1,9	17 %32,7	18 %34,6	16 %30,8	52 %100
تكوين مهني	0 %0	1 %100	0 %0	0 %0	1 %100
المجموع	**1** **%1,7**	**20** **%33,3**	**21** **%35**	**18** **%30**	**60** **%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الإتجاه العام والذي يمثل المرأة ذات المستوى التعليمي الثانوي ومنه 42,9% تصرّح أن زوجها طلب منها التوقف عن العمل لأنه يرى أنها لا تعتني به كفاية ثم يأتي بعد ذلك بسبب عدم العناية بالأطفال بشكل كافي وذلك بنسبة

28,6% وكانت نفس لأسباب أخرى، ثم تأتي نسبة 20% والتي تمثل التعب والإرهاب الشديد.

أما فيما يخص المرأة ذات المستوى التعليمي الجامعي فإن النسبة الراجحة هي 34,6%والتي تمثل سبب عدم العناية الكافية بالزوج، وتأتي بعد ذلك نسبة 32,7% والتي تمثل سبب عدم العناية الكافية بالأطفال، ثم تليها نسبة 30,8% والتي تمثل أسباب أخرى، ثم في الأخير يأتي سبب التعب والإرهاق الشديد بنسبة 1,9%.

أما المرأة ذات التكوين المهني فإن كل الأجوبة صرّحت و بـ 100% أن السبب الذي جعل زوجها يطلب منها التخلي عن عملها هو عدم العناية الكافية به.

فبعد القراء الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات تصرّح أن زوجها طلب منها التوقف عن العمل لعدم العناية به وبالأطفال بشكل كافي وللتعب والإرهاق الشديد الذي تعاني منه، وكما وأن سبق ذكرنا فإنه وبالرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع والتي مست العائلة الجزائرية فإن أدوار المرأة لم تتغير وبقيت محافظة على دورها كربة بيت إضافة إلى مسؤولياتها خارج المنزل لكن الرجل العربي لايزال ينظر إلى المرأة على أنها زوجة ثم أم ثم عاملة يعني لايزال يرى أن الدور الأول للمرأة هو الزوج والولادة والاعتناء بأطفالها وزوجها حتى ولو أن عمل المرأة خارج البيت ساعد الأسرة من الجانب المادي وأدخلها في حياة الرفاهية.

الجدول رقم (29): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة و مستواها التعليمي وعلاقته بتسبب عملها في خلافات مع زوجها:

المستوى التعليمي للمرأة / السؤال 17 / الحالة الاجتماعية		ثـــانـــــوي	جامـعي	تكوين مهني	المـجمـوع
دائـــمـــا	متزوجـــة		3 %100		3 %100
	مـطلقـــة		1 %100		1 %100
	المجمـوع		4 %100		4 %100
أحـــيانـــا	متزوجـــة	3 %6,7	39 %86,7	3 %6,7	45 %4,5
	مـطلقـــة	0 %0	1 %100	0 %0	1 %100
	المجمـوع	3 %6,5	40 %87	3 %6,5	45 %100
أبـــــدًا	متزوجـــة	2 %6,9	25 %86,2	2 %6,9	29 %100
	أرمـلـــة	0 %0	1 %100	1 %0	1 %100
	المجمـوع	2 %6,7	26 %86,6	2 %6,7	30 %100
المجمـــوع	متزوجـــة	5 %6,5	67 %87	5 %6,5	77 %100
	مطلقـة	0 %0	2 %100	0 %0	2 %100
	أرمـلـــة	0 %0	1 %100	0 %0	1 %100
	المجمـوع	5 %6,3	70 %87,5	5 %6,3	80 %100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن كل النساء المتزوجات ذات المستوى الجامعي تصرّح أن عملها خارج المنزل يسبب لها خلافات مع زوجها بشكل دائم، ونفس الشيء بالنسبة للمرأة المطلقة.

أما بالنسبة للمرأة المتزوجة والتي يسبب خروجها للعمل خلافا مع زوجها أحيانًا فإن 86,7% هي ذات المستوى الجامعي وتقابلها نسبة 6,7% وبنسبة متساوية بين المرأة ذات المستوى الثانوي والمتحصلة على تكوين مهني.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة والتي تمثل المستوى الجامعي فهي كلها تصرّح وبنسبة 100% بان عملها خارج المنزل يسبب لها خلافات أحيانًا مع زوجها.

وفيما يخص المرأة المتزوجة ومنها 86,2% ذات المستوى الجامعي فإنها ترى أن عملها خارج المنزل لا يسبب لها خلافات مع زوجها، مقابل نسبة 6,9% وبنسبة متساوية بين ذات المستوى الثانوي والحاصلة على تكوي مهني.

وفي الأخير تأتي المرأة المطلقة ذات المستوى الجامعي والتي تصرّح أن عملها خارج المنزل لا يسبب لها خلافات مع زوجها.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

من خلال المعطيات نلاحظ أن معظم المبحوثات تصرّح بوجود خلافات في بعض الأحيان مع زوجها بسبب عملها وذلك بسبب تقسيم الأدوار الذي رسمه المجتمع والتنشئة الاجتماعية التي تعدّ الفتاة لتصبح زوجة في المستقبل تقوم بما عليها من مسؤوليات منزلية وزوجية ولم تعطي إهتمامًا بعمل المرأة خارج المنزل وأي محاولة مساس بالأدوار الطبيعية التقليدية التي رسمها المجتمع للعائلة فإنه تهدد كيان وإستقرار العائلة مما أدى بالمرأة إلى تحمّل كل الأعباء المنزلية على عاتقها إذا أرادت الخروج إلى العمل حتى ولو هي مجبرة على ذلك.

الجدول رقم (30): يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمرأة و مستواها التعليمي وكثرة المهام التي أدت إلى ضعف صلتها بزوجها:

المستوى التعليمي للمرأة / السؤال 18 / الحالة الاجتماعية		ثـــانـــــوي	جامـعي	تكوين مهني	المـجمـوع
نعـــم	متزوجـــة	12 %71,1	24 %85,7	2 %7,1	28 %100
	مـطلقـــة		1 %100		1 %100
	المجمـوع	2 %6,9	25 %86,2	1 %6,9	29 %100
لا	متزوجـــة	2 %4,3	42 %89,4	3 %6,4	47 %100
	مـطلقـــة	0 %0	1 %100	0 %0	1 %100
	أرمـلـــة	0 %0	1 %100	0 %0	1 %100
	المجمـوع	2 %4,1	44 %89,8	3 %6,1	48 %100
بدون إجابة	متزوجـــة	1 %50	1 %50		2 %100
	المجمـوع	1 %50	1 %50		2 %100
المجمـــوع	متزوجـــة	5 %6,5	67 %87	5 %6,5	77 %100
	مـطلقـــة	0 %0	2 %100	1 %0	2 %100
	أرمـلـــة	0 %0	1 %100	0 %0	1 %100
	المجمـوع	5 %6,3	70 %87,5	5 %6,3	80 %100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نلاحظ أن النسبة الغالبة هي المرأة المتزوجة ذات المستوى الجامعي وبنسبة 85,7% ممن تصرّح أن كثرة المهام داخل وخارج المنزل أدت إلى ضعف صلتها بزوجها، تقابلها نسبة 7,1% وبنسب متساوية بالنسبة للمرأة ذات المستوى الثانوي والمتحصلة على تكوين مهني. أما بالنسبة للمرأة المطلقة فإنها وبنسبة 100% ترى أن كثرة المهام داخل وخارج المنزل أدت إلى ضعف صلتها بزوجها.

أما بالنسبة للمرأة المتزوجة ذات المستوى الجامعي فإن منها 89,4% ممن ترى أن كثرة المهام داخل وخارج المنزل لم تؤثر على صلتها بزوجها، ثم تليها المرأة ذات المستوى الثانوي المتزوجة وبنسبة 4,3% ترى أن كثرة المهام لم تؤثر على علاقتها بزوجها.

وفي الأخير تأتي المرأة المتزوج ذات تكوين مهني بنسبة 6,4%.

أما بالنسبة للمرأة المطلقة والأرملة ذات المستوى الجامعي فإنها كلها وبنسبة 100% تصرّح أن كثرة المهام عليها بين العمل خارج المنزل وداخله لم يؤثر على علاقتها بزوجها.

فبعد القراءة الإحصائية سنحاول تقديم تحليل سوسيولوجي لأهم المعطيات المتحصل عليها.

تصرّح معظم المبحوثات من خلال المعطيات الظاهرة أن كثرة المهام داخل وخارج المنزل أدت إلى ضعف صلتها بزوجها وذلك بظهور عدة أنواع من المشاكل مثل إتهامها في التقصير في الواجبات المنزلية والزوجية، مع أن أعباء المرأة أكثر من أعباء الرجل في الحياة الزوجية إلا أن بعض الرجال ينظرون إلى عمل المرأة على أنه دخل مادي إضافي للأسرة ويجب ان يتحكم في هذا الدخل مما يؤدي إلى الصراع بين الزوجين. وبالتالي زيادة في مظاهر التفكك الأسري، فقد أصبحت الزوجة أكثر إستغلالاً من الناحية الاقتصادية وتستطيع الاعتماد على نفسها فلم يعد الطلاق يهمها أو عقبة في طريقها، بل جعلها تجزم أنها والرجل متساويان في القدرة والمهارات ومكانيات التفوق عليه في مجالات معينة [1].

---

[1]- مصطفى العقي، **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري**، مجلة علوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري- قسنطية- الجزائر، جوان، 2003، ص: 143.

■- **إستنتاج الفرضية الثالثة:**

لقد جاءت الفرضية الثالثة كمحاولة للبحث في مدى أهمية تعليم المرأة وأثره على خروجها للعمل في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها العالم ومنه جاءت نتائج فرضيتنا الثالثة كالآتي:

●- توصلنا أن معظم المستجوبات مرت بفترة بطالة مباشرة بعد إنهاء دراستهن وخاصة ذات المستوى الجامعي وبالتالي تأخذ الفترة للبحث عن العمل وقت طويل يمكن أن يصل إلى سنوات وخاصة منها ذات المستوى الجامعي والتي تبحث عن الوظيفة التي تناسب مستواها التعليمي.

●- كما توصلنا أنه توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للمرأة وبين رأيها على ضرورة خروجها للعمل. فقد شهد العالم مشاركة المرأة في عدة مجالات كانت حكرًا على الرجال وتغير موقع المرأة من موقع ضعف إلى موقع قوة وأصبحت لها كامل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل الرجل.

●- معظم المبحوثات تصرّح أن زوجها طلب منه التوقف عن العمل والمكوث في البيت ذلك على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي مست المرأة الجزائرية إلا أن أدوار المرأة لم تتغير وبقيت محافظ على دورها كربة بيت إضافة على مسؤوليات خارج المنزل.

●- لايزال الرجل الجزائري ينظر إلى المرأة على أنها زوجة ثم أم ثم عاملة، يعني لايزال يرى أن الدور الأول والأساسي للمرأة هو الزواج والولادة وبالاعتناء بالزوج والأطفال والقيام بالواجبات المنزلية، وعملها خارج البيت ماهو إلا إضافة مادية للأسرة، ويساعد في الرفع من المستوى المعيشي للأسرة بحثًا عن حياة الرفاهية.

●- كما توصلنا أيضا أن معظم المبحوثات تصرّح بوجود خلافات مع زوجها بسبب عملها وذلك بسبب تقسيم الأدوار الذي رسمه المجتمع وقامت بإعادة إنتاجه التنشئة الاجتماعية من جيل إلى جيل والتي تحضّر فيه الفتاة لتصبح زوجة في المستقبل، تقوم بما

عليها من مسؤوليات منزلية وزوجية ولم تعطي إهتمامًا للعمل المرأة خارج المنزل، وأي محاولة الخروج عن هذه الأدوار والمساس بها، فإنها بذلك تهدد كيان وإستقرار الأسرة مما أدى بالمرأة على تحمّل كل الأعباء المنزلية إلى عاتقها إذا أرادت الخروج إلى العمل حتى و لو هي مجبرة على ذلك.

- تصرّح معظم المبحوثات أن كثرة المهام داخل وخارج المنزل أدت إلى ضعف صلتها بزوجها وذلك بظهور عدة مشاكل منها إتهامها في التقصير في الواجبات المنزلية والزوجية التي تعتبر الأهم والأساس مما يؤدي إلى نوع من الصراع بين الزوجين وحتى إلى تفكك الأسرة في بعض الحالات، فقد أصبحت الزوجة أكثر إستغلالاً من الناحية الاقتصادية.
- أدت الإستقلالية الاقتصادية للمرأة إلى تغيرات في تصورات وتمثلات المرأة بذاتها فلم يَعُد يخيفها لقب مطلقة بما أنها مستقلة ماديًا وستطيع الاعتماد على نفسها، بل جعلها تجزم أنها والرجل متساويين في القدرات والمهارات الفكرية والعملية وحتى تمكنت من التفوّق عليه في مجالات معينة.

■- **الإستنتاج العام:**

لقد أدى التطور السريع التي تشهده حياتنا المعاصرة إلى إزدياد وتنوع مستلزمات الحياة مما أدى إلى ارتفاع طموحات الفرد، مما فرض عليه المزيد من الجهد والعمل المتواصل ليعيش حياة أحسن، هذا ما دفع بالمرأة للخروج لعمل لمواكبة هذا التطور الذي على إثره ظهرت عوامل إقتصادية، إجتماعية وثقافية وديموغرافية متشابكة ومتداخلة لعبت دورًا هامًا في جذب المرأة إلى سوق العمل وقد تعددت أهدافها ودوافعها بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي.

وقد وضعنا في بحثنا هذا **ثلاثة فرضيات:**

الأولى كانت كمحاولة للبحث عن أهم الدوافع التي تدفع بالمرأة للخروج إلى العمل في السنوات الأخيرة والتي تبين صحتها نسبيًا من خلال النتائج التي تحصلنا عليها فمعظم المبحوث سواء كانت مطلقة أو أرملة أو متزوجة فإنها تصرّح أن خروجها للعمل كان بدافع الحاجة الاقتصادية بالدرجة الأولى وذلك من أجل سد إحتياجاتها الخاصة ومساعدة زوجها في الإنفاق على الأسرة.

لذا فقد توصلنا أن المرأة ترى في خروجها للعمل أحسن نجاح والذي يجعلها مستقلة إقتصاديًا ومنه مستقلة إجتماعيا من السيطرة الذكورية وتصبح بذلك قادرة على سد حاجياتها المادية وحتى الإنفاق على عائلتها.

كما ترى المرأة أن خروجها للعمل يحقق لها نوعًا من إثبات الذات ومنه الحصول على مكانة اجتماعية وتلبية الحاجة إلى الإنتماء الاجتماعي، إضافة إلى إمكانية إكتساب مهارات جديدة تمكنها من التّرقي في منصب عملها أو البحث عن فرص عمل جديدة.

كما ترى أن خروجها للعمل يجعل الرجل يحترمها أكثر طالما هي قادرة على الحصول على لقمة عيشها وليست عالة على أحد.

كما ترى أن عملها يتيح لها إمكانية معرفة المشكلات الاجتماعية والتواصل والإندماج الاجتماعي.

وفي الأخير تصرّح أنه لايمكنها التخلي في يوم ما عن عملها والذي اعتبرته جزءًا لا يتجزأ من حياتها وبذلك تغيرت نظرة المجتمع إليها وتغيرت نظرتها لنفسها وحتى نظرة الرجل للمرأة قد تغيرت.

أما من خلال **الفرضية الثانية** والتي جاءت كمحاولة للبحث عن الأسباب النفسية والإجتماعية التي دفعت بالمرأة للخروج للعمل على غرار الدافع الاقتصادي والتي تحققن من صحتها من خلال لنتائج التي توصلنا إليها حيث تبيّن لنا أن المرأة تبحث أيضًا عن تحقيق ذاتها والوصول إلى مكانة إجتماعية مرموقة، غير أن خروجها للعمل لم يعفيها من أدوارها التقليدية وكان عليها الجمع بين دور المرأة العاملة وبين دور المرأة الزوجة والمربية وهذا أثر بشكل واضح على إلتزاماتها المهنية والصعود في السلم الوظيفي أو الإرتقاء إلى مناصب أعلى هذا من جهة و من جهة أخرى أثر سلبًا على قيامها بواجباتها المنزلية وواجباتها الزوجية وحتى من جهة تربية الأبناء ذلك بإعتبار المرأة أهم عنصر فعّال في عملية التربية حيث يقع على عاتقها العبىء الأكبر في إعداد وتكوين الجيل الصاعد وتربيته تربية صحيحة.

كما تصرّحت أنها لم تستطيع التوفيق بين الحياة العملية والحياة الزوجية حيث يتطلب منها المزيد من الجهود وتخصيص أوقات طويلة لتربية الأطفال والتضحية بأوقات فراغها وعطلها من أجل راحة الزوج والآبناء مما أدى إلى نوع من التوتر بينها وبين زوجها وذلك جراء غيابها عن البيت لساعات طويلة وتعرّضها للإرهاق والتعب بسبب إنشغالها بآداء واجبها الوظيفي والأسري في آن واحد وعدم قدرتها الاهتمام بنفسها مما يؤدي إلى خلق مشكلات صحية ونفسية لدى المرأة.

كما توصلنا أيضا إلى أن كثرة الأشغال والأعمال المتراكمة على ظهر المرأة أدى إلى دخولها في حالة من القلق وخاصة على أطفالها مما سبب لها عدم التركيز في عملها مما

يؤدي إلى إنخفاض إنتاجيتها داخل المؤسسة بالإضافة للغيابات المتكررة عن العمل والذي تؤثر سلبًا على إنتاجيتها كمًا و نوعًا.

وتوصلنا أيضا إلى أن المرأة تطلب المساعدة من طرف أسرتها أو اسرة زوجها لكن لا تطلبها من الزوج لأنه يرفض رفضًا قاطعًا المساعدة في الأعمال المنزلية ويرجع ذلك إلى التصورات التي يملكها الرجل العربي والعقلية التقليدية السائدة في المجتمع والتي لا تشجع الرجال على القيام بالأعمال المنزلية باعتبارها من واجبات المرأة وعليها القيام بها بشكل أو بآخر.

معظم النساء تحاول تعويض الحاجات المعنوية للطفل بحاجات مادية وهذا ما صرّحت معظم المبحوثات والتي تشعر بالقلق والإحساس بالذنب لذا تحاول التعويض عن غيابها بمكافآت وهدايا غير انها فشلت في ذلك.

ترفض المرأة التخلي عن عملها حتى لو طلب زوجها منها ذلك حيث تجد في عالم الشغل صورة لها مختلفة عن صورة المرأة الماكثة في البيت فتستمد مكانتها في الأسرة من نفوذها الاقتصادي مما يسمح لها بإتخاذ القرارات داخل الأسرة وحتى التأثير في هيكل الأسرة ومكوناتها والتحكم في حجم الأسرة من خلال تحديد عدد الأطفال الذي تريده.

ترى المرأة أنه من أجل التوفيق بين عملها خارج المنزل وبين إلتزامات الأسرية يجب أن تتقيدّ بالتنظيم الدقيق في جميع مجالات حياتها وذلك بالعمل على تقسيم الوقت من حيث الأولويات.

كما توصلنا أن المرأة تعاني من الأفكار الرجعية الذكورية وترى أن الأسرة هي مسؤولية الرجل والمرأة على حدِ سواء وعلى كل واحد أن يقوم بأدواره ومساعدة الآخر في كل الأعباء والأشغال المنزلية والأسرية.

كما إقترحت البعض من المستجوبات فكرة تقليص ساعات العمل بالنسبة إلى المرأة من 8 ساعات يوميًا إلى 4 ساعات حتى تستطيع القيام بواجباتها المهنية والأسرية في أن واحدٍ

هذا وقد صرّحت نسبة من المبحوثات أنه لا يمكن بأي طريقة من الطرق للمرأة أن توفق بين عملها خارج المنزل وداخله حيث كثرة الأعباء جعلتها تعاني من التعب والإرهاق الشديد إضافة إلى الأمراض النفسية التي تعاني منها المرأة نتيجة الضغوطات المزدوجة.

أما من خلال **الفرضية الثالثة** والتي جاءت كمحاولة للبحث في مدى أهمية تعليم المرأة وأثره على خروجها للعمل في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها العالم والتي تحققنا من صحتها من خلال النتائج التي توصلنا إليها حيث تؤكد المرأة العاملة على ضرورة خروجها للعمل و الذي اعتبره خطوة ثانية بعد تحصلها على الشهاد التعليمية.

لا يزال الرجل العربي بنظرة إلى المرأة أنها زوجة وأم يعني ان الدور الأساسي للمرأة هو الزواج والولادة والاعتناء بالزوج والأطفال وعملها خارج المنزل ماهو إلا إضافة مادية تساعد في الرفع من المستوى المعيشي للأسرة بحثًا عن حياة الرفاهية.

حيث تصرح معظمها بوجود خلافات دائما مع الزوج بسبب عملها وذلك بسبب تقسيم الأدوار الذي رسمه المجتمع وقامت التنشئة الاجتماعية بإعادة إنتاجه والتي تحظّر الفتاة لتصبح زوجة في المستقبل بما عليها من مسؤوليات منزلية وزوجية وتربوية وأي محاولة الخروج عن هذه الأدوار أو المساس بها بأنها بذلك تهدد كيان وإستقرار الأسرة مما يؤدي بالمرأة إلى تحمّل كل الأعباء على عاتقها إذا أرادت الخروج على العمل.

أدت الاستقلالية الاقتصادية للمرأة على تغيرات في تصورات المرأة لذاتها فلم يعد يخيفها لقب مطلقة بما أنها مستقلة ماديًا وتستطيع الاعتماد على نفسها بل جعلها تجزّم أنها والرجل متساويين في القدرات والمهارات الفكرية والعملية وحتى تمكنت من التفوق عليه في مسارها العلمي والعملي.

الخاتمة:

لقد كانت ولا تزال تعاني النساء العاملات في أغلب الأحيان من الإرهاق والتعب بسبب التفاني في العمل والتفوق فيه من جهة وإرضاء أفراد أسرتها من جهة أخرى وإلا أصبحت عرضة للأحكام القاسية كالإهمال والتقصير إلى درجة أن بعض المختصين يرون أن عمل المرأة هو أحد أهم العوامل في إنحراف الأطفال والطلاق وحتى تفكك الروابط القرابية نتيجة الضغط المتزايد الذي تفرضه الحركات النسوية للحصول على المزيد من الحقوق للمرأة في مجال الأسرة والعمل حيث حققت هذه الأخيرة في الدول المتقدمة وحتى دول العالم الثالث قفزة نوعية رغم تماطل بعض الأطراف في تحقيق الادماج الكامل للمرأة في عدة قطاعات، مما يدفع بالمرأة إلى المزيد من الجهود في سبيل بلوغ أهدافها والرضى عن مكانتها دون قيود أو فواصل مع الرجل في شتى المجالات.

فقد ربطت المرأة حاجتها للعمل بدافع الحاجة المادية وتأمين المستقبل المادي لها ولأسرتها وبالتالي فإن النساء تلجأ إلى الإلتحاق بسوق العمل تحت ضغط ضرورة إقتصادية لكي يعّن أنفسهن وأطفالهن وأزواجهن وأسرهن، غير أن التغير الاجتماعي والثقافي السريع الذي طرأ على المجتمع في السنوات الأخيرة فإن مفهوم العمل بالنسبة للمرأة قد تغير وإنما أصبح يدور حول تحقيق المركز الإجتماعي والمكانة الإجتماعية، هذا فضلاً عن إستقلالها المادي بكل شؤونها الخاصة والتي تعنيها بدرجة أساسية وبالتالي أصبح منطلق الإلتحاق بالعمل لدى المرأة ليس فقط عاملاً ماديًا بل له أبعاد إجتماعية أخرى، كتحقيق مركز إجتماعي وتحقيق الذات وإثبات وجودها، والاتصال بالعالم الخارجي بالإضافة إلى إكتساب مهارات جديدة.

وقد إندمجت المرأة في منظومة العمل وتحولت إلى قطعة أساسية من هذا المحرك المستمر كجزء هام من هذه المنظومة، ونجحت إلى حد بعيد في فرض حضورها

على مختلف المستويات المهنية وتقلدت مختلف المناصب والمهن بل وحتى الوظائف التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الزوج ووصلت مشاركتها في هذه المنظومة إلى أن يتجاوز عددها بعض القطاعات بنصف عدد العمال على غرار التعليم والصحة، وهي تثابر لاكتساح قطاعات أخرى ربما ستتجاوز فيها الرجل من حيث التعداد.

ولم تتوقف مشاركة المرأة في الإكتفاء بالمناصب الوظيفية البسيطة بل قفزت إلى مناصب المسؤولية ونجحت في إدارتها وتسيير المصالح والشؤون الإدارية الموكلة لها ونافست الرجل في أصعب المناصب والمسؤوليات.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

- القرآن الكريم

- القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية التاسعة.
- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: 190.

ثانيا- المراجع

أ)- باللغة العربية:

1) إبراهيم نعمة، " **عمل المرأة بين الإسلام والغرب** "، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، الموصل، العراق، 1996.
2) أبو القاسم سعد الله، " **تاريخ الجزائر الثقافي** "، دار الغرب العربي، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998.
3) إحسان محمد الحسن، " **علم إجتماع المرأة** "، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008.
4) أحمد أبو زيد، " **البناء الإجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع** "، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 1997.
5) أحمد زايد وإعتماد علام، " **التغير الإجتماعي** "، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2000.
6) أحمد زكي بدوي، " **معجم مصطلحات علم الإجتماع** "، ترجمة: محمد أسعد، دار هلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
7) أحمد زيادة، " **نساء الخليج أسرار وحكايات** "، مركز الراية للنشر، الطبعة الأولى، السعودية، 1994.
8) أحمد سليمان، " **التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري** "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
9) أحمد شبلي، " **مقارنة الأديان الإسلام** "، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1985.

10) أحمد شبلي، " **مقارنة الأديان اليهودية** "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1984.

11) إسماعيل قيرة وأخرون، " **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت، 2009.

12) أفريت روجرز، " **الأفكار المستحدثة وكيف تنشر** "، ترجمة: سامي ناشد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د. ت.

13) أمينة علي كاظم، " **التغير الإجتماعي والثقافي في المجتمع القطري** "، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993.

14) أنتوني غدنز، " **علم الإجتماع**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

15) بحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

16) بسام العسيلي، " **المجاهدة الجزائرية** "، دار النفائس للنشر، بيروت، لبنان، 1984.

17) التير مصطفى عمر، " **مقدمة في مبادئي وأسس البحث الإجتماعي** "، دار النشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 1986.

18) جبلي عبد الرزاق علي، **دراسة في المجتمع والثقافة والشخصية،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.

19) جلال خليفة، " **الحركة النسائية الحديثة** "، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، مصر، 1973.

20) جمال معتوق، " **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي** "، الجزء الأول، إبن مرابط للنشر، الجزائر، 2008.

21) جمانة طه، " **المرأة العربية في منظور الدين والواقع** "، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

22) جهينة سلطان سيف، " التحديث في المجتمع المعاصر "، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، 1979.

23) جورج غورفيتش، " **الأطر الإجتماعية للمعرفة** "، ترجمة: خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ.
24) جون ستيوارت ميل، " **إستعباد النساء** "، العدد 5 من سلسلة الفيلسوف والمرأة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1998.
25) جون ليشته، " **خمسون مفكرًا أساسيًا معاصرًا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة** "، ترجمة: فاتن البستاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
26) جيل فيريول، " **معجم مصطلحات علم إجتماع** "، ترجمة: محمد أسعد، دار الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
27) الحسن محمد الإحسان، " **علم الاجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر** "، دار النشر والتوزيع، لبنان، 2007.
28) حسن محمود، " **مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل** "، المنظمة التربية للتربية والعلوم، تونس، د– ط، 1982.
29) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، " **الأسرة والمجتمع** "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003.
30) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، " **علم إجتماع المرأة** "، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1998.
31) حليم بركات، " **المجتمع العربي المعاصر،بحث في تغير الأحوال العلاقات** "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربة، الطبعة الثانية، 2009.
32) خالد محمد، " **المرأة العاملة، تحديات الواقع والمستقبل** "، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999.
33) خليل عبد الرحمان المعايطة، " **علم النفس الإجتماعي** "، دار الفكر للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2007.
34) دلال ملحس أستيتية، " **التغير الإجتماعي والثقافي** "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
35) دليلة فركوس، " **تاريخ النظم القديمة** "، الجزء الأول، أطلس للنشر، الجزائر، 1993.

36) ديورانت ول، " **قصة الحضارة** "، ترجمة: زكي نجيب محمود، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، 1988.
37) رابح تركي، " **التعليم القومي والشخصية الجزائرية** "، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، 1981.
38) رجاء وحيد دويدري، " **البحث العلمي** "، دار الفكر، دمشق، 2000.
39) زهير حطيب، "**بين الأسرة العربية والجذور التاريخية والإجتماعية للقضايا المعاصرة**"، الإنماء العربي، الطبعة الثانية، 1980.
40) زينب رضوان، " **النظرية الاجتماعية في الفكر الاسلامي** "، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1982.
41) سامية عبد الرحمان، " **المرأة في فكر جون سيتورات مل** "، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 1999.
42) سعيد درويش، " **مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الاسلامي المعاصر** "، عالم الكتب الحديث، قسنطينة، الجزائر، 2014.
43) سليمان الطحاوي، " **عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة** "، دراسة مقارنة، 1969.
44) سمير عبدو، " **المرأة العربية بين التخلف والتحرر** "، دار الأفاق للنشر، بيروت، 1980.
45) سناء الخولي، " **الأسرة والحياة العائلية** "، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008.
46) سناء الخولي، " **الأسرة والحياة العائلية** "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
47) سناء الخولي، " **التغير الإجتماعي والتحديث** "، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
48) سيد أحمد غريب، " **علم الاجتماع الريفي** "، جامعة الإسكندرية مصر، 1998.
49) السيد الحسيني، " **علم الإجتماع** "، دار قطر للنشر ، الدوحة، الطبعة الثانية، 1987.

50) السيد عاشور، " **مركز المرأة في الشريعة اليهودية** "، دار الاتحاد العربي للطباعة النشر، القاهرة، مصر، 1974.

51) السيد عبد العاطي السيد، " **المجتمع والثقافة والشخصية** "، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 2003.

52) سيد عويس، " **الازدواجية في التراث الديني المصري**"، دار الموقف العربي، الإسكندرية مصر، 1985.

53) سيد فهمي محمد، " **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث** "، دار الوفاء للدنيا للطباعة النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

54) شريفة حلمي، " **المرأة العربية وأساليب التنشئة الاجتماعية للطفل: دراسة حالة في المغرب** "، المجلس العربي للطفولة والتنمية، المغرب، 1999.

55) طلعت همام، "**سين وجيم عن مناهج البحث العلمي** "، دار عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 1984.

56) عادل محمد زايد،" **إدارة الموارد البشرية** "، كلية التجارة،جامعة القاهرة، مصر، 2003.

57) عايدة آديب بامية، " **تطور الأدب القصصي الجزائري** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ.

58) عايشة التايب، " **النوع وعلم إجتماع العمل والمؤسسة** "، منظمة المرأة العربية للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

59) عباس محمد عوض، " **علم النفس الإجتماعي نظرياته وتطبيقاته** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

60) عبد الحليم بركات، " **المجتمع العربي في القرن العشرين** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.

61) عبد الحميد محمود سعد، " **دراسات في علم الاجتماع الثقافي** "، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، مصر، 1980.

62) عبد الرحمان الرشدان، " **علم الإجتماع التربية** "، دار الشروق عمان، الأردن، 1999.

63) عبد الرحمن بدوي، " **مناهج البحث العلمي** "، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
64) عبد الفتاح إمام، " **جون لوك والمرأة** "،العدد 6 من سلسلة الفيلسوف والمرأة،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.
65) عبد الله الهمالي و عبد القادر العرجي، " **التغير الإجتماعي** "، المنشآة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.
66) عبد الله معتز و محمد خليفة عبد اللطيف، " **علم النفس الإجتماعي** "، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د –ث.
67) عبد المجيد لبصير، " **موسوعة علم الإجتماع** "، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
68) عبد المحسن عبد المقصود سلطان، " **المرأة في المجتمع المعاصر** "، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، 2002.
69) عدنان أبو مصلح، " **معجم علم الاجتماع** "، دار أسامة للنشر، المشرق الثقافي، عمّان، الأردن، 2006، الطبعة الأولى.
70) العسل إبراهيم، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقي في علم الاجتماع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997.
71) عصام نور، " **دور المرأة في تنمية المجتمع** "، كلية الأدب جامعة الزقازيق، الإسكندرية، مصر، 2002.
72) العصيبي عبد الغفار رشاد، " **مناهج البحث في علم السياسة** "، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004.
73) علي حسن ديب، " **المرأة اليهودية بين فضائح التوراة** "، الأوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، 2000.
74) علي شلق وآخرون، " **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1985.
75) علي عبد الرزاق الحلبي وآخرون، " **علم الإجتماع الثقافي** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1998.

76) علياء شكري وأخرون، "**المرأة والمجتمع**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1993.

77) علياء شكري وأخرون، "**دراسات في علم السكان**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1992.

78) علياء شكري،" **التغير والتطور والتقدم** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1990.

79) عمر رضا كحالة، " **المرأة في القديم والحديث** "، سلسلة البحوث الاجتماعية الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1979.

80) عويس السيد، " **حديث عن الثقافة** "، دار الطباعة الحديثة، مصر،1970.

81) فادية عمر الجولاني، " **التغير الإجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.

82) الفاروق زكي يونس، "**التغير الإجتماعي**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974.

83) فؤاد مهنة أميمة، " المرأة **الوظيفة العامة** "، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984.

84) فوزية العطية، "**المرأة والتغير الإجتماعي في الوطن العربي**"، معهد النشر والثقافة، بغداد، 1988.

85) كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، "**سيكولوجية المرأة العاملة**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984.

86) لور مغيزل، "**المرأة في التشريع اللبناني في ضوء الاتفاقيات الدولية مع مقارنة بالتشريعات العربية**"، كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، مؤسسة نوفل للنشر، 1985.

87) ليلى عبد الوهاب، " **المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1994.

88) ليلى علي محمود، "**التغير الإجتماعي والثقافي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015.

89) لينين، ريازانوف، بابي وآخرون، "**المرأة والاشتراكية**"، منشورات دار الأدب، بيروت، لبنان 1973.

90) ماجد الزيود، " **الشباب والقيم في عالم متغير** "، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2011 .

91) محفوظ درة، " **المرأة ودورها في الحركة العربية في المغرب العربي بين الاستقلال والتحرير** "، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

92) محمد أحمد الزغبي، " **التغير الإجتماع الإجتماعي** "، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص: 80.

93) محمد السويدي، " **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر** "، دار الديوان للمطبوعات الجامعية، ب ط، الجزائر، 1999.

94) محمد السويدي، "**مفاهيم في علم الإجتماع الثقافي ومصطلحاته**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، .1991

95) محمد بن إبرهيم السيف، " **المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي** "، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1997.

96) محمد جاسم العبيدي، " **المدخل إلى علم النفس الإجمتاعي** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

97) محمد جوهر، "**المرأة عبر التاريخ**"، مؤسسة الطباعة روز اليوسف، مصر، 1975.

98) محمد حسن عبد الباسط، "**علم الاجتماع**"، مكتب غريب، القاهرة، مصر، 1982.

99) محمد دقس، "**التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، مصر، 1997.

100) محمد رضا هونز، "**مكانة المرأة في الشؤون الإدارية والبطولات القيادية**"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1979.

101) محمد صبحي قنوص، "**علم دراسة المجتمع**"، دار الجماهير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1993.

102) محمد عاطف غيث، " **قاموس علم الإجتماع** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1990.
103) محمد عبد الكريم الحوراني، " **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع** "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
104) محمد عبد الهادي عفيفي، " **التربية والتغير الثقافي** "، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1970.
105) محمد علي الشناوي، " **ديناميات المجتمع والتغير الإجتماعي** "، معهد التخطيط القومي، بدون بلد، 1967.
106) محمد علي محمد، " **تاريخ علم الإجتماع** "، الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1977.
107) محمد عمارة، " **التحرير الإسلامي للمرأة** "، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2002.
108) محمد غريب أحمد، **البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1993.
109) محمد فؤاد حجازي، " **التغير الإجتماعي** "، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، مصر، 1978.
110) محمد مصطفى أنان، " **إمبراطورية النساء العاملات** "، الزهراء للإعلام مصر، 1991.
111) محمد ياسر خوجة، " **المعجم الموجز في علم الإجتماع** "، مصر العرب للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
112) محيا زيتون، " **المرأة والتمية– مناهج نظرية وقضايا علمية** "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، دون سنة.
113) مريم سليم وآخرون، " **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2004.
114) مسعودة كسّال، " **مشلكلة الطلاق في المجتمع الجزائري** "، ديوان المطبوعات الجزائية، الجزائر، 1986.

115) مصطفى العوجي، " **رعاية الحدث بين الأسرة والمؤسسة الإجتماعية** "، المؤسسة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
116) مصطفى النشار، " **مدخل للقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان** "، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998.
117) مصطفى بوتفنوشنت، " **العائلة الجزائرية** "، ترجمة: أحد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
118) مصطفى حجازي، " **التخلف الإجتماعي** "، دراسات إنسانية، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1976.
119) معتوق فريدريك، " **معجم العلوم الإجتماعية** "، أكاديمية بيروت، لبنان، 1998.
120) نبيل عبد الهادي ، " **علم الاجتماع التربوي** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
121) نهى أمجد نافع، " **المرأة والسياسة** "، المكتبة المصرية للطباعة النشر، مصر، 2004.
122) نوال السعداوي، " **المرأة والجنس** "، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1983.
123) هاشم أحمد عمر، " **المرأة في الإسلام** "، مكتبة أخبار اليوم، القاهرة، مصر، 1993.
124) هشام شرابي، " **مقدمات لدراسات المجتمع العربي** "، دار نلسن، بيروت، لبنان، 1998.
125) هنري عزام وآخرون، " **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 2004.

الأطروحات

1) أمال بن عيسى، " **ظاهرة العنوسة في الجزائر** "، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة البليدة، الجزائر، 2008.
2) أمال حاجة، " **المرأة الجزائرية وإندماجها في النشاط السياسي** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم إجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر-2-، الجزائر، 2016.
3) بوزكرية يمونة، " **الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة في المنشأة الصناعية الجزائرية** "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الصناعي، جامعة الجزائر، 1998.
4) سعاد بن شقة، " **المرأة وعالم الشغل** "، رسالة ماجستير- قسم علم الاجتماع-، جامعة العربي التبسي باتنة، الجزائر، 2004.
5) سليمة زعرور، " **الحماية القانونية للمرأة العاملة في قانون العمل** "، رسالة ماجستير في القانون، فرع المؤسسات، جامعة الجزائر، 1991.
6) عالة بورغدة، " **المرأة العاملة الجزائرية وتنظيم النسل** "، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر (2)، الجزائر، 1986.
7) فضيلة عاشور، " **التغير الإجتماعي وعلاقته بمشاركة لمرآة الجزائرية في صنع القرار داخل الأسرة** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه- قسم علم الإجتماع- جامعة الجزائر (2)- الجزائر، 2015.
8) كريمة مرابطي، " **التنظيم المهني والمرأة الأمنية** "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع التنظيم، جامعة الجزائر (2)، الجزائر، 2016.
9) لوناس محفوظ، " **المسار المهني للمرأة الإطار في مناصب ذات مسؤولية** "، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم وعمل جامعة الجزائر، 2010.
10) ليندة عزازة، " **صورة الزوجة الاطار بين التربية الاسرية والالتزامات الاجتماعية** "، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة العربي التبسي، باتنة، 2005.

11) هبة رؤوف عزت، " **المرأة والعمل السياسي** "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– مصر، 1992.
12) وسيلة بويعلي، " **زواج الأقارب في المجتمع الحضري وإنعكاساته على الأسرة** "، رسالة ماجستير في علم إجتماع العائلة، جامعة 2005.

المجلات والتقارير:

1) غنيمة هلال، " **مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الإجتماعي** "، مقال منشور في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، العدد الثامن،الجزائر، 2016.
2) يوبان زنغ، " **عمل المرأة ومشاركتها حق إنساني** "، مجلة عالم العمل لمنظمة العالم الدولية، العدد 11، يونيو 1995.
3) سليم إيمان، " **المرأة العربية والتنمية** "، مجلة الفكر العربي، العدد 64.
4) دائرة المعارف الإسلامية مجلة 05، دار الغرب الإسلامي 1990.
5) الوزارة المتندبة المكلفة بالأسرة، " **قضايا المرأة في التشريع الوطني الجزائري** "، الطبعة الأولى، 2009.
6) **الديوان الوطني للإحصائيات** الجزائر بأرقام رقم 38،الجزائر، 2008.
7) منظمة العمل العربية، " **تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية** "، دمشق، 2009.
8) " **الميثاق الوطني**"،إصدارات وزارة الإعلام، 1976، جبهة التحرير الوطني.
9) تقرير وطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين + 15، منشورات المنتدية المتعلقة بالأسرة وقضايا المرأة، 2009.
10) "**التقرير الدوري المعهد الوطني للعمل بالجزائر** "،سنة 2010، عدد خاص.
11) " **مجلة الأسرة** "، العدد 107، م ع س، ماي 2002.
12) محمد محي الدين، " **دوركايم والانتحار والنوع الإجتماعي** "، ورقة عمل من إعداد مجموعة من الأساتذة، مجموعة من الدراسات والبحوث، جامعة قطر، بدون تاريخ.

13) الأزهر العقبي، " **المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية** "، مجلة العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، الجزائر، 2012.
14) " **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الشعبية بيجين + 15** "، منشورات الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2009.
15) " **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** "، العدد 01، 14 جانفي، 2012.
16) مصطفى العوفي، " **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري** "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2003.
17) " **منظمة العمل الدولية النسوية حول إحصائيات العمل سنة 2003** "، فصل المرأة في الإدارة، الصادر عن مكتب العمل الدولي، بيروت، لبنان،2003.
18) " **مجلة الجزيرة** "، العدد 38، 17 ربيع الثاني، السعودية، الرياض.
19) " **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين + 15** "، منشورات الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2009.
20) تقرير وطني، " **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** "، 1998.
21) الجهاز المركزي للإحصاء لوزارة التخطيط، " **تمكين المرأة** "، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق. د. ت.
22) مختار منصوري، " **ملامح التحول الاجتماعي في جزائر التعددية** "، مجلة الواحات للدراسة والبحوث، العدد 10، 2010.
23) عائشة عبد السلام، " **دراسة مسيحية لمشروع المجال الإجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية** "، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009.
24) منيرة سلامي، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر** "، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، ورقلة، الجزائر، 2013.
25) عبد المنعم إسماعيل، " **العولمة وقضايا المرأة والعمل** "، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، جامعة عين الشمس، مصر، 2003.
26) " **دليل المرأة العاملة لحقوقها** "،المؤسسة العربية لحقوق الإنسان مشروع حقوق المرأة.

27) تقرير حول تحليل الوضع الوطني، " **الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الإجتماعي** "، برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، الجزائر، 2008.
28) زهور ونيسي، " **جوانب من مساهمة المرأة في صنع النصر** "، مجلة الأصالة، العدد 22، الجزائر، ديسمبر 1974.
29) أنيسة بركات درار، " **المرأة الجزائرية** "، مجلة التاريخ، العدد 7، الجزائر، 1979.
30) جميلة معاش، " **نماذج عن مكانة المرأة في الجزائر خلال العهد العثماني** "، مجلة التراث، العدد 8، الجزائر، نوفمبر 1995.
31) بوبة مجاني، " **دور المرأة في الحركة العلمية بجبل نفوسة** "، مجلة الحياة جمعية التراث، العدد الأول، غرداية، الجزائر، 1999.
32) نوال رزقي، " **المرأة الجزائرية وثقافة المشاركة بين الطموح وحدود الواقع** "، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

الملتقيات:

1) سميرة السقا، " **تغير وضعية المرأة والتغيرات الاسرية في الجزائر** "، فعاليات الملتقى الثالث: التغيرات الاسرية والتغيرات الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، العدد 2، 20-21 جانفي، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2-، 2005.
2) عبد الحميد خالدي، " **وقفات مع المرأة الجزائرية** "، مؤتمر الجزائر، قضايا الأسرة بين المبادىء الاسلامية ومعالجات القوانين الوضعية، المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 13 أكتوبر 1999.
3) محمد سعيد النابلسي، " **صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام** "، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لعزبي آسيا، 1985.

المراجع باللغة الأجنبية:

المراجع باللغة الفرنسية

1) Addi Lahouari, « **Les Mutations de la Société Algériens, Famille et Lien Social dans L'Algérie Contemporaine »**, Edition la Découverte, Paris, 1999.

2) Boudon (R) et Bouricaud(F), «**Dictionnaire de la sociologie** »,P.U.D, 2 eme édition, Paris, 1986.

3) Boutfnouchet Mostafa, « **Société et Modernité, les principes du changement social** », Office de Publication Universitaires, Alger, 2004.

4) Claude Dubard et Pierre Tripier,« **Sociologie de Professions** », Edition Armand Colin, Paris ,1998.

5) Deepa (N), « **Silence et Impuissance le Lot des Pauvres »,** Revu Finances et développement de F.M.I , Vol 37, N : 04, 04 Septembre 1995.

6) **Droit de l'homme et Application des lois »** Manuel de formation a l'intention des services de police,Nation Unies, New york et Genève, 1997.

7) Evelyne Sullerot, « **Histoire et Sociologie de Travail** », Edition Gauthier, Paris, 1971.

8) Florent Champy,« **Nouvelle Théorie sociologique des Professions** », Presse universitaire de France, 2011.

9) Franz Fanon,« **Sociologie d'une révolution** » Paris, petite collection Maespero Fm, Paris, 1975.

10) George Friedman, Pierre Naville, « **Traité de Sociologie de travail** », Edition Arman Colin, Tome 1, Paris, 1961.

11) Ghanem (H), « **Lavenir des travailleurs dépond des débranchés extérieur et de L action des pouvoirs publics »,** Revu Finances et développement de F.M.I , Vol 32, N : 03, Septembre 1995.

12) KHODJA (S), « **Nous les Algérienne la Grande Solitudes »,** Edition CASBAH, 2002.

13) Laura Frady « **Inventer de droit au travail »,** Le Mouvement social N ; 184, Edition de L atelier France, 1998.

14) Le Journal Suisse, « **Le Temps** », du 16-02-2001.

15) Mathieu Lilian, « **quand la sociologie de l'action collective rencontre les identités »**, Edition L'HARMATHAN, Paris, 2009.

16) Pierre Bourdieu, « **Le Sens Pratique** », édition de minuit, Paris.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Alland (A), « **Adaptation in Cultural Evolution** », Mc Grauw Hill Book Company, Ne York, 1970.

2) Bengston and others, « **time Aging of the Continnity of social structure** », the Dorsey Press, Illionois.

3) Cain Mead « **class patriarchy and Women's work in Bangladesh, population and development** » Review September, 1979.

4) Davis (K), « **Humamn Society »,** Macmillan Presse, New Work , 1950.

5) Dayson tim and Mick Moore : « **on kimshiip structure, female autonomy, population and development »** Review march, 1983.

6) Elizabeth Grosy,« **Se Suol subversion French Feminists »**,Allemand Unvin, 1989.

7) Eugene Schneider, « **Industrial Sociology** », Mc Grauw – Hille London, 1971.

8) Horton and Hunt, « **Sociology** », Mc Grauw Hill Book , Company, New York, 1972.

9) Karen Bradly and Diana Khoer **« Toward an integration of theory and Research on the status of Women** », Gender and Society, Vol 7, N ; 03, September 1993.

10) Karen Oppemheim Mason : « **the status of women, A Review of its relationships to fertility and Morality, population stadies»,** centre, Research N°=84, University of Michigan, 1984.

11) Luc Irigaray, « **Marine lover of Friedrick Nietsch »**, Translated Bey Gillian Gill Columbia University Press, New York

12) Moore (W), « **Social Change »,** Prentice Hell, New Jersey, 1963.

13) Ronald (I), « **The Silant revolution Chanching Volues and Political Styles »**, Amiong Western Pullicy, New Jersy, P.U.P, 1977.

14) Safilios Rothschild Constontina: « **A sex and Stratification theorical model and its Relevance for fertility trends in developing word »,** 1980.

15) Shoe Maker, « **Communication of Inovations** », Free Press, Glencoe, 1967.

16) Talcott (P),« **Family and Socialisation and intraction Process »**,Glean Coe,The Free Press,1965.

17) Terdourbi, (M), « **Women' s enjoyment of their economic, social and culturol right** », Revieu Humaan Rights.

مراجع من الإنترنت:

207- http:// www.alukfh.net/culture/0/53 8661.
208-http://www.psychologuedutravail.com/psychologie-du-travail /la pyramide-des-bessoins-de-maslow/.13/08/2018 a 13 h 45.

الملاحـــق

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر-2-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتـماع

تخصص: ثقــافـــي

في إطار إنجاز بحث ميداني لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي حول موضوع " **التغير الثقافي لمفهوم العمل لدى المرأة في الجزائر** "، نرجو من سيادتكم إفادتنا بالمعلومات التي تسمح لنا بإتمام هذا البحث وذلك للمعرفة الأسباب الحقيقية وراء خروج المرآة للميدان العمل، وهذه المعلومات التي ستفيدوننا بها غرضها علمي بحت وستبقى في سرية تامة وشكرًا جزيلاً على مساعدتكم.

الطالبة: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

رمضاني ماية **رميتة أحمد**

الإستـمــارة

I- بيانات شخصية حول المرأة:

- السـن:
- الحالة الاجتماعية:

متزوجة ☐ عزباء ☐ مطلقة ☐ آرملة ☐

- مدة الزواج: من 1←5 سنوت 6 ← 10 سنوات
- المستوى التعليمي للمرأة:

إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

- عدد الأطفال: واحد ☐ إثنان ☐ ثلاثة فأكثر ☐
- الرتبة في العمل:
- الأقدمية في العمل: من 1 ← 5 سنوات ☐

من 6 ← 10 سنوات ☐

من 11 ← 16 سنة ☐

من 17 ← فـــأكثــر ☐

- نوعية السكن:
- ملكية خاصة: ☐
- مستأجــر: ☐

المحور الأول: بيانات حول دوافع خروج المرأة للعمل

1- هل إلتحقت بميدان العمل:

- مباشرة بعد الدراسة ☐
- بعد فترة بطالـــــة ☐

2- ماهي أبعاد إلتحاقك بسوق العمل ؟

- تحقيق الذات والمكانة الإجتماعية ☐
- إكتساب مهارات جديدة ☐
- الإتصال بالعالم الخارجي ☐
- سد الحاجات الاقتصادية (المادية) ☐

أخرى .....

3- هل زوجك موافق على العمل ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

المحور الثاني: بيانات حول الصعوبات والمشاكل التي تواجه المرأة في التوفيق بين عملها وتربية وأطفالها

4- كم عدد ساعات عملك اليومية ؟

8 ساعات ☐ 6 ساعات ☐ أقل من 5 ساعات ☐

5- ماهي الأعمال التي تقومين بها قبل مغادرتك المنزل إتجاه أسرتك ؟

- تنظيف الصغار وتحضير واجباتهم الغذائية ☐
- ترتيب وتنظيف المنزل ☐
- حمل الأبناء إلى الحضانة ☐
- آخـــرى.....

6- هل واجباتك المنزلية تؤثر سلبا على إلتزاماتك المهنية ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

7- هل حصل وأن اتهمت بالتقصير في آداء واجباتك الأسرية ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

إن كان نعم فمن قبل من ؟

الزوج ☐ الأبنـــاء ☐ أسرة الزوج ☐

8- هل العمل اليومي للأم يؤثر على تربية الأبناء ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

- إن كان نعم فكيف ذلك ؟.....

9- هل تتلقين مساعدات من طرف الغير للعناية بأسرتك ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

إن كان نعم فمن قبل من ؟

أمك ☐ الزوج ☐ أهل الزوج ☐ المربية ☐ الروضة ☐

10- حسب رأيك هل الوقت الذي تقضيه مع أطفالك بعد عودتك من العمل هو كافي للاهتمام بهم ؟

كافي ☐ غير كافي ☐ غير كافي على الإطلاق ☐

11- من الذي يتولى رعاية أطفالك خلال فترة عملك ؟

الزوج ☐ المربية ☐ الروضة ☐ الأم ☐

12- هل يمكن لأحدهم أن يعوّض دور الأم في التربية ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

13- في رأيك هل تستطيع تلبية الحاجات المادية تعويض الطفل عن بعض الحاجات المعنوية ؟

- ممكـــن ☐ غير ممكن ☐

14- إن طلب منك التوقف عن العمل من أجل الاعتناء الجيد بأبنائك هل :

- توافقين ☐ لا توافقين ☐ لا توافقين على الإطلاق ☐

15- هل تتأخرين عن عملك ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

إن كان نعم فماهي الأسباب ؟.....

16- هل تتغيبين عن عملك ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

- إن كان نعم فماهي الأسباب ؟.....

المحور الثالث: بيــانات حــول المشاكل والصعوبات التي تتلقاها المرأة العاملة في أداء دورها إتجاه زوجها

17- هل عملك خارج المنزل يتسبب في خلافات مع زوجك ؟

- دائمــًا ☐ أحيانـا ☐ أبــدًا ☐

18- هل كثرة مهامك داخل وخارج المنزل أضعفت صلتك بزوجك ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

19- هل طرح عليك زوجك التخلي عن العمل من قبل ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

- إذا كان نعم فماهي الأسباب ☐
- التعب والإرهاب الشديد ☐
- عدم العناية بالأطفال بشكل كافي ☐
- عدم العناية بالزوج ☐

آخـــرى .....

المحور الرابع: بيانات حول عمل المرأة في ظل بحثهاعن المكانة الاجتماعية وإثبات ذاتها

20- بالنسبة لك هل عمل المرأة اليوم أصبح ضروري ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

- إذا كان نعم فلماذا:.....

21- هل تفكرين أحيان في التخلي عن عملك ؟

- دائمــًا ☐ أحيانـا ☐ أبــدًا ☐

22- هل تعتقدين أن عمل المرأة اليوم أصبح يمثل بالنسبة لها ؟

- إثبات الذات ☐
- الحصول على مكانة إجتماعيـة ☐
- العمل هو رمز للمرأة العصرية ☐

23- هل تعملين جاهدة من أجل النجاح في مهنتك والحصول على مرتبة أعلى في السلم الوظيفي ؟

نعـــــم ☐ لا ☐

24- حسب رأيك أهم نجاح هو في :

- نجاح المرأة في مسارها المهني ☐
- نجاح المرأة مهامها الأسريـــة ☐

25- حسب رأيك كيف يمكن للمرأة التوفيق بين عملها خارج المنزل وإلتزاماتها الأسرية

.....

.....